الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية

دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج

إعداد

نوي نبيلة

إشراف الأستاذ الدكتور

بن فرحات ساعد

نوقشت بتاريخ: 06 ماي 2017

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. جنان عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. بن فرحات ساعد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د. بروش زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مناقشا
أ.د. تيسة أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	مناقشا
أ.د. حاج صحراوي حمودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. حميدوش أمحمد	أستاذ محاضر	جامعة خميس مليانة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016– 2017

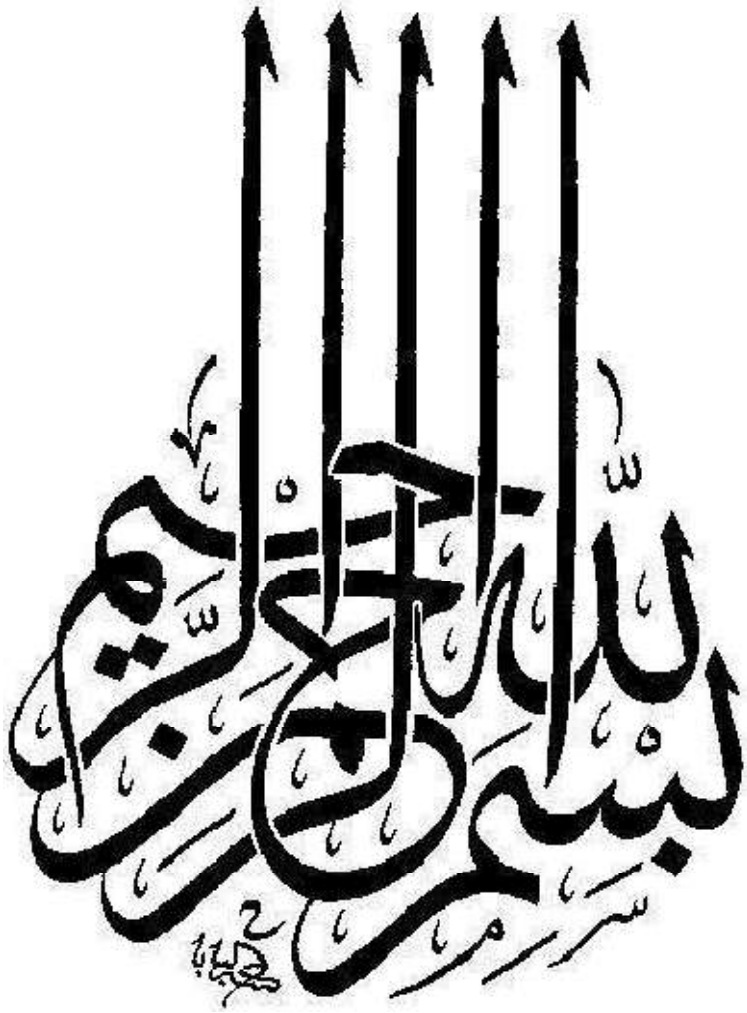
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى وشكره.

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين للأستاذ القدير " **بن فرحات ساعد** " على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته فجزاه الله خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

كما وأشكر الأستاذ "محمد بن البار"جزاه الله خيرا.

إلى كل من قدم لي المساعدة والدعم لانجاز هذا البحث أقول:

شكرا

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى روح والدي الطاهرة.... رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها...

إلى زوجي وابني وابنتي حفظهم الله...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

المقدمة العامة

المقدمة العامة

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، هدفان رئيسيان تسعى كل دولة إلى تحقيقهما. غير أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد ولا من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة مهيمنة خاصة إذا كانت هذه السلعة معرضة للنضوب أو تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها، مما يجعل الاقتصاد عرضة للآثار السلبية لهذه التقلبات ويجعل معدلات النمو متذبذبة وغير مستقرة. إن النمو المستدام يتحقق من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات أي من خلال التنويع الاقتصادي.

رغم أن ريكاردو قدم حججا وبراهين حول فوائد التخصص وقد لاقت دراسته قبولا كبيرا خلال العقود الماضية إلا أن دراسة Brainard, Cooper (1968) ودراسة Liviatan, Kemp (1973) بينت أن التخصص الكبير يشكل خطرا على الاقتصاد، كما توصلت الدراسات الحديثة Hausmann, Hesse (2008) إلى أن تركز الصادرات وضعف التنويع الاقتصادي يعيق النمو. أثبتت دراسة Lederman, Maloney (2007) أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع النمو وأشارت الدراسة أيضا إلى أن التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية يكون أكثر أهمية ذلك أنه يساعدها على تجنب ما يعرف بلعنة الموارد، كما أنه يعتبر خيار استراتيجي لضمان الاستدامة الاقتصادية.

أصبحت قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة وما دفع للاهتمام أكثر بها الشعور العام بعدم الاطمئنان حيال المدة التي تستغرقها فترة الازدهار النفطي، كما أن التقلبات الحادة في أسعار النفط وما ينتج عنها من عدم استقرار في اقتصاديات الدول المعتمدة عليه يجعل من التنويع الاقتصادي احد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية ذلك أن التنويع يمكن أن يقلل من أثار هذه التقلبات ويؤدي إلى استمرار النمو واستقرار الاقتصاد. هذا ما سنحاول تأكيده من خلال هذه الدراسة وذلك بإبراز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية.

إن التركز الاقتصادي ليس قدرا محتوما على الدول النفطية، حيث يمكن لسياسات قوية ومستدامة تعتمد على التنويع أن تحقق اختلافات كبيرة في الاقتصاد. هناك العديد من الدول نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم كونها دولا غنية بالنفط على غرار تجربة النرويج. كما توجهت دول أخرى إلى التنويع الاقتصادي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وساعدها هذا التوجه على تحقيق استقرار اقتصادي وتحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية. ينبغي على الدول التي عجزت عن تحقيق التنويع الاقتصادي أن تتعلم من التجارب الناجحة، ويمكنها أن تحدد الاتجاهات وتكيف الحلول حسب ظروفها الوطنية.

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تقييم التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة، حيث سنقوم بقياس درجة التنويع لكل دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل علية النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو تقلص إسهامات هذه القطاعات عبر الزمن؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- نسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات؛
- تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات البلد؛
- توزيع تراكم رأس المال بين القطاعين العام والخاص؛
- تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات.

كما سنعتمد على مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس التنويع في المتغيرات سابقة الذكر.

سنقوم في المرحلة الموالية بقياس أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في الدول محل الدراسة.

من خلال تبيان أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية سنتمكن من تقييم مدى نجاح كل دولة محل الدراسة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي. فضلا عن ذلك سنقوم بتوضيح الاستراتيجيات المنتهجة من قبل النماذج الناجحة في تحقيق التنويع والتنمية الاقتصادية المستدامة والتي يمكن لصانعي السياسات في الدول التي فشلت في تحقيق ذلك من الاستفادة منها في وضع استراتيجياتها.

- إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحدي تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية التي قد تكون هيمنة القطاع النفطي فيها والتدفق الكبير للإيرادات النفطية عائقا أمام تحقيق التنويع، وعلى اعتبار أن هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية فإن هذه الدول تبقى غير قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وعليه تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

" ما أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة؟"

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل نجحت الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول محل الدراسة؟

– فرضيات الدراسة

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة، فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية:

- أدى ضعف مؤشرات التنويع الاقتصادي إلى ضعف مؤشرات الاستدامة الاقتصادية في الجزائر؛
- أدى توجه دولة الإمارات العربية نحو تنويع الاقتصاد إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية؛
- أدى التنويع الاقتصادي الكبير في النرويج إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة.

– أسباب اختيار الموضوع

هناك دافع شخصي يتمثل في اهتمامنا بدراسة هذا النوع من المواضيع علاوة على أنه امتداد لما توصلت إليه من نتائج من خلال رسالة الماجستير.

وهناك دوافع موضوعية مرتبطة بالوضع الاقتصادي للبلدان العربية النفطية خاصة الجزائر، التي يشكل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي فيها خطرا وعائقا أمام تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

– أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على مدى أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية؛
- الكشف عن حقيقة العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم كونها دولا غنية بالنفط؛
- الكشف عن أهم أسباب فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية؛

- التعرف على الإستراتيجية الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

– أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة في نظرنا أهمية كبيرة نتيجة الاعتبارات التالية:

- يعتمد النمو الاقتصادي في الدول النفطية على الإيرادات المتأتية من النفط والذي يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:
- درجة التقلب العالية في أسعاره وهو ما يسبب إختلالات عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- إمكانية النضوب وهو ما يعني أن الاستغلال المفرط له لتلبية حاجيات الأجيال الحالية قد يحول دون قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها؛
- الإيرادات العالية المتأتية منه وهو ما يعمق من الاعتماد عليه في تحقيق النمو ويعيق السعي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

إن هذه الخصائص التي يتميز بها مورد النفط تشكل خطرا على اقتصاديات الدول المعتمدة عليه، ومن هنا تنبع أهمية مناقشة قضايا التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول، حيث يعتبر التنويع السبيل للتقليل من هذه المخاطر والمحافظة على استقرار الاقتصاد وضمان استدامة التنمية الاقتصادية.

– منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات وإثبات أو نفي الفرضيات وتحليل النقاط المدرجة في البحث، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي مع التحليل. كما تم استخدام طرق التحليل القياسي في اختيار المتغيرات وطرق الاختبار والتقدير وذلك باستعمال البرمجة الإحصائية (Eviews 9) لبناء نموذج يفسر العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية.

- الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- دراسة Thad Dunning(2005)

« Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability »

"الاعتماد على الموارد، الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي"

تطرقت الدراسة إلى ما يعرف بلعنة الموارد في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. بين **Dunning** من خلال هذه الدراسة أن التنويع الاقتصادي يكتسب أهمية أكثر في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يعد الخيار الاستراتيجي لتجنب لعنة الموارد. بينت الدراسة أن التنويع الاقتصادي يقلل من الأثار السلبية لتقلبات أسعار المواد الأولية على الاقتصاد، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث ربط التنويع الاقتصادي بالاستقرار السياسي وأن الدول قادرة على تقليل المخاطر السياسية من خلال التنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية هي السبب في ضعف التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهي:

- الاعتماد المفرط على النفط؛
- انتشار الفساد ومعارضة المسؤولين والحكام للتغيير؛
- سيطرة القطاع العام.

- دراسة **(2006) Ricardo N. Bebczuk and N. Daniel Berrettoni**

« Explaining Export Diversification: An Empirical Analysis»

"شرح تنويع الصادرات: تحليل تجريبي"

كان الهدف من الدراسة تقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تم من خلال الدراسة تتبع مؤشر التنوع لـ56 بلدا خلال الفترة 1962-2002. قدمت الدراسة أيضا تحليلا لعلاقة التنويع الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- تتجه أغلب البلدان محل الدراسة إلى زيادة تنويع اقتصادياتها؛
- تتميز البلدان ذات الاقتصاد المتنوع بأداء اقتصادي جيد عكس البلدان التي سجلت مؤشر تركز مرتفع فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ضعيف؛
- البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية تعرف مؤشرات تركز للصادرات أكثر من البلدان الأخرى؛
- بلدان إفريقيا تعد الأكثر تركيزا.

- دراسة **(2007) Androw Rosser**

« Escaping the resource cruse: the case of Indonesia»

"تجنب لعنة الموارد: حالة أندونسيا"

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. توصلت الدراسة إلى أن الدول التي تعرف مؤشر تنوع مرتفع شهدت نمو كبير في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مثل: الصين، ماليزيا، تايلاند. في حين أن الدول التي تعرف مؤشر تركز مرتفع تسجل ضعف في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهو ما يميز بلدان إفريقيا. ركز **Rosser** في دراسته على تجربة أندوسيا التي كانت

تمثل صادرات النفط والغاز فيها أكثر من 80% خلال الفترة 1970- 1980 إلا أن السياسة الاقتصادية الرشيدة التي كانت تهدف إلى تحقيق التنويع مكنت أندونيسا من تجنب لعنة الموارد وعلى بقية الدول أن تستفيد من هذه التجربة.

- دراسة Alan Gelb (2010)

« Economic Diversification in Resource Rich Countrie»

"التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد"

ناقشت الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية والأسباب التي جعلت بعض الدول تفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي في حين نجحت دول أخرى في ذلك. وعليه حاولت الدراسة الإجابة على سؤالين رئيسيين هما:

- لماذا يعتبر التنويع الاقتصادي مهما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية؟
- لماذا توجد اختلافات بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار المواد الأولية على الاقتصاد، كما أن التنويع الاقتصادي هو الحل لتجنب ما يعرف بـ" لعنة الموارد"؛
- بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نجحت في تنويع اقتصادياتها وصادراتها في حين فشلت بلدان أخرى في تحقيق ذلك. توجد خمس دول تعتبر نماذج ناجحة في التنويع الاقتصادي وهي ماليزيا وتايلندا والصين واندونيسيا وسيرلنكا حيث تمكنت هذه الدول من إيجاد صناعات وصادرات متنوعة رغم كونها غنية بالموارد الطبيعية؛

- إن السبب الرئيسي في ضعف بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي هو افتقارها لنوعين من رأس المال: "رأس المال البشري" و"رأس المال المؤسسي أي الحكم" وبانخفاض هذين النوعين من رأس المال يكون البلد غير قادر على تحقيق التنويع الاقتصاد.

- دراسة Anar Ahmadov (2012)

« Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries »

"المحددات السياسية للتنويع الاقتصادي في الدول المتطورة الغنية بالموارد الطبيعية"

كان الهدف من الدراسة توضيح أسباب قدرة بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية على تنويع اقتصادياتها بينما فشلت دول أخرى في تحقيق ذلك.حاول الباحث من خلال الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا نجحت بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية في تنويع اقتصادياتها في حين فشلت بلدان أخرى؟
- ما الدور الذي تلعبه المتغيرات المؤسسية والسياسات الاقتصادية في تحديد فرص التنويع؟

افترضت الدراسة أن هناك مجموع من الأسباب المتعلقة بالسياسات المتبعة، وأسباب أخري متعلقة بالعوامل الجغرافية تعيق عملية التنويع . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتجنب لعنة الموارد؛
- الاعتماد على النفط هو أقوى عائق لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- انخفاض الاحتياطي من النفط يدفع بالاتجاه أكثر نحو التنويع؛
- الفساد وعدم رغبة المسؤولين والحكام في التغيير يعد أهم عائق للتنويع.

إن هذه الدراسات حاولت تبيان العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، غير أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة تطلب تطوير مؤشرات أخرى تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة. إن من أهم الانتقادات الموجهة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة رأس المال الطبيعي وعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مرتبط بشكل كبير باستغلال هذه الموارد (النفط بالنسبة للدول النفطية) كان من الضروري تطوير مؤشر يقيس النمو مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة رأسمال الطبيعي وكذا الأخذ بعين الاعتبار التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي الذي يعبر عن عدم القدرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام. وهو ما حاولنا التركيز عليه من خلال دراستنا.

- هيكل الدراسة

بغية الوصول إلى أهداف البحث قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول. تناولنا من خلال الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية مع التركيز على تطور المفهوم من التنمية إلى استدامة التنمية. أما الفصل الثاني فسيخصص للإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته باستدامة التنمية الاقتصادية. سيخصص الفصل الثالث لتقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي وأثر ذلك على الاستدامة الاقتصادية. كما سنتطرق إلى إستراتيجية كل دولة لتحقيق التنويع الاقتصادي. لنختم الدراسة بمجموعة من النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول

التنمية:

من النمو إلى التنمية المستدامة

تمهيد

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها الدول النامية، التي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتحقيق التقدم.

شهد عقد الستينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. بدأ التحول إلى التنمية البشرية وتبني سياسات هادفة تتمثل في القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد.

مع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية وظهر مفهوم التنمية المستدامة، حيث شهد العالم خلال القرن العشرين إدراكا متزايدا بأن النموذج التنموي الحالي لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي السائد بأزمات بيئية خطيرة. فأصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها مطلبا إنسانيا مهما. وقد نتج عن الاهتمام المتزايد بالبيئة الدعوة إلى تبني نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية وحماية البيئة من جهة أخرى، كما يعمل على تحقيق استدامة التنمية خدمة للأجيال اللاحقة من جهة أخرى.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل تتبع تطور مفهوم التنمية من النمو إلى التنمية الاقتصادية فالاجتماعية ثم إلى التنمية المستدامة. كما سنحاول تتبع تطور مؤشرات القياس وفقا لتطور المفهوم. سنتطرق أيضا إلى أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: النمو والتنمية الاقتصادية – الأسس والمفاهيم

إن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون الهدف الرئيسي الذي تسعى الدول خاصة دول العالم الثالث لتحقيقه. ذلك أن هذه التنمية هي السبيل إلى رفع مستوى معيشة الإنسان، وتحسين جودة الحياة، وتمكين المجتمع من تضييق فجوة الجنس بين النساء والرجال، ورفع كفاءة التعليم، وتحسين الرعاية الصحية. كما أن هذه التنمية تعتبر من الأركان الرئيسية لدعم تماسك النسيج الاجتماعي وترسيخ أسلوب الحوار كمنهج حضاري لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية.

لقد بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي (Joseph Schumpeter) أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية .

1.1. تعريف النمو الاقتصادي

يعرف Joseph Schumpeter النمو بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.[1] وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار. ذهب Schumpeter إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما : معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.[2]

يضيف Milton Friedman أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيراتٍ في الهيكل الاقتصادي.[3]

يعرف S.Kuznets النمو الاقتصادي للدولة بأنه " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها ".[4] يضيف Kuznets انه حتى يتحقق نمو اقتصادي يجب أن تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج وهذا يتحقق إما بزيادة الإنتاج أو بانخفاض عدد السكان.[5]

أما Colin Clark فيقول: "يجب أن يكون المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي هو الدخل الحقيقي". وعليه فإن النمو الاقتصادي يعني "الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[6]

---

[1] عبد الله الصعيدي [2004]: "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي، ص.281.

[2] إبراهيم الأخرس [2005]: "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص.4.

[3] M. Friedman [2006]: « The Moral Consequences of economic growth », article excerpted from his latest book, The Moral Consequences of Economic Growth, p 16.

[4] ميشيل تودارو [2006]: "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص.175.

[5] Simon Kuznet [1955]: «Economic growth and income inequality », Presidential address delivered at the Sixty-seventh Annual Meeting of the American Economic Association, Detroit, Michigan, December 29.

[6] مايكل ابدجمان [1999]: "الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص . 455.

وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

- **الزيادة مستمرة:** وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا.
- **الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم.

وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادةٍ حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرًا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المُعتبرة. وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم.

لكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبةٍ أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبةٍ أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي بالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان

يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وهو بذلك يركز على التغير في الكم، ويرتبط بالدول المتقدمة، والنمو الاقتصادي لا يعكس مستوى الرفاه لأنه يركز على التغير في الكم الذي

يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، كما أنه لا يبين توزيع المدخلات على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالتالي فإنه لا يوضح أهمية هذه القطاعات.

رغم هذا، فإن تحقيق النمو اقتصادي مرتبط بشكل وثيق بأهداف التنمية، فتحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة هو شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لمواجهة تحدي التشغيل ومكافحة الفقر وتحقيق الرفاه الإنساني والعدالة في الحصول على منافع هذا النمو.

2.1. مفهوم التنمية الاقتصادية

ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل دون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي. أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى، مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه، وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج، وتزداد نسبة الإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي وهكذا.

أما Kindleberger فقد فرق بين النمو والتنمية على النحو التالي: "النمو ليس فقط الزيادة في المخرجات (الناتج) وإنما الزيادة في مخرجات كل وحدة من المدخلات (الناتج لكل وحدة من المدخلات)، أما التنمية فترتبط بالتغير في هيكل المخرجات وفي تخصيص المدخلات حسب القطاعات".[1]

ميز بعض الاقتصاديون بين المفهومين بربط النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة والتنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة، من بينهم الاقتصادي Angus Maddison الذي يقول "ارتفاع مستويات الدخل يسمى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وفي الدول المتخلفة تسمى التنمية الاقتصادية".

[1] T.R.Jain, O.P.Khanna, Vir Sen [2009]: «Development and environmental economics and international trade», V.K. Publications, New Delhi.

إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان هناك عدم رضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على أساس مستوى الدخل، وتمت مع الوقت صياغة مفاهيم أخرى نعرض أهمها فيما يلي.

عرفت التنمية بأنها: "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان. أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان (بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة) "[1]

كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي .كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".[2]

عرف ماير Gerald Marvin Meier التنمية الاقتصادية بأنها:" العملية التي تتم بواسطتها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن".[3]

يركز هذا التعريف على ثلاث عناصر للتنمية الاقتصادية: العملية، الدخل القومي الحقيقي، فترة طويلة.

لعل توضيح هذه العناصر الثلاث يساعدنا أكثر على توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية:[4]

أ. **العملية:** يشير مصطلح العملية إلى تشغيل بعض نقاط القوة التي تؤدي إلى إحداث تغييرات على بعض المتغيرات، وأهم هذه التغييرات:

- تغييرات في جانب العرض؛

[1] مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران [1995]: "أبعاد التنمية في الوطن العربي"، دار المستقبل للنشر، عمان،الأردن، ص.119.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف[2003]: "التنمية الاقتصادية– دراسة نظرية تطبيقية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص.48.

[3] Rahul Jan [2009]: « The story of development», VK India Enterprises, p.4.

[4] Gerald M. Meier, Joseph Stiglitz [2002]: « Frontiers of Development Economics», Oxford University press, New York, pp.13-20.

- تغييرات في جانب الطلب.

التغيير في جانب العرض يتطلب اكتشاف موارد جديدة، تراكم رأس المال، النمو السكاني، اعتماد تكنولوجيا أفضل للإنتاج. أما التغيير في جانب الطلب فيتطلب زيادة في حجم السكان، التغيير في مستوى وتوزيع الدخل.

ب. **الدخل القومي الحقيقي**: هناك علاقة ايجابية بين الدخل القومي الحقيقي والتنمية الاقتصادية. هنا التركيز على كلمة "حقيقي" حتى لا تكون الزيادة في الدخل القومي ناتجة عن الزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي لا تكون التنمية حقيقية. ويحسب الدخل القومي الحقيقي بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{Y}r = \frac{\mathrm{Ym}}{\mathrm{p}}$$

حيث:

Yr: الدخل القومي الحقيقي

Ym: الدخل القومي النقدي

P: مؤشر الأسعار

ج. فترة طويلة: حسب Meier، حتى تتحقق التنمية الاقتصادية يجب أن يسجل الدخل القومي الحقيقي زيادة مستمر على مدى 25 سنة على الأقل.

من خلال ما سبق، نستنتج أن Meier ركز في تعريفه للتنمية الاقتصادية على زيادة الدخل الوطني الحقيقي على مدى فترة طويلة من الزمن وأهمل الأثر السلبي لنمو السكان، حيث إذا صاحب ارتفاع الدخل الحقيقي نمو أسرع في عدد السكان فلن تتحقق التنمية الاقتصادية. الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يعرفون التنمية على أساس نصيب الفرد من الدخل.

مع بداية السبعينات زاد الاهتمام أكثر بتخفيض التفاوت في الدخل وإيجاد فرص عمل والاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية. وفي 1972 ركز MC.Granahan على العوامل الاجتماعية في تعريفه للتنمية الاقتصادية، وقد رأى أن العوامل الاجتماعية تعتبر كمدخلات أو شروط مسبقة للنمو الاقتصادي والتنمية.[1]

ربط Singer عام 1977 التنمية الاقتصادية بتخفيض الفقر، وهو يرى أن الفقر يمكن قياسه بانخفاض استهلاك الغذاء وارتفاع معدلات البطالة، وإذا لم يتم تناول هذه المشكلات بفعالية إلى جانب التوزيع العادل للدخل فانه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية.

منذ 1980 بدأ ينظر إلى التنمية الاقتصادية أو إلى التنمية بشكل عام من منظور أوسع. ففي تقرير التنمية في العالم في 1991 أوجز البنك العالمي تحديات التنمية في تحسين نوعية الحياة، خاصة بالنسبة للفقراء. وتحسين نوعية الحياة يتطلب عموما ارتفاع الدخل، ولكنه ينطوي على أكثر من ذلك بكثير، فهو يشمل تعليما أفضل، مستوى أعلى من التغذية والرعاية الصحية، تقليل الفقر، المزيد من المساواة في الفرص، حرية فردية، بيئة صحية.

منذ التسعينات أصبحت التنمية تعرف بتحقيق الرفاه الإنساني مع التركيز على توسيع الخيارات والحرية. فحسب Michael Todaro مفهوم التنمية مرتبط بتوسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وتحريرهم من التبعية، ليس فقط في علاقاتهم مع الأفراد والدول بل حتى تحريرهم من الجهل والبؤس.

أثار Amartya Sen في كتابه التنمية حرية 1999، أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقة التي يتمتع بها الناس، فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد،

[1] Mc Granahan, D V Et Al [1972]: «Contents and Measurement of Socioeconomic Development », Praeger Publishers, United Kingdom, p.20.

وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة. ويلاحظ أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون افتقاد الحريات مقترنا بضعف المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الأوبئة، أو الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.[1]

3.1. مقاييس النمو والتنمية الاقتصادية

يحتاج صانعوا القرارات إلى معلومات للمضي قدما نحو التنمية، معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضعف، ومعلومات عن أثر التدخلات. تمكن المؤشرات أصحاب القرار وواضعي السياسات من الحصول على هذه المعلومات ورصد التقدم في سبيل التنمية الاقتصادية.

ويعرف المؤشر على أنه: "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة".[2] وهو يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صاحب القرار".[3] ويجب أن يكون المؤشر:[4]

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه؛
- يمكن التنبؤ به أو توقعه؛
- استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس وعدم تحيزه أو تضليله؛
- السهولة النسبية لجمع المعلومات واستخدامها وسهولة تطبيقه؛
- أن يعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

---

[1] Amartya Sen[1999]: « Development as freedom», Oxford University press, p.21.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط [2010]: "التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "، ص.251.

[3] Paule Backer [2005] : «Les indicateurs financiers du développement durable », P.92.

[4] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]، مرجع سابق، ص.454.

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) وارتبط قياس التنمية الاقتصادية بمتوسط نصيب الفرد منه. وقد تعرض هذا المقياس إلى العديد من الانتقادات والتعديلات. قبل توضيحها سوف نحاول تسليط الضوء على أهم مميزات هذا المقياس.

1.3.1.مميزات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر القياسات استخداما لتحديد مستوى التنمية في بلد ما. وقد اتخذ الاقتصاديون منه مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس مستوى معيشة ورفاهية الشعوب، ومعيارا للتفرقة بين الدول الغنية والفقيرة. ويثور الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف). وتشترك الدول التي ينخفض نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الخصائص مثل ارتفاع المواليد، معدلات الوفيات، ضعف الادخار، ارتفاع البطالة، سوء الصحة، انخفاض مستوى التعليم. وعليه فان هذا المقياس يمكن أن يستخدم كنقطة انطلاقة لتقييم مستوى التنمية الاقتصادية لدولة ما.

من جهة أخرى، يعطي مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي صورة حول توزيع الدخل القومي وظاهرة التفاوت في توزيع الدخل. ويستخدم الاقتصاديون أساليب وطرق كمية لقياس درجة عدالة توزيع الدخل بين السكان أبرزها منحنى لورينز ومعامل جيني.

خلصت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي في 2012 أن فجوة عدم المساواة مستمرة في التنامي ولا تزال أوجه التفاوت –على الصعيد العالمي أو بين أغنياء وفقراء البلد الواحد– مستمرة في الازدياد.

فعلى الصعيد العالمي، بلغ معامل جيني 0.67 سنة 2005 وهو ما يعني التفاوت الكبير في توزيع الدخل على المستوى العالمي. كما يبرز اتساع الفجوة بمقارنة نصيب الفرد من الدخل في البلدان الخمسة عشر الأكثر ثراءا بنظيره في البلدان الخمسة عشر الأشد فقرا. فقد كان نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءا أعلى منه بالنسبة للبلدان الأشد فقرا بـ 44 مرة في الثمانينات، و52 مرة في التسعينات، و60 مرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[1]

أما فيما يتعلق بالتفاوت داخل الدول فقد زاد في معظم الاقتصاديات المتقدمة وفي عدد كبير من الاقتصاديات النامية، وهو في الدول النامية أعلى منه بكثير في الدول المتقدمة.

بالرغم من وجود دراسات تشير إلى أن ضرورة وجود بعض التفاوت باعتباره حافزا للنمو، إلا أن هناك أدلة على أن التفاوت يمكن أن يخنق النمو إذا كان مفرطا، وذهب بعض الخبراء إلى أن تزايد تفاوت الدخل كان أحد عوامل الأزمة العالمية.[2] ومن هنا تظهر أهمية مؤشر نصيب الفرد من الدخل في رصد الاتجاهات العامة في التفاوت في الدخل ووضع السياسات العامة لتخفيضه.

يعتمد على كل من مستوى الدخل القومي والتفاوت في توزيع الدخل لقياس حدة الفقر، فتزداد حدة الفقر كلما انخفض الدخل القومي وزادت حدة التفاوت في توزيعه. ووفقا لتقديرات البنك الدولي فإن أكثر من مليار شخص في العالم يعيشون تحت حد الفقر سنة 2011 (1.25 دولار يوميا).[3]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2014]: "معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد 2015"، جنيف، ص.4.

[2] فرانسيسكا باستالي[2012]: "تفاوت الدخل وسياسة المالية العامة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص.34.

[3] World Bank [2014]: «Ending Poverty and Sharing Prosperity», Global Monitoring Report 2014/2015, p.4 .

ما يمكن استخلاصه أن نصيب الفرد من الدخل يعتبر مقياسا مهما ونقطة الانطلاقة لتقييم مستوى النمو والتنمية الاقتصادية لدولة ما، حيث يعطي صورة عن مستوى المعيشة والتفاوت في توزيع الدخل كما يعتبر مقياسا مهما لحدة الفقر.

2.3.1.حدود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية

في تقريره للكونغرس الأمريكي عام 1934 ناقش S.Kuznets استخدامات الناتج المحلي الإجمالي كما بين حدوده، وقال في تقريره: " إن رفاهية الأمة نادرا ما يمكن أن يستدل عليها بمقياس الناتج المحلي الاجمالي، فإذا كان الناتج المحلي في الأعلى فلماذا أمريكا في الأسفل؟ إن القياس يجب أن يأخذ في الاعتبار كمية ونوعية النمو، التكاليف والعائد على المدى القصير والطويل".[1]

نجد أن *S.*Kuznets أثار نقطتين هامتين، الأولى متعلقة بنوعية الإنتاج، فالناتج المحلي الإجمالي يهتم بكمية السلع المنتجة ويهمل نوعية هذه السلع رغم أهميتها. ويسانده في الرأي Stavros Dimas المفوض الأوربي للبيئة حيث يقول: " الناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة السوقية للسلع والخدمات، في الوقت الذي يدرك فيه على نطاق واسع أن رفاهية الشعب وتحسين نوعية الحياة ليس بالحصول على الثروة، فالثروة الاقتصادية ليست كل شيء، نوعية الحياة تعتمد على أنواع السلع المستهلكة، سهولة الحصول على الرعاية الصحية ونوعية التعليم، وحماية البيئة، نحن بحاجة إلى قياس هذه الأهداف، الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس مستوى الرفاهية ".[2]

[1] Simon Kuznets [1941]: «National Income and Its Composition», National Bureau of Economic Research, NEW YOR, p.5.
[2] Stavros Dimas [2007]: « GDP 'outdated' as indicator of wellbeing», European Commissioner of the environment, p.15.

في هذا الصدد، تشير تقارير مورغان إلى أن البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع لا يكون فيها دائما مستوى التعليم جيد، فالعلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم ليست دائما ايجابية، وأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تعني دائما المزيد من الرفاهية.

النقطة الثانية التي أثارها Kuznets متعلقة بالتكاليف والعائد على المدى القصير والبعيد، إذ يرى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار المخزون من الموارد الطبيعية، بل انه يشجع على استنزافها. ففي 1937 أشارت التقديرات إلى أن النظم الايكولوجية وفرت فوائد قيمتها في المتوسط 33 ترليون دولار في السنة وهو أكبر بكثير من مجموع الناتج العالمي في ذلك الوقت.[1]

هنا تطرح قضية الموارد الطبيعية الغير متجددة كالنفط الذي يمكن أن يحقق ناتج محلي إجمالي مرتفع، ولكن ماذا يحدث لو نضب النفط؟ لهذا السبب فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس استدامة النمو ولا يعبر عن الرفاهية في المستقبل.

فضلا عن ما سبق، تطرح العديد من القضايا المتعلقة بحساب الناتج المحلي الإجمالي نوضحها فيما يلي:

إن عملات الدول متنوعة وتتطلب المقارنات الدولية توحيدها في عملة واحدة. ولهذا يتم اللجوء إلى استخدام أسعار الصرف الرسمية. وكي تكون المقارنة سليمة يلزم أن تكون أسعار الصرف توازنية، وأن تكون الأسعار المحلية المستخدمة في تقويم الدخل القومي وتقديره غير مشوهة. إلا أن هذه الشروط لا تتوافر في كثير من الحالات. ومن هنا يطبق البنك الدولي أسعار صرف أخرى إلى جانب أسعار الصرف الرسمية، وهي أسعار الصرف بتعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP).

[1] Robert Costanza and others [2009]: «Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress», Boston University , p.9.

كان Colin Clark من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستخدام تكافؤات القوة الشرائية (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية). وهذه الأسعار فيها درجة كبيرة من التقدير والتحكم، وتعطي صورة أقرب لمتوسط دخل الفرد من زاوية الرفاهية الاقتصادية.[1]

هناك أيضا قضية تتعلق بالنطاق الذي يعتمد في قياس الناتج المحلي أو الدخل القومي. فيوجد اختلاف بين الدول في نسب السلع والخدمات التي تدخل نطاق السوق وما يتم استهلاكه بإنتاج ذاتي. وهذه الأخيرة لا تدخل – في غالب الحالات– ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وتؤدي هذه المشكلة إلى تحيز قياسات الدخل القومي نحو الانخفاض في الدول النامية بالمقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة. وفي هذا الاتجاه أيضا توجد في الدول النامية نسبة أكبر من الناتج الذي يتحقق في إطار " الاقتصاد الموازي"، ويصعب في كثير من الدول قياس قيمة هذه الأنشطة وتسجيلها ضمن حسابات الدخل القومي.

حاول Nordhous & Tobin تصحيح مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ليصبح بشكل أفضل "مقياسا للرفاه الاقتصادي" وتستلزم هذه المقاربة تخفيض قيمة المؤشر وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة. كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر. وصنف المؤلفان الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار أكثر من كونها استهلاكا.[2]

يرى Ahluwalia & Chenery أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء، واقترحا لذلك بديلين: الأول هو ترجيح متعادل لكل عشرين من متلقي الدخل والثاني إدخال "أوزان الفقر" لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40% من السكان الأقل دخلا.[3] يقود هذا إلى تعريف

[1] Norman Hicks, Paul Streeten [1979] : «Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick», The World Bank, Washington, D. C, p. 568.

[2] William Nordhaus, James Tobin [1972]: «Is Growth Obsolete?», Yale University, p.4.

[3] Ahluwalia, Carter, Chenery [1978]: «Growth and Poverty in Developing Countries», Development Policy Staff, The World Bank, Washington, p.5.

"عتبة الفقر المطلق" أو "حد الفقر" الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان في مجموعهم، الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية. وتحديد هذا المستوى حرج في بعض الأحيان. إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة لائقة، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه وفق ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع المعني أو حتى على المستوى الدولي؟ وقد يربط خط الفقر بمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة. ويتم بناءا على هذا الخط تحديد الفئات المستهدفة.

على إثر الانتقادات الموجهة للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه كمؤشر للتنمية تم اقتراح مجموعة من المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار القضايا التي أهملها المؤشرين.

4.1. تطور مؤشرات قياس التنمية في ظل التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية

في مرحلة متقدمة وخاصة عقد الخمسينات من القرن الماضي، اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي، بمعنى زيادة الإنتاج اعتمادا على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية.[1] فكان المخرج الوحيد في هذه المرحلة هو الناتج، أما المدخلات فهي رأس المال والإنسان، لذا يطلق على هذه المرحلة بـ "التنمية بالبشر".[2]

جاءت مع بداية الستينات من القرن الماضي مرحلة أكثر تقدما، حيث أدى تزايد أعداد الفقراء إلى التركيز على النمو الذي تصاحبه عدالة توزيع الدخل، واعتبار ذلك بالأهمية نفسها للكفاءة الاقتصادية. فتم بذلك إدخال اعتبارات المساواة الاجتماعية في القرارات الاقتصادية. وأصبح التركيز أكثر على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، وتحسين نوعية حياة البشر. فعرفت هذه المرحلة بـ" تنمية البشر".[3]

[1] محمد صالح تركي القريشي [2010] : " علم اقتصاد التنمية "، ص.385.

[2] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، ص.475.

[3] المرجع نفسه، ص.476.

ارتبطت مؤشرات القياس ارتباطا وثيقا بالتطور الذي شهده مفهوم التنمية. وفي ضوء عدم الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية، والتأكيد على أهمية الجوانب الاجتماعية، ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في الستينات بهدف توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم مجالا واسعا من القضايا الاجتماعية: العدالة والأمن والتعليم والصحة وغيرها.

تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر، إذ بينما يتبع الناتج المحلي الإجمالي ترتيبا تصاعديا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد. وهكذا يختلف معنى "فجوة التأخر" وسد الفجوة في جوانب معينة كالقراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالا من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

أدت حركة النمور الآسيوية إلى تغيير مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية، حيث أن التطور الهائل للتنمية في جنوب شرق آسيا التي حققتها النمور الآسيوية خلال 25 سنة كان نموا مذهلا في الاقتصاد قدر خلال الفترة من 1965 إلى 1980 بمعدل زيادة بلغت 9.6% و9.4% في الفترة مابين 1980- 1990 ، وهو ما لم يتحقق في الدول المتقدمة، مما جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشيدان بهذه التجربة في مقاومة التخلف، وهو ما دعا إلى إعادة صياغة المؤشرات الحقيقية للتنمية، حيث بدأ العالم يدرك أهمية الموارد البشرية وتنميتها في تحقيق الرفاهية. لذا تم تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء وأصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها.

1.4.1. مفهوم التنمية البشرية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد. وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.

يتضح من التعريف السابق أن التنمية البشرية لا تقتصر على مجرد الزيادة في الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الأفراد على توفره- وان كان يعتبر نسبيا أكثر أهمية من الخيارات الأخرى- فالتنمية البشرية وفقا لهذا المفهوم تشتمل على مجموعة كبيرة من الخيارات، لعل أهمها:

- مستوى معيشي لائق؛
- مستوى لائق من التعليم؛
- مستوى لائق من الرعاية الصحية؛
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

2.4.1. مؤشر التنمية البشرية

تضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياسا يعكس التنمية البشرية بشكل عام، وعرف هذا المقياس بدليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI). يتكون الدليل من ثلاثة عناصر رئيسية هي: مدة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة. وقد تم تلخيص هذه الأبعاد الإنسانية الواسعة –لأغراض القياس- بأدلة ثلاثة هي دليل توقع الحياة وقت الولادة، ودليل التعليم معبرا عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي،

ودليل المستوى المعيشي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولا إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية). وبغض النظر عن أن الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل.[1]

تم استنباط عدد من الأدلة بعد ذلك كدليل التنمية للنوع الاجتماعي Gender Development Index (GDI) الذي قدم في عام 1995، واستخدم في حسابه نفس المتغيرات التي استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية ولكن باختلافات بسيطة في توقع الحياة وقت الولادة والمستوى التعليمي والدخل لتعكس التباينات بما حققه الرجل والمرأة في العناصر الرئيسية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية.[2] وبشكل عام، فإن الدليل يتأثر بشكل قوي بالتباينات في المتغيرات المذكورة التي يتكون منها. وعليه فإن الدليل يميل إلى الانخفاض إذا كانت التباينات كبيرة في التنمية البشرية المحققة لكل من الرجل والمرأة.

تم تطوير مقياس آخر في عام 1995 هو مقياس تمكين النوع الاجتماعي Gender Empowerment Measure (GEM) الذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات.[3] وقد بني الدليل باستخدام متغيرات استنبطت بشكل واضح لقياس القوة النسبية التي حققها كل من الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويأخذ المقياس بالاعتبار نسبة النساء في البرلمان، ونسبة النساء في المواقع الوظيفية الإدارية، ونصيبهن النسبي في المهن المتخصصة والفنية، بالإضافة إلى دخلهن مقارنة بدخل الرجال. وعلى العكس من دليل التنمية للنوع الاجتماعي، فإن مقياس تمكين النوع الاجتماعي يظهر عدم المساواة في الفرص في بعض المجالات المختارة.

[1] United Nations Development Programme [1990]: « Human Development Report », Oxford University Press, New York, p.11.
[2] United Nations Development Programme [1995]: « Human Development Report », Oxford University Press, New York, p.74.
[3] Ibid, p.82.

كما تم استحداث دليل آخر هو دليل الفقر البشري Human Poverty Index (HPI) في عام 1997.[1] ويحتوي الدليل كمقياس تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما. ويركز الدليل على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي. ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبيا، بينما يعكس الوجه الثاني للحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم التعلم والاتصال والتواصل، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي.

تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة.[2] ولا شك أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال مجالا للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانيات أكثر عمقا لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي.

[1] United Nations Development Programme [1997]: « Human Development Report », Oxford University Press, New York, p.17.
[2] United Nations Development Programme [1998]: «Human Development Report», Oxford University Press, New York, pp.26-28.

المبحث الثاني :نظريات النمو الاقتصادي

هناك العديد من الإسهامات النظرية التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي، سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

1.2. نظرية النمو الكلاسيكية

من أهم رواد نظرية النمو الكلاسيكية، آدم سميث، ديفيد ريكاردو، روبرت مالثس وكارل ماركس.

1.1.2. آدم سميث (Adam Smith 1776)

تعتبر آراء A. Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج وثروة الأمة المستندة إلى تقسيم العمل والتخصص. إذ يقول في كتابه ثروة الأمم: "إن التزايد الكبير لمنتجات الصناعة كلها، على اختلافها، جراء تقسيم العمل، هو الذي يمنح المجتمعات المدبرة تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أدنى الناس"[1]

حسب A. Smith فإن هذه الزيادة في عوائد الإنتاج والثروة من جراء تقسيم العمل يعزى إلى ثلاثة عوامل مختلفة:[2]

- زيادة المهارة لدى كل عامل متخصص؛
- الاقتصاد في الوقت الذي يهدر عادة في الانتقال من نوع معين من العمل إلى نوع آخر؛
- اختراع عدد أكبر من الآلات التي تسهل العمل وتختزله، وتمكن رجلا واحدا من القيام بعمل عدة رجال.

[1] آدم سميث [1985] : " ثروة الأمم "، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006، ص.20.
[2] آدم سميث [1985]، مرجع سابق، ص.16.

يؤكد A. Smith أن زيادة ثروة الأمم تعتمد على تراكم رأس المال الذي يتأتى أساسا من الادخار. فهو يقول: "إن تراكم رأس المال يفتح أسواقا جديدة ويوسع القائم منها ويزيد الطلب الفعال وبالتالي فهو القوة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".[1]

حسب A. Smith فإن عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث، يزيد الإنتاج وتزيد الأرباح.[2] ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، فالمنافسة بين الرأسماليين تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال ليكون بذلك الركود الاقتصادي أمر حتمي.

2.1.2. ديفيد ريكاردو (David Ricardo1817)

يرى Ricardo أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للناس، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة. "مع كل زيادة في رأس المال، سيكون هناك انخفاض في معدل الإنتاج"[3]. وينطوي انخفاض معدل الإنتاج على انخفاض الربحية، لذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود بتناقص العوائد في الزراعة.

يتفق Ricardo مع A. Smith حول أهمية التراكم الرأسمالي في تحقيق النمو، غير أنه يرى أن الأرباح لا تتحقق بالضرورة مع زيادة كمية رأس المال. فهو يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور،

[1] Heinz D. Kurz, Neri Salvadori :[2001] « Theories of Economic Growth – Old and New», p.6.
[2] Gérard Marie Henry [2009]: « Histoire de la pensée économique», Armand Colin, Paris, p.40.
[3]Ricardo [2001]: «On the Principles of Political Economy and Taxation»,1st edn 1817, 3rd ed n1821, Batoche Books, Canada, p.98.

فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتكون النتيجة تناقص الأربح، ومع كل تناقص في الأرباح يقل الدافع للقيام بموجة استثمارية جديدة ويتباطأ معدل الاستثمار والنمو، ويصل الاقتصاد في النهاية إلى حالة من الركود. وبذلك يعتبر ريكاردو من أوائل من وضع أسس اقتصاديات البيئة، وهو تناقص غلة الموارد الطبيعية مع زيادة المستخدم منها بما يفوق قدرتها على التجدد.[1]

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

3.1.2. روبرت مالثس (1798 Robert Malthus)

إن أفكار وطروحات Malthus ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. يرى Malthus بأن الطلب الفعال يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية. وقد ركز Malthus على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات

[1] رمضان مقلد وآخرون[2004]: "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.359.

وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو.

بخصوص "نظرية Malthus للسكان" والتي تنص على: "أن عدد السكان –إذا لم يضبط– فإنه يزداد بمتوالية هندسية ، في حين لا يتزايد إنتاج الغذاء وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".[1] الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعة. لذا يعتبر Malthus زعيم المدرسة التشاؤمية، وقد كان السبب الرئيسي وراء النظرة التشاؤمية Malthus إهمال التقدم التكنولوجي الذي ساهم في زيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقع Malthus.

4.1.2. كارل ماركس (Karl Marx)

كان Karl Marx الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية. ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه. فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، فإن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات. أما ماركس فيرى أن هذه العوامل ما هي إلا أسباب ومشاكل ظاهرية تواجهها عملية التنمية. ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية يؤكد ماركس على ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي. وقد ركز ماركس اهتمامه بالطبع على النظام الرأسمالي. وفي رأيه فان هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل وتجعل عملية التنمية مستحيلة. ويؤكد ماركس أن هذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي. ويرى أن التقدم التكنولوجي السريع والأزمات الدورية المتعاقبة السبب الجوهري وراء انهيار النظام الرأسمالي.[2]

[1] Thomas Malthus [1798]: «An Essay on the Principle of Population», Electronic Scholarly Publishing Project, London, p.6.
[2] Karl Marx [1958]: «Capital. A Critical Analysis of Capitalist Production», Foreign Languages Publishing House, Moscow.

2.2. النظرية النيوكلاسيكية

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا في 1871 تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Jevons) و(Menger) و(Walras) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginalist School). وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض لتحديد التوازن والقيمة.

تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأهم ما جاءت به النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

ترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وإن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال. ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاجية هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية.

رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وقد وافقوا على فكرة (Alfred Marshall) بأنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد باقتراح حالة السكون أو الركود، وقد أسس تفاؤله هذا على عاملين أساسيين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية. كما قدم مارشال فكرة الوفرات الخارجية، وهي –من وجهة نظره– تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها، فمثلا مع توسع صناعة معينة تزداد متطلباتها من المواد الخام

والخدمات من الصناعات الأخرى، بما يتمخض بالتالي عن توسع هذه الصناعات الأخرى. فضلا عن ذلك أشار مارشال إلى أن النمو في قطاع اقتصادي معين يتمخض عن ظهور الوفرات الخارجية في قطاعات أخرى. وقد تمثلت إحدى الإضافات لنظرية النيوكلاسيك في الاهتمام بدراسة العلاقة المتشابكة بين الوحدات الصغيرة. فقد أكدوا أن كل نمو في مشروع أو في صناعة ما –مهما كان صغيرا – يتمخض عن سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها في العديد من المشروعات والصناعات، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو إضافي في الاقتصاد القومي ككل.[1]

3.2. نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: (Joseph Schumpeter)

يعتبر Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.[2]

تتضمن نظرية النمو حسب (Schumpeter) ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يموّل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي

[1] لمزيد من التفصيل حول آراء مارشال راجع:
Alfred Marshall [1890]: «Principles of Economics», (8th ed.), London: Macmillan and Co. 8th ed. 1920.

[2] صلاح الدين نامق [1986]: " قادة الفكر الاقتصادي" ، دار المعارف ، القاهرة ، ص.52.

تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد[1].

4.2. نظرية النمو الكينزية

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929– 1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة الأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

– رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

– معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

يعرض Keynes نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي

[1] Schumpeter, J.A [1934]: « The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle», translated from the German by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers.

على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي: [1]

$$Y = C + I + G + X - M \ldots..(1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي .

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

M: قيمة الواردات .X: قيمة الصادرات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$\mathbf{Y = C + I + G} \ldots.(2)$$

يوضح Keynes أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($C + I + G$) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L، والفن التكنولوجي السائدT، وحجم معين لرأس المال K.

يرى Keynes أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا

[1] A.S. Saleh [2007]: «Testing the Keynesian Proposition of Twin Deficits in the Presence of Trade Liberalisation: Evidence from Sri Lanka», University of Wollongong, Australia, p.8.

أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ.

5.2. نموذج هارود دومار The Harrod-Domar Model

يمكن اعتبار نموذج Harrod-Domar أسهل وأكثر النماذج المتناسقة شيوعا ولقد تم تطوير النموذج في الأربعينات من هذا القرن عن طريق كل من Harrod و Domar لشرح العلاقة بين البطالة والنمو في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. واستعملت الدول النامية هذا النموذج للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال. والفرضية الأساسية لهذا النموذج هي أن ناتج أي وحدة اقتصادية –منشأة كانت أو قطاعا صناعيا أو حتى الاقتصاد ككل تعتمد على مقدار رأس المال المستثمر في تلك الوحدة. وهكذا إذا رمزنا للناتج Y ورصيد رأس المال K كانت العلاقة بين الناتج ورأس المال كالآتي:[1]

$$Y = K / k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن k مقدار ثابت وتسمى نسبة رأس المال الناتج. ولتحويل هذه العلاقة إلى بيان عن نمو الناتج يستعمل ليعبر عن الزيادة في رأس المال والناتج، وتكتب العلاقة الجديدة كما يلي:

$$Y = K / k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أما معدل نمو الناتج (g) فهو يعني الزيادة في الناتج مقسومة على المقدار الكلي من الناتج Y / Y .

فإذا قسمنا طرفي المعادلة على Y أصبح:

$$g = Y / Y = \frac{K / Y}{k} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1] مالكوم جبلز، مايكل رومر وآخرون[1995]: "اقتصاديات التنمية"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص. 218، 219.

بالنسبة للاقتصاد ككل فان K تعني الاستثمار (I). وفي اقتصاد يتمتع بتوازن في ميزان المدفوعات وعدم تدفق صافي رأس المال الأجنبي للداخل يكون الاستثمار (I) مساويا للادخار (S). وبناءا على ذلك فان K / Y تصبح I/ Y ويساوي هذا بالتالي S / Y والتي يرمز لها بـ (S) وهي تمثل معدل الادخار كنسبة من الناتج القومي. والآن يمكن تحويل المعادلة (3) إلى ما يلي: g= S / k

وهي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود –دومار للاقتصاد القومي، وأساس هذه المعادلة هو الرأي القائل بأن رأس المال الذي ينتج عن طريق الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الشركات والأفراد الذين يقومون بالاستثمار، أما نسبة رأس المال/الناتج فهي مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

إن وجود هذه المعادلة يسهل على المخططين مهمتهم حيث أن الخطوة الأولى هي محاولة الحصول على تقدير نسبة رأس المال الناتج الحدي وهي k. والخطوة الثانية هي الاختيار بين بديلان، إما أن يختار المخططون معدل النمو الاقتصادي (g) كهدف فتكون المعادلة قد أعطتهم مستوى الادخار والاستثمار المطلوب تحقيقه. أو اختيار مستوى الادخار والاستثمار الذي يرونه ممكنا أو مرغوبا فيه وبناءا على ذلك تعطيهم المعادلة معدل نمو الناتج القومي ممكن التحقيق. كما يمكن تطبيق النموذج على الاقتصاد ككل أو على القطاعات الاقتصادية.

6.2. نموذج سولو (Solow)

يعتبر Solow أحد نماذج النمو النيوكلاسيكي، ويعد امتدادا لنموذج Harrod-Domar ، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، غير أن نموذج Solow يقوم على توسيع نموذج Harrod-Domar ، إذ يفترض أن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو الذي يحدد بمعادلة تابع الإنتاج المتجانس من الدرجة الأولى:[1]

[1] Robert M. Solow [1956]: «A Contribution to the Theory of Economic Growth», The Quarterly Journal of Economics is currently published by The MIT Press, pp. 85-94.

$$\alpha + \beta = 1$$

$$Y = TK^{\alpha}L^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي

K: المخزون الرأسمالي في الاقتصاد الوطني

L: العمالة في الاقتصاد الوطني

نشتق بالنسبة للزمن فنحصل على المعادلة التالية

$$ry = rt + \alpha rk + \beta rl \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

ry: معدل النمو الاقتصادي

يمثل rt البواقي للمعادلة السابقة و يسمى Total Factor Productivity مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ويعبر هذا الباقي عن العامل الرئيسي المحدد للنمو الطويل الأجل وهو التقدم التقني و بناء على ذلك وجد Solow أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني. والتبرير أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج، حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها. من جهة أخرى لا يمكن أن تستمر زيادة إنتاجية العامل –التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال في الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت وتعود إلى الاستقرار، وبالتالي الاستثمار والعمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو الطويل الأجل.

من ناحية أخرى نلاحظ أن رواد هذه النظرية يعتبرون السياسة الاقتصادية والنظام المؤسساتي حياديان بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، وكذلك تفترض النظرية بأن العلاقة بين حصة الفرد من الدخل مع معدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية. أي كلما زاد متوسط دخل الفرد في اقتصاد ما تقل إمكانيات تحقيق معدلات نمو مرتفعة. والتبرير أن الدول ذات الدخل المنخفض للفرد تملك تراكما رأسمالًا ضعيفا وبالتالي ستحقق الاستثمارات عوائد متزايدة على عكس الدول ذات الدخل المرتفع للفرد. مما قاد للاستنتاج بأن الدول الفقيرة

قادرة على التقارب في الدخول مع الدول المتقدمة إذا نجحت في زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية. وقد نجحت هذه الفرضية في التطبيق العملي في الدول المتقدمة لكنها لم تحقق النتيجة نفسها في الدول النامية.

7.2. نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي (Endogenous Growth)

تعتبر نظرية النمو الحديثة والتي يعتبر Pual Romer رائدها مكونا أساسيا في نظرية التنمية في الدول الناشئة. وتفترض النظرية أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها. ومن أهم دوافع النظرية عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني. بالإضافة إلى الدافع إلى اكتشاف مصادر الباقي (TFP) عند Solow.

تفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة. ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة. يضاف إلى ذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى اقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير. وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو، بل يعتبر Romer البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل.[1]

[1]Jandhyala B. G. Tilak [2002] : « Building Human Capital in East Asia: What Others Can Learn», World Bank, p.2.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

1.3. نظرية الدفعة القوية

كان Rosenstein-Rodan من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى هيمنة عنصري الوفرات الخارجية وعدم القابلية للانقسام لإحداث التنمية الاقتصادية، وقد أشار إلى ثلاثة أنواع من عدم القابلية للانقسام هي:[1]

– عدم قابلية دالة الإنتاج للانقسام، بمعنى أن رأس المال يأتي في وحدات كبيرة لا تقبل التجزئة وخاصة في قطاعات البنية الأساسية من كهرباء ونقل واتصالات. ويؤدي الاستثمار في هذه القطاعات إلى إحداث وفرات خارجية في جانب العرض.

– عدم قابلية الطلب للانقسام، بمعنى أن قرارات الاستثمار تتشابك مع بعضها البعض، ومن ثم يتعرض المشروع الاستثماري المنفرد لدرجة عالية من المخاطرة نتيجة عدم التيقن من أن منتجاته سوف تجد سوقا أو طلبا عليها. ولذلك فإن تكامل الطلب بين عدد من المشروعات يؤدي إلى إقلال هذه المخاطر حيث أن كلا منها سيكون "شاريا" لمنتجات المشروعات الأخرى.

– عدم قابلية عرض المدخرات للانقسام، بمعنى أن دالة الادخار ليست "متسقة" في المعنى الرياضي، بل تطرأ عليها انكسارات حادة مع تغير مستوى الدخل، وأن الحجم الكبير من الاستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من الادخار.

من هنا يرى Rosenstein-Rodan ضرورة توافر حد أدنى من الاستثمار من الدخل القومي يتيح توليد حزمة من الدخول نابعة من توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة التي تولد بدورها طلبا كافيا على منتجات

[1] ألبر داغر[2007]: "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"، المجلد الرابع: البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، ص.46.

المشروعات الاستثمارية الجديدة. وبدون هذا التكامل بين المشروعات الاستثمارية المختلفة فان كل مشروع استثماري ينشأ منفردا سوف يتعرض لمخاطر كبيرة قد تحول دون تنفيذه.[1]

– الانتقادات الموجهة للنظرية

يرى منتقدو الدفعة القوية أن هذه النظرية أسست على افتراضات غير متوفرة في الدول النامية. حيث يفترض رودان أن تكون مرونة رأس المال كبيرة جدا من مصادر داخلية أو مصادر خارجية، وذلك من أجل منع معدل الفائدة من الارتفاع حتى لا تنخفض احتمالات ربحية الاستثمارات. كما يفترض أن تكون مرونة العمل والموارد الطبيعية لانهائية.

في الواقع فأن عروض عوامل الإنتاج في معظم الدول النامية ليست لا نهائية المرونة، وان لم تكن مرونات عرض العمل ورأس المال والموارد الطبيعية لا نهائية فان أسعار العوامل الإنتاجية ومنحنيات التكاليف سوف ترتفع في الوقت الذي تبذل فيه المجهودات لزيادة الطلب.

فضلا عن ذلك فانه من الواضح أنه يوجد نقص في المنظمين والمديرين والعمال المهرة في الدول النامية مما يعرقل تنفيذ أي برنامج استثماري ضخم. وعليه فإن صغر مرونة عرض الموارد الإنتاجية تمثل عقبة كبيرة قي معظم الدول النامية لتحقيق دفعة قوية وناجحة في مجهودات التنمية.

[1] Rosenstein-Rodan [1943]: «Problems of industrialization of Eastern and South-eastern Europe», The economic Journal, p.201.

2.3. نظرية النمو المتوازن

لقد صاغ رودان فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد Ragnar Nurkse في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن، وتتمثل أهم أفكار Nurkse فيما يلي:[1]

ركز Nurkse على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر في الدول النامية ، ويرى أن هذه الدول تعاني من حلقتين إحداهما على جانب الطلب والناجمة عن تدني مستوى الدخل مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم ضيق حجم السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال، وبالتالي انخفاض إنتاجية عنصر العمل، ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

تتمثل الحلقة المفرغة من جانب العرض في انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار، وبالتالي انخفاض الاستثمار، ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض حجم رأس المال، ويسفر ذلك في النهاية إلى انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

يؤكد Nurkse أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وتحقيق التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات

[1] Nurkse [1953]: «Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries», oxford, pp.163-167.

المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما جهة الطلب فتكون بتوفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب السلع والخدمات من قبل الأفراد. وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات التي تقود إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، وتوسيع لحجم السوق. ولتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو Nurkse إلى الاعتماد على الموارد المحلية والتي ينبغي أن تأتي من القطاع الزراعي. كما يؤكد Nurkse على ضرورة تدخل الدولة في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات نظرا لعدم فاعلية آليات السوق في الدول المتخلفة.

– الانتقادات الموجهة للنظرية

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية وفي مقدمتهم A.Hirshman و Singer، ومن أهم الانتقادات ما يلي:[1]

- يرى A.Hirshman مقدم نظرية النمو غير المتوازن– بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية؛
- يقول J.M.Fliming أن النظرية تفترض أن العلاقة بين الصناعات في معظمها متكاملة غير أن محدودية عوامل الإنتاج تجعل العلاقة في معظمها تنافسية؛
- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة في البلدان النامية. وهذا ما أثبتته تجارب التنمية وخاصة في دول أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات، التي يمكن اعتبارها تطبيقا للكثير من جوانب الدفعة القوية وإستراتيجية النمو المتوازن، ولكن

[1] حربي محمد عيسى عريقات [2014]: "التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب"، دار البداية، عمان، ط1، ص.87.

لم يكن Nurkse يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية؛

- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد، غير أن هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها، حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج تقود إلى ظاهرة تناقص العوائد. غير أن الاقتصادي البريطاني Paul Streeten يقول بأن الندرة والاختناقات تشجع النمو، وأنه من وجهة نظر تاريخية لم يكن النمو متوازنا بل أن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات هي التي طورت انجلترا.

لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة غير قابلة للتطبيق، ولكنها تنطبق أكثر على البلدان المتقدمة وعلى عدد محدود من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، مثل الدول النفطية، ولا تتلاءم مع البلدان المتخلفة التي لا تتوفر فيها الموارد المالية الهائلة والمهارات والخبرات الكافية لتنفيذ مثل هذا البرنامج الاستثماري الضخم. وفي هذا الصدد يقول Singer أن أي دولة تمتلك هذا القدر الهائل من الموارد والإمكانيات والمهارات لتنفيذ هذا البرنامج الاستثماري الضخم لما كانت من الدول المتخلفة.

من جهة أخرى فان فكرة النمو المتوازن قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام، ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة.

3.3. نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي ألبرت هيرشمان A.Hirshman الذي انطلق من انتقاد Singer لنظرية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية.

قدم Hirshman نظريته في النمو غير المتوازن من خلال كتابه "إستراتيجية التنمية الاقتصادية" سنه 1958، وسنوضح أهم أفكاره فيما يلي:[1]

أكد Hirshman أن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي القرار الاستثماري، لذلك فهو يرى أن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدات النامية. فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، ويعتقد Hirshman أن التنمية سارت على هذا المنوال، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، ويقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفرات الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها المشروعات الجديدة تولد وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا.

تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات، ويوضح هيرشمان أن معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين:

المستوى الأول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر. والمستوى الثاني يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر.

بالنسبة للمستوى الأول يعقد Hirshman مفاضلة بين طريقين لإيجاد اختلال في التوازن ضروري لتحقيق النمو وهما:

- تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي؛

[1]Albert. Hirschman [1958]: «The Strategy of Economic Development», New Haven,Yale University Press, pp. 104-110.

- تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي.

بالنسبة للطريق الأول وهو تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي وهو ما يحقق عديدا من الوفرات الخارجية تحفز بالتالي الاستثمارات في النشاط الإنتاجي فيرتفع مستوى الناتج القومي، ويترتب على ذلك زيادة مقدرة المجتمع على الاستثمار ومن ثم، تنفيذ مشروعات جديدة في رأس المال الاجتماعي مما يحفز الاستثمار في النشاط الإنتاجي ويتحقق مستوى أعلى من الناتج القومي، ويتكرر هذا الأمر بصورة مستمرة.

أما بالنسبة للطريق الثاني وهو تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في النشاط الإنتاجي، وهذا يؤدي إلى وجود عجز في رأس المال الاجتماعي، مما يشجع الحكومة على زيادة رأس المال الاجتماعي فيرتفع مستوى الناتج القومي، ويتكرر هذا الأمر بصورة مستمرة وينتقل المجتمع إلى مستوى أعلى من الناتج وهكذا.

يؤيد Hirshman الطريق الأول لأن مشروعات رأس المال الاجتماعي لديها قوة دفع ذاتية في تحقيق عملية التنمية.

أما بالنسبة للمستوى الثاني وهو المفاضلة بين أولوية قطاع النشاط الإنتاجي المباشر، يرى Hirshman أنه يجب تركيز الاستثمارات على المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط، وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف، فقوة الدفع إلى الأمام تتمثل في قدرة الصناعة على إيجاد فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. فعلى سبيل المثال إذا أقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن. وتتمثل قوة الدفع إلى الخلف في قدرة الصناعة على إيجاد طلب على منتجات الصناعة التي تسبقها في مراحل الإنتاج، فإقامة مصنع للسيارات مثلا يشجع على إقامة مصنع للبطاريات ومصنع للزجاج والإطارات...الخ.

أيد Hirshman ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى، فالنمط المثالي للتنمية عند Hirshman يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد بعيدا عن التوازن، فكل خطوة إنمائية تؤدي إلى اختلال في التوازن سوف يصحح نفسه هن طريق إحداث اختلال في التوازن لخطوة تالية تحث الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا. فالتنمية طبقا Hirshman عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

– الانتقادات الموجهة للنظرية

إذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات وفي نفس الوقت –نظرية النمو المتوازن– مستحيلة، فان الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات هي مسألة ممكنة، غير أنها سوف تقود إلى عدم التوازن الداخلي. وعليه فان السياسة الاقتصادية للإنماء في الدول النامية تنطوي على السير المستمر في كل المجالات مدعوما بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات معينة. وهذا الحل الوسط هو بمثابة سياسة ثالثة تنطوي على التوفيق بين نظريتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن. [1]

4.3. نظرية أقطاب النمو

كان الفرنسي فرانسوا بيرو F. Perroux هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو . ويوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها أثار ونتائج ايجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون [2007]: " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.190.

والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. ويضيف بيرو بأن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديد أهمها: (الثروات الطبيعية؛ الأيدي العاملة؛ حجم الوحدات المنتجة؛حجم الطلب الداخلي والخارجي. [1]

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فان لها آثار متعددة أهمها:[2]

– الآثار الهيكلية، حيث أن لمراكز النمو أثار مهمة على الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة، وشيخوخة السكان في المناطق الزراعية، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية ، وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة ...الخ.

– الآثار الاقتصادية، حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

– الانتقادات الموجهة للنظرية

إن نجاح نظرية أقطاب النمو مرتكز أساسا على معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، وهو ما يمثل أكبر انشغالات المخطط، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضخم لرؤوس الأموال، وحيث الخبرة الفنية

المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة، في حين أن البلدان النامية ورغم توفرها على العوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد لا تنجح فيها هذه

[1]Torrood Hermansen [1943]: «Growth poles and growth centers in national and regional development – A synthetical approach », United Nations Research Institute for Social Development, Geneva, pp.4-6.
[2] Ibid, p.6.

النظرية لأسباب متعددة، سواء ما تعلق بعدم توفر الخبرة اللازمة لدى المخططين، أو لعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.[1]

5.3. نظرية التحولات الهيكلية (Arthur Lewis)

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب. كان Arthur Lewis أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي.

نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أواخر الستينات.

يتعامل Arthur Lewis مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم.

افترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:[2]

– أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي؛

– أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها؛

[1] اعتمدتها الجزائر في الفترة 1977–1990 بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

[2] Arthur Lewis [1954]: «Economic Development with unlimited supplies of labor », The Manchester School, pp.448-450.

– أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30%)، لتشكل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه؛

– أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

– الانتقادات الموجهة للنظرية

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي:

– افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم؛

– افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها؛

– افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقة لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

6.3. نظرية مراحل النمو لـ (W .W.Rostow)

استقطبت نظرية المراحل التي تمر بها الدول بين التخلف والتقدم الكثير من الاهتمام لدى المفكرين منذ قرون طويلة، ومن أشهر نظريات المراحل* تلك التي جاء بها W .W.Rostow في كتابه (The Stages of Economic Growth) الذي صدر في عام 1960، ويفرق Rostow بين خمس مراحل للنمو هي:[1]

– **المجتمع التقليدي**: ويتميز ببدائية أساليب الإنتاج مما يؤدي إلى وجود سقف معين للإنتاج، وأن حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة، مع حركة محدودة للمجتمع، وتغيرات اجتماعية محدودة، وسلطة سياسية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.

– **مرحلة التهيؤ للانطلاق**: في هذه المرحلة تنمو الظروف اللازمة لانطلاق الاقتصاد الوطني، ويرى Rostow أن هذه المرحلة ضرورية، إذ يحتاج المجتمع إلى فترة زمنية ما كي يتحول من المرحلة التقليدية إلى وضع يتم فيه استغلال أساليب العلم الحديث والتغلب على الآثار السلبية لقانون تناقص الغلة. يؤكد Rostow أن أوربا الغربية قد مرت بمثل هذه الظروف في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. ومن مظاهر هذه المرحلة سعي الأفراد نحو تحقيق مستوى معيشة أفضل، وقيام عدد من المنظمين في القطاعين العام والخاص بتعبئة المدخرات وتحمل المخاطر بهدف تحقيق الربح، كما تظهر البنوك ومؤسسات الوساطة التمويلة ويزيد حجم الاستثمار. إلا أن كل

---

*كان **ابن خلدون** أول من قال بمرحلية التطور الاجتماعي حين قسم التاريخ البشري إلى مرحلتين هما:

- **المرحلة الدنيا** :مرحلة البداوة، وهي مرتبطة بمستوى منخفض من تطور علاقات الإنتاج الذي لا يزيد عن إشباع الحاجات الضرورية للإنسان.
- **المرحلة العليا** :حالة الحضارة، وتحدث إذا سمح تطور أسلوب الإنتاج بالحصول على إنتاج فائض، وبالتالي فالانتقالمرهون بفائض الإنتاج.

(عارف دليلة، مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 1987، ص. 14).

[1] W.W. Rostow [1960]: «The Stages of Economic Growth», Cambridge University Press, pp.2-10.

هذه المظاهر تكون محدودة الحجم ولا تحصل إلا في نطاق ضيق بحيث تظل الإنتاجية منخفضة، وتغلب القيم القديمة على ثقافة المجتمع. أي أن المجتمع التقليدي يستمر قائما جنبا إلى جنب مع نشاط حديث محدود الحجم.

– **مرحلة الانطلاق**: يحدث الانطلاق الاقتصادي في المجتمع نتيجة ظهور حافز قوي على التغيير، قد يكون ثورة سياسية أو حصول تجديدات تكنولوجية واسعة تترتب عليها وفرات خارجية كبيرة في مختلف قطاعات المجتمع، بما يتيح استغلالها لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وقد يكون هذا الانطلاق نتيجة ظروف دولية مواتية مثل فتح السوق البريطانية أمام الصادرات السويدية من الأخشاب في ستينات القرن التاسع عشر، التي عرفت في الوقت نفسه ارتفاعا كبيرا في أسعارها. يرى Rostow أن هذه المرحلة تتوافر فيها ثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها البعض هي:[1]

– ارتفاع معدل الاستثمار "المنتج" إلى الناتج الإجمالي من نحو 5% أو أقل إلى ما يزيد على 10%؛

– نمو أحد القطاعات الصناعية الرئيسية أو أكثر مع تميزها بمعدل نمو عال جدا؛

– ظهور أو تواجد تنظيمات سياسية واجتماعية تقوم باستغلال فرص التوسع في القطاع الحديث، والآثار الناتجة عن الوفرات الخارجية لمرحلة الانطلاق، وتوفر لها قابلية الاستمرار. وقد يمول هذا المعدل المرتفع من الاستثمار عن طريق المدخرات الداخلية وواردات رأس المال من الخارج.

– **مرحلة الارتقاء نحو النضوج**: يبلغ المجتمع هذه المرحلة حسب Rostow بعد نحو 60 عاما من بداية الانطلاق. وتتميز هذه المرحلة بارتفاع درجة التصنيع وانتشار استخدام وسائل العلم الحديث مع ارتفاع الإنتاجية.

– **مرحلة الاستهلاك الكبير**: وهي المرحلة الأخيرة، حيث يتمتع فيها الأفراد بأنماط استهلاكية عالية، ويزداد نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات مثلا.

[1] W.W. Rostow [1960],Op cit, pp.2-10.

– الانتقادات الموجهة للنظرية

عند تقييم نظرية مراحل النمو لـ Rostow يجدر بالذكر أنه من السهل إيجاد تجارب تاريخية للتدليل بها على صحة مراحل النمو السابقة الذكر، غير أنه لا يبدو أن هذه المراحل وبهذا التسلسل تنطبق على مجموعة كبيرة من تجارب التنمية. فليس بالأمر الصعب أن نتبين وجود اختلافات تنموية جوهرية بين الدول، فمن غير الضروري أن تمر جميع الدول بهذه المراحل أثناء نموها وتطورها.

فضلا عن ذلك وجهت للنظرية مجموعة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:[1]

- إن تقسيم Rostow لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة، حيث يوجد تداخل بين المراحل؛
- ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، فليس من الضروري حدوث ثورة زراعية قبل أن يحدث الانطلاق، كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الكبير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث أن هناك دولا دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضج مثل استراليا وكندا؛
- لم يوضح Rostow الكيفية التي بواسطتها تحدث التغييرات التي تأخذ مجراها في المجتمع خلال فترة الانطلاق.

وعليه فان نظرية مراحل النمو لـ Rostow لا يمكن تعميمها على الدول النامية، غير أنه يمكن الاستفادة منها في مرحلة الانطلاق خاصة فيما يتعلق بضرورة تعبئة المدخرات المحلية وكذا الموارد المالية الأجنبية توجيهها للاستثمارات الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة.

7.3. نظرية التبعية

اهتم العلماء وصانعو السياسات اهتماما شديدا بشرح معدلات النمو المنخفضة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وتم تقديم نوعين من التفسيرات بهذا الصدد. النوع الأول – الوارد في نظرية التحديث– يركز على العناصر

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون [2007]: "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص.157.

الداخلية في بلدان العالم الثالث. وبحسب واضعي النظريات حول التحديث، تفتقد هذه الدول ميزات معينة ضرورية للتنمية التي يجب قياسها وفقا للنمو الاقتصادي، وتتضمن هذه الميزات الولوج إلى رأس المال ومعدلات عالية من المدخرات وبنية تحتية صناعية وخبرة تقنية. النوع الثاني من التفسيرات – ويتضمن نظرية التبعية– يركز على اللاتماثل في القوة بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث. بتعبير آخر، إن التخلف ناتج من العوامل الخارجية في بلدان العالم الثالث.

ظهرت نظرية التبعية الدولية في الستينات في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية. وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصاد الأمريكي اللاتيني راول بريبيش الذي برز في الثلاثينيات. وفي أمريكا الشمالية، فإن المناصر الرئيس لنظرية التبعية Gunder Frank ، على الرغم من وجود شخصيات أخرى مهمة من أمريكا اللاتينية مناصرة أيضا لهذه النظرية مثل Dos Santos ومن أبرز كتاب نظرية التبعية أيضا سمير أمين.

تنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية، ويعرف Dos Santos التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوما بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن، ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا.[1]

تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها: الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية في ما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث

[1] Dos Santos [1970]: «The structure of dependence », American Economic Association, p.231.

للاستثمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير المتساوية، وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف. وبحسب غندر فرانك، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من "الشفط الخارجي" بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، ويأتي التخلف المزمن نتيجة لذلك. فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الهزيل، فينتج من ذلك على التوالي تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة. إن بلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي.[1]

– الانتقادات الموجهة للنظرية

منذ السبعينيات، تم انتقاد نظرية التبعية بشدة، فقد هاجمها الماركسيون لأنها تخلط بين نمط إنتاج "الرأسمالية " ونمط تبادل" السوق"، والأهم ما تفترضه هذه النظرية حول استحالة التطور في ظروف التخلف، وقد ثبت عكس ذلك من خلال ظهور البلدان الحديثة العهد بالصناعة إضافة إلى ذلك، أشار بعض العلماء إلى أن نظرية التبعية قد خلطت بين التبعية والتخلف، فيما يمكن التأكيد أن بعض الدول ككندا تابعة ومتطورة في آن واحد. على الرغم من أن تأثير هذه النظرية لم يعد كما كان منذ 30 عاما، بقيت لغة المركز والأطراف تسيطر على انتقادات اليسار للعولمة. وعلى الرغم من الانتقادات الحادة، يبقى هذا المفهوم مهما. ولكن يجب عدم استخدام التبعية على أنها تفسير شامل للتخلف. ويختلف مفهوم التبعية بين دولة وأخرى، وهو ما يتطلب دراسة دقيقة للظروف الواقعية لا عرضا لآلية استغلال كونية واحدة يمكن تطبيقها على دول الأطراف كلها.[2]

[1] Andre Gunder Frank [1967]: «Capitalism and Underdevelopment in Latin America», New York, Monthly Review Press, pp.7-9.

[2] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان [2008]: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، ص.118.

8.3. نظرية النظام العالمي

أهم رائد في نظرية النظام العالمي المعاصرة هو Immanuel Wallerstein. كان أول من أشار إلى أصول النظام العالمي الحديث في ما قال عنه "القرن السادس عشر الطويل".

تاريخيا، مر تطور النظام العالمي الحديث بمرحلتين من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين. فحتى القرن الثامن عشر، كان النظام يتميز بتزايد قوة الدول الأوروبية، التي ارتكز الإنتاج الاقتصادي فيها بالكامل تقريبا على الزراعة، ولم تنتقل إلى إقامة اقتصاد عالمي رأس مالي إلا في القرن السادس عشر. في القرن الثامن عشر، حل التصنيع محل التركيز على الزراعة ودخلت الدول الأوروبية في بحث حثيث عن أسواق جديدة تستغلها. وعلى امتداد المئتي سنة الماضية، ظهرت مناطق جديدة ضمن النظام العالمي الحديث، مثل آسيا وأفريقيا الأمر الذي زاد من الفائض المتوافر، بيد أن النظام العالمي لم يصبح عالميا إلا في السنوات الأولى من القرن العشرين.[1]

يرى منظرو النظام العالمي أن الاقتصاد العالمي الرأسمالي يتميز بأربع تناقضات أساسية ستؤدي في الآخر إلى نهايته حتى ولو بدت أنها تقوي سيطرته العالمية مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. أول هذه التناقضات، استمرار الخلل بين العرض والطلب. وطالما أن القرارات حول طبيعة السلع والكميات التي يجب إنتاجها ما زالت تصنع على مستوى المؤسسات، فإن الخلل سيظل النتيجة غير المقصودة لاستمرار المكننة والتسليع. ثانيها، بينما يكون منطقيا بالنسبة للرأسماليين تحقيق أرباح على المدى القصير بسحب الفائض من الاستهلاك المباشر، إلا أن إنتاج فائض إضافي على المدى الطويل سيحتاج طلبا كثيفا يمكن تلبيته فقط بإعادة توزيع الفائض. ثالثا، توجد حدود للدرجة التي تستطيع بها الدولة إلحاق العمال قسرا للمحافظة على شرعية النظام الرأسمالي. وأخيرا، هناك تناقض ما بين الواحد والكثرة، أي تعايش نظام متعدد الدول ضمن نظام عالمي

[1] Robert A. Denemark [1999]: « World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations», International Studies Review, P.49.

واحد.فبينما سهل هذا التعايش توسع النظام، إلا أنه يعيق أي محاولة لتطوير تعاون أكبر لمواجهة أزمات تطال النظام بذاته.[1]

المبحث الرابع: المفهوم الحديث للتنمية : التنمية المستدامة

أثبت الواقع فشل سياسات التنمية التي اتبعتها أغلبية بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى زيادة هائلة في الدين الخارجي، وتراجع الإنتاجية وخاصة في الميدان الصناعي، وتنامي الهوة الفاصلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أدت بعض الأحيان إلى ظهور سوء التغذية والمجاعات. وقد تم تسجيل ذلك في الثمانينات رغم الأموال الطائلة التي جرى استثمارها في بلدان الجنوب. وهذا يظهر –بما لا يدع أي مجال للشك –إفلاس نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي والالتحاق بركب الحضارة الغربية. وعليه فقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

1.4. فكرة التنمية المستدامة

مع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، بدأ الاهتمام بالقضايا البيئة. حيث في أفريل 1968 اجتمع في روما فريق مكون من ثلاثين شخصا من عشر دول. منهم علماء، مفكرون، اقتصاديون، رجال أعمال

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان [2008]، مرجع سابق، ص.438.

وسياسيون لبحث " المأزق الذي يواجه البشرية" وقد شكل هذا الاجتماع نادي روما الذي وضع مشروع لمواجهة الفقر، تدهور البيئة، وغيرها من المشكلات.[1] وقد تبنى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة مفهوم التنمية المستدامة منذ أكثر من ثلاثين عاما وبالتحديد عام 1969.[2] وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريره الشهير "حدود النمو"، الذي حذر من أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع واستنزاف الموارد بلا تغيير، فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود النمو فوق هذا الكوكب في وقتٍ ما، خلال مائة سنة على الأكثر.[3] وهو ما يشير إليه الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1) حدود النمو

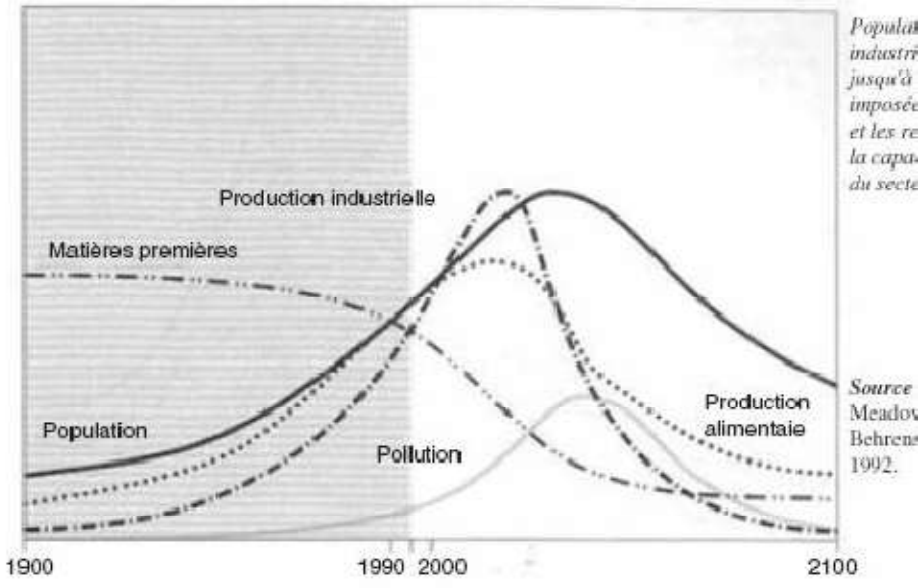

source : Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, William W. BehrensIll [1972]: « The limits to growth», A Report for The club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, Universe Books, NEW YORK.

[1] محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة "، ص.294.

[2] دراسة الاتحاد عام 1969 عن استمرار تعزيز العالم – بيئة الإنسان الطبيعية والمصادر الطبيعية التي تعتمد عليها الكائنات الحية– وقد أشارت الدراسة إلى إدارة الهواء، الماء، التربة والمخلوقات الحية لتحقيق أفضل نوعية مستدامة للحياة.

[3] Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, William W. Behrens Ill [1972]: «The limits to growth», A Report for The club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, Universe Books, NEW YORK.

اعتبر تقرير "حدود النمو"مرحلة مهمة في مجال الوعي بالحدود الايكولوجية للنمو. وقد اتخذت فكرة الاستدامة كمحور عام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم عام 1972. ويعتبر هذا المؤتمر بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة، فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية. وفي العقود اللاحقة، تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال الإستراتيجية العالمية لحماية البيئة الطبيعية عام 1980 وتقرير بروندتلاند (1987) ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو (1992) وأجندة 21[1]، بالإضافة إلى خطط الحكومات الوطنية ومشاركة واسعة من قبل قادة الأعمال والمنظمات غير الحكومية.

2.4. تعريف التنمية المستدامة

على مر العقود، تطور تعريف التنمية المستدامة، فقد عرفها تقرير بروندتلاند على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[2]، وقد كان هذا التعريف مبهما، ومن المسائل التي أثارت الخلاف استخدام اللجنة لعبارة "حاجات" التي فسرها الكثيرون على أنها تعني الحاجات الأساسية، وهذا ما يرى فيه البعض تفسيرا ضيقا جدا.

منذ صدور تقرير بروندتلاند، قدم العلماء مجموعة تعريفات أخرى للتنمية المستدامة. فقد قدم الخبير الاقتصادي روبرت سولو تعريفا في عام 1993، ورأى أن واجب الاستدامة هو: "أن لا نورث الأجيال المقبلة شيئا معينا، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه"، وأضاف سولو قائلا: "لا يجوز أن نستهلك رأس مال البشرية ونستنفده".[3]

[1] UNCED [1992] : « Agenda 21», United Nations Conference on Environment and Development, Rio De Janeiro.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية [1989]: " مستقبلنا المشترك "، ص.69.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]: " الاستدامة والإنصاف"، تقرير التنمية البشرية، ص.17.

لقد أصبح أساس التفكير في الاستدامة يتمثل بثلاثة أبعاد، أبعاد الاستدامة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. ورسمت هذه الأبعاد بطرق عدة، وقد اعتمد برنامج الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة شكل الدوائر المتداخلة لبيان الحاجة إلى دمج الأبعاد الثلاثة بطريقة أفضل.

الشكل رقم (2.1): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

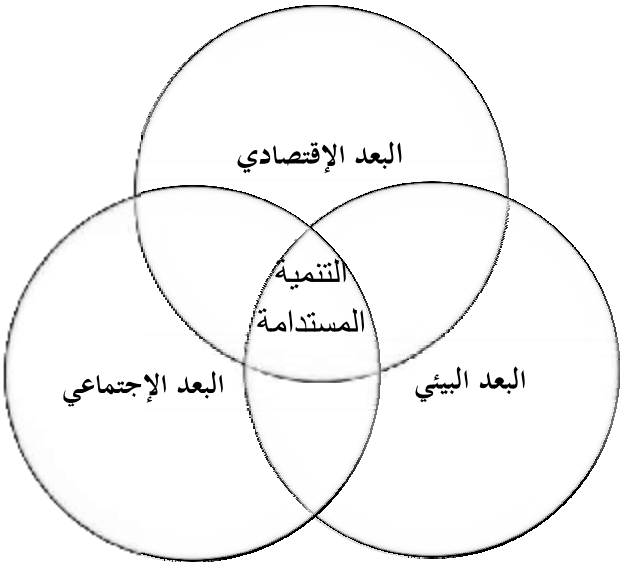

source : Groupe Management de l'Observatoire sur la Responsabilité Sociétales des Entreprises (ORSE) [2008] : « Développement durable et entreprises », AFNOR, France, P.81.

على أساس هذه الأبعاد تم تحديد أهداف التنمية المستدامة، حيث أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أن هناك ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي:[1]

- الفعالية الاقتصادية؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي؛
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

[1] Emilie Brun,Clémentine MC Millan [2007] : « Développement durable, de la stratégie a l'opérationnel », P.11.

تبنت الأمم المتحدة سنة 2000 مجموعة من الأهداف أو ما يعرف بأهداف الألفية الإنمائية، تحوي ثمانية أهداف* يتم تحقيقها قبل سنة 2015.

3.4. الموارد القابلة للنفاذ واستدامة التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها "التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت".[1]

يتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية:

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم؛
- تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد؛
- إيقاف تبديد الموارد؛
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتجددة؛
- الاستخدام العقلاني للموارد الناضبة؛
- العدالة في توزيع الموارد.

إن الموارد الطبيعية تمثل سلعا اقتصادية خاصة، لأنه لم يتم" إنتاجها"، ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه الموارد ستدر أرباحا اقتصادية ريوعا إن أديرت على النحو المناسب. ويمكن لهذه الأرباح الريعية أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل عملية التنمية.

---

* تتمثل أهداف الألفية الإنمائية فيما يلي: استئصال الفقر والجوع الشديدين؛ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛ تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ تخفيض وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة الأمومية؛ مكافحة فيروس ضعف المناعة البشرية؛ ضمان الاستدامة البيئية؛ تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية. وتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن كل هدف مجموعة من الغايات. للاطلاع على أهداف الألفية الإنمائية وغاياتها راجع:

-Karen Delchet [2007] : « développement durable », P. 2.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية ".

[1] دوناتو رومانو [2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "، ص. 54.

استفادت عديد من الدول وليس جميعها من استغلال الموارد الطبيعية القابلة للنضوب ولعدة عقود. ففي الفترة مابين 1970-1980 استطاعت كثير من الدول المنتجة للنفط تحقيق نمو كبير في الدخل عن طريق تصدير هذه الموارد. وتشمل هذه الدول كل من أكوادور واندونيسيا وماليزيا والجزائر، حيث نما الدخل فيها بمعدل 6% سنويا، ولكن نمو الدول ذات الدخل المتوسط والمصدرة للنفط كان بمعدلات أقل (5.5%) من معدل نمو الدخل في الدول ذات الدخل المتوسط المستوردة للنفط (5.6%).[1]

من ناحية أخرى يشير تاريخ ما بعد الحرب لدول مثل بوليفيا وزامبيا وزائير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية لا تشكل ضمانا للرخاء القومي. ولقد فشلت هذه الدول في استغلال عائداتها من المعادن بطريقة تؤدي إلى تنويع ومواصلة النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، هناك من الدراسات التي بينت أن التخصص قد يؤدي إلى النمو المفقر، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي الهندي الأمريكي Jagdish Bhagwati سنة 1958 أن التخصص والتزايد في الإنتاج بسبب التبادل الحر قد يؤدي إلى هبوط السعر العالمي للسلعة المصدرة وبالتالي تدهور معدلات التبادل للدولة مما يجعلها في حالة نمو مفقر، ويحصل هذا في حالة ما كان اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة واحدة وخصوصا إذا كانت من الموارد الطبيعية، وهذا ما حدث فعلا لهولندا والذي سمي العلة الهولندية * "Dutch desease" والتي كان يعتمد اقتصادها على تصدير الغاز فقط.[2]

إن انعدام الكفاءة في استغلال الموارد من منظور اقتصادي يمكن أن يأخذ شكل الاستغلال المبالغ فيه أو الاستغلال المنقوص في الوقت عينه، وعلى صعيد التطبيق، فإن المحفزات التي تصاحب إدارة هذه الموارد

---

[1] مالكوم جبلز، مايكل رومر وآخرون[1995]، مرجع سابق، ص.703.

*العلة الهولندية أو المرض الهولندي: هو ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا. أول من نشر المصطلح كان مجلة "الايكونوميست" البريطانية التي طالعت به القراء في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959.

[2] Jagdish Bhagwati [1958]: « Immiserizing Growth : A Geometrical Note», Review of Economic Studies, pp.201-205.

تتجه إلى تشجيع الاستغلال المفرط الذي من شأنه أن يسبب انخفاض المدخرات الحقيقية قياسا إلى مستوياتها في حال استغلالها على نحو ذي كفاءة. وفي مقابل هذا، فإن إدخال الإصلاحات على نظم إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يلعب دورا مهما في رفع مستويات الادخار في الاقتصاديات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على هذه الموارد.

من جهة أخرى، هناك الكثير من الأدبيات التجريبية التي توثق ما يعرف بنظرية "لعنة الموارد الطبيعية"* أو "تناقضات الوفرة"، ففي الوقت الذي كان ينبغي للدول الغنية بمثل هذه الموارد أن تحظى بالأفضلية إزاء ما يتعلق بعملية التنمية، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها مابرحت منذ عام 1970 أدنى مما هي عليه في تلك الدول التي قل نصيبها من هذه الموارد. ** وقد تم إيراد عدد من التفسيرات المقبولة لهذه الظاهرة، ومن بينها:

- تضخم العملة والوقوع فيما يعرف بالداء الهولندي. وهو ما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا.مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد.؛ [1]
- سهولة توافر العائدات المالية بشكل الريع المحقق من هذه الموارد، مما يؤدي إلى انتشار الفساد ويضعف الدوافع لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة؛
- تقلب أسعار الموارد الطبيعية الذي يمكن أن يزيد صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي ويفاقم الصراعات السياسية حول تقاسم عائدات هذه الموارد وإدارتها.

إن مستويات الرخاء في الدول الغنية بالثروات الطبيعية هي اليوم أدنى مما كانت عليه عام 1970 أي عدم تحقق ديمومة عملية التنمية. [1] لذلك ينبغي علينا رفض الحكمة التقليدية التي سادت في الخمسينات والستينات

*تعني لعنة الموارد الطبيعية التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

** من المفيد أن نوضح ما لا ينطبق عليه مصطلح "لعنة الموارد"، فهو لا يعني أن وفرة الموارد تنعكس بالضرورة سلبا على التطور والنمو الاقتصادي. على العكس، هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، بما في ذلك الولايات المتحدة (التي كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع)، وكندا واستراليا والنرويج.

[1]La banque africaine de développement [2007] : « rapport sur le développement en Afrique » , P.145.

والتي تنص على أنه يتوقع من الدول الغنية بالموارد الأولية أن تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من الدول الفقيرة بهذه الموارد.

إذا سلمنا بأنه ليس هناك آبار نفط مستدامة، فيمكن أن نقول : إن هناك دولا تنقب عن النفط على نحو مستدام. ويقف ضمنيا وراء هذا القول افتراض أن من الممكن تحويل أي شكل من أشكال الثروة كالنفط الموجود في باطن الأرض إلى شكل آخر لها، كالمباني والمعدات والموارد البشرية. ولتحقيق مثل هذا التحول، من الواجب أن تكون هناك مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وتجميع العائدات الريعية لهذه الموارد، وتوجيه هذه الأخيرة لتوظيفها في استثمارات مربحة. وفي هذا الإطار جاءت دراسة Hotelling عام 1931 تحت عنوان " اقتصاد الموارد الناضبة" التي حاول الإجابة فيها عن تساؤل حول الكمية التي يجب استخراجها من المورد الناضب في كل مرحلة بهدف تحقيق أعلى مستوى من المكاسب.[2] وسبقته دراسة Gray فكرة "الريع تحت فرضية النضوب" في عام 1914.

استنادا إلى فكرة تناقص الغلة لـ Ricardo ، بدأ Gray بطرح أفكاره ضمن فكرة الريع. ففي حين يرى آدم سميث أن الريع هو التعويضات التي تدفع لقاطعي الأخشاب نتيجة لقطعهم الأخشاب وبيعها، فإن Ricardo يقول أن الشخص الذي يدفع ما يسمى بالريع يدفعه على افتراض أن الخشب هو سلعة قابلة للتقييم من أساس وجودها على الأرض. غير أن Gray يتساءل: هل هو أمر طبيعي أن يكافئ الفرد نفسه بالأرباح عن طريق بيعه لهذه الأخشاب؟

[1] بينت دراسة sachs and warner (2000)، وجود علاقة عكسية قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلدا خلال الفترة 1970-1989. (صندوق النقد الدولي: المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، 2004، ص.5). كما أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة الأوبك في الفترة (1965-1998) أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3% سنويا، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نموا بمعدل 2.2% في الفترة نفسها. (دارسة تيري لاين كارل: الرقابة على النفط (حوكمة: لعنة الموارد)، 2005، معهد المجتمع المنفتح، ص.27).

[2] Harold Hotelling [1931] : «The Economic of Exhaustible Resources » , The Journal of Political Economy, pp.137-175.

أما الإجابة التي أعطاها Hotelling حول كيفية تحقيق أعلى المكاسب من استخراج الموارد الناضبة، فقد جاءت في إطار ما يعرف بنموذج Hotelling الأساسي كما يلي: إذا ما افترضنا أن سعر سوق المورد محدد، وأن معدل الفائدة الحقيقية في الاقتصاد هو r، فإن الكمية التي تستخرج تحدد بحيث أن سعر المورد يرتفع بالضبط r% سنويا. والنتيجة المباشرة لارتفاع السعر المتواصلة هي أن الكمية المستخرجة ستتناقص بصورة مستمرة حتى نفاذ المورد. وعليه فان الأسعار المرتفعة للموارد الناضبة تؤدي إلى استنزاف المورد أسرع مما هو عليه الحال في الأسعار المنخفضة.[1]

تعرض نموذج Hotelling للانتقاد حيث أن الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها النموذج تتمثل في:

- إن مخزون (احتياط) الموارد غير القابلة للتجديد هو معروف؛
- إن تكلفة هذه الموارد لا تتغير عبر الزمن.

إلا أنه في الواقع لا يمكن تقدير المخزون تقديرا أكيدا بسبب الاكتشافات كما يمكن للتطور التكنولوجي أن يلعب دورا مهما في التأثير على التكاليف.

كما قدم كل منSolow (1974) وHartwick (1977) الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في اقتصاد يعتمد على الموارد غير المتجددة. وحسب قاعدة Solow– Hartwick فانه لتأمين منهج مستدام للتنمية

ينبغي أن يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل من استخدام الموارد الطبيعية، وتمثل هذه القاعدة بالنسبة لهذه البلدان وصفة لتحقيق التنمية المستدامة.[2]

[1] البنك الدولي [2005]: "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي"، واشنطن، ص.83.

[2] Lange, G.-M., and M. Wright [2004]: « Sustainable Development in Mineral Economies: the Example of Botswana », Environment and Development Economics, p.10.

4.4. مؤشرات قياس التنمية المستدامة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (المعروف بقمة الأرض)، الذي عقد في ريودي جانيرو في عام 1992، اعترف بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة. فجدول أعمال القرن 21* يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى الخصوص الفصل 40 المعنون "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات"، الذي يدعو إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة. ونشأ عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة التي نشرت في عام 1996 كتابا بعنوان:

" INDICATORS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT: GUIDELINES AND METHODOLOGIES" .

يتضمن هذا المنشور قائمة بنحو 130 مؤشرا مصنفة في أربعة فئات رئيسة: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية.[1] وقد اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في عام 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية هي:[2]

- مؤشرات القوة الدافعة، التي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط؛
- مؤشرات الحالة، التي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة؛
- مؤشرات الاستجابة، التي توجز التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (1.1) بعض المؤشرات الأساسية في إطار جدول أعمال القرن 21.

*تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا من أعلى مستوى.و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل.

[1] Jo Anne [1996]: « Indicators of sustainable development: Guidelines and methodologies ».

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[1996]: "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. 10.

الجدول رقم (1.1): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	
– التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة	– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي – صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات
– تغير أنماط الاستهلاك	– نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
– الموارد والآليات المالية	– رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – الدين/الناتج المحلي الإجمالي – مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة
المؤشرات الاجتماعية	
– مكافحة الفقر	معدل البطالة – مؤشر الفقر البشري – عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
– الدينامية الديموغرافية والاستدامة	– معدل النمو السكاني
– تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب	– معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين – النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية
– حماية صحة الإنسان وتعزيزها	– متوسط العمر المتوقع عند الولادة – عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة – عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية – عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية
– تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	– نسبة السكان في المناطق الحضرية
. المؤشرات البيئية	
– حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها	– الموارد المتجددة/السكان – استخدام المياه/الاحتياطيات المتجددة
النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة	– نصيب الفرد من الأراضي الزراعية – نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة – استخدام الأسمدة
مكافحة إزالة الغابات والتصحر	– التغير في مساحة الغابات – نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر
المؤشرات المؤسسية	
الحصول على المعلومات	– عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة – عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة – عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة – عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة – عدد المشتركين في الانترنت/مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة
1– العلم والتكنولوجيا	– عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[1996]: "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص. 12-14.

في السنوات الأخيرة وفي مجال البحث المتعلق بالتنمية المستدامة تم تطوير مجموعة من المؤشرات التي تقيس الاستدامة الاقتصادية، منها: مؤشر الادخار الصافي المعدل ومؤشر النمو الاقتصادي المستدام.

- **مؤشر الادخار الصافي المعدل (Adjusted net saving)**

قام البنك العالمي بتطوير مؤشر اقتصادي كلي للتعبير عن الاستدامة الاقتصادية والذي يتمثل في الادخار الصافي المعدل (Adjusted net saving) أو يسمى كذلك بالادخار الحقيقي (Genuine Saving). وقد كان (Pearce and Atkinson 1993) و (Hamilton, 1994) أول من استخلص هذا المؤشر.[1]

يأخذ مؤشر الادخار الصافي المعدل بعين الاعتبار استنزاف الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الآثار البيئية. يلخص الشكل رقم (2.3) الخطوات الرئيسية في عملية حساب الادخار الحقيقي.

[1] Kirk Hamilton and Michael Clemens [1999]: «Genuine Savings Rates in Developing Countries», World Bank, p .333.

الشكل رقم (2.3): حساب الادخار الحقيقي

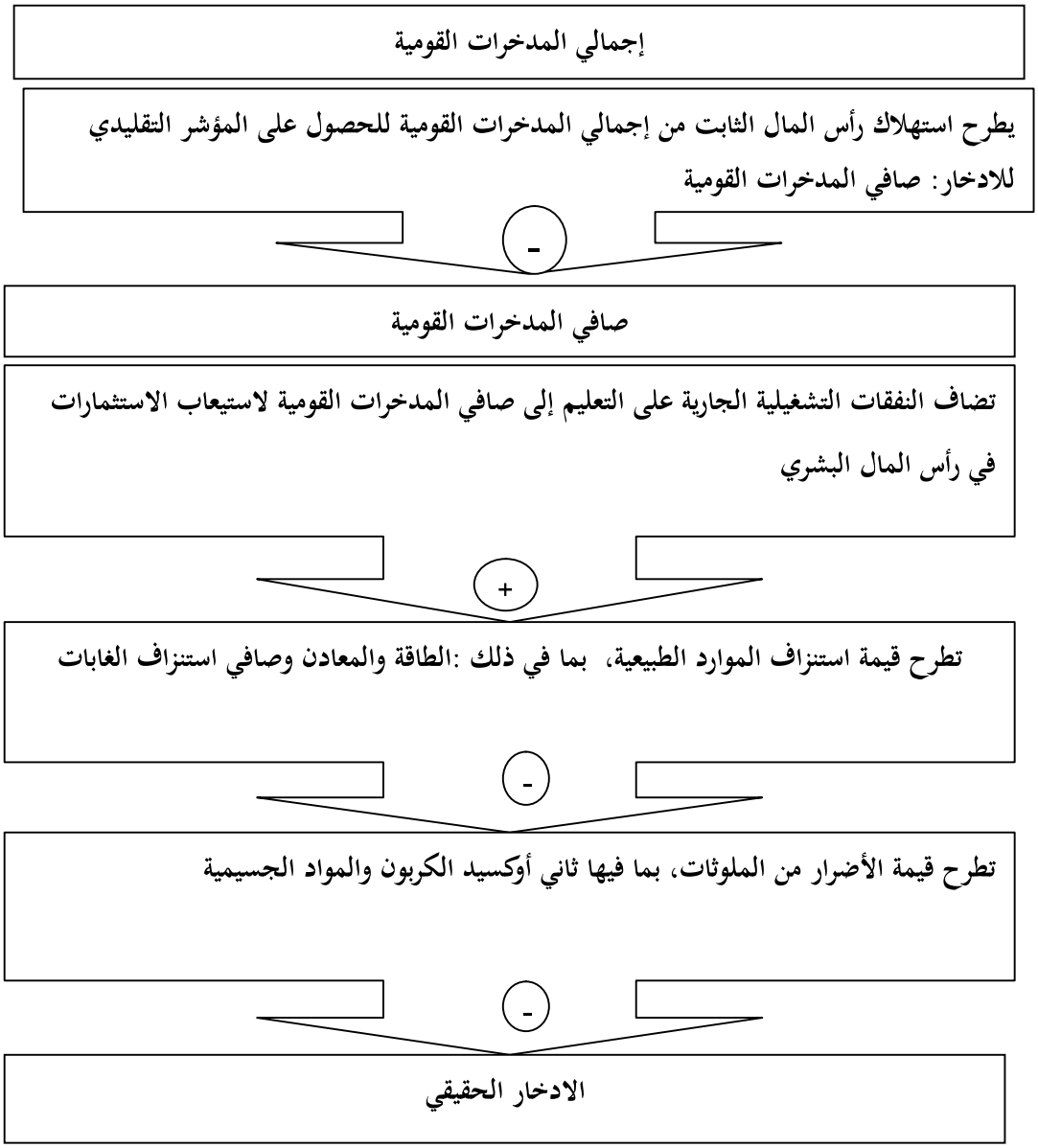

المصدر: البنك الدولي [2005]: "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي"، واشنطن، ص.69.

من الممكن إدامة الرفاه إذا تساوى إجمالي الادخار ومجموع اندثار الأصول المنتجة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلوث – وتلك هي قاعدة Hartwick. ويشير استمرار تناقص معدل الادخار الحقيقي إلى أن الدولة ذات العلاقة بذلك ماضية في مسار غير مستدام، وأن الرفاه سيتراجع حتما في المستقبل.

- **مؤشر النمو الاقتصادي المستدام** (Economic Sustainable Growth)

وجهت العديد من الانتقادات لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة الاقتصادية. وهنا تطرح قضية الموارد الطبيعية الغير متجددة كالنفط الذي يمكن أن يحقق ناتج محلي إجمالي مرتفع، ولكن ماذا يحدث لو نضب النفط؟ لهذا السبب فان لا يقيس استدامة النمو ولا يعبر عن الرفاهية في المستقبل. والنمو الاقتصادي المستدام يعني تحقيق معدلات نمو ايجابية على فترات زمنية طويلة بدون فترات تراجع خطيرة نتيجة التعرض لأزمات اقتصادية أو تراجع وركود.[1] لذا يعتمد في قياس النمو الاقتصادي المستدام على قياس التذبذب في معدل النمو الاقتصادي بمختلف مقاييس التشتت وأهمها الانحراف المعياري كمقياس لمعدل النمو الاقتصادي المستدام. وهو أكثر المقاييس استخداما لسهولة حسابه وتوفر الإحصائيات حوله لفترة طويلة من الزمن.[2]

- **مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة** (Sustainable Economic Development Assessment)

تم تطوير مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA) ليعكس مستوى الرفاه العام للمواطنين. يركز المؤشر على الجوانب الاقتصادية والاستثمارات فضلا عن العوامل الاجتماعية والبيئية التي تضمن استدامة التنمية الاقتصادية.

يتكون المؤشر من ثلاثة عناصر أساسية تشمل عشرة أبعاد، وهي:[3]

- **الاقتصاد:** يتضمن الدخل والاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل؛
- **الاستثمارات:** والتي تشمل التعليم والصحة والبنية التحتية؛
- **الاستدامة:** تغطي جانبين هما: البعد البيئي والمساواة في الدخل والمجتمع المدني وأبعاد الحكم.

خلاصة الفصل الأول

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2016]: "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، ص.14.

[2] Joël Cariolle [2012] : «Measuring macroeconomic volatility», Fondation pour les études et recherches sur le développement international , p.9.

[3] Douglas Beal [2015] : « Why Well-Being Should Drive Growth Strategies, The 2015 Sustainable Economic Development Assessment » , The Boston Consulting Group P.2.

تناولنا في هذا الفصل تطور مفهوم التنمية من النمو إلى التنمية المستدامة. كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث كانت مرادفا للنمو الاقتصادي. غير أن هذه النظرة تغيرت مع بدية الستينات، حيث زاد الاهتمام أكثر بتخفيض التفاوت في الدخل والقضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل والاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية. وفي مرحلة موالية تم إدماج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية، فظهر مفهوم التنمية المستدامة.

ارتبطت مؤشرات القياس ارتباطا وثيقا بالتطور الذي شهده مفهوم التنمية. وفي ضوء عدم الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية، والتأكيد على أهمية الجوانب الاجتماعية، ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية. ومع ظهور مفهوم التنمية المستدامة تم تطوير مؤشرات لقياس أبعادها الثلاثة، إلى أن قام البنك العالمي بتطوير مؤشر اقتصادي كلي للتعبير عن التنمية المستدامة والذي يتمثل في الادخار الصافي المعدل، أو الادخار الحقيقي.

قمنا أيضا في هذا الفصل بعرض مختلف النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية، وتوصلنا إلى أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات، الأولى تبحث في النمو الاقتصادي وترتبط أساسا بالدول المتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

كان من الطبيعي أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مصادر النمو. فكان مصدر النمو في النظرية الكلاسيكية العمل ورأس المال، في حين ركز شومبيتر على الاختراع وعامل السكان، واتفق سولو مع شومبيتر في أهمية التقدم التكنولوجي في مضاعفة النمو. وإذا كانت النظرية النيوكلاسيكية ترى أن السياسة الاقتصادية ليس لها أثر على النمو الاقتصادي، فان نظرية النمو الحديثة تؤكد على دور السياسات في تحقيق النمو، حيث ركزت على ضرورة تدخل الدولة في توجيه النمو لزيادة معدله عن طريق الاستثمارات الواسعة، التي تسمح بتوسيع السوق، مما يسمح للقطاعات المختلفة بالاستفادة من اقتصاديات الحجم، الأمر الذي يسمح

بتحقيق الأرباح التي تستخدم في المزيد من التوسع وبالتالي استمرار النمو، وهو ما تجسده نظرية النمو المتوازن. وانطلق هيرشمان من انتقاد نظرية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، وقدم نظريته في النمو غير المتوازن. وقد أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى. ويتفق معه في ذلك بيرو الذي يركز على وجود صناعة رئيسة محفزة تتمتع بأسواق تصريف مهمة، ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها أثار ونتائج ايجابية على المجال المحيط بها. كما يؤكد آرث لويس أن التنمية في العالم الثالث تتحقق بالتحول من الزراعة بشكل مقصود ومنطقي.

رغم أنه من السهل إيجاد تجارب تاريخية للتدليل على صحة مراحل النمو لروستو، غير أنه لا يبدو أن هذه المراحل تنطبق على البلدان النامية التي ظلت أسيرة للتبعية. وترجع نظرية التبعية أسباب تأخر البلدان النامية في مسار التنمية إلى النظام الرأس مالي الذي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الهزيل، فينتج من ذلك على التوالي تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة.

بعد أن أثبت الواقع فشل نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي كان من الضروري البحث عن نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، فجاء مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. هذا التعريف الذي يطرح تحديا كبيرا أمام الدول الغنية بالموارد الطبيعية غير المتجددة —على غرار النفط– يتمثل في الطريقة المثلى في استغلال هذه الموارد غير المتجددة في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة في من هذه الموارد.

جاءت قاعدة هارتويك لمواجهة هذا التحدي، وحسب هذه القاعدة فانه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، وهو ما يعني التنويع الاقتصادي، الذي سنخصصه له الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي وعلاقته باستدامة التنمية الاقتصادية

-الأسس النظرية-

تمهيد

النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، هدفان رئيسيان تسعى كل دولة إلى تحقيقهما. غير أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد ولا من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة مهيمنة، خاصة إذا كانت هذه السلعة معرضة للنضوب أو تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها، مما يجعل الاقتصاد عرضة للآثار السلبية لهذه التقلبات ويجعل معدلات النمو متذبذبة وغير مستقرة. إن النمو المستدام يتحقق من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات أي من خلال التنويع الاقتصادي.

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان النفطية والتي تعاني من إختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان. لهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي قضية هامة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، بل هو أيضا يعتبر موضوعا رئيسيا في المناقشات حول سياسات التنمية. وقد أظهرت العديد من الإسهامات الاقتصادية فوائد التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية وتحديدا النفط، من حيث التخفيف من مخاطر تقلبات أسعار هذه المواد على مستوى الأسواق العالمية.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي من حيث التعريف ومؤشرات القياس وكذا دوافع التنويع الاقتصادي ومراحله.

1.1. تعريف التنويع الاقتصادي

كان الاقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية.[1] لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنه " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/ الممارسات داخل النشاط الاقتصادي".[2]

يعرف أيضا التنويع الاقتصادي بأنه "العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق المنتجات أو المخرجات في الاقتصاد، أما بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية، فيعرف على بأنه تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الموارد الطبيعية ".[3]

[1] Akram Esanov [2009]: «Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications», Revenue Watch institute, p.4.
[2] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) [2009]: «economic diversification».
[3] Zhang L.Y [2003]: «Economic Diversification in the context of climate change», Teheran: United Nations, p.6.

بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي "الحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية".[1]

يعرف التنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا".[2] أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".[3]

بصفة عامة، يقصد بالتنويع الاقتصادي، تلك العملية طويلة المدى التي تعمل على تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية. وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. والتنويع يقوم على ضرورة الارتقاء بعدد من القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع الاقتصادي ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر واحد غير مستديم مثل النفط. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو الأداة التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات لتتشارك في تكوين الناتج.

التنويع الاقتصادي يمكن أن ينظر إليه من خلال تنويع الصادرات أو تنويع مصادر الدخل، أو تقليل الاعتماد على القطاعات سريعة التأثر أو من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

---

[1] Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, p.6.

[2] Stephen M. Kapunda, [2003]: «porerty Eradication in Botswana», Sournal of African studies, No.2, p. 51.

[3] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة [2014]: "التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، ص.57.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي وهي :[1]

- **درجة التغير الهيكلي**: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن.
- **الإيرادات**: تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.
- **الصادرات**: نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا. ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.
- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

يقسم التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي. التنويع الأفقي هو إيجاد فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين والطاقة والزراعة، والتنويع العمودي هو استخدام مخرجات نشاط لتكون مدخلات لنشاط آخر لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات، أو ما يسمى بالروابط الأمامية والخلفية.[2]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2001]: "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط –حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، ص.47.

2.1. دوافع التنويع الاقتصادي

بدأ الاهتمام بقضية التنويع الاقتصادي من قبل الاقتصادي Simon Kuznets بعد أن عرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة على المدى الطويل في القدرة على إنتاج وعرض بضائع متنوعة للسكان".[1] كما اهتم الاقتصاديين Grossman and Helpman بالتنويع الاقتصادي من خلال تعريفهما للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في إنتاج كميات ونوعيات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات".[2] وحججهم في أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية. يقول Osakwe (2007) "على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية".[3]

لعل الحجة الأقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها Prebisch (1950)[4] و Singer(1950)[5] من خلال ما يعرف Prebisch-Singer hypothesis (PSH). تشير الفرضية إلى أن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن أن يستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية، ذلك أن أسعار صادرات المواد الأولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فان أسعار الصادرات لأسعار الواردات في هذه الدول ستتراجع –شروط التجارة الخارجية– وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة.

عموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

[1] Kuznets, Simon [1971]: « Modern Economic Growth: Findings and Reflections. Prize Lecture», Lecture to the memory of Alfred Nobel, p.1.
[2] Grossma Gene M. and Helpman, Elhanan [1992]: « Innovation and growth in the global economy», Cambridge, Massachusetts, MIT Press, p.5.
[3] Osakwe Patrick. N [2007]: «Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories», United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, p.24.
[4] Prebisch Raúl [1950]: «The Economic Development of Latin America and its Principal Problems», Economic Commission for Latin America, Lake Success, United Nations Department of Economic Affairs, p.43.
[5] Singer. H. W [1950]: « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, vol. 40, no. 2, pp. 473-485

– **تخفيف المخاطر**: إن موضوع التنويع الاقتصادي يعتبر مهما جدا بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية والتي تعرف تقلبات كبيرة جدا في أسعارها وبدون شك فان هذه التقلبات تعتبر الدافع الأكثر إلحاحا للبحث عن مزيد من التنويع.

إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا. وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل Massell سنة 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي.[1]

– **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته**: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج Romer، حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الحالة فان الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي وفي الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالتنويع الاقتصادي.[2]

وذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتحقيق استدامة النمو، على غرار دراسة Thad Dunning (2005). وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية واستدامة النمو، حيث أدى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، مما جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية.[3]

---

[1] Berthélemy Jean-Claude [2005]: « Commerce international et diversification économique », Revue d'économie politique 5/2005 (Vol. 115), p.591.
[2] Brainard, William and Richard Cooper [1968]: «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285.

–تحسين الأداء: إن الاقتصاديات المتنوعة تعتبر ذات الأداء الأفضل على المدى الطويل وهذا استنادا إلى العديد من التجارب التي توصل إليها العديد من الدراسات مثل Hesse (2008), Lederman (2007) و Maloney . إن تفسير هذه العلاقة هو أن الإنتاج الصناعي يتيح عملية ديناميكية للتعلم بالممارسة والتي ترفع من الإنتاجية والدخل. وكذلك التنويع يعطي المنتجين معلومات متنوعة خاصة عن الأسواق الخارجية ويحسن قدرتهم على تطوير قدراتهم الذاتية.[1]

–استنزاف الموارد الطبيعية: نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي تعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية. المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.

3.1. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

استخدمت عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها: مؤشر Ogive (the ogive index) مؤشر Entropy (Entropy Index) ، مؤشر هيرفندال– هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index).

1.3.1. مؤشر Ogive (the Ogive index)

أستخدم المؤشر لأول مرة من قبل Tress (1938) لقياس درجة التنويع الاقتصادي.[2] ويعطى مؤشر Ogive بالعلاقة التالية:[3]

[3]Thad Dunning [2005]: «Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability », Journal of Conflict Resolution, pp. 482-451

[1] Alan Gelb [2010]: «Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles», Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010, p.5.

[2] Michael J. Wasylenko and Rodney A. Erickson [1978]: «On Measuring Economic Diversification», University of Wisconsin Press, p. 2.

[3] Nicole Palan [2011]: «Measurement of Specialization – The Choice of Indices», FIW Working Paper N° 62, p.2.

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si \quad 1/N)^2}{1/N}$$

حيث :

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

إذا كان OGV = 0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

2.3.1. مؤشر Entropy (Entropy Index)

كان الاقتصادي Attaran (1986) أول من استخدم مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرف وفق العلاقة التالية:[1]

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} \mathrm{Si} \ln\left(\frac{1}{\mathrm{Si}}\right)$$

حيث:

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

ln لوغاريتم.

[1] Hoa Phu Duy Tran [2011]: «Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis», Dissertations and Theses from the College of Business Administration, Paper 19, p.7.

ENT= 0 يعني تركز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد.

1.3.3. مؤشر هيرفندال– هيرشمان (Herfindahl–Hirschman index)

يعد معامل هيرفندال– هيرشمان (Herfindahl–Hirschman) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي. يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي : الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعبر عن معامل هيرفندال– هيرشمان بالصيغة التالية :[1]

$$\mathbf{H}=\frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات

Xi: قيمة المتغير في النشاط i

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$).

فإذا كان $H=0$ فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.

وإذا كان $H=1$ فان مقدار التنوع يكون معدوما.

[1]United Nations Conference on Trade and dDevelopment: UNCTAD, « Handbook of Statistics», Nations Unies, New York et Genève, 2008, p.4.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

4.3.1. نموذج المدخلات–المخرجات Out Put – InPut Model (I .O)

إن الفكرة الأساسية لجدول المدخلات – المخرجات أو **(I .O)** جاء بها الاقتصادي الأمريكي Leontief عام 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصاديا لوضع علاقة بين المدخلات والمخرجات له، ويعرف أيضا بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف.[1]

يقوم هذا التحليل على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني . فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى و أيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليا. [2]

4.1. إستراتيجية التنويع الاقتصادي وشروط نجاحها

تأتي إستراتيجية التنويع الاقتصادي كأحد الآليات الهامة الهادفة إلى تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية. وقد زاد من أهمية وجود مثل تلك الإستراتيجية مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط. وفي الواقع لا يمكن وضع إستراتيجية موحدة للتنويع الاقتصادي بالنسبة لكل الدول النفطية نظرا لاختلاف ظروف هذه الدول، ولكن نظرا لوجود بعض المميزات المشتركة بين هذه الدول يمكن تحديد بعض البنود التي يمكن أن تشكل الخطوط العريضة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في هذه الدول، كما يمكن تحديد شروط نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي والتي تعتبر في الواقع محددات التنويع الاقتصادي.

[1] Ezra Davar [2005]: «Leontief and Walras: Input-Output and Reality », 15th International Input-Output Conference Beijing, China P.R. 27 June – 1 July, pp. 7-9.
[2] John E. Wagner [2000]: «Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion », the journal of regional analysis and policy, p.11.

عموما تضم إستراتيجية التنويع الاقتصادي اتجاهين. الاتجاه الأول يتضمن جانب الطلب المتمثل في الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي. الاتجاه الثاني يتضمن جانب العرض.

- **إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسة جانب الطلب)**: تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار الكلي. ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
- **إصلاح جانب العرض**: يستلزم التوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، الإقدام على إصلاحات في جانب العرض بتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن النفط. ورغم اختلاف هذه الإصلاحات باختلاف ظروف البلد إلا أنها يمكن أن تشمل إصلاح القطاعين العام والخاص، تنمية تراكم رأس المال وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

حدد معهد رصد الإيرادات من خلال دراسته لعدد من الحالات الناجحة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها الدول النفطية، مجموعة من النقاط التي تشكل بنود أو مراحل التنويع الاقتصادي، وتتمثل في:[1]

– تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي لها القدرة على التنويع والمنافسة على المستوى المحلي والدولي؛

–إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة في إستراتيجية التنويع الاقتصادي: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية؛

– تحديد المهارات اللازمة التي تستجيب لمتطلبات القطاعات غير النفطية، وتحديد الفجوة في المهارات ومحاولة سدها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير برامج التدريب وتنمية التكنولوجيا والابتكار؛

[1] Akram Esanov [2011]: «Economic diversification in resource-dependent countries: its dynamics and policy issues», Op cit, pp.4-8.

– تحديد القدرات التجارية التي تحتاجها الشركات للمنافسة وتطويرها، مثل تطوير المنتجات ومجالات التسويق والمبيعات؛

– وضع نظام للرصد والتقييم لضمان التقدم المحرز وتحديد الصعوبات التي تواجهها إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي من الضروري توافر مجموعة من الشروط كتحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الظروف الملائمة للمساهمة في إنجاح الإستراتيجية ، فضلا عن التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الشروط والمحددات التي سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

هناك اختلاف الكبير بين الدراسات حول المحددات والعوامل التي تجعل بعض الدول تنجح في تحقيق التنويع الاقتصادي في حين تفشل دول أخرى.

يرجع Bloom , Sachs, Collier (1998) أن مشاكل التنويع الاقتصادي في الدول الإفريقية أساسها العوامل الجغرافية المعقدة.[1] في حين توصلت دراسة Dennis (2007) إلى أن تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الدخول إلى الأسواق الدولية بـ 10% سوف يؤدي إلى زيادة تنويع الصادرات بـ 1%.[2] أما Acemoglu and Zilibotti (1997) فقد قدما نموذجا توصلا من خلاله إلى أن الدول التي تتميز بتركز شديد في هيكلها الإنتاجي، هي تلك الدول التي تفتقر إلى الابتكار نتيجة تكاليفه المرتفعة.[3] في حين ركزت دراسة Murphy and others (1993) على جودة المؤسسات ونظام الحكم. وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة التنويع الاقتصادي

[1] Bloom, David E, Jeffrey D. Sachs, Paul Collier [1998]: «Geography, Demography, and Economic Growth in Africa», Brookings Papers on Economic Activity , pp. 2- 4.
[2] Dennis Allen [2007]: «Trade Costs, Barriers to Entry, and Export Diversification in Developing Countries», World Bank Policy Research Working Paper 4368, p.4.
[3] Acemoglu Daron and Fabrizio Zilibotti [1997]: «Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth», Journal of Political Economy , p.5.

سياسية بالدرجة الأولى، حيث تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه النخب الحاكمة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتحديدا النفط في الاختيار بين الكفاءة الاقتصادية والبقاء السياسي. فإذا اختارت النخب الحاكمة الكفاءة الاقتصادية فإنها ستتجه إلى التقليل من استغلال النفط للمحافظة على هذه الثروة الناضبة للأجيال القادمة. من جهة أخرى سوف تعمد على تقليص الإنفاق الحكومي وتوجيهه للقطاعات الاقتصادية بدلا من التركيز على الجوانب الاجتماعية. الأمر الذي يجعلها تواجه مشاكل البقاء في السلطة. أما إذا اختارت النخب الحاكمة البقاء السياسي فسيحدث العكس، وهو حال أغلب الدول النفطية.[1]

وضح تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي (2006) خمس فئات تؤثر على التنويع الاقتصادي وهي:[2]

– **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري؛

– **السياسات العمومية**: السياسة المالية والتجارية والصناعية؛

– **متغيرات الاقتصاد الكلي**: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

– **المتغيرات المؤسسية**: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

– **الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح التجاري في السلع والخدمات ورأس المال (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية).

سنحاول فيما يلي شرح هذه المحددات.

[1] Murphy Kevin and others [1993]: « Why Is Rent-Seeking So Costly to Growth?», The American Economic Review , p.413.
[2] Economic Commission for Africa [2007]: «Accelerating Africa's Development through Diversification», Economic Report on Africa, African Union, Addis Ababa, Ethiopia, pp. 157-163.

1.2. العوامل المادية

تتمثل في الاستثمار ورأس المال البشري.

1.1.2. الاستثمار: يلعب الاستثمار دورا مهما في عملية التنويع الاقتصادي، وقد أثبتت الدراسات القياسية عن مجموعة الدول الإفريقية لكل من Ben Hammouda et al. (2006) وجود علاقة عكسية بين الاستثمار ومؤشر التنويع الاقتصادي، حيث كلما ارتفع معدل الاستثمار كلما انخفض مؤشر التنويع وكان ذلك دليلا على تنوع الاقتصاد.[1]

إن تراكم رأس المال الثابت الإجمالي يعد عاملا مهما في إستراتيجية التنويع، غير أن العامل الأكثر أهمية هو تكوين وتوزيع تراكم رأس المال الثابت الإجمالي بين القطاعين العام والخاص. إن مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص قد يعوق عملية التنويع الاقتصادي، فالاستثمارات العامة لا تكون داعمة دوما للقطاعات الإنتاجية، غير أن استثمارات القطاع الخاص يمكن أن تسهم بشكل جيد في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2.1.2. رأس المال البشري يعتبر رأس المال البشري مهما جدا في تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. يعرف رأس المال البشري بأنه "الرصيد من القدرات البشرية المنتجة اقتصاديا".[2] ويمكن زيادة رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب.

كانت دراسة Schultz (1961) أول دراسة بينت أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الدخل، وأثبتت قياسيا أن ارتفاع مستويات التعليم يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج.[3]

[1] Ben Hammouda H and ohers [2006]: «Diversification: towards a new paradigm for Africa's development», African Trade Policy Centre, Work in Progress, No. 35, Economic Commission for Africa, p.74.
[2] Behrman. Jere, Paul Taubman [1982]: «Human Capital», Encyclopedia of Economics, New York, p.474.
[3] Schultz T. W [1961]: «Investments in Human Capital», American Economic Review 51, pp.1–17

توصلت دراسة Gregorio (2007) إلى أن رأس المال البشري كان له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي أكثر من وفرة الموارد الطبيعية.[1] أما دراسة Lederman and Maloney (2007) فقد بينت أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تمكنت من استغلالها بكفاءة في تحقيق نتائج تنموية ايجابية هي تلك الدول التي تتمتع بمستويات عالية من رأس المال البشري على سبيل المثال استراليا والنرويج.[2]

توصلت دراسات عديدة أخرى إلى أهمية رأس المال البشري في تنويع هيكل الصادرات. حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن المناطق التي تتميز بنسبة عالية من الموارد الطبيعية/ المهارات تميل إلى التخصص في إنتاج المواد الأولية، وكلما انخفضت نسبة الموارد الطبيعية/ المهارات، فإن المنطقة تتميز بتنويع كبير في الصادرات.[3]

كانت دراسة Parketa and Tamberi (2008) من المساهمات القليلة التي أثبتت قياسيا الارتباط القوي بين رأس المال البشري والتنويع الاقتصادي، وتوصلت الدراستين إلى أن رأس المال البشري يسهل تنويع الإنتاج وبالتالي يزيد من معدل الأنشطة الجديدة وذلك نتيجة للابتكار في المنتجات.[4]

من النماذج الناجحة التي ساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، نجد تجربة ماليزيا والمكسيك التي ركزت على تدريب العمالة وتدريب مهاراتها، وقامت برعاية العمال للحصول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في رأس المال البشري، حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارة ساهمت بشكل فعال في تنويع اقتصاد البلدين.[5]

---

[1] Jos´e De Gregorio [2001]: «The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth», Mimeo Ministry of Economics, p.16.

[2] Daniel Lederman, William F. Maloney [2007]: «Natural Resources Neither Curse nor Destiny», The World Bank, Stanford University Press, p.76.

[3] Maier Jorg and Adrian Wood [1998]: « Africa's Export Structure in a Comparative Perspective», Study Number 4, UNCTAD, Geneva, p.5.

[4] Parteka. A, Tamberi. M [2008]: «Determinants of export diversification: an empirical investigation», Quaderno di Ricerca, Working Paper, No. 327, Politecnica delle Marche, Dipartimento di Economia Universita, p.23.

[5] صندوق النقد الدولي [2014]: " هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج"، نشرة الصندوق الالكترونية، 23 ديسمبر 2014، ص.3.

2.2. السياسات العامة

تتمثل السياسات العمومية الداعمة للتنويع الاقتصادي في السياسة المالية والسياسة التجارية والسياسة الصناعية.

1.2.2. السياسة المالية

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول النفطية هو تسخير السياسة المالية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. يمكن للسياسة المالية أن تؤثر في التنويع الاقتصادي من خلال بنية الإنفاق العام وطريقة تدبيره، إذ أن الاستثمار قي التعليم والبنية التحتية مثلا لها أهمية بالغة في تشجيع القطاع الخاص وتحسين العائد على الاستثمار مستقبلا. من جهة أخرى إذا كانت الخيارات في مجال الإنفاق العام مقيدة بسبب ضخامة موازنة دعم الاستهلاك يكون الحيز المالي للاستثمار محددا. ويميل الإنفاق الزائد على قطاع المحروقات إلى تخفيض الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات الأخرى. كما يمكن للقطاع المالي أن يسهم في جهود التنويع من خلال توجيه القروض للقطاع الخاص والتركيز على القطاعات التي ترتكز عليها إستراتيجية التنويع الاقتصادي، خاصة القروض الصناعية التي أثبتت أثرها الايجابي على عملية التنويع في العديد من الدول.[1] كما يمكن أيضا التركيز على القروض طويلة المدى بدلا من القروض قصيرة الأجل، ذلك أن عملية التنويع هي عملية طويلة المدى تتطلب رأس مال مستدام لضمان التمويل المستمر للإستراتيجية وضمان تحقيق أهدافها. ويمكن أيضا استخدام أموال صناديق النفط في استثمارات في القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنويع.

[1] Economic Commission for Africa, Op cit, p.160.

2.2.2. السياسة الصناعية: يشير Rodrik إلى أن النمو المطرد كان مرتبطا تاريخيا بالأنشطة الصناعية دوما.[1] ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية وتجارب الدول الصناعية سابقا مثل بريطانيا من خلال الثورة الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر.

يحضى التصنيع الموجه للتصدير في الدول المعتمدة على المورد الوحيد –النفط– أهمية كبيرة من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان استدامة النمو. فالطلب في الأسواق العالمية على صادرات المنتجات المصنعة غير محدود، غير أن الطلب العالمي على صادرات النفط محدود باكتشافات الدول وتقلبات الأسعار. وانطلاقا من أهمية التصنيع تنبع أهمية السياسة الصناعية في عملية التنويع الاقتصادي. وتعرف السياسة الصناعية الناجحة في تحقيق التنويع بأنها: "تلك العملية التي تتوصل فيها الدولة والقطاع الخاص إلى تشخيص مصادر الانسداد في الأنشطة الاقتصادية الجديدة وإيجاد الحلول الملائمة لها".[2] وأهم أهداف السياسة الصناعية هو التنويع الاقتصادي من خلال:

- التركيز على الأنشطة الجديدة والمنتجات الجديدة، وبالتالي تقليص الاعتماد على الصناعة النفطية وتنويع الصادرات؛
- تساهم السياسة الصناعية في إحلال الواردات، مما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وإيجاد مصادر دخل جديدة؛
- يعد قطاع الصناعة القطاع الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي الذي يلعب دورا هاما في عملية التنويع الاقتصادي؛

[1] D. Rodrik [2006]: «Industrial development: Some stylized facts and policy directions», U.N.-DESA publication, p.7.
[2] Dani Rodrik [2002]: «Industrial Policy for the Twenty-first Century», UNIDO, p.3.

- تساهم السياسة الصناعية في توزيع العمالة على عدد كبير من الأنشطة الصناعية وتنويعها بدلا من تركزها في القطاعات غير الإنتاجية – الخدمات– مما يرفع من الإنتاجية ويساهم في تحقيق التنويع؛
- تساهم الصناعة في تدريب العمالة وتمكن من التعليم والتطور التكنولوجي والابتكار الذي يسمح بتطوير منتجات جديدو ومتنوعة.

3.2.2. السياسة التجارية

تلعب السياسة التجارية دورا هاما في إنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال إلغاء السياسة الحمائية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسمح لصادرات الدول النفطية خارج النفط بالنفاذ إلى الأسواق العالمية، فيقل تركز الصادرات ويتحقق التنويع. وقد طبقت السياسة الحمائية في العديد من البلدان وتسببت في تشوهات كثيرة في اقتصادياتها وكانت سببا في زيادة اعتمادها على النفط وعدم قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي.[1] لكن في الوقت نفسه لا ينبغي أن تكون السياسة التجارة منفتحة دون ضوابط، ينبغي على الدول النفطية أو الدول المعتمدة على صادرات المواد الأولية بصفة عامة أن توجه السياسة التجارية بطريقة تحقق أهدافها فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، من خلال ضمان وصول منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية دون عراقيل.

لكن من الضروري أن ننبه أن انفتاح السياسة التجارية لا يؤدي وحدة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، بل يجب أن يكون هناك انسجام وتكامل بين مختلف السياسات المالية والصناعية. ولا تزال قضية انفتاح السياسة التجارة تثير الكثير من النقاش حول مدى مساهمة انفتاح السياسة التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي. ففي حين أثبتت العديد من الدراسات الأثر الايجابي لتحرير التجارة الخارجية على التنويع الاقتصادي، جاءت دراسة

[1] Jean Imbs , Romain Wacziarg [2002]: «Stages of Diversification», The American Economic Review 93(1), p.63.

Rodrik (1999) لتثبت أن الانفتاح التجاري لم يؤد إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في مجموعة من الدول الإفريقية، بل العكس أثر الانفتاح سلبا على اقتصاديات هذه الدول وحد من قدرتها على التنويع.[1]

في هذا الإطار قامت إحدى الدراسات بإجراء مقارنة بين مجموعة من البلدان من حيث أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن البلدان التي مرت بحد أدني من التخصص النسبي تميل أكثر إلى أن تكون أكثر انفتاحا، وتحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي من تلك الدول المنغلقة والتي مرت سريعا إلى الانفتاح. كما توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الدخل في المجموعة الأولى تحسن بنسبة 78% في حين تحسن بالنسبة للمجموعة الثانية بنسبة 47%. وانطلاقا من هذه النتائج تم اعتماد النموذج الذي يمكن من خلاله أن تسهم السياسة التجارية في الدول النفطية في عملية التنويع الاقتصادي وهو "الانفتاح التدريجي"، بما يعني التدرج في تحرير التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للبلدان التي تواجه معوقات تحد من قدرتها على بناء ميزة تنافسية في صادرات منتجاتها الجديدة. ووفقا لهذا النموذج فان التدرج في تحرير التجارة الخارجية يعطي لهذه البلدان مساحة أكبر لتحسين منتجاتها وتطوير سياستها الصناعية بما يسمح للسياسة التجارية بالمساهمة الفعالة في جهود التنويع الاقتصادي.[2]

3.2. متغيرات الاقتصاد الكلي

جانب مهم من النقاش حول التنويع الاقتصادي مرتبط بسياسة الاقتصاد الكلي ومدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة أساسا في سعر الصرف والتضخم. من خلال التحكم في هذه المتغيرات يمكن للدول النفطية أن تحقق التنويع الاقتصادي.

1.3.2. سعر الصرف

[1] Rodrik. D [1999]: «Trade policy and economic growth: a sceptic's guide to the cross-national evidence», Working paper 7081, National Bureau of Economic Research, p.336 .
[2] Jean Imbs , Romain Wacziarg, Op cit, p.78.

إن إتباع سياسة سعر صرف داعمة للإنتاج في قطاع السلع المتاجر بها دوليا تلعب دورا حاسما في عملية التنويع. فمن دون سعر صرف تنافسي ومستقر لا يمكن عمليا تحريك الاستثمارات في قطاع السلع المتاجر بها. ولكن سياسة سعر الصرف وحدها من دون سياسة صناعية موجهة نحو الصادرات، لا يمكنها أن تكون أداة للتنويع، ومع التقدم في عملية تنويع المنتجات ينبغي توخي سياسة سعر صرف تكون أكثر مرونة لحفز الصادرات ودعم التنافسية. فالعملة الوطنية المنخفضة بإمكانها مساعدة قطاع الصادرات، غير أن سر نجاح الاقتصاديات ذات النمو المرتفع هو المزج بين هاتين السياستين.

2.3.2. التضخم

إن معدلات التضخم المرتفعة تقلل القدرة التنافسية للصادرات المحلية، نتيجة ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج، ما يتعارض مع توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، التي تسعى لتشجيع الاستثمار والإنتاج في قطاعات متعددة، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما يقلص التضخم الحوافز للادخار، ويقلل جاذبية السوق المحلي للاستثمار، لأنه يزيد من صعوبة تحقيق جدوى اقتصادية إيجابية للاستثمار.

4.2. المتغيرات المؤسسية

تعتبر جودة المؤسسات والحكم الراشد شرط مسبق لبناء بيئة مواتية لتحقيق التنويع الاقتصادي. وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن أن تكون قد وضعت في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني.

عملت دراسات عديدة على تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي. وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة" أو " لعنة الموارد" وغياب الحكم الراشد.

يعتبر ضعف المؤسسات وغياب الحكم الراشد من الأسباب الرئيسية في عدم قدرة الدول النفطية على تحقيق التنويع الاقتصادي. ويشمل تعبير "ضعف المؤسسات" عدة معاني، فيمكن أن يشير إلى عدم كفاية القوانين أو تنفيذها، أو ضعف السياسة الاقتصادية وكفاءة الحكومة، أو تراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد. وقد ركزت دراسة Collier (1997) على أن الفساد والريع النفطي يقف حاجزا أمام قدرة الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي، فنظرا إلى أن الإيرادات المتولدة من النفط تتدفق بصورة مباشرة إلى خزائن الحكومة، فقد تكون نخب الإدارة العامة قادرة على استغلال ضعف نظام الضوابط لاختلاس تلك الثروات لحسابها وتوجيهها إلى الخارج بدلا من استخدامها في تطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية.[1]

وحسب تقدير منظمة النزاهة العالمية، بلغت التدفقات الخارجية من البلدان النامية التي تعتمد أغلبها على الموارد الطبيعية خاصة النفط 5.9 ترليون دولار بين عامي 2001-2010. ومقارنة بذلك بلغت الأموال التي قام المانحون الرئيسيون على مدى نفس الفترة بصرفها كمساعدة إنمائية رسمية 677 مليار دولار.[2]

من جهة أخرى بينت Mehlum and others (2006) أن الحكم الراشد ومؤسسات الحكم القوية كانت السبب الرئيسي في تحقيق التنويع الاقتصادي في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية.[3] ومن بين الدول

[1] Collier. P [2007]: «The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About it», Oxford: Oxford University Press, p.64.

[2] رابح أرزقي، غريغوار روتا–غرازيوسي وليما سينبيت [2013]: " مخاطر هروب رأس المال"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، سبتمبر 2013، ص.26.

[3] Mehlum, H and others [2006]: « Institutions and the Resource Curse», Economic Journal, Vol. 116, No. 508, pp. 1–20.

الناجحة التي ساعدت جودة المؤسسات ونظام الحكم فيها على تحقيق التنويع الاقتصادي نجد بتسوانا (الماس) والنرويج (النفط).[1]

إن توفر الموارد مع وجود مؤسسات قوية لها مجموعة واسعة من الخيارات في البلد يرفع من احتمال قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي. ولكن الواقع يثبت أن معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمؤسسات ضعيفة. توصلت دراسة Gelb and Turner (2008) أن تسعة من الدول الإفريقية المصدرة للنفط هي الأدنى وفق مؤشرات الحكم الراشد.[2]

5.2. محددات أخرى

فضلا عن المحددات سابقة الذكر، توجد محددات أخرى للتنويع الاقتصادي، نوضحها فيما يلي.

1.5.2. القطاع الخاص

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال الابتكار في قطاعات غير مستغلة. وتعتمد مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي بشكل كبير على مدى حصوله على زيادات هامة من إيرادات النفط واستثمارها في القطاع الخاص، ولكن إذا كان القطاع الخاص صغير الحجم ويفتقر للوصول إلى رأس المال ، فانه من الصعب استغلال الفرص المتاحة للتنويع. في هذه الحالة يجب أن تجد الحكومة سبلا لتعزيز القطاع الخاص. يعتبر إيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص لدعم التنويع الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في مجموعة متنوعة من القطاعات تتجاوز استخراج الموارد أمر بالغ الأهمية، ويكون ذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال وإزالة العقبات البيروقراطية، فضلا عن توجيهه إلى الصناعات التصديرية لبلوغ هدف تنويع

[1] ساجنيف غوبتا، أليكس سيغورا–أوبييرغو وإنريكي فلوريس [2014]: "تقاسم الثروة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،العدد 51، ديسمبر 2014، ص.1.

[2] Gelb. A [2011]: «economic diversification in Resource – rich countries: Beyond the curse », International Monetary Fund, Publication Services, p.64.

الصادرات.لكن لا بد على الحكومة لضمان كفاءة القطاع الخاص ومساهمته الفعالة في جهود التنويع أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأين رئيسيين:[1]

- **المبدأ الأول**: يجب أن تكون هناك توقعات موثوقة بأن الاستثمار سوف يحقق الجدوى التجارية على المدى الطويل. من المرجح أن تؤدي الاستثمارات التي تفشل من حيث الجدوى التجارية إلى تدمير الاقتصاد واستنزاف الأموال العامة بدلا من إضافة القيمة.
- **المبدأ الثاني**: يجب تجنب حزم الدعم الحكومي المفتوحة، بل ينبغي أن يتضمن نظام الدعم عملية ذات مصداقية لإنهائه في حالة استمرار الأداء الضعيف. في كثير من الأحيان يكون الضغط من الأطراف المعنية عائقا أمام إنهاء الدعم، لذا ينبغي على الحكومة اتخاذ القرارات على مستوى عال بالتشاور مع شريحة كبيرة من المجتمع، كالمستهلكين، دافعي الضرائب وغيرهم.

من جهته يجب على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية وينبغي أن يأخذ زمام المبادرة في سبيل تحقيق هدف التنويع الاقتصادي.

تظهر تجربة ماليزيا في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الخاص من التجارب الناجحة. كان اقتصاد ماليزيا يعتمد على الموارد الريفية في الفترة (1950-1960) وشكلت السلع الأولية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات. وفي عام 1970 بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا استفادت من تجربة كوريا الجنوبية ونمطها في تطوير الصناعات المتعلقة بالآلات

[1] معهد حوكمة الموارد الطبيعية [2014]: "ميثاق الموارد الطبيعية"، الطبعة الثانية، ص.34.

والسيارات والبتر وكيميائيات. لتصبح بذلك ماليزيا من النماذج الناجحة في تنويع اقتصاديها بعيدا عن الموارد الطبيعية.[1]

2.5.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر في العقود الأخيرة اتجاها يرى إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو مفتاح تحقيق التطور الاقتصادي، وذلك من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وفي توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى. تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهميه كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفوءة من الموردين القادرين على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مما يزيد من فرص تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

تأتي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنويع الاقتصاد من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي:[2]

[1] أحمد البكر [2015]: " تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل 8/ 15، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص.15.

[2] Gauhar Abdygaliyeva and others [2008]: « Economic Diversification in the Republic of Kazakhstan Through Small and Medium Enterprise Development: Introducing new models of funding for SMES», Columbia University School of International and Public Affairs ,Economic and Political Development Concentration and the Center for Marketing And Analytical Research , USA, New York, pp.9-11.

– إن هذه المؤسسات تعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة. فضلا عن إنها تعد الانطلاقة الأساسية للمؤسسات الكبيرة.

– تتصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسيه نظرا لحرية الدخول والخروج من و إلى النشاط الأمر الذي ينعكس بدرجه كبيره على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.

– تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول.

– تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي، والتي تكون من غير المجدي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة، لذا فإن لها دورا كبيرا في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.

– المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة.

– إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

– تدعم إستراتيجية التنويع الموضوعة في خطط التنمية، فضلا عن قدرتها على إيجاد قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.[1]

[1] Aruna S.Gamage [2003]: «Small and Medium Enterprise Development in Srilanka : A Review », Town Forum, Srilanka , p.136.

– المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة.[1]

من خلال ما سبق تتضح أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع في الاقتصادي من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

3.5.2. الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات خارج النفط

أخذ موضوع الاستثمار الأجنبي بالاهتمام منذ مدة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب منها الروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث زادت الرغبة في الاعتماد عليه من قبل العديد من الاقتصاديات النامية كسياسة تنويعية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير من خلال توجيه هذه الاستثمارات باتجاه القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للقطاع الأولي. وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها الدول النفطية أصبح عليها أن تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية بوصفها واقعا لابد من التفاعل معه كمصدر مهم جدا لتمويل الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير هذا إلى جانب أن الاستثمارات الأجنبية تعد مصدرا لنقل التكنولوجيا والخبرة والانفتاح على الأسواق الدولية وإمكانية النفاذ إليها.

للاستفادة من الاستثمار الأجنبي في تنويع القاعدة الاقتصادية يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

[1] منظمة العمل العربي [2008]: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية"، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، مصر ، 23 فبراير 2008 (دون صفحة).

– توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال النظام السياسي الديمقراطي والأجواء الأمنية المستقرة وتوفير الأطر القانونية والتشريعية وكذلك زيادة درجة الشفافية ومكافحة الفساد وإصلاح النظام القضائي لتهيئة البيئة الملائمة والمشجعة للاستثمار الخاص المنتج بشقية المحلي والأجنبي.

– استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية.

– توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات ذات الأولوية التي يتم تحديدها واختيارها وفق معايير كالميزة النسبية والمعايير الاجتماعية كإنتاج السلع الضرورية ومعايير تحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك بالعمل على استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وفي الوقت نفسه لديها تأثير قوي على إحداث ترابطات قطاعية وتفعيل الاقتصاد المحلي.

– العمل على الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تمويل وتوجيه عنصر العمل ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى فروع وأنشطة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، والتي تتمتع بميزة نسبية، ومن الممكن أن يساعد هذا في زيادة مستوى الإنتاج للسلع غير المرتبطة بالنفط.

– مساهمة المشروع في إحلال الواردات ورفع مستوى الصادرات بشرط أن يتجنب كل نشاط اقتصادي لا يشكل فيه المنشأ المحلي جزء مهم من القيمة المضافة.

4.5.2. الروابط بين القطاعات

لوحظ أن من أهم أسباب ضعف التنويع الاقتصادي كون قطاع النفط يتميز بضعف الروابط بين القطاعات الأخرى. لذا فان العديد من الدراسات توصي باستخدام الإيرادات المتولدة من قطاع النفط في تعميق الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى.

اقترح هيرشمان (1958-1977) تحليلا للروابط بين قطاع الطاقة والاقتصاد، والتي تنقسم إلى روابط أمامية وخلفية:[1]

– **الروابط الأمامية:** قد تسهم موارد النفط من خلال التغذية المباشرة لنشاط معزز للنمو في قطاعات اقتصادية أخرى. ويكون ذلك من خلال توفير عامل التمويل، وعليه يمكن للنفط دفع استحداث صناعات جديدة ذات قيمة مضافة. وغالبا ما يشار إلى "تأثيرات الدفع هذه" بأنها الروابط الأمامية. وتعتبر الصناعة البتروكيميائية مثال مهم على مساهمة قطاع النفط في تنمية صناعات أخرى في الدول النفطية.

– **الروابط الخلفية:** يمكن أن يلعب قطاع النفط دورا في "سحب" قطاعات محلية أخرى معه، خصوصا تلك القطاعات التي توفر مدخلات إلى تشغيل قطاع النفط. وقد أدى توطين شركات نفطية في كثير من البلدان المنتجة للنفط خلال سبعينات القرن العشرين وبروز شركات وطنية إلى الضغط على هذه الشركات لتعظيم الروابط الخلفية من خلال توفير العمالة وزيادة الاعتماد على الشركات المحلية. ودار جدال واسع بأن قطاع النفط يجب أن يعزز أكثر نشاط القطاع الخاص المحلي، خصوصا حول نشاطات تكميلية مثل البحث والتطوير في مجال تزويد التكنولوجيا، وحول الجزء من السوق المتعلق بشركات الخدمات التي تقدم معدات الحفر وغيرها من الخدمات. لكن هناك حدود لعمق هذه الروابط تتعلق بالإمكانيات المحدودة للدول النفطية المضيفة، فكثيرا ما يعتمد قطاع النفط في هذه الدول على خدمات شركات أجنبية التي تفوق خبرتها التكنولوجية كثيرا خبرة الشركات المحلية.

حددت الدراسات أربعة عناصر أساسية يمكنها تقوية الروابط الأفقية والرأسية في الدول النفطية التي غالبا ما يستحوذ عليها المستثمر الأجنبي، وهي:[1]

[1] Zeferino Teka [2011]: «Backward Linkages in the Manufacturing Sector in the Oil and Gas Value Chain in Angola»,MMCP Discussion Paper No. 11, University of Cape Town and Open University, p.16.

– **الملكية:** تعد ملكية الشركات عامل هام في تنمية الروابط، حيث أن الشركات المملوكة محليا أكثر قدرة من الشركات الأجنبية في العثور على الموردين والعملاء المحليين لتنمية الروابط الأمامية والخلفية. كما أن تواجد الشركات الأجنبية في إطار المناطق الصناعية ضمن الشركات المحلية يلعب دورا هاما في تنمية هذه الروابط.

– **البنية التحتية:** البنية التحتية لها أهمية كبيرة في تنمية الروابط، لأن البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية يمكن أن تخفض تكاليف المعاملات ومن ثم تعزز الروابط داخل الاقتصاد.

– **القدرات:** تعتبر تنمية القدرات المحلية عاملا حاسما في تقوية الروابط الخلفية والأمامية. يمكن تنمية القدرات المحلية من خلال تكثيف برامج التدريب والاهتمام بالابتكار والتطوير. كما يمكن تنمية هذه القدرات من خلال الاستفادة من الشراكة الأجنبية، غير أن الدول النفطية تولي اهتماما كبيرا بجذب المستثمر الأجنبي ولا تولي اهتماما كبيرا بالاستفادة من هذا المستثمر في تطوير قدراتها المحلية.

– **السياسات:** استخدمت العديد من الدول الغنية بالنفط سياسات وآليات مختلفة لتنمية وتعميق الروابط في اقتصادياتها المحلية، وتشمل هذه الآليات تعزيز الروابط بين القطاعات وداخل القطاع الواحد، والربط الشبكي وتطوير التحالفات الإستراتيجية.

أبرز مثال على ذلك برامج الروابط الصناعية وبرامج تطوير البائعين في ماليزيا. تهدف المجموعة الأولى من البرامج إلى تطوير المشاريع المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى مشاريع صناعية قادرة على المنافسة وموردة للأجزاء والمكونات وما يتصل بها من خدمات لشركات التعدين الأجنبية. أما برامج تطوير البائعين فيهدف إلى تنشيط

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2014]: "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الدورة السادسة، البند 4 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، جنيف، ص.12.

المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم كمشاريع يعتمد عليها في تصنيع الأجزاء والمكونات الصناعية التي تحتاج إليها الشركات الصناعية الكبرى ومن ثم إنشاء شركات مستعدة للدخول في شراكة مع شركات أجنبية.[1]

5.5.2. الموارد الطبيعية

من بين المحددات الداخلية للتنويع الاقتصادي وفرة عدد متنوع من الموارد الطبيعية، يمكن أن يؤدي تنوع هذه الموارد إلى تحقيق زيادة في أنواع الصادرات. لكن هناك العديد من الدول الغنية بالنفط لا تستغل بشكل جيد مواردها الطبيعية المتنوعة في تنويع قاعدتها الاقتصادية وتركز اهتمامها على النفط.

هناك ميزة بارزة يتميز بها النفط وهي ميزة النضوب، وتقدر مدة الاحتياطات بـ 78 سنة في الشرق الأوسط، وأكثر من 40 سنة لشمال إفريقيا.[2] وحتى ولو ساعد الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا في رفع هذا التقدير للإنتاج أو الحفاظ عليه عند مستويات ثابتة، فان نضوب النفط آت بدون شك. ونظرا لهذا النضوب المرتقب، فإن الدول التي تركز على النفط لا بد أن تعطي اهتماما أكبر لاستخدام موارد طبيعية أخرى هي غنية بها، وتتميز بقابلية التجدد.

إن الدول النفطية يمكن أن تحقق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق أقصى تنوع ممكن لاقتصادها وفك ارتباطه بقطاع النفط، ويمكن في هذا المجال أن تكون هناك عمليات تدخل محددة من قبل الحكومات من خلال توجيه ودعم المؤسسات المحلية لاستغلال هذه الموارد ويمكن حتى إقامة شراكة مع شركات أجنبية.

[1] Rashid Abdullah and others [2008]: « Supplier Development Framework in the Malaysian Automotive Industry: Proton's Experience», Int. Journal of Economics and Management , pp. 29 – 58.
[2] Ibrahim Abdel Gelil and others [2013]: «Sustainable Energy: Prospects, Challenges, Opportunities», Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED), Published with Technical Publications and Environment & Development magazine, p.22.

توجد العديد من الطاقات المتجددة التي يمكن استغلالها من طرف الدول النفطية في تنويع مصادر الطاقة. منها ما هو معروف قبل اكتشاف النفط. من بين الطاقات البديلة المتجددة نذكر الطاقة الهيدرولية (المائية) والطاقة الشمسية والطاقة الهوائية (الرياح) وطاقة الأمواج والطاقة النباتية والطاقة العضوية.

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالطاقات المتجددة على اثر التحديات التي تواجهها الدول من جراء اعتمادها على الطاقات غير المتجددة. من أبر هذه التحديات التلوث البيئي والوضع الاقتصادي بعد نفاذ النفط، فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعيشه الدول نتيجة اعتمادها بشكل أساسي على النفط. وتعددت المبادرات الداعية لتشجيع استخدام الطاقات المتجددة ولعل أكثر هذه المبادرات شمولا مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة ثلاثية الأهداف:[1]

1. ضمان وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة؛
2. مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛
3. مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي.

وتستند هذه الأهداف إلى التقدم الذي أحرزته حتى الآن العديد من البلدان، أبرزها البرازيل والصين. وكان مصدر الإلهام في هذه المبادرة هو أن البرازيل قد تمكنت في عام 2009 من الحصول على نحو 50% في من إمدادات الطاقة الأولية من مصادر متجددة.[2]

وفقا لمنشور BP Statistical Review of World Energy ساهمت الطاقة المتجددة، بما فيها الكهرباء المائية بنسبة 6.79% من الاستهلاك العالمي للطاقة عام 2014 والطاقات المتجددة الأخرى 2.45%.[1] يوضح الشكل رقم (1.2) مزيج الطاقة العالمي في 2014.

---

[1] Sustainable Energy for All. **www.sustainableenergyforall.org** (consulté le 10/04/2015).

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2014]: "قطاع الموارد الطبيعية : استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الدورة السادسة، الأمم المتحدة، جنيف 9-10 نيسان/أبريل 2014، ص.16.

الشكل رقم (1.2): مزيج الطاقة العالمي في 2014

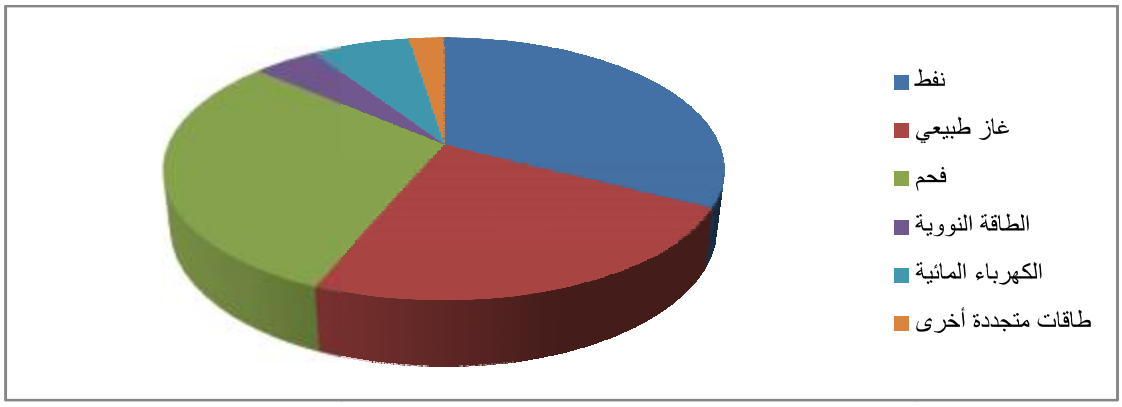

Source : BP Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/.../statistical-review-of-world-energy.ht... (consulté le 14/04/2015).

رغم التوجه العالمي للطاقات المتجددة، نلاحظ بالنسبة للدول العربية النفطية المساهمة المتواضعة للطاقات المتجددة في مزيج الطاقة. حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2014 قدرت مساهمة الطاقات المتجددة في الجزائر بـ 0.19%، الإمارات العربية المتحدة 0.13%، العراق 1.59%، العربية السعودية 0.01%.[2] إن هذه الإحصائيات تعد مثيرة للدهشة بالنظر للإمكانيات الهائلة لهذه الدول خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تسطع الشمس في هذه الدول بشكل قوي ولفترة طويلة. قدرت معدلات السطوع الشمسي في العالم العربي ما بين 4 و8 كيلوواط في الساعة لكل متر، ومع تجاوز عدد الأيام المشمسة التي قدرت بـ 300 يوم في السنة، فان القدرات الكامنة للعالم العربي لإنتاج الطاقة الشمسية كبيرة.[3]

رغم توجه الدول العربية النفطية مؤخرا للتحول نحو الطاقة المتجددة، وتطوير استراتيجياتها وسياستها المنتهجة في قطاع الطاقة لتتضمن مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح بين 5% و 20% بحلول عام 2020.[4]

---

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2015. (consulté le 10/04/2015).

[2] Worl dbank , Renewable energy. http://data.worldbank.org/indicator/EG.FEC.RNEW.ZS/countries (consulté le 10/04/2015).

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية [2011]: "الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 11، ص.35.

[4] المرجع نفس، ص.36.

إلا أن ضعف استغلال الموارد المتجددة كان أحد أهم أسباب ضعف التنويع الاقتصادي في هذه الدول. وما يؤكد ذلك هو أن الدول النفطية التي نجحت في تنويع اقتصادها، تمثل الطاقات المتجددة نسبة مهمة في مزيج الطاقة فيها. ومن أمثلة هذه الدول النرويج التي تساهم الطاقات المتجددة فيها بـ 58.02% من إجمالي الطاقة، وكذلك نجد ماليزيا التي حققت نجاحا مهما في تنويع اقتصادها، تمثل الطاقات المتجددة فيها 6.68% في مزيج الطاقة.[1]

المبحث الثالث: نظريات التنويع الاقتصادي

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي وفي ما يلي ملخص لهذه النظريات:

1.3. نظرية التنظيم الصناعي

تركز هذه النظرية على التنظيم الصناعي بمعنى هيكل الصناعة ومدى تنوعها، وتستند هذه النظرية إلى أن تنويع الصناعة هو الذي يحقق تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل وترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها، مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

من جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة كبيرة بين التنويع الصناعي وحجم التوظيف، حيث إذا كانت الصناعة متمركزة في المنشآت كبيرة الحجم كالشركات النفطية التي غالبا ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال، وهذا ما لا يسهم في علاج مشكلة البطالة. أثبتت عدة بلدان أنه من الممكن التحول

[1] Worl dbank , Renewable energy, OP Cit.

من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يصدر سلعا متنوعة، غير أن هذا التحول غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بكفاءة الإدارة الاقتصادية.[1]

2.3. نظرية دورة الأعمال

لم يكن لدى الاقتصاديين في القرن التاسع عشر اعتقادا راسخا بدورات الأعمال، إذ تعاملوا معها باعتبارها أزمة. ومع حلول القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين يلاحظون انتظام الأزمات الاقتصادية، فبدأ الاهتمام بدراسة دورات الأعمال.

واجه منظروا دورات الأعمال صعوبة كبيرة في تحليلها وتحديد أسبابها وأساليب التنبؤ بها. وكنتيجة لهذا الخلاف فقد وردت العديد من التعريفات لدورات الأعمال، نذكر بعضها فيما يلي:

عرفها wesley mitchell 1927 على أنها: "ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد، وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر".[2] وتعرف أيضا بأنها: "التذبذب الدوري في النشاط الاقتصادي، عادة ما يقاس بالارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي".[3]

وتتكون دورة الأعمال الواحدة من أربعة مراحل وهي الرواج Boom، الركود Recession، الكساد Depression، والانتعاش Recovery. وتأتي هذه المراحل الأربعة على شكل مدتين، تسمى الأولى التوسع وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج، فيما تسمى الأخرى الانكماش وتضم مرحلتين هما الركود والكساد، وتدعى قمة الذروة peak

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2013]: "ملتقى المسائل الصناعية"، ص.14.

[2] Wesley Clair Mitchell [1927]: «Business Cycles: The Problem and Its Setting», National Bureau of Economic Research (NBER), New York, p.86.

[3] Arthur F. Burns [1951]: «Mitchell on What Happens During Business Cycles», National Bureau of Economic Research (NBER), NEW YORK, p.10.

وتأتي في نقطة التحول في مرحلة الرواج، أما قعر الذروة فيسمى Trough وتأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد.[1] كما هي موضحة في الشكل رقم (2.2).

الشكل رقم (2.2): مراحل دورة أعمال واحدة

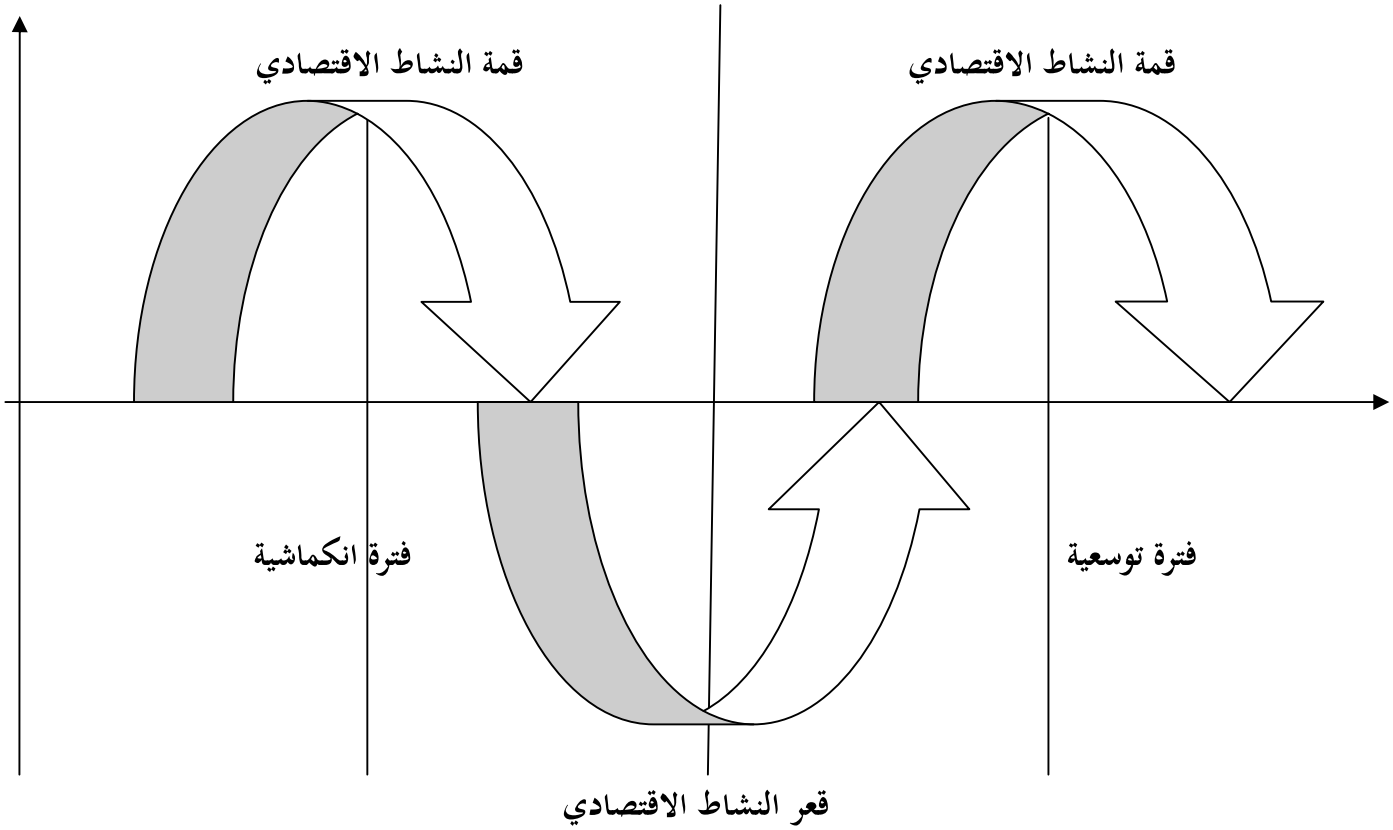

Source : Pierre-Richard Agénor [1999]: «Business Cycles, Economic Crises, and the Poor: Testing for Asymmetric Effects »,The World Bank, Washington DC 20433, p.26.

دورات الأعمال في السابق كانت مرتبطة ببلدان العالم الرأسمالي (البلدان الصناعية)، وتعددت الدراسات حول دورات الأعمال في هذه البلدان. ومؤخرا ظهرت دراسات حول دورات الأعمال في الدول النامية، مثل

[1] Pierre-Richard Agénor [1999]: «Business Cycles, Economic Crises, and the Poor: Testing for Asymmetric Effects »,The World Bank, Washington DC 20433, p.26.

دراسة Agenor (1999) التي حاولت تحليل دورات الأعمال في الدول النامية ومقارنتها بدورات الأعمال في الدول الصناعية.[1]

ثم جاءت دراسة كل من Amano and Norden (1995) ودراسة Hansen and Hutchison (1997) ثم دراسة Spatafora and Warner (1999) ودراسة Rautava (2004) وغيرها من الدراسات التي ركزت على دورات الأعمال في الدول النفطية.[2] بينت هذه الدراسات أن دورات الأعمال في هذه الدول سببها شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار النفط. وتقلبات أسعار النفط لم تكن تفسيرا لدورات الأعمال في الدول النفطية فقط بل أثبتت دراسة Hamilton (2005) أن تسعة من أصل عشرة لدورات الأعمال التي وقعت بين 1948 و2001 كانت بسبب أسعار النفط.[3]

توصلت أغلب الدراسات السابقة إلى أن طبيعة السلعة المصدرة –النفط– وكونها مادة خام شديدة التقلب في أسعارها هو سبب دورات الأعمال. والدليل على ذلك أزمة انخفاض أسعار النفط التي يشهدها العالم حاليا والتي تضع الدول النفطية في الجانب المنحدر للدورة، أي حالة الركود، حيث أخذت معظم الدول المصدرة للنفط تتبع سياسة انكماشية، بعد حالة الرواج التي شهدتها في المرحلة السابقة والتي اتبعت خلالها سياسة توسعية. كما وضحنا في الشكل سابقا.

إن الدول النفطية لم يسبق لها وان اتبعت سياسة معينة لإدارة دورة الأعمال، رغم تكرار دورات الأعمال بسبب الصدمات النفطية، وقد كانت دائما تكتفي بردات فعل مالية لمواجهة الركود من خلال خفض الإنفاق الحكومي في حالة تقلص مداخيل النفط وزيادته في حالة ارتفاعها. وهذا هو السبب الرئيسي في تكرار الدورة.

[1] Pierre-Richard Agénor, OP Cit.
[2] Salman Huseynov, Vugar Ahmadov [2014]: «Business Cycles in Oil Exporting Countries: A Declining Role for Oil? », Research Department, the Central Bank of the Republic of Azerbaijan, p.1.
[3] Hamilton James D [2005]: « Oil and the Macroeconomy», Prepared for: Palgrave Dictionary of Economics, p.1.

حسب نظرية دورة الأعمال، في حالة الرواج وارتفاع أسعار النفط يزداد الإنفاق الحكومي، وبما أن الإنفاق غير موجه للقطاعات الإنتاجية لغياب إستراتيجية لتنويع الاقتصاد فانه سيؤدي إلى زيادة استهلاك السلع المعمرة. وتفترض النظرية أن السلع المعمرة عموما تتميز بمرونة عائد مرتفع من الطلب على المدى القصير وبالتالي يفترض أن المنطقة سوف تواجه تقلبات دورية أكثر والسلع المعمرة تستعمل على نطاق واسع كمؤشر للتنويع الاقتصادي، مع حصة أقل من السلع المعمرة في مجمل النشاط الاقتصادي تعني تنوع كبير والعكس صحيح. وعليه فالنظرية تفترض أن الإنفاق لو وجه إلى تطوير القطاعات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد لما توجه إلى زيادة استهلاك السلع المعمرة ولما اكتملت دورة الأعمال، إي عدم الوصول إلى مرحلة الركود. [1] وهذا ما يؤكده المركز الوطني الأمريكي للبحث الاقتصادي، حيث أن سبب أغلب دورات الأعمال التي مر بها الاقتصاد الأمريكي هو زيادة استهلاك السلع المعمرة، وكان السبب في زيادة استهلاك السلع المعمرة خلال دورة الأعمال التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1975-1980 الصدمة النفطية الثانية.[2]

3.3. نظرية التجارة الخارجية

اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجة والصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، من بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو. ولكن منذ 1950 بدأ الاهتمام بتنويع الصادرات كمحرك لعملية التنمية. عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية، وبالنسبة للدول النفطية أو الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعني التحول من إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من السلع. وفي دراسة لـ Nurkse 1953 عن مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، توصل فيها إلى أن تنويع الصادرات كان أساس قدرة هذه الدول على

[1] State of Hawaii [1961]: «Measuring economic diversification in Hawaii», Research and Economic Analysis Division, Department of Business, Economic Development and Tourism, p.3.
[2] National Bureau of Economic Research [2012]: «US Business Cycle Expansions and Contractions». http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html (consulté le 03/05/2015).

تحقيق التنويع الاقتصادي وتخفيف اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[1] وفي دراسة لـ (2003) Hausmann and Rodrik عن مجموعة من الدول النفطية، توصلا فيها إلى أن أصحاب المشاريع الذين نجحوا في تطوير منتجات جديدة عن طريق الابتكار، حققوا مكاسب كبيرة وحسب Hausmann and Rodrik ينبغي على الحكومة أن تلعب دورا هاما في التحول الهيكلي عن طريق تنويع الصادرات من خلال تشجيع روح المبادرة وإيجاد حوافز لأصحاب المشاريع للدول في أنشطة جديدة وتنويع سلة الصادرات.[2]

أما Hausmann and Klinger (2006) فقد طورا نموذجا للتحول الهيكلي. بين هذا النموذج أن سرعة التحول تعتمد أساسا على تنويع الصادرات.[3] وتنويع الصادرات يعتمد أساسا على الابتكار، لذا يتعين على الدول النفطية تشجيع عملية الابتكار. وقد أكدت دراسة Lederman and Klinger (2006) على وجود ارتباط قوي بين الابتكار وتنويع الصادرات.[4]

حضيت مقاربة التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج اهتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة. ويعني مفهوم تنوع الإنتاج تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو الحجم، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض الآخر، ولكنها تصنف تحت الصنف ذاته. وعادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، وهذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة وهي أكثر انتشارا من التجارة بالسلع المتجانسة. من الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد

[1] Nurkse, R. [1961]: « International Trade Theory and Development Policy », In: Ellis, H.S., Ed., Development for Latin America, St. Martin's Press, New York, PP. 234-263.
[2] Hausmann . R, D. Rodrik [2003]: «Economic Development as Self-Discovery», Journal of Development Economics, p.603.
[3] Hausmann, R, B. Klinger [2006]: «Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space», Working Paper No. 128, Center for International Development, Harvard University, p.25.
[4] Klinger B, and D. Lederman. [2006]: «Diversification, Innovation, and Imitation inside the Global Technological Frontier», Research Policy Working Paper 3872, World Bank, Washington, D.C, p.20.

الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. من خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا.

غير أنه يجب التأكيد على أن عملية التحول والتنويع في الصادرات تتطلب شروطا مسبقة، أهمها وجود مرونة طلب على هذه الصادرات في الأسواق العالمية، وعدم وجود قيود على التجارة الدولية. فعندما أزيلت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة عام 1967، وجد B.Blassa أن حجم التجارة بين الدول الأوربية قد ارتفع وأن معظم الزيادة في التجارة كان من نصيب الإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة. وقد بلغت نسبة التجارة بالإنتاج المنوع حوالي 50% من التجارة الدولية، ومما يذكر في هذا الصدد إن منتجات البلدان النامية تفتقد إلى هذه الميزة في التنوع الإنتاجي للسلعة الواحدة إذ أن اغلب منتجاتها الأولية الاستخراجية غالبا ما تكون غير منوعة.[1]

4.3. نظرية المحفظة

كان Conroy (1974, 1975) أول من اقترح نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي والعديد من الدراسات منذ ذلك الوقت استخدمت نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي. نظرية المحفظة تم تطبيقها على الأصول المالية، ثم تم تعميمها على الاستثمارات الأخرى، بحيث إذا كان كل قطاع يعتبر استثمار منفرد فان مجموعة من الاستثمارات يمكن اعتبارها كمحفظة استثمارات.بالنسبة للاستثمارات المالية توجد علاقة المفاضلة بين العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها. وبالنسبة للاقتصاد فيمكن من خلال محفظة القطاعات أيضا أن نفترض وجود علاقة مماثلة أي علاقة مفاضلة بين خطر عدم الاستقرار الاقتصادي و العائد المتوقع (الدخل، العمل أو نمو الإنتاج).[2]

[1] Don P. Clark, Denise L. Stanley [1999]: «Determinants of Intra-Industry Trade Between Developing Countries and the United States», Journal of Economic Development, Volume 24, Number 2, p.80.
[2] State of Hawaii, Op.cit, p.8.

حسب النظرية فإن كل منطقة لها مجموعة محدودة من الموارد تنتج تيار من العوائد، والتنويع الاقتصادي يهدف إلى نمو العوائد للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة على محفظة القطاعات والاستفادة من العلاقات بين الصناعات ومن ثم تحقيق الاستقرار في الدخل الكلي. حسب النظرية، فإن إطار المحفظة يساعد صانعي السياسات في وضع وتطوير استراتيجيات تنويع مناسبة أين يمكن أن تخدم هدف مزدوج وهو تحقيق النمو الاقتصادي (زيادة العوائد) وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (تقليل المخاطر).[1]

5.3. نظرية التجمعات الصناعية

يعود أصل النظرية لعام 1920 نسبة للاقتصادي البريطاني Alfred Marshall وفي عام 1990 دعمت النظرية بشكل خاص من منظور صناعي من قبل الاقتصادي الأمريكي Porter Michael وما سماها بالتجمعات الصناعية ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول من دعم لصناعتها المحلية وتحقيق التنويع الاقتصادي.[2]

تبحث النظرية في التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي بما في ذلك تطوير التجمعات المكانية وترى هذه النظرية أن تكلفة الإنتاج تكون أقل في التجمعات الصناعية. تستفيد التجمعات الصناعية من العلاقة بين الشركات والقطاعات في المنطقة ومع ذلك فان اقتصاد متنوع مع شركات وقطاعات غير مرتبطة قد تستفيد أيضا منها التجمعات الاقتصادية. على سبيل المثال الشركات والقطاعات التي تكون عرضة للتقلبات الدورية يمكن أن تعمل بشكل أكثر فعالية إذا وجدت معا، وبالتالي توفر بعض الاستقرار.[3]

[1] State of Hawaii, Op.cit, p.8.
[2] Charlie Karlsson [2008]: «Handbook of Research on Cluster Theory», Edward Elgar Publishing Limited, UK, p.290.
[3] Walter Isard [1954]: « Location theory and trade theory», The quarterly journal of economics, vol.68, No.2, pp.305-320.

كما يوجد نمط للتوزيع المكاني للنشاط الصناعي على شكل تركز عنقودي "Cluster Concentration" أو تكون على شكل مجمعات صناعية "Industrial Complex" ضمن مناطق محددة، أو مناطق للتكتل الصناعي "Industrail Agglomeration".[1]

يعرف التجمع الصناعي بأنه: "تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، ترتبط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية".[2]

توجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين الشركات:[3]

– **تجمعات مارشال** Marshallian Clusters: تتكون من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها، ويعتمد نمو فرص العمل على مستوى التحالفات القائمة بين الشركات.

– **تجمعات المحور والأذرعة** Hub and Spoke Clusters: تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من

[1] Ian Richard Gordon [1999]: «Industrial Clusters: Complexes, Agglomeration And/Or Social Networks», Urban Studies, Vol. 37, No. 3, p.515.
[2] Michael E.Porter [1998]: «Clusters and the new economics of competition», Harvard Review, p.78.
[3] David L. Barkley, Mark S. Henry [2001]: «Advantages and disadvantages of targeting industry clusters», REDRL Research Report, p.4.

الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى. وعلاقة التعاون تكون بين الشركات الكبرى والصغرى ، ويعتمد نمو فرص العمل على نمو الشركات المحورية.

– **تجتمعات منصات الفروع** Satellite Platforms: تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد الشركات المنبثقة عن هذه المصانع والموردين بالمدخلات قليل، ويعتمد نمو فرص العمل على قدرة التجمع على استقطاب المزيد من فروع الشركات وتقوية الروابط فيما بينها.

– **تجمعات المراكز العامة** State-Anchored Industry Clusters: تنشأ في حال وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشطة العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والشركات الإستراتيجية الكبرى، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز).

ينتج عن التجمعات الصناعية تطوير لمنشآت جديدة من خلال الحصول على معلومات الأسواق، والدخول إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات محليا وعالميا (بمعنى تنويع الأسواق)، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتطوير ظروف السوق المحلية، وزيادة الصادرات وتنويعها، والمشاركة في المعارض المحلية والعالمية للتعريف بالمنتجات المحلية، وتخفيض التكاليف مما يكسب المنتجات المحلية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.[1]

كما أن للتجمعات الصناعية تأثيرها في التغيرات الهيكلية للإنتاج والعمل والدخل المتحقق، وهذا التأثير يظهر بسبب تشغيل المشروع من خلال حجم السلع المنتجة والفائض المتحقق من العمليات الإنتاجية. إن تحليل دور التجمعات الصناعية في التغيرات الهيكلية والبنية الاقتصادية تستهدف التركيز على الصناعات ذات الطبيعة

[1] UNIDO [2004]: «Industrial Clusters and Poverty Reduction», p. 9.

والحجم والتي تتوافق مع المتطلبات الموقعية التي تديم إنتاجها وتعززه لتكون لها القدرة الكبيرة في إحداث التغيرات ضمن المنطقة التي توطنت فيها، ويسهم كل هذا في تحقيق التنويع الاقتصادي.[1]

نذكر فيما يلي بعض النماذج العالمية الناجحة للتجمعات الصناعية ومساهمتها الفعالة في تنويع الاقتصاد:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (وادي السيليكون– صناعة البرمجيات): يعتبر تجمع وادي السيليكون أول تجمع للصناعات التقنية في العالم، ويقع جنوب ولاية كاليفورنيا، وقد لعب دورا أساسيا في قيادة الثورة الرقمية في العالم، ويعتبر المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، وكانت بداية المشروع في عام 1938، حيث بدأت شركة صغيرة وهي شركة Hewlett - Packard في إنتاج أجهزة إلكترونية، استطاعت الشركة مع بضعة شركات وبدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية، وقد جذب نجاح الشركة العديد من الشركات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين إلى المنطقة لتشكل أكبر تجمع للصناعات التقنية في العالم.[2]

تجربة النرويج، تجتمع نود (Node) للصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز: يعتبر التجمع مثالا جيدا لاستغلال النفط في تطوير الصناعات المحلية. يقع تجمع Norwegian Offshore Drilling Engineering في منطقة Agdir جنوب النرويج، ويعتر أكبر تجمع صناعي متخصص في تصنيع المعدات والآلات التي تحتاجها شركات النفط والغاز، ويوجد بهذا التجمع 60 مصنعا ضخما يعمل فيهم 7500 عامل. وقد بدأت المصانع المحلية العمل في البداية بهذا التجمع، وانضمت إليها العديد من المصانع متعددة الجنسيات والتي تشكل حاليا نصف عدد المصانع الموجودة في هذا التجمع، وقد حقق هذا التجمع نموا سريعا إذ تبوأت هذه المصانع

[1] Blueman Feld. Hans [1954]: « the Modern Inetropolis, Its Origins Growth Characteristics and Planning», Published on University of Nairobi Library, p.33.
[2] Hewlett-Packard Development Company [2011]: «HP Cluster Extension Solution Implementation Service».

موقع الريادة العالمية في تصنيع العديد من المنتجات مثل أنظمة الحفر، والرافعات وغيرها. ويستحوذ هذا التجمع الصناعي على نسبة تراوح بين 70-95% من السوق العالمي لهذه المنتجات.[1]

6.2. نظرية التنمية الاقتصادية

وفقا لنظرية التنمية الاقتصادية يعتبر التنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة في نفس الوقت. كما يمكن الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي عن طريق قوى النمو غير المتوازن وخصوصا النمو السريع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع. وفقا لـ(1989) Hirschman ، عملية التنويع يمكن أن ينظر إليها من حيث التغيرات في مصفوفة المدخلات والمخرجات.

كما تناولنا سابقا في نظرية النمو غير المتوازن، حسب Hirschman فإن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية، ويعتقد Hirschman أن التنمية سارت على هذا المنوال، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، ويقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفرات الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها المشروعات الجديدة تولد وفرات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا.

يرى Hirschman أنه يجب تركيز الاستثمارات على المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط، وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف، فقوة الدفع إلى الأمام تتمثل في قدرة الصناعة على إيجاد فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. فعلى سبيل المثال إذا أقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للجبن. وتتمثل قوة الدفع إلى الخلف في قدرة الصناعة على إيجاد

[1] Global Center of Expertise : « A world-leading technology cluster serving the global energy and maritime industries».

طلب على منتجات الصناعة التي تسبقها في مراحل الإنتاج، فإقامة مصنع للسيارات مثلا يشجع على إقامة مصنع للبطاريات ومصنع للزجاج والإطارات...الخ.

المبحث الرابع: العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية

تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية في ضمان الاستدامة الاقتصادية. سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الآلية التي يمكن من خلالها أن يسهم التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

1.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق استدامة الموارد الطبيعية

إن الموارد الطبيعية عناصر لا غنى عنها في حياتنا العصرية وقد ساهمت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي. غير أن الموارد الطبيعية تصنف إلى صنفين: موارد طبيعية متجددة وموارد طبيعية غير متجددة، أي ناضبة.

يعتبر Hubbert أول من اكتشف قواعد استنزاف الموارد الناضبة من بينها النفط، وحسب نظريته فان كل مورد غير متجدد يتبع القواعد التالية:[1]

- يبدأ الإنتاج من الصفر؛
- يرتفع الإنتاج إلى أن يصل ذروة لا يمكن تجاوزها ونكون بذلك وصلنا إلى نصف الرصيد؛
- بعد وصول الذروة يبدأ الإنتاج في الانخفاض إلى أن يستنزف المورد.

في دراسة سنة 1956 توقع Hubbert أن الإنتاج الأمريكي للنفط يعرف ذروته سنة 1970 وبعدها ينخفض الإنتاج. إلا أن نتيجة دراسته لم تلق قبولا كبيرا إلى أن أثبتت الأحداث نظريته، حيث بالفعل عرف الإنتاج

[1] M.King Hubbert [1956]: « Nuclear Energy and the Fossil fuels», publication N0.95, Shell Development Company, American Petroleum Institute, p.9.

الأمريكي للنفط ذروته سنة 1971 وبعدها سجل انخفاضا في الإنتاج. كما هو موضح من خلال منحنى Hubbert (Hubbert Curve).

الشكل رقم (3.2): منحنى Hubbert

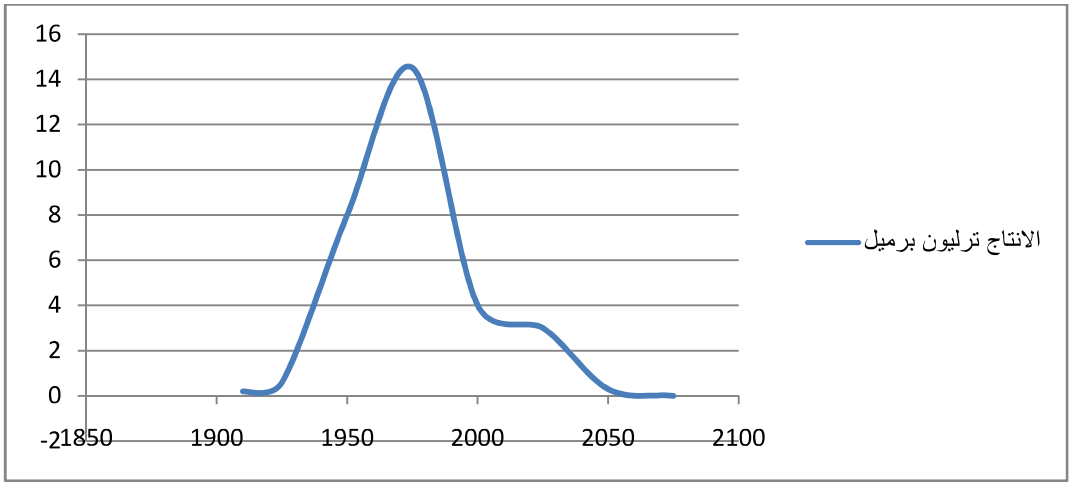

Source: M. King Hubbert [1956]: « Nuclear Energy and the Fossil fuels», publication N0.95, Shell Development Company, American Petroleum Institute, p.22.

إن فكرة النضوب هذه تجعل العالم يواجه العديد من التحديات. يتوقع Weitzman (1999) أن نفاذ 14 سلعة أساسية* سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.[1]

يحتل النفط المرتبة الأولى ضمن 14 سلعة المعرضة للنفاذ، وتشير منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى أنه إذا استمر استخراج النفط الخام بنفس وتيرة سنة 2011 ستنفذ الاحتياطات في غضون 109 أعوام تقريبا في حين احتياطات الدول المصدرة للنفط خارج الأوبك ستنفذ خلال 19 عاما.[2] ويشير تقرير الطاقة العالمية إلى أن

*النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الصلد والفحم البني والبوكسايت والنحاس وركاز الحديد والرصاص والنيكل والفوسفات والقصدير والزنك والذهب والفضة.

[1] Weitzman M [1999] : « Pricing the limits to growth from minerals depletion», The Quaterly Journal of Economics, p.114.

[2] OPEC: «Oil in the Middle East». www.opec.org/opec_web/en/press_room/179.htm (consulté le 02/06/2015).

معدل الاستنزاف الطبيعي بلغ 9% سنة 2009 وسيصل إلى 10.5% سنة 2030 أما معدل الاستنزاف بعد الأخذ بعين الاعتبار الاكتشافات المتوقعة فقد بلغ 5.1% في 2008 ويتوقع أن يصل إلى 8.6% في 2030.[1]

يحتل النفط موقع أهم مورد للعمليات الإنتاجية في العالم. ومهما بلغت عمليات الإحلال بين هذه الموارد وبين أنواع أخرى من رأس المال (حسب ما جاءت به قاعدة هارتويك لتحقيق استدامة التنمية من خلال الموارد الغير متجددة والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول)، ومهما توفرت الموارد الطبيعية المتجددة، فان الإحلال لن يكون كاملا، أي أن الإنسان سيبقى بحاجة إلى حد أدنى من هذه الموارد من أجل القيام بنشاطه الإنتاجي. ويمكن تصور بعض السيناريوهات لاستخدام الموارد غير المتجددة: وتحديدا النفط:[2]

1. التنمية والنمو الاقتصادي السريع الذي يعتمد على الاستخدام المكثف لمصادر الطاقة. يؤدي هذا إلى الإسراع بنفاذ رصيد الموارد الطبيعية قبل السماح باكتشاف بدائل قريبة لها. ونتيجة هذا السيناريو هي انهيار النشاط الاقتصادي.

2. الاستخدام والاستهلاك البطيء للموارد الطبيعية غير المتجددة، ولا يساهم هذا الاستخدام إلا بمستويات منخفضة من الإنتاج. ولكن المورد لا يستنزف سريعا بل يستمر لفترة أطول. وهذا النمط البطيء لا يساير ركب التطور السريع الذي يصبو إليه الإنسان في عصرنا الحالي.

3. الاستخدام السريع لأرصدة الموارد الطبيعية في تنمية الطاقات الإنتاجية للمدخلات الإنتاجية المتجددة. بمعنى تنويع مصادر الطاقة خارج النفط التي يمكن الاعتماد عليها كبدائل قريبة لمدخلات الموارد الطبيعية غير المتجددة. ويعمل سيناريو تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن النفط على تطوير بدائل قريبة للمدخلات الطبيعية متناقصة الرصيد، ما يمكن من الاستفادة من المورد لآجال طويلة مع استمرار عملية النمو.

[1] IAE oil Report [2008]: «Time is Running Out». www.**worldenergyoutlook**.org (consulté le 02/06/2015).

[2] مصطفى، إبراهيم محمد [1995] : "مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص.25.

4. التقدم التقني السريع الذي يسمح بتطوير بدائل متجددة للمدخلات ذات الرصيد غير المتجددة. كما يسمح بتحقيق معدلات نمو مستمر للناتج القومي الإجمالي. وقد ينتج عن هذا السيناريو آثار بيئية غير محمودة العواقب ما يؤثر سلبا على مستوى رفاهية المجتمعات.

من الواضح أن البديل الثالث هو أكثر هذه السيناريوهات تفاؤلا، أما السيناريو الأول فهو أكثرها تشاؤما. وهناك عوامل محددة للمسار الاقتصادي والبيئي للمجتمع في الأجل الطويل أهمها مدى إمكانية الإحلال الفعلي بين مدخلات الإنتاج المتجددة ومدخلات الإنتاج غير المتجددة. وكذلك مدى قوة أو ضعف الاهتمام من قبل واضعي السياسات والقائمين على تنفيذها.

إن المتأمل للواقع العالمي المعاصر يلحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تحاول انتهاج المسار الثالث المتفائل ولكنها في وضع قد يجذبها إلى المسار الرابع الخطر بآثاره السلبية على البيئة على المدى الطويل. أما الدول النامية وخاصة الدول النفطية فالمسار الذي تعتمده سيؤدي في النهاية إلى استنزاف مواردها الطبيعية. فهذه الدول لم تستغل مواردها غير المتجددة الاستغلال الأمثل، مما عرض هذه الموارد إلى النضوب وهو ما يؤثر اقتصاد هذه الدول.

2.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد

كان يعتقد أن الذهب الأسود "النفط" سوف يجلب معه الغنى والتنمية، ولكن أثبت الواقع عدم صحة هذا الاعتقاد. لقد أظهرت نتائج عدة عقود أن تصدير النفط لا يحول البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة، وقد كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية، بطأ النمو الاقتصادي، ضعف مؤشرات الرفاه الاجتماعي، ارتفاع مستويات الفقر، الفساد، اللامساواة، الصراعات والحروب.[1]

[1] تيري لاين كلار [2008]: "منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط–حوكمة: لعنة الموارد"، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، ص.26.

من الدلائل على ضعف النمو الاقتصادي في الدول النفطية نجد نيجيريا التي يعد الناتج الداخلي الخام فيها سنة 2000 ليس ببعيد عن سنة 1960. وبالنسبة لإيران وفنزويلا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بين 1965 و1998 في حدود -1% في المتوسط، ليبيا -2%، العراق والكويت -3%، قطر -6%. أما بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد فيها مجتمعة بمعدل 1.3% سنويا في المتوسط خلال الفترة (1965-1995).[1]

من جهة أخرى، فان شدة تقلبات أسعار النفط غالبا ما تجعل الدول المصدرة للنفط تقع ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وهبوط كبير في معدلات النمو الاقتصادي. والإحصائيات تؤكد ذلك، السعودية مثلا التي تمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم، انخفض معدل دخل الفرد فيها من 28600 دولار عام 1981 إلى 6800 دولار عام 2001. في حين تراجع معدل دخل الفرد في العديد من الدول النفطية (الجزائر، إيران، العراق، الكويت، قطر، ليبيا) إلى مستويات سبعينات وثمانينات القرن الماضي.[2] وبالنظر إلى 48 بلدا من البلدان التي يشكل فيها النفط أكثر من 30% من الصادرات الإجمالية بين عامي 1965–1995 فإن نصف هذه البلدان جاءت في الثلث الأخير حسب مؤشر التنمية البشرية عام 2002.[3]

إن النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المصدرة للنفط تعرف بما يسمى بلعنة الموارد.

1.2.4. تفسير لعنة الموارد

ينظر إلى ثروة الاحتياطي من النفط وغيرها من المعادن من وجهات نظر مختلفة. فبينما يرى المحللون في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون لعنة ونقمة. وفي الواقع فقد أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة

[1] Gylfason T. [2001]: «Natural Resources ,Education, and Economic Development», European Economic Review 45, P.848.

[2] ريفينو ووتش [2005]: "مبادرات الحوار حول السياسات"، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، ص.28.

[3] تيري لاين كلار، مرجع سابق، ص.31.

الموارد، حيث أكد نانكا في 1979 أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات واستقرار الإيرادات وتعاني من البطالة وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة.[1]

لعنة الموارد (Resource Curse) مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (الغير متجددة مثل النفط) الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية. يوضح المفهوم إلى أن زيادة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى:[2]

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛

- التذبذبات في إيرادات الدولة بسب التذبذبات في أسعار النفط مما يزيد من التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع؛

- سوء الإدارة الحكومية للموارد؛

- فساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة.

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، ربطت لعنة الموارد بسلسلة من الأثار التي تندرج تحت تسمية "الداء الهولندي" والذي ينتج عن تدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغييرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية، إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهو ما يضعف تنافسية السلع غير النفطية.[3]

استخدم تعبير "الداء الهولندي" لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على اثر اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959. وطفرة الموارد التي حصلت في الستينات والثمانينات

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2007]: "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا "، (دون صفحة).

[2] محمد رمضان [2012]: "تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية"، سنيار كابيتال، ص.8.

[3] محمد رمضان [2012]، مرجع سابق، ص.9.

جلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام فتسببت في ارتفاع قيمة العملة (الغيلدر الهولندي). ونتيجة لهذا الارتفاع، تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد.[1]

2.2.4. الإطار التحليلي لنظرية الداء الهولندي

كانت الأفكار الأولى التي ركزت على الآثار السلبية لقطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية الأخرى تعود إلى سنة 1976 من خلال أعمال Gregory على الاقتصاد الاسترالي. ورغم أنه لم يستعمل مصطلح الداء الهولندي إلا أنه بين من خلال نموذجه تأثر الأسعار المحلية بعد تطور قطاع المناجم وزيادة عرض الصادرات والطلب على الواردات في أستراليا.[2] ثم جاءت دراسة Corden سنة 1984 التي وضعت نموذجا جديدا وضح ظاهرة الداء الهولندي وقد أطلق عليه تسمية النموذج الأساس (The Core Model).[3]

تحلل نظرية الداء الهولندي الآثار القطاعية للطفرة النفطية. لأغراض هذا التحليل يفترض وجود ثلاث قطاعات:[4]

- القطاع النفطي المخصص للتصدير: في هذا القطاع يرتبط سعر السلعة بالسعر العالمي؛
- قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية والتي تخص باقي الصادرات في القطاع الزراعي والصناعي؛
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، يتحدد سعرها وفقا للطلب والعرض المحليين.

حسب نظرية الداء الهولندي يوجد اثرين أساسيين للزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية على الاقتصاد وهي:[5]

– **أثر الإنفاق**: يتعلق هذا الأثر باستخدام المداخيل، ويقوم بتحليل الأثر الكلي لارتفاع المداخيل الناتج عن الزيادة في الإيرادات النفطية. يبدأ أثر الإنفاق بتدفق العملات الأجنبية الناتج عن زيادة صادرات القطاع النفطي فيرتفع

[1] Arzelier , Marie-Pierre [1998]: « Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1, P.120.
[2] Gregory R.G [1976]: «Some implication of the growth mineral sector », Australian Journal of the Agricultural Economics, pp.1-21.
[3] Corden M. [1984]: «Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation», Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36, p.351.
[4] Corden M. [1984], OP Cit, p.362.
[5] Corden M. [1984], OP Cit, p.362.

الدخل ويؤدي ذلك إلى تزايد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. ينتج عن زيادة الطلب على الأولى تزايد الواردات. أما تزايد الطلب على الثانية فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها (الأسعار المحلية). من جهة أخرى يؤدي ارتفاع الطلب على النفط إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر الصرف وينتج عن ذلك إضعاف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والنتيجة هي انكماش قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية والتي تخص صادرات القطاع الزراعي والصناعي.

– **أثر تحويل الموارد:** تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي. فعلى أساس افتراض أن الاقتصاد يعمل بالطاقة الكاملة وأن الأيدي العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك، فان تزايد الإيرادات النفطية يؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط حيث تكون الأجور مرتفعة والى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد، فيؤدي بذلك اثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الزراعي والصناعي وانكماش المعروض من السلع القابلة للتبادل التجاري لهذين القطاعين.

3.2.4. التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد

رغم وجود أدلة كثيرة على لعنة الموارد، وأن وفرة الموارد الطبيعية كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن دراسة Lederman and Maloney أكدت أن حدوث تغيرات هيكلية على مستوى التجارة الدولية من خلال تنويع الصادرات في دول غنية بالموارد الطبيعية كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتميز بتنويع صادراتها لا تتميز بلعنة الموارد.[1]

Sachs and Warner اللذان أثبتا من خلال دراسات سابقة وبأدلة تجريبية على وجود لعنة الموارد،[2] توصلا من خلال دراسة أخرى إلى أن أعراض الداء الهولندي تختفي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمجرد تنويع

[1] Klinger, Bailey, and Daniel Lederman. [2006]: «Diversification, Innovation, and Imitation inside the Global Technological Frontier», Policy Research Working Paper 3872, World Bank, Washington, DC, p.11.
[2] Lederman. D, and W. Maloney [2007]: « Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny», World Bank, Washington, DC, p.1.

الصادرات.[1]

أما Manzano فقد توصل إلى أن وفرة الموارد في حد ذاتها ليست هي السبب في لعنة الموارد وظهور أعراض الداء الهولندي، بل ضعف تنويع الصادرات هو السبب في ذلك. وقد أثبت ذلك من خلال دراسة قياسية لتركز الصادرات مقاسة بمعامل هيرفندال – هيرشمان على معدلات النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن تركز الصادرات كان له أثر كبير على ضعف معدل النمو الاقتصادي وظهور أعراض الداء الهولندي التي يمكن تجنبها من خلال التنويع.[2]

توصلت دراسة Gylfaso وآخرون سنة 1999 أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتميز بتوفر رأس المال البشري وتحفز التعليم والتدريب والابتكار كانت أقل عرضة لأعراض الداء الهولندي، كما أن هذه الدول استفادت من مواردها الطبيعية في تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وأثبتت الدراسات أن ربط وفرة الموارد بالداء الهولندي أمر مضلل وأن ضعف التنويع الاقتصادي هو التفسير المنطقي لظهور أعراض الداء الهولندي.[3]

أما دراسة Hesse (2008) فقد توصلت إلى أن التنويع الاقتصادي يعد الإستراتيجية الأهم لمواجهة أعراض الداء الهولندي، بحيث تشير تحليلات الداء الهولندي إلى أن الموارد الطبيعية ترفع مستوى الأسعار المحلية وينخفض الطلب عليها ويتراجع أداء القطاع الصناعي وتنخفض معدلات الإنتاجية. ويعتبر التنويع الاقتصادي وسيلة لرفع مستويات الإنتاجية من خلال توسيع وتنويع قاعدة النشاطات الاقتصادية.[4]

[1] Sachs, Jeffrey D, and Andrew Warner [1995]: «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research Working Paper 5398, Cambridge, p.26.
[2] Manzano, Rigobón [2001]: « Resource curse or debt overhang», NBER working paper series 8390, Cambridge, p.19.
[3] Gylfason Thorvaldur and others [1999]: «A Mixed Blessing, Natural Resources, and Economic Growth», Macroeconomic Dynamics, p.221.
[4] Heiko Hesse [2008]: «Export Diversification and Economic Growth», The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, Washington, DC 20433, p.14.

3.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

رغم أن ريكاردو قدم حججا وبراهين حول فوائد التخصص وقد لاقت دراسته قبولا كبيرا خلال العقود الماضية إلا أن دراسة Cooper (1968) و دراسة Kemp (1973) بينت أن التخصص الكبير يشكل خطرا على الاقتصاد.[1] حسب دراسة لصندوق النقد الدولي، فإن البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية تواجه نوعين من التحديات، تحديات على المدى القصير وأخرى على المدى الطويل. بالنسبة للتحديات على المدى القصير فتتمثل في شدة تقلبات أسعار المواد الأولية على مستوى الأسواق العالمية، مما يجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف صعب التحقيق. أما على المدى الطويل فيتمثل التحدي الأساسي في عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.[2]

يقصد بالنمو الاقتصادي المستدام، تحقيق معدلات نمو ايجابية على فترات زمنية طويلة بدون فترات تراجع خطيرة نتيجة التعرض لأزمات اقتصادية أو تراجع وركود. وكلما طال أمد مراحل النمو الايجابية كلما كان من المحتمل أن تصبح دولة ذات دخل منخفض أو متوسط قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وكلما كان عدم ثبات النمو أقل كلما كان أكثر استدامة، وغالبا ما يكون عدم ثبات النمو في الدول التي تعتمد على الموارد الأساسية خاصة النفط أكبر من الدول ذات الاقتصاد المتنوع.[3] وهناك من الاقتصاديين من يشترط لتحقيق نمو اقتصادي مستدام أن يفوق معدل النمو 5% سنويا ويظل مستمرا لما يزيد عن عقدين أو أكثر.[4]

بينت دراسة Koren and others (2007) أن الأداء الاقتصادي عندما يرتبط بإنتاج منتج واحد فان انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأي سبب يؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد

[1] Brainard, William and Richard Cooper [1968]: «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development , pp. 257–285.

[2] صندوق النقد الدولي [2013]: "أثمن موارد الأرض"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013، ص.10.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2016]: "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، ص.14.

[4] المرجع نفسه.

للمخاطر، وبالمقابل فان التنويع الاقتصادي سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد.[1]

أثبتت نفس الدراسة أن ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات أو منتج واحد يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وأن التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي على علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي. ومن ثم يمكن الاستنتاج أن تقليص التذبذب الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

أكدت الإحصائيات صحة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، فقد كانت دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط قد نعمت حتى منتصف السبعينات بنمو مذهل، إلا أنها أمضت معظم الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين وهى تسجل تراجعات. في عام 2005 كانت نصف الدول في "أوبك" أفقر مما كانت علية قبل ثلاثين عاما.[3] ارتبط النمو الاقتصادي في هذه الدول ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط:[4]

– أثناء الصدمة النفطية عام 1974، عندما وصلت الإيرادات النفطية إلى أعلى مستوياتها تضاعف معدلات النمو.

– بين العامين 1980-1986 انخفض سعر النفط إلى أقل مستوياته، الأمر الذي ساهم بدوره في انخفاض متوسط دخل الفرد في كل من الإمارات والسعودية والكويت وقطر إلى نحو 50%.

يشير صندوق النقد الدولي في دراسة تقييمية للأداء الاقتصادي على مدى 40 سنة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تمتلك 55% من احتياطي النفط والغاز الطبيعي في العالم، والتي تتخصص اغلبها في تصدير النفط والغاز، إلى أن هذه الدول تمكنت من تحقيق معدلات نمو ايجابية ولكنها شديدة التذبذب (كما هو

[1] Koren. M and others [2007]: «Volatility and development», Qartely Jornal of Economic , pp. 243-287.
[2] Koren. M and others, Op.cit., p.287.
[3] مايكل روس [2015]: "نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، ص.14.
[4] المرجع نفسه، ص15.

موضح في الشكل 4.2)، وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى أن التخصص في تصدير النفط والغاز الطبيعي يشكل عائقا أما هذه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.[1]

الشكل رقم (4.2) معدلات النمو ومعدلات تذبذب النمو خلال الفترة 1961– 2008

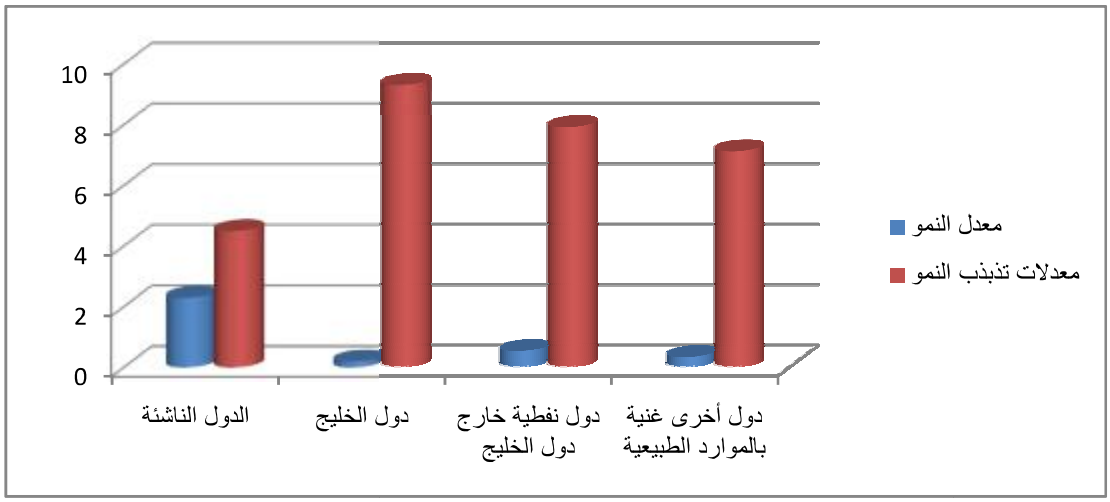

Source: Rabah Arezki , Mustapha K. Nabli [2012]: « Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa », , International Monetary Fund, IMF Working Paper, p.8.

توصلت دراسات Hausmann (2008) ، Hesse إلى نفس النتيجة وهي أن تركز الصادرات وضعف التنويع الاقتصادي يعيق النمو.[2]

أما دراسة Lederman, Maloney (2007) فقد ركزت على أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع النمو واستدامته. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية يكون أكثر أهمية ذلك أنه يساعدها على ضمان الاستدامة الاقتصادية.[3]

[1] Rabah Arezki , Mustapha K. Nabli [2012]: « Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa », , International Monetary Fund, IMF Working Paper, p.8.
[2] Hesse, Heiko [2008]: «Export Diversification and Economic Growth», The World Bank Commission on Growth and Development Working Paper No. 21, p.3.
[3] Lederman. D, and W. Maloney [2007]: «Trade Structure and Growth in Natural Resources: Neither Curse nor Destiny», Stanford University Press, p.20.

بينت دراسة Koren (2007) أن الأداء الاقتصادي عندما يرتبط بإنتاج منتج واحد فان انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأي سبب يؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد للمخاطر، وبالمقابل فان التنويع الاقتصادي سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج واحد.[1]

أثبتت نفس الدراسة أن ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات أو منتج واحد يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وأن التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي على علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي. ومن ثم يمكن الاستنتاج أن تقليص التذبذب الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

هذا ما أكدته دراسة Ricardo and others (2006)، حيث أكدت الدراسة أن البلدان ذات الاقتصاد المتنوع تتميز بأداء اقتصادي جيد عكس البلدان التي سجلت مؤشر تركز مرتفع فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ضعيف.[3]

بينت دراسة Androw Rosser (2007) أن الدول التي تعرف مؤشر تنوع مرتفع شهدت نمو كبير في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مثل الصين، ماليزيا، تايلاند، في حين أن الدول التي تعرف مؤشر تركز مرتفع تسجل ضعف في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وهو ما يميز بلدان إفريقيا.[4]

أما دراسة Dawe (1999) التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن كثير من الدول إلى الوصول إلى تنمية مستمرة مستدامة. أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي:[1]

[1] Koren.M, Tenreyro [2007]: « «Volatility and development», Qartely Jornal of Economic, pp. 243-287.
[2] Ibid, p.287.
[3] Ricardo N and others [2006]: «Explaining Export Diversification: An Empirical Analysis», Department of Economics, Universidad National de La Plata, Argentina, p.22.
[4] Andrew Rosser [2007]: «Escaping the resource cruse: the case of Indonesia», journal of Contemporary Asia, pp. 38-58.

– الأول: تخصص هذه الدول في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتجات؛

– الثاني: التعرض بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛

– الثالث: ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

إن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي يؤدي إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

ذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتجنب لعنة الموارد، على غرار دراسة Thad Dunning (2005)[2] و Alan Gelb (2010).[3] وقد بينت الدراستين أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية (لعنة الموارد)، حيث أدى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، مما جعل اقتصادياتها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

4.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق التوظيف المستدام

إن نمط التنمية القائم على استخراج النفط لا يعمل على توفير فرص عمل كثيرة. مثلا بالنسبة للسعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط في العالم، لا يشغل قطاع البترول فيها سوى 2% فقط من عدد السكان المحليين حسب إحصائيات 2013.[4] كما أن قطاع النفط والغاز في الجزائر الذي يمثل حوالي 98% من الصادرات و70% من الإيرادات الحكومية لا يوظف سوى 2% فقط من القوى العاملة.[5] حتى على المستوى العالمي، يتضح من خلال الجدول رقم (1.2) أن استخراج النفط والغاز يوفر أقل عدد من فرص العمل مقارنة بالقطاعات أو الصناعات كثيفة الموارد الأخرى حسب إحصائيات 2013.

---

[1] Dawe. D [1999]: « «A NEW LOOK AT THE EFFECT OF EXPORT INSTABILITY ON THE INVESTMENT AND GROWTH ? , World Development, p.14.

[2] THAD DUNNING [2005]: ««Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability », JOURNAL OF CONFLICT RESOLUTION, pp. 482-451.

[3] Alan Gelb [2010], Op Cit, pp.7,8.

[4] غرفة جدة [2015]: "تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015"، بوابة جدة الاقتصادية، ص. 22.

[5] إيمانويل نوبيسي نغانكام [2014]: " الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟"، البنك الدولي.

الجدول رقم (1.2): العمالة العالمية في القطاعات كثيفة الموارد بالملايين

القطاع/ الصناعة	العمالة
استخراج النفط والغاز	3
الفحم	7
المياه	11
التصنيع كثيف الطاقة	11

المصدر: مكتب العمل الدولي [2013]: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف، ص.47.

لا يمكن ضمان توفير فرص العمل على المدى الطويل إلا بالتنويع الاقتصادي، من خلال تأمين الفعالية اللازمة في صناعات بديلة للنفط وتشجيع القطاع الخاص، لأن القطاع النفطي لا يوفر فرص عمل كافية.

فعلى سبيل المثال، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعد اقتصادياتها الأقل تنوعا في العالم حسب معامل هيرفندال هيرشمان الذي يقيس تركز الصادرات في بعض السلع الأولية وتحديدا النفط، حيث يتروح المعدل بين 0.6 و1.[1] تواجه هذه الدول تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل. ففي عام 2000 بلغ إجمالي عدد القوة العاملة في المنطقة (104) مليون شخص، ويتوقع لهذا الرقم أن يرتفع ليصبح (185) مليونا في العام 2020. معنى ذلك أنه يتعين على اقتصاديات المنطقة توفير (80) مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين. ومع معدل البطالة البالغ الآن نحو 15% ، يبدو أن الهدف، المتمثل باستيعاب الأعداد العاطلة عن العمل فضلا عن إيجاد الفرص لتوظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل، يعني الحاجة إلى توفير ما يقارب من (100) مليون فرصة

[1] شانتا ديفارجان[2016]: "كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط"، البنك الدولي. وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/how-middle-east-and-north-africa-can-benefit-low-oil-prices (تم الاطلاع عليها بتاريخ 20/ 07/ 2015).

عمل مع حلول العام 2020، أي مضاعفة مستوى التوظيف الحالي على امتداد العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.[1]

تشير دراسة خاصة بالتجارة إلى أن سد نصف الفجوة القائمة حاليا بين الحصة الفعلية للصادرات غير النفطية البالغة حاليا في 6% من إجمالي الصادرات وبين إمكاناتها الكامنة البالغة 20%، مع ما يصاحبه من زيادة في حجم الاستثمار الخاص، لكفيل بأن يقلص معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 4 نقاط مئوية.[2]

ترجع النتائج الضعيفة لسوق العمل، بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب على العمالة من القطاع العام وإلى تباطؤ نمو القطاع الخاص.

إن الحكومة يمكن أن تستمر كمصدر لتوظيف أقلية فقط من الباحثين عن عمل. إلا أنه من المستبعد أن يبقى القطاع العام صاحب الدور الرئيسي في عملية توفير فرص العمل في المستقبل. فمحددات المالية العامة وانخفاض معدلات الإنتاجية لدى العمال تشير إلى أن أية زيادة في عملية التوظيف من قبل القطاع العام سوف تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، كما أنها ربما لن تكون كافية لاستيعاب طوابير العاطلين عن العمل. وتشير دراسة لمكتب العمل الدولي إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل، في مجموعها، أكثر من ثلثي العمالة الدائمة في العالم وتستحدث معظم الوظائف الجديدة.[3]

من جهة أخرى يعتبر ضعف الروابط بين قطاع النفط والاقتصاد المحلي بصورة عامة السبب الرئيسي في عدم توفير فرص عمل كافية. علاوة على ذلك، يرى بعض الباحثين أن ملكية الشركات القائمة على استغلال النفط والغاز الطبيعي في البلد وإستراتيجيتها محددات حاسمة في توفير فرص العمل، فعلى سبيل المثال قررت شيلي

---

[1] البنك الدولي [2016]: " خلق 100 مليون فرصة عمل لقوة عاملة تتسارع بالنمو"، ص.1.

[2] المرجع نفسه، ص.9.

[3] مكتب العمل الدولي [2013]: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف، ص.16.

جذب المستثمرين الأجانب مع الاحتفاظ بالملكية، وكان هذا الأمر العنصر الحاسم في توفير فرص العمل.[1] واعتبر Morris (2012) أن درجات الروابط بين الشركات الأجنبية والاقتصاد المحلي محددات أساسية لإضافة القيمة، وتشمل إضافة القيمة توفير فرص العمل في الاقتصاد المحلي.[2] هذا الأمر يؤكده Zhang (1999)، حيث يرى أنه من الضروري دمج الشركات الأجنبية مع شركات البلد المضيف، وهذا الدمج يؤدي إلى توفير فرص عمل كبيرة بسبب الروابط الخلفية والأمامية.[3]

يتضح من خلال ما سبق أهمية التنويع الاقتصادي في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة. وقد بينت دراسة Murphy (2003) التي هدفت إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على معدلات البطالة لسبع عشرة بلد لمدة 38 سنة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين درجة التنويع الاقتصادي الناتج بالدرجة الأولى عن التنويع الصناعي وانخفاض معدلات البطالة، حيث يوفر التنويع شكلا من أشكال العمالة في الفترات التي تواجهه فيها الدول النفطية أزمات وركود بسبب انخفاض أسعار النفط.[4]

بهدف قياس التنويع الاقتصادي بوصفه وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع العمالة، اعتمدت دراسة Wagner and Deller (1993) [5] على نموذج المدخلات والمخرجات بالنسبة لخمسين ولاية أمريكية. تشير النتائج إلى أن المستويات الأعلى للتنويع الاقتصادي من خلال توزيع العمالة على عدد أكبر من المجالات يرتبط بمستويات أعلى من الاستقرار الاقتصادي.

[1] Bova E [2009]: «The implications of mine ownership for the management of the boom: A comparative analysis of Zambia and Chile. Swiss », National Centre of Competence in Research. Working Paper No. 13, p.20.
[2] Morris M, Kaplinsky R and Kaplan D [20012]: « One Thing Leads to Another: Promoting Industrialisation by Making the Most of the Commodity Boom in Sub-Saharan Africa»,. ISBN , p.9.
[3] Zhang KH and others [1999]: «Vertical multinationals and host-country characteristics. Journal of Development Economics, pp.233–252.
[4] Murphy. K. J. and others [2003]: « The effect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income», The Annals of Regional Science, pp. 1-14.
[5] Wagner, J. E. and Deller, S.C. [1993]: «A measure of economic diversity: An input-output approach, Center for Community Economic Development, Madison: University of Wisconsin- Extension, p.93.

خلاصة الفصل الثاني

مما لا شك فيه أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة. فاستمرارية اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد. فالنفط سلعة شديدة التقلب في أسعارها على مستوى الأسواق العالمية، مما ينتج عنه عدم استقرار الاقتصاد وتعرضه للصدمات والأزمات. من جهة أخرى يصنف النفط ضمن الموارد الطبيعية الناضبة، مما يطرح تحديات فيما يتعلق باستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية. وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يعرف التنويع الاقتصادي في الدول النفطية على أنه: "الحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية". والتنويع الاقتصادي لم يعد ينظر إليه من ذلك المنظور الضيق المتمثل في تنويع الصادرات، بل يشمل أيضا تنويع هيكل الإنتاج والدخل وتنويع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص.

نظرا لتزايد الاهتمام بالتنويع الاقتصادي، ظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي منها: نظرية التنظيم الصناعي، نظرية دورة الأعمال ونظرية التجارة الخارجية ونظرية المحفظة ونظرية التجمعات الصناعية، هذا فضلا عن نظرية النمو غير المتوازن لـ Hirschman التي نبهت منذ زمن بعيد إلى أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما وضحت النظرية الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق التنويع.

بهدف تقييم مدى تقدم الدول في تحقيق التنويع الاقتصادي تم تطوير عدة مؤشرات منها مؤشر Ogive ومؤشر Entropy ونموذج المدجلات– المخرجات (I .O) ، فضلا عن مؤشر Herfindahl–Hirschman الذي يعد الأكثر استخداما في قياس التنويع الاقتصادي.

إن نجاح التنويع الاقتصادي مرهون بمجموعة من العوامل والمحددات. منها محددات مادية تتمثل أساسا في الاستثمار خاصة في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي. ويتضح ذلك من خلال بعض النماذج الناجحة على غرار النموذج الماليزي والنرويجي. غير أن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدته. هذا الدور يتجلى أساسا، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام بالتعليم والتدريب.

يسهم تنوع الموارد الطبيعية خاصة المتجددة منها في تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع. غير أن الواقع يثبت أن الدول النفطية خاصة العربية منها، رغم غناها بالطاقات المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية)، إلا أن تركيزها منصب أكثر على النفط. ورغم تعدد الأسباب في ذلك، إلا أن طبيعة هذه الدول بكونها دول ريعية تهدف إلى الاستفادة القصوى من ريع النفط من أهم أسباب إهمال هذه الموارد.

فضلا عن المحددات المادية، تظهر السياسات العامة كمحدد رئيسي من خلال السياسة المالية، وذلك بتوجيه الإنفاق العام بما يخدم إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وكذا السياسة التجارية ومدى إسهامها في تسهيل نفاذ السلع المحلية إلى الأسواق العالمية، غير أن السياسة التجارية لا يمكن أن يكون لها دورا فعالا إلا إذا كانت مسبوقة بسياسة صناعية جيدة، تعمل على زيادة الإنتاج وتنوعه وتحسين جودته، وهذا لا يقلل من أهمية القطاع الزراعي، غير أن أغلب الدراسات والتجارب الناجحة تؤكد أن القطاع الصناعي هو الذي يحقق التنويع الاقتصادي.

سياسة الصرف من جهتها يمكن أن تعمل على تحقيق التنويع الاقتصادي، فمن دون سعر صرف تنافسي ومستقر لا يمكن عمليا تحريك الاستثمارات في قطاع السلع المتاجر بها. ولكن سياسة سعر الصرف وحدها لا تصاحبها سياسة صناعية موجهة نحو الصادرات، لا يمكنها أن تكون أداة للتنويع.

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في هذا الإطار. وقد زادت الرغبة في الاعتماد عليه من قبل العديد من الاقتصاديات النامية كسياسة تنويعية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية. غير أن التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي دون توجيه هذه الاستثمارات باتجاه القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للقطاع الأولي، أو دون التركيز على تقوية الروابط بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد المحلي (كما هو سائد في الكثير من الدول النفطية)، لن يؤدي إلى تحقيق نتائج هامة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي.

من جهة أخرى، تحقيق التنويع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد. وتبين التجارب المختلفة أن غياب الحكم الراشد في الكثير من الدول النفطية، وتفضيل النخبة الحاكمة للبقاء السياسي من خلال توجيه الإنفاق العام إلى الجانب الاجتماعي بدلا من الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الإنتاجية، كان السبب الرئيسي في فشل هذه الدول في تنويع اقتصادياتها.

إن اهتمام الدول النفطية بانتهاج إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى لتحقيق التنويع الاقتصادي لم يعد خيارا بل ضرورة حتمية تفرضها التشوهات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول فضلا عن الأزمات المتكررة.

أثبتت النتائج التنموية أن الدول النفطية رغم إمكانياتها المالية الهامة إلا أنها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية اجتماعية، وهو ما يعبر عنه بمفارقة الوفرة أو لعنة الموارد. من أهم هذه المشاكل تذبذب النمو الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر وسوء المعيشة، هذا في الوقت الذي تشير فيه الدراسات إلى قرب نضوب النفط. وحتى لو ساهم التطور التكنولوجي في زيادة أمد عصر النفط إلا أن نضوبه واقع لا مفر منه. وهنا تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة الدول على تجنب لعنة الموارد وحماية الموارد الناضبة من الاستنزاف، كما يساهم التنويع الاقتصادي في استدامة النمو الاقتصادي واستقراره لفترات زمنية طويلة، فضلا عن تحقيق التوظيف المستدام. وقد بينا من خلال هذا الفصل المساهمة الضعيفة لاستخراج النفط في التوظيف، وهو السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول النفطية، وتوفير فرص العمل لن

يتحقق من خلال الاعتماد على القطاع النفطي، بل من خلال تنويع قاعدة النشاطات الاقتصادية وزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

بعد أن بينا نظريا علاقة التنويع الاقتصادي باستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، سوف نحاول من خلال الفصل الموالي إثبات ذلك قياسيا في ثلاث دول نفطية، هي الجزائر والإمارات العربية المتحدة والنرويج.

الفصل الثالث

أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية

دراسة تجربة:

الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج

تمهيد

بعد نحو عقد ونصف من العقد من الزمن من انهيار أسعار النفط منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا، وبقيت الأسعار مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد) وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، وانخفاض الإمدادات في دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، كالعراق وليبيا، ونظرا لتأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط في مكامن كان يصعب استخراجه منها بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.

ثم بدأ الطلب العالمي على النفط يتراجع بسبب الركود في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا بالإضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا. وفي أواسط 2014، بدأت زيادة العرض تظهر على الأسواق، وأخذ العرض يطغى على الطلب العالمي، وفي سبتمبر 2014 بدأت الأسعار في الانهيار ، وأمام رفض السعودية خفض إنتاجها ما لم يتحمل منتجوا النفط الآخرون تكاليف خفض الإنتاج لوضع ضوابط للأسعار،[1] انهارت الأسعار إلى 33.64 في ديسمبر 2015.[2]

اختلفت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول محل الدراسة، ويرجع ذلك أساسا لمدى اعتماد اقتصاد كل دولة على قطاع النفط ومدى قدرتها على استغلال الفوائض النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي الإستراتيجية الأنجع لمواجهة الصدمات النفطية، والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع الخاص، وإقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نضوب النفط.

[1] غريغوري غوس [2015]: "هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية"، معهد بروكنجز، واشنطن، ص.4.

[2] OPEC Monthly Oil Market Report – January 2016.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل تقييم التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة وتبيان أثر هذا التنويع على استدامة التنمية الاقتصادية فيها. وذلك من خلال أربعة مباحث، نتناول من خلالها أهمية قطاع النفط وتقييم التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية في كل دولة على حدا من الدول محل الدراسة. كما سنخصص جزءا للدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة، كما سنحاول معرفة أسباب الفشل والنجاح للتوصل إلى اقتراح إستراتيجية للتنويع الاقتصادي يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

من الضروري التنبيه إلى أن المؤشرات الاقتصادية التي سنتطرق إليها في جزء من الدراسة الهدف منها إعطاء صورة عن الوضع الاقتصادي للدولة وليس لإجراء مقارنة بين الدول محل الدراسة نظرا لاختلاف الظروف خاصة المتعلقة بعدد السكان، بينما المؤشرات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، الاستدامة الاقتصادية تذبذب النمو الاقتصادي المرتبط بأسعار النفط، كفاءة إدارة الثروة النفطية. هي التي سنعتمد عليها في الحكم على مدى نجاح كل دولة في تحقيق التنويع الاقتصادي وأثر ذلك على الاستدامة الاقتصادية.

المبحث الأول: النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتمد الجزائر على النفط اعتمادا كبيرا، مما جعل اقتصادها هشا وغير مستقر نتيجة التقلبات في أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية. ومنذ عدة سنوات دعا الاقتصاديون والمنظمات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي بضرورة تنويع الاقتصاد وفك ارتباطه الشبه تام بقطاع المحروقات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم مدى تحقيق نتائج فيما يخص التنويع الاقتصادي وواقع استدامة التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد إلقاء نظرة حول القطاع النفطي في الجزائر.

1.1. نظرة حول القطاع النفطي في الجزائر

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها البلاد.

1.1.1. إمكانيات الجزائر النفطية

سنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطي، والطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط.

أولا: تطور الاحتياطي من النفط

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط. يوضح الجدول رقم (1.3) الاحتياطي من النفط في الجزائر.

الجدول رقم (1.3): تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	الاحتياطي
1995	9979
1996	10800
1997	11200
1998	11314
1999	11314
2000	11314
2001	11314
2002	11314
2003	11800
2004	11350
2005	12270
2006	12200
2007	12200
2008	12200
2009	12200
2010	12200
2011	12200
2012	12200
2013	12200
2014	12200

Source

0PEC[2005]: «Annual statistical Bulletin», P.19.
0PEC[2010]:«Annual statistical Bulletin», P.22.
0PEC[2015]:«Annual statistical Bulletin», P.22.

.

يتضح من خلال الجدول رقم (1.3) أن الاحتياطات المؤكدة من النفط ارتفعت من 9979 مليون برميل سنة 1995 إلى 11314 مليون برميل سنة 1998، لتبقى ثابتة حتى سنة 2002، لتعرف بعد ذلك الاحتياطات ارتفاعا بلغ أقصاه سنة 2005 حيث قدر بـ 12270 مليون برميل في السنة. عرف بعد ذلك حجم الاحتياطي استقرارا بـ 12200 مليون برميل في السنة حتى 2014. كما هو موضح في الشكل رقم (1.3).

الشكل رقم (1.3): تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

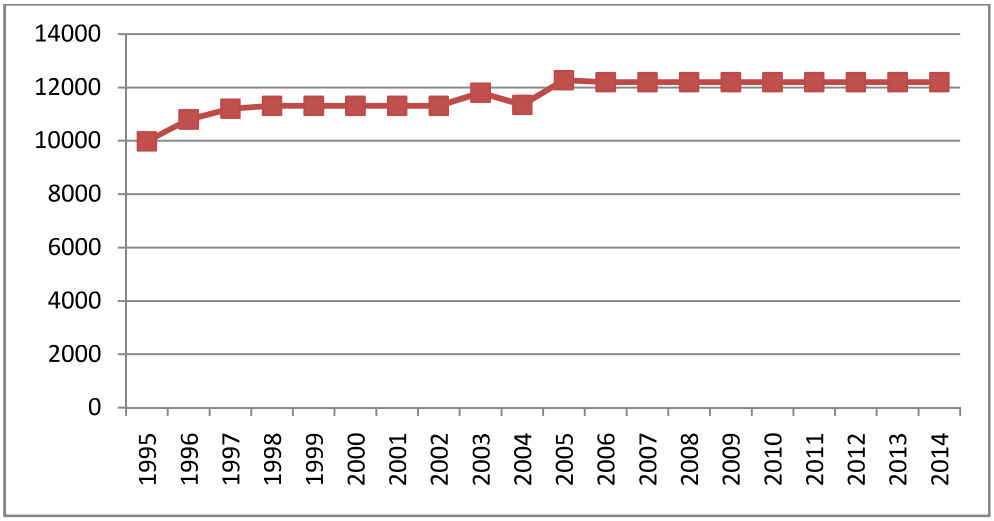

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1.3).

نلاحظ من الشكل أن الاحتياطات المؤكدة من النفط بقيت ثابتة في الفترة 2005–2014 رغم زيادة الإنتاج، وهذا راجع إلى زيادة الاكتشاف. في هذا الصدد من الضروري التأكيد على أن متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الانتفاع بالثروات الطبيعية يفرض إتباع سياسة للاستغلال الأمثل للاحتياطات وذلك من خلال ترشيد الإنتاج مع ضرورة العمل على زيادة القدرات الاستكشافية.

ثانيا: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية

يوضح الجدول رقم (2.3) تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر.

الجدول رقم (2.3): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: 1000 برميل يومي

السنوات	الإنتاج	الصادرات
1995	752.5	332.8
1996	805.7	390.8
1997	846.1	373.1
1998	827.3	549.4
1999	749.6	414.6
2000	796.0	461.1
2001	776.6	441.5
2002	729.9	566.2
2003	942.4	741.0
2004	1311.4	893.2
2005	1352.0	970.3
2006	1368.8	947
2007	1371.6	1253
2008	1356.0	841
2009	1216.0	747
2010	1189.8	709
2011	1161.6	843
2012	1199.8	809
2013	1202.6	744
2014	1192.8	623

Source

0PEC [1999]: «Annual statistical Bulletin», P.54,86 .

0PEC [2004]: «Annual statistical Bulletin», P.39, 94 .

0PEC[2005]: «Annual statistical Bulletin», P.P.63, 90 .

0PEC[2010]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.30,49.

0PEC[2015]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.28,52.

سجلت الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر ارتفاعا إلى غاية 2008، لتسجل بعد ذلك انخفاضا، كما يتضح من خلال الشكل رقم (2.3).

الشكل رقم (2.3): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

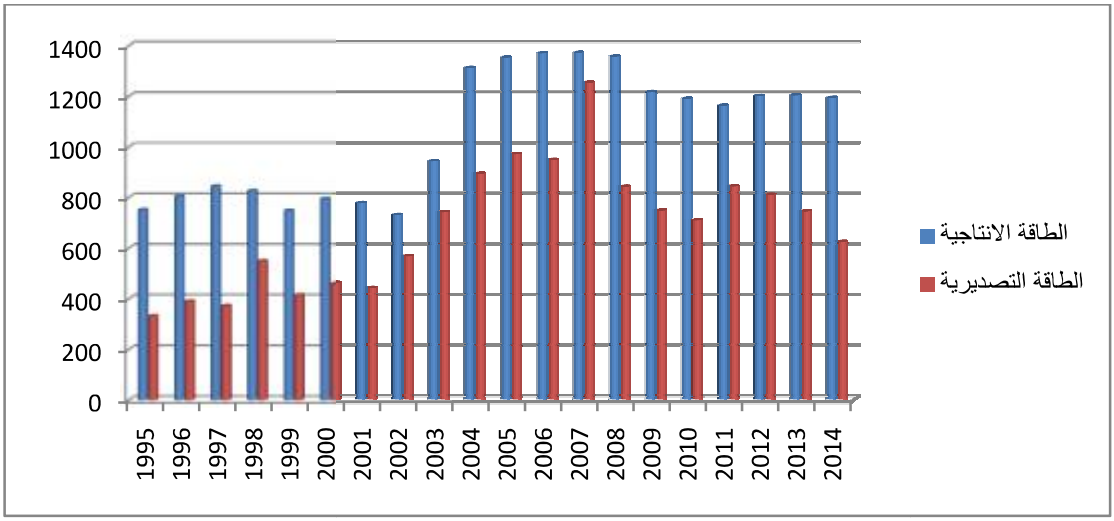

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2.3).

يبين الشكل (2.3) نمو الطاقة الإنتاجية اليومية، حيث ارتفعت من 752.0 ألف برميل يوميا سنة 1995 إلى 1189.8 ألف برميل يوميا سنة 2010. وقد عرفت سنة 2008 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1356.0 ألف برميل يوميا. وهذا راجع إلى تزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2008. فضلا عن زيادة عدد الآبار المكتشفة خلال هذه السنة.[1] لتعرف بعد ذلك الطاقة الإنتاجية في الجزائر انخفاضا، حيث وصلت إلى 1192.8 مليون للبرميل بسبب الركود العالمي وانخفاض الطلب على النفط.

أما فيما يتعلق بالصادرات، فيتضح من خلال الشكل تزايد الطاقة التصديرية من سنة إلى أخرى. حيث تطور حجم الصادرات من 332.8 ألف برميل يومي سنة 1995 إلى 1253.5 ألف برميل يوميا سنة 2007. وهذا راجع إلى تزايد الطلب العالمي وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث أن الإنتاج موجه أساسا إلى السوق الخارجية. شهدت الفترة 2008-2014 تراجعا في حجم الصادرات بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

[1]SONATRACH, Rapport annuel 2009, p.12.

ثالثا. تطور العائدات النفطية في الجزائر

يرتبط تطور العائدات النفطية بتطور أسعار النفط إلى جانب تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية وقد شهدت الفترة الممتدة بين 2000- 2010 مجموعة من الأحداث الاقتصادية والمالية التي أثرت على أسعار النفط وبالتالي على العوائد النفطية التي حققتها الجزائر.

أ)– تطور أسعار النفط

يوضح الجدول رقم (3.3) تطور سعر برميل النفط.

الجدول رقم (3.3): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1995– 2015) (الوحدة: دولار للبرميل)

السنوات	السعر
1995	17.33
1996	21.32
1997	19.57
1998	12.96
1999	18.15
2000	28.82
2001	24.86
2002	25.06
2003	28.98
2004	38.53
2005	54.87
2006	66.31
2007	74.16
2008	99.33
2009	62.63
2010	80.34
2011	112.26
2012	111.18
2013	108.85
2014	99.19
2015	38.59

Source

0PEC[2005]: «Annual statistical Bulletin», P.72.

0PEC[2010]: «Annual statistical Bulletin»,P.82.

0PEC[2015]: «Annual statistical Bulletin», P. 83.

عرف سعر برميل النفط ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الشكل رقم (3.3).

الشكل رقم (3.3): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1995– 2015

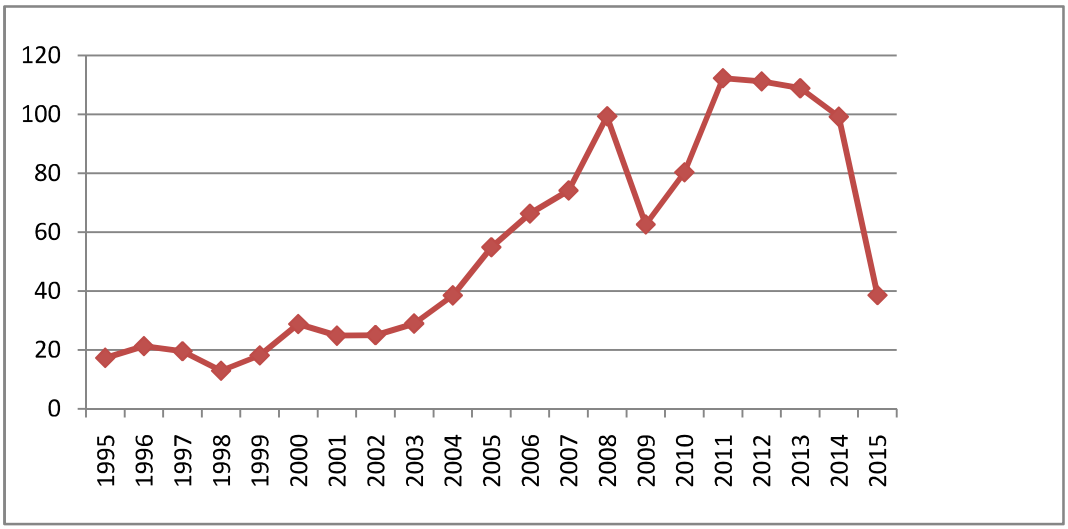

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3.3).

يوضح الشكل رقم (3.3) ارتفاعا في سعر البرميل من 17.33 دولار للبرميل سنة 1995 إلى 28.82 سنة 2000 لينخفض سنة 2001 إلى 24.86 ويرجع ذلك لجملة من الأسباب من بينها أحداث11سبتمبر 2001، حيث كان لأحداث الهجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية الأثر المباشر والفوري في أسعار النفط عالميا، إذ ارتفع سعر برميل النفط بعد ساعات من الحادث بنحو ثلاث دولارات مرة واحدة وبعد اقل من يومين أعلنت السعودية مباشرة ودون عقد اجتماع لدول أوبك استعدادها لضخ المزيد من النفط للحفاظ على استقرار الأسواق كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من دول الأوبك زيادة إنتاجها علما أن أسواق النفط لم تكن بحاجة لهذه الزيادة الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار.[1]

من جهة أخرى فقد أدى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية بسبب تدهور معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي إلى انخفاض الأسعار.

[1] عبد الخالق فاروق [2008]: " النفط والأموال العربية في الخارج "، ص.59.

منذ سنة 2003 بدأت أسعار النفط تأخذ اتجاها تصاعديا نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط، إذ بلغت الزيادة في الطلب على النفط بـ1.8% مقارنة بسنة 2000 وفي سنة 2004 أصبحت الزيادة بحدود 3%.[1] يرى العديد من الخبراء في الصناعات النفطية أن الحرب الأمريكية ضد العراق في مارس 2003 هي احد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار فضلا عن الاضطرابات السياسية التي حدثت في عدد من الدول المصدرة للنفط خلال النصف الأول من عام 2003، لتعرف بعد ذلك سنة 2004 ارتفاعا هاما في الأسعار وصل إلى 38.53 دولار للبرميل بعد تصريح شركة النفط الروسية العملاقة يوكس أنها ستضطر إلى وقف إنتاجها من النفط.[2]

استمرت الأسعار في الارتفاع إلى غاية 2008 حيث حققت الأسعار القفزة الكبرى فقارب سعر البرميل 100دولار وحقق بذلك أعلى معدلاته في التاريخ النفطي وتشكلت بذلك ما يعرف بالصدمة النفطية. غير أن ارتفاع الأسعار لم يدم طويلا حيث شهدت نهاية 2008 وبداية 2009 انخفاضا كبيرا في الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية وصل إلى 62.63 دولار للبرميل، لتتعافى بعد ذلك وتصل إلى 108.85 دولار للبرميل ولكن هذا التعافي أيضا لم يدم طويلا حيث حدث اكبر انخفاض لسعر النفط سنة 2015 أين وصل إلى 38.59 دولار للبرميل. وقد بينا الأسباب سابقا.

إن الهدف الأساسي من هذا التحليل تبيان شدة حساسية أسعار النفط للأحداث على المستوى العالمي الذي يؤدي إلى تقلبها الشديد. ومع كل تقلب في أسعار النفط، تشهد الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع النفط تقلبات وعدم استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. الأمر الذي يوضح خطورة الاعتماد الكبير على قطاع النفط وعدم تنويع الاقتصاد.

[1]Rober Pirog [2005]: « World oil demand and its effect on oil prices», CRS Report for congress, p.15.Document internet disponible sur le site : www.fas.org(consulté le 12/01/2016).

[2]عبد الخالق فاروق [2008]، مرجع سابق، ص.59.

من جهة أخرى، وبالرغم من أن ارتفاع الأسعار يمهد لحصول نتائج إيجابية من خلال زيادة حركة الاستثمار في التنقيب على النفط واستخراجه وتكريره وكذا من خلال ارتفاع العوائد النفطية واستخدامها في تمويل مختلف مشاريع التنمية، إلا انه يمكن إن يمهد من جهة أخرى لحصول نتائج سلبية بالنسبة لمنتجي النفط، فطبقا لخبراء الطاقة فانه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زادت قابلية البدائل للاستخدام خاصة منها البدائل المتجددة.

ب)– تطور عوائد النفط في الجزائر

إن الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العوائد النفطية وتراكم الفوائض المالية. يوضح الجدول رقم (4.3) تطور هذه العوائد.

الجدول رقم (4.3): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

السنوات	الإيرادات (مليار دينار)
1995	358.8
1996	520.0
1997	592.5
1998	425.9
1999	588.3
2000	1 213.2
2001	1 001.4
2002	1 007.9
2003	1 350.0
2004	1 570.7
2005	2 352.7
2006	2 799.0
2007	2796.8
2008	4088.6
2009	2412.7
2010	2905.5
2011	3979.7
2012	4184.3
2013	3678.1
2014	3388.3

Source: Imf, Algeria - Staff Report for the 2000 Article IV Consultation , p.71

Bank of Alegria[2002]:« Rapport :Évaluation économique et monétaire », p.166.

Bank of Alegria[2010]:« Rapport :Évaluation économique et monétaire », p.166.

Bank of Alegria[2014]:« Rapport :Évaluation économique et monétaire », p.156.

عرفت عوائد قطاع المحروقات اتجاها تصاعديا في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الفترة 2000-2008، لتسجل بعد ذلك تذبذبا، يوضحه الشكل رقم (4.3).

الشكل رقم (4.3): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: مليار دينار

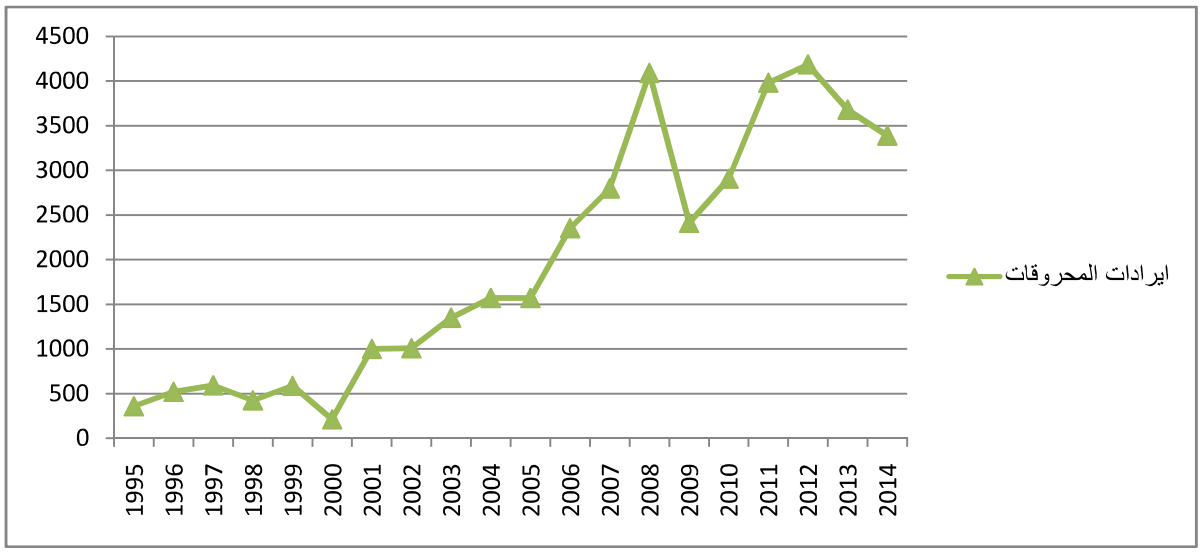

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4.3).

عرفت عوائد قطاع المحروقات اتجاها تصاعديا من سنة 1995 إلى سنة 2008، حيث ارتفعت من 358.8 مليار دينار سنة 1995 إلى 4088.6 مليار دينار سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ: 3729.8 مليار دينار. لتعرف العوائد النفطية سنة 2009 تراجعا كبيرا حيث وصلت إلى 2412.7 مليار دينار، أي بانخفاض يقدر بـ 40.98% مقارنة بسنة 2008. وهذا راجع إلى تراجع النمو على المستوى العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. لتعرف بعد ذلك العوائد اتجاها تصاعديا حتى سنة 2012، ثم بدأت العوائد في الانخفاض المستمر حتى سنة 2014 على اثر أزمة انخفاض أسعار النفط.

2.1.1. أهمية قطاع النفط في الجزائر

تعد الجزائر دولة نفطية ذلك أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز. ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال إيرادات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. كذلك فإن أثر هذه التدفقات لا يقتصر على جانب تمويل الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك العام التي تحويها ميزانية الدولة. حيث أن التوسع في الإنفاق الجاري في الموازنات العامة يجري تمويله بصفة أساسية من خلال عوائد النفط ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

– عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول رقم (5.3).

الجدول رقم (5.3): تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام (PIB)	حصة قطاع المحروقات	النسبة
1995*	1 991	504	25.31
1996*	2 570	878	34.16
1997	2 780.2	839.0	30.2
1998	2 830.5	638.2	22.5
1999	3 248.2	890.9	27.4
2000	4098.8	1616.3	39.4
2001	4227.1	1443.9	34.2
2002	4522.8	1477.0	32.7
2003	5247.7	1868.9	35.6
2004	6151.9	2319.8	37.7
2005	7564.7	3352.9	44.3
2006	8512.2	3882.2	45.6
2007	9408.3	4089.3	43.5
2008	11042.8	5001.5	45.3
2009	10212.0	3242.3	31.7
2010	12049.4	4180.4	34.7
2011	14588.6	5242.5	35.93
2012	16208.7	5536.4	34.15
2013	16643.8	4968.8	29.85
2014	17205.1	4657.8	27.07

**Source : (***) Banque mondiale [2007]: «République Algérienne Démocratique et Populaire», A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, p.28.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص.26.

Bank of Algeria [2002, 2014]: « Evaluation économique et monétaires», Annexe (tableau 2).

Bank of Algeria [2011]: « bulletin statistique trimestriel», septembre 2011. P.26.

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، كما عرفت هذه النسبة اتجاها تصاعديا خلال أغلب سنوات الدراسة، كما يوضحه الشكل رقم (5.3).

الشكل رقم (5.3): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

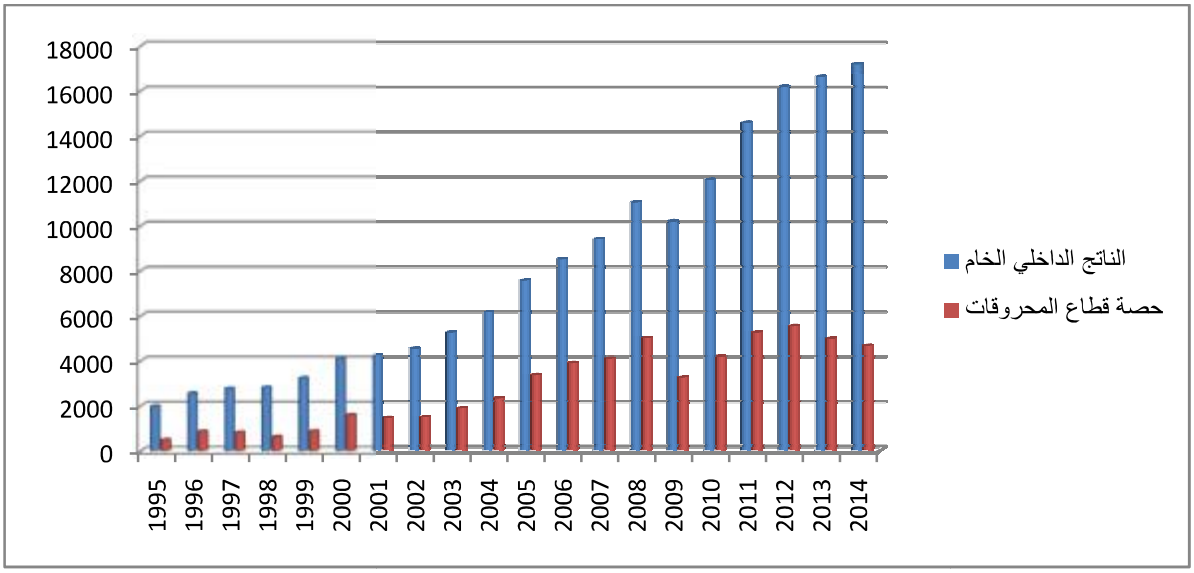

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5.3).

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي الخام من 25.31% سنة 1995 إلى 45.6% سنة 2006 لتنخفض مساهمة القطاع إلى 27.07%سنة 2014 نتيجة انخفاض إيرادات قطاع النفط.

- عوائد النفط مصدر رئيسي للاحتياطات من العملات الأجنبية

عرفت الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري. إذ يعد القطاع النفطي المصدر الرئيسي للاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر. وهو ما يوضحه الجدول رقم (6.3).

الجدول رقم (6.3): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (1997–2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاحتياطات
1997	8.05
1998	6.84
1999	4.40
2000	11.90
2001	17.96
2002	23.11
2003	32.92
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	101.8
2008	143.0
2009	148.91
2010	162.22
2011	182.22
2012	190.16
2013	194.01
2014	178.95

Source: Bank of Alegria, Rapports, [2000, 2006, 2007, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaires».

أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تزايد حجم الاحتياطات وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج رغم انخفاض هذه الاحتياطات سنة 2014 بنسبة 7.67% مقارنة بسنة 2013 بسبب تراجع أسعار النفط. كما هو موضح في الشكل رقم (6.3).

الشكل رقم (6.3): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

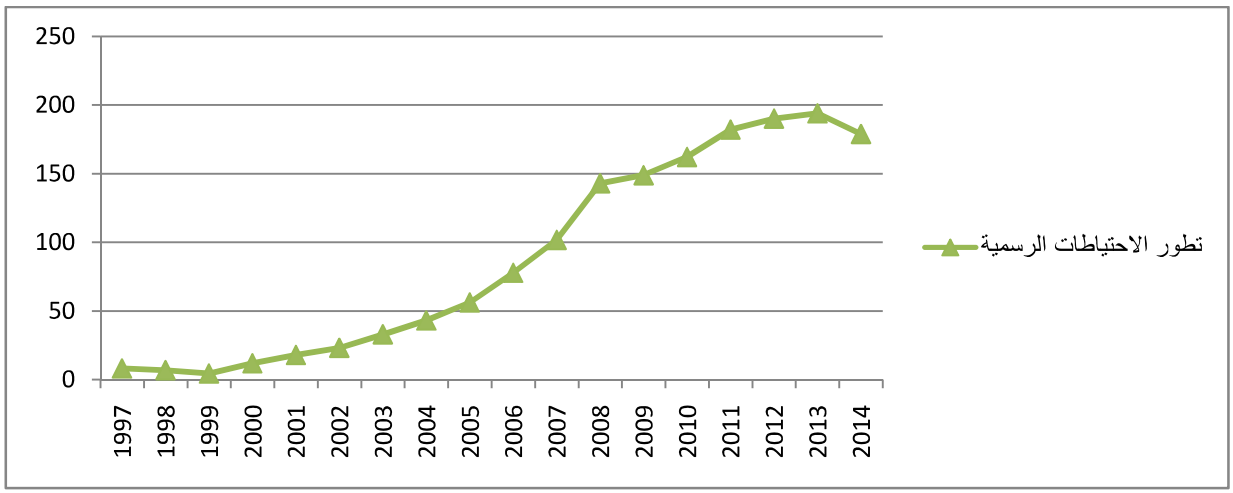

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6.3).

– عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، وهو ما توضحه حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، كما يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (7.3).

الجدول رقم (7.3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	حصة قطاع المحروقات	النسبة
1995	581.4	336.1	57.8
1996	831	507.8	61.1
1997	888.9	570.7	64.2
1998	563.3	348.7	61.9
1999	950.5	588.3	61.9
2000	1578.1	1213.2	76.87
2001	1505.5	1001.4	66.51
2002	1603.2	1007.9	62.86
2003	1974.4	1350.0	68.37
2004	2229.7	1570.7	70.44
2005	3082.6	2352.7	76.32
2006	3582.3	2799.0	78.13
2007	3688.5	2796.8	75.82
2008	5190.5	4088.6	78.77
2009	3672.9	2412.7	65.68
2010	4379.6	2905.0	66.33
2011	5790.3	3979.7	68.73
2012	6339.3	4184.3	66.00
2013	5957.5	3678.1	61.73
2014	5719	3388.3	59.24

Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

يوضح الجدول رقم (7.3) المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة، حيث فاقت 50% في كل سنوات الدراسة. كما شهدت النسبة ارتفاعا كبيرا خاصة خلال الفترة 1999-2008. كما يوضحها الشكل رقم (7.3).

الشكل رقم (7.3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

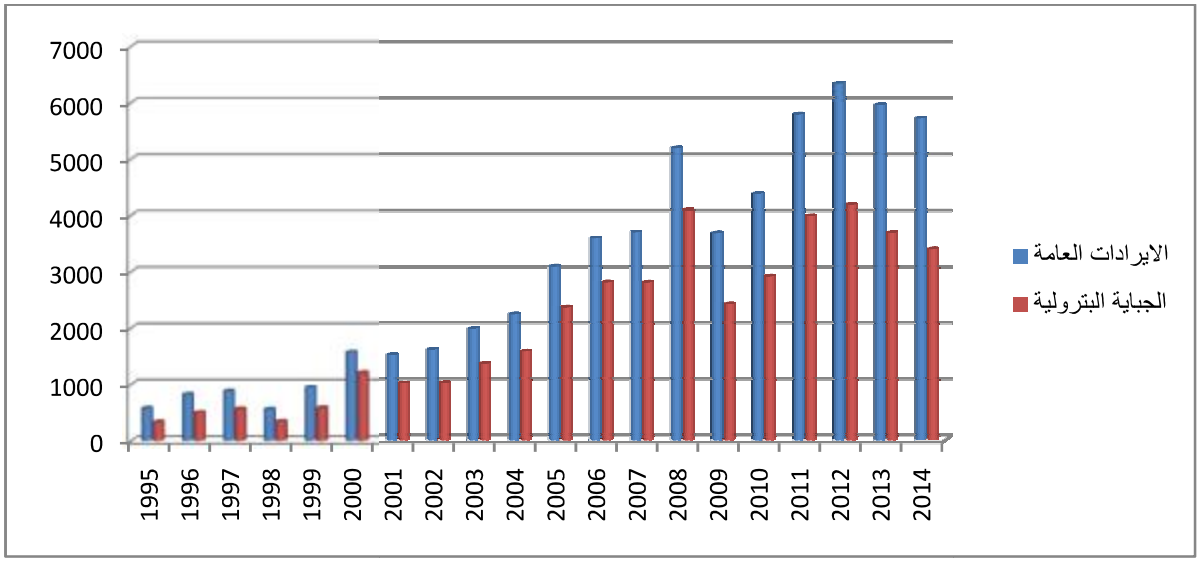

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7.3).

يتضح من خلال الشكل رقم (7.3) أن الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة وقد بلغت أكبر نسبة سنة 2008 (78.77%)، الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى ولتمويل مشاريع التنمية. وفي سنة 2014 انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى59.24% من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

نلاحظ أن الاتجاه العام للإيرادات العامة ينطبق مع الشكل رقم (3.3) (أسعار النفط) والشكل (4.3) إيرادات قطاع المحروقات مما يدل على ارتباط إيرادات الجزائر بمستوى أسعار النفط.

2.1. تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتضمن الدراسة تقديرا لمعامل هيرفندال– هيرشمان للتنويع الاقتصادي للمتغيرات التالية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، العمالة.

1.2.1. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على أربعة قطاعات وهي : قطاع المحروقات، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع الأشغال العمومية.

يوضح الجدول رقم (8.3) ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8.3): إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (نسبة مئوية)

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
1995*	21.4	9.7	10.6	11.2	25.3	11.7	10.1
1996*	25.1	10.8	8.7	10.4	23.8	12.2	9.0
1997*	30.2	8.7	8.0	10	22.7	12.5	7.9
1998*	22.5	11.5	9.1	10.6	24.6	13.6	8
1999	27.4	11.1	8.6	9.47	23.7	12.7	6.9
2000	39.4	8.4	7.2	8.17	20.30	10.4	6.0
2001	34.2	9.7	7.5	8.5	21.8	1 1.2	7.2
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	22.2	1 1.0	8.3
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	21.2	10.5	7.7
2004	37.7	9.4	6.3	8.3	21.2	9.8	7.3
2005	44.3	7.7	5.6	7.5	20.1	8.4	6.5
2006	45.6	7.5	5.6	7.5	20.1	8.4	6.5
2007	43.5	7.5	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7
2008	45.3	6.4	4.7	8.6	19.4	9.8	5 .9
2009	31.7	9.3	5.7	11.0	23.6	12.0	7.2
2010	34.7	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2	6.2
2011	35.93	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4	5.9
2012	34.15	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5	6.7
2013	29.85	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3	7.46
2014	27.07	10.6	5.0	10.8	25.2	16.3	7.19

Source: (*)Imf, Algeria - Staff Report for the 2000 Article IV Consultation , p.55.

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية: 2000، 2007، 2008، 2009، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

يوضح الجدول بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حدوث تغيرات في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، حيث تزايدت نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 21.4% عام 1995، إلى 27.07% سنة 2014، وكانت أكبر مساهمة للقطاع في 2006 بنسبة 45.9%.

في المقابل انخفض إسهام كل القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، انخفض إسهام القطاع الفلاحي من 11.1% سنة 1999 إلى 10.6% سنة 2014، وانخفض إسهام القطاع الصناعي من 10.6% سنة 1995 إلى 5.0% سنة 2014، وانخفض إسهام قطاع الأشغال العمومية من 11.2% سنة 1995 إلى 10.8% سنة 2014.

الشكل رقم (8.3): مقارنة هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1995 و2014

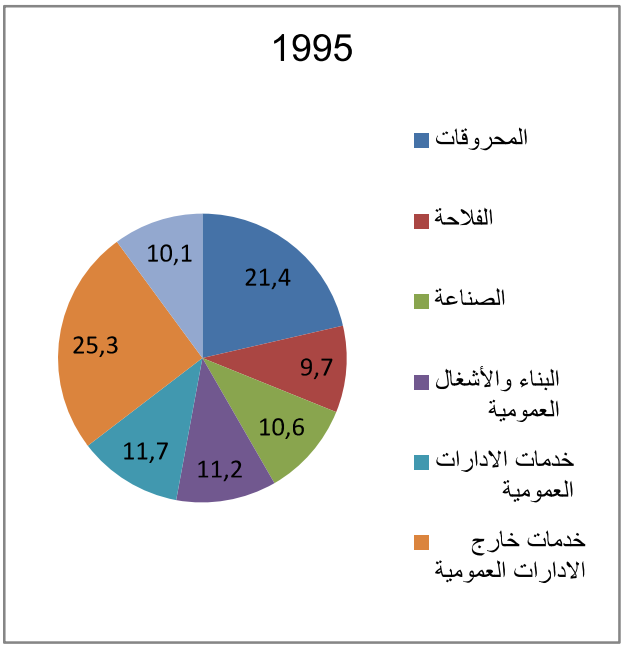

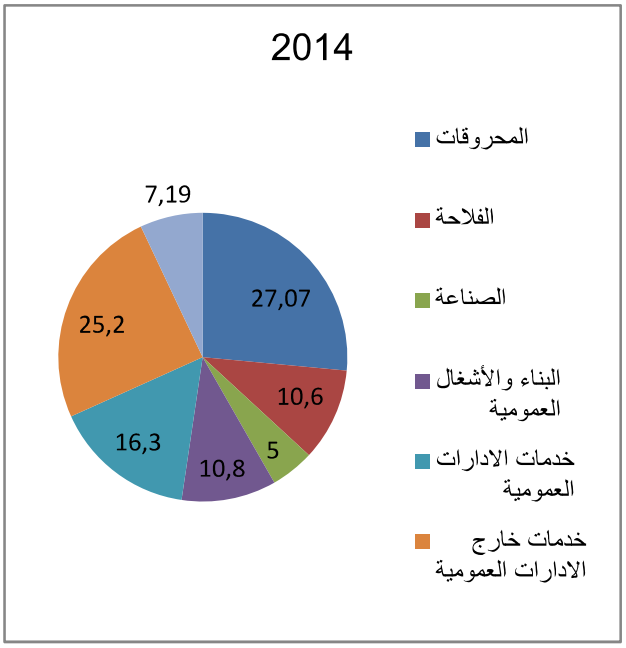

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8.3).

لتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية قمنا بحساب معامل هيرفندال–هيرشمان للفترة الزمنية 1995–2014 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وتبرز نتائج التقدير في الجدول رقم (9.3).

الجدول رقم (9.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.228949239
1996	0.269177949
1997	0.383127932
1998	0.364967738
1999	0.398326179
2000	0.412942112
2001	0.468048877
2002	0.455131831
2003	0.504264253
2004	0.551711283
2005	0.640963458
2006	0.649414471
2007	0.662649367
2008	0.63207852
2009	0.616061878
2010	0.624479055
2011	0.637204186
2012	0.628562726
2013	0.619031846
2014	0.610441444

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8.3).

يتضح من خلال الجدول رقم (9.3) أن مؤشر هيرفندال– هيرشمان لتنويع الناتج المحلي عرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة 1995-2009 حيث ارتفع من 0.228949239 سنة 1995 إلى0.662649367 سنة 2007، مما يعني الانتقال من تنويع الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. انخفض مؤشر هيرفندال– هيرشمان انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي، ولكن تبقى قيمته قريبة من الواحد مما يعني تركز الناتج المحلي الإجمالي وعدم تحقيق أي نتائج فيما يتعلق بتنويع الناتج المحلي خلال 20 سنة كاملة.

2.2.1. تنويع الصادرات

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيرات في بنية الصادرات، وتكمن أهمية تنويع بنية الصادرات في كونها محفزا للنمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى خطورة الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي، وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط.

يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية التي وزعت على سبع مجموعات وهي: المحروقات، المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية. كما هي موضحة في الملحق رقم (01) والجدول رقم (10.3).

الجدول رقم (10.3): الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية (نسبة مئوية)

السنوات	المحروقات	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1995	95.02	4.98	1.05	0.39	2.6	0.04	0.17	0.70
1996	93.48	6.52	1.00	0.35	3.67	0.02	0.33	1.15
1997	95.34	4.66	0.33	0.42	3.51	-	0.20	0.20
1998	96.35	3.65	0.32	0.48	2.52	0.03	0.13	0.17
1999	96.63	3.37	0.17	0.4	2.20	0.19	0.27	0.14
2000	97.27	2.73	0.13	0.39	1.90	0.05	0.20	0.06
2001	97.06	2.94	0.15	0.24	2.16	0.11	0.21	0.07
2002	96.83	3.17	0.18	0.34	2.15	0.10	0.26	0.14
2003	98.05	1.95	0.19	0.20	1.29	0.00	0.12	0.14
2004	97.95	2.05	0.20	0.30	1.34	-	0.16	0.05
2005	98.05	1.95	0.14	0.29	1.41	-	0.08	0.03
2006	97.84	2.16	0.13	0.36	1.51	-	0.08	0.08
2007	97.85	2.15	0.15	0.25	1.62	-	0.07	0.06
2008	97.53	2.47	0.15	0.43	1.76	-	0.09	0.04
2009	97.15	2.85	0.34	0.47	1.61	-	0.12	0.11
2010	97.20	2.80	0.53	0.29	1.89	-	0.05	0.06
2011	1097.	2.90	0.48	0.22	203	-	0.05	0.02
2012	97.18	2.82	0.43	0.23	2.09	-	0.04	0.02
2013	96.72	3.28	0.61	0.16	2.44	-	0.04	0.03
2014	95.41	4.59	0.53	0.18	3.84	-	0.02	0.02

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

يتضح من خلال الجدول رقم (10.3) ارتفاع نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات (95.02%) سنة 1995، وبقيت نفس النسبة تقريبا حتى 2014 (95.41%)، وهو ما يدل على عدم تحقيق أي نتائج فيما يتعلق بفك الارتباط الشبه التام بقطاع المحروقات.

إن تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات يجعلها عرضة لأي تغير في أسعار النفط، فتكون بذلك غير مستقرة وغير مستدامة. أدت أزمة انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض إجمالي الصادرات من 33166 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من 2014 إلى 19325 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من 2015 (انخفاضا بنسبة 41.73%). هذا الانخفاض كان بسبب انخفاض صادرات قطاع المحروقات من 31795 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من 2014 إلى 18203 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من 2015 (انخفاضا بنسبة 42.75%).[1] بالنسبة للصادرات خارج المحروقات لم تشهد أي تطور ايجابي ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 1995 بـ 4.98%، وفي سنة 2014 قدرت بـ 4.59% من إجمالي الصادرات. كما يوضح الشكل رقم (9.3).

الشكل رقم (9.3): مقارنة هيكل الصادرات في الجزائر بين 1995 و2014

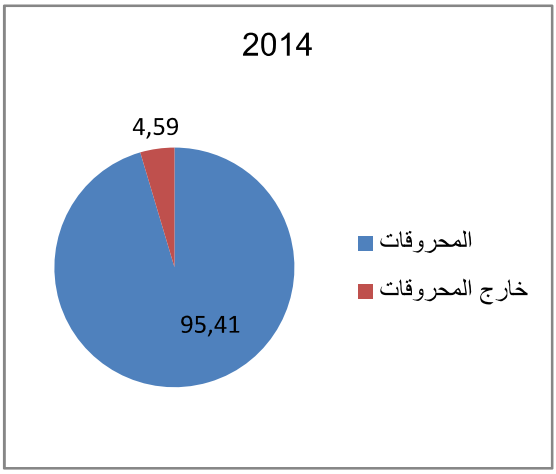

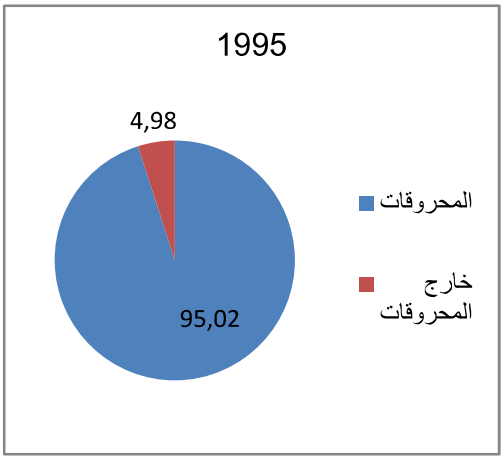

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10.3).

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2015، ص.28.

يتبين بوضوح أن نسبة صادرات الجزائر لم تتغير بشكل ملحوظ خلال 20 سنة ، مما يعني أنه لم يحدث تنويع يذكر في بنية الصادرات. كما يؤكده معامل هيرفاندال – هيرشمان لتنويع الصادرات، والنتائج موضحة في الجدول رقم (11.3).

الجدول رقم (11.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.99020484
1996	0.99217529
1997	0.99424354
1998	0.99540269
1999	0.99750641
2000	0.99779593
2001	0.99754032
2002	0.99737431
2003	0.99702912
2004	0.9982585
2005	0.99875585
2006	0.99820817
2007	0.99790796
2008	0.99895585
2009	0.99846087
2010	0.99894507
2011	0.99929684
2012	0.99849756
2013	0.99804149
2014	0.99728446

المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم (01).

يتضح من خلال الجدول رقم (11.3) الضعف الكبير في تنويع الصادرات الجزائرية لأن قيمة المعامل قريبة جدا من الواحد خلال طول فترة الدراسة، مما يعني التركز الكبير للصادرات الجزائرية، وقد ازدادت تركزا، حيث أن القيمة التي سجلها المعامل سنة 1995 أعلى من قيمة المعامل سنة 2014، مما يدل على زيادة تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات، ورغم كل الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات ولكن هذه المجهودات لم تحقق نتائج فيما يتعلق بدرجة التنويع.

إن ضعف تنوع الصادرات يزيد من حدة التعرض لتذبذب أسعار النفط. فقد أدت أزمة انخفاض أسعار النفط من 109.55 دولار للبرميل في الربع الأول من 2014 إلى 75.38 دولار للبرميل في الربع الأخير من 2014 ثم 54.31 دولار للبرميل في الربع الأول من 2015، فضلا عن انخفاض الإنتاج بـ(8.99%) في الربع الأول من 2014 مقارنة بنفس الفترة من 2015، أدى ذلك إلى تراجع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر خلال الربع الأول من 2015 بنسبة 28.2% مقارنة بنفس الفترة 2014، وقد أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2015.[1] وعليه فإن الوضع المالي في الجزائر يعتبر غير مستدام وهناك حاجة ماسة لتنويع قاعدة التصدير وضمان الاستدامة الخارجية.

3.2.1. تنويع الإيرادات الحكومية

يوضح الجدول رقم (12.3) أن الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على الإيرادات النفطية.

[1] Bank of Algeria, «Tendances financière et monétaires au premier trimestre 2015, sous l'effet du choc externe», 2015, pp1-3. Documents internet disponibles sur le site : www.bank-of-algeria.dz (consultés le 10 /12/2015).

الجدول رقم (12.3) : هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1995 –2014 (نسبة مئوية)

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات جبائية	الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع	ايرادات غير جبائية	هبات
1995	59.7	38.8	8.9	16.6	12.2	1.1	1.5	0.0
1996	63.0	35.2	8.2	15.7	10.2	1.1	1.8	0.0
1997	63.9	33.9	8.8	16.0	7.9	1.1	2.2	0.0
1998	55.0	42.6	11.4	20.0	9.7	1.5	2.4	0.0
1999	61.9	33.1	7.6	15.7	8.4	1.3	4.6	0.4
2000	76.9	22.1	5.2	10.5	5.5	1.0	1.0	0.0
2001	66.5	26.5	6.5	11.9	6.9	1.1	6.0	1.0
2002	62.9	30.1	7.0	13.9	8.0	1.2	7.0	0.0
2003	68.4	26.6	6.5	11.8	7.3	1.0	5.0	0.0
2004	70.4	26.0	6.6	12.3	6.2	0.9	3.2	0.3
2005	76.3	20.8	5.5	10.0	4.7	0.6	2.7	0.2
2006	76.9	21.1	6.6	9.4	3.2	0.6	3.3	0.0
2007	75.8	0.0	7.0	9.4	3.6	0.8	3.2	0.2
2008	78.8	18.6	6.4	8.4	3.2	0.6	2.6	0.0
2009	65.6	31.2	12.6	13.0	4.6	1.0	3.2	0.0
2010	66.1	29.5	12.8	11.4	4.1	0.9	4.3	0.0
2011	68.7	26.4	11.8	9.9	3.8	0.8	4.9	0.0
2012	65.3	31.0	13.8	10.7	5.5	0.9	3.8	0.0
2013	61.7	34.1	13.8	12.4	6.8	1.0	4.2	0.0
2014	59.2	36.3	15.3	13.4	6.5	1.2	4.4	0.0

المصدر: – بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2000، 2006، 2010، 2013.

– بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2015

كانت الإيرادات النفطية تمثل 59.7% من إجمالي الإيرادات سنة 1995 لترتفع النسبة إلى 78.8% سنة 2008 ثم انخفضت إلى 59.2% سنة 2014. ويرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط وليس نتيجة ارتفاع الإيرادات غير النفطية التي لم تعرف أي تغير ايجابي حيث قدرت بـ 40.3% سنة 1995 ثم 40.8% سنة 2014. كما يوضح الشكل رقم (10.3).

الشكل رقم (10.3) هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر بين 1995 و2014

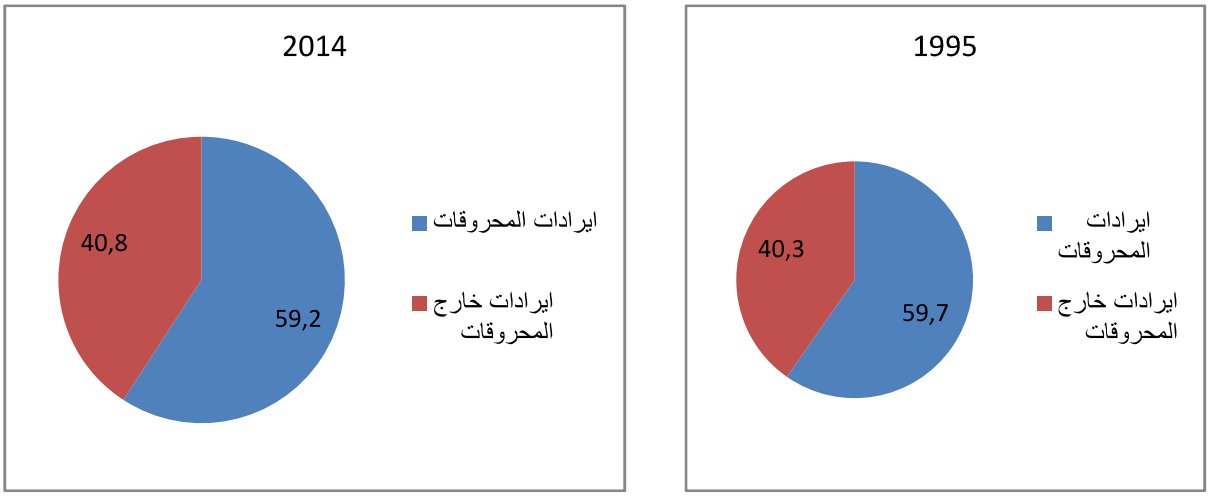

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12.3).

يتضح من خلال هذه المعطيات تركز الإيرادات في الجزائر في إيرادات النفط. لإثبات ذلك قمنا بحساب معامل هيرفندال– هيرشمان لتنويع الإيرادات الحكومية. والنتائج موضحة في الجدول رقم (13.3).

الجدول رقم (13.3): معامل هيرفندال– هيرشمان لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.938798714
1996	0.941921215
1997	0.94271828
1998	0.910592971
1999	0.930508304
2000	0.956456798
2001	0.944902731
2002	0.936693008
2003	0.951163441
2004	0.9571788
2005	0.973465881
2006	0.973670495
2007	0.964530579
2008	0.97429812
2009	0.949126245
2010	0.949502401
2011	0.960928515
2012	0.953903055
2013	0.945988078
2014	0.932855359

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12.3).

كانت قيمة مؤشر هيرفاندال– هيرشمان قريبة جدا من الواحد خلا فترة الدراسة، وهو ما يعني شدة تركز الإيرادات الحكومية. كما يتضح من الجدول الارتفاع المستمر لمعامل تنويع الإيرادات، مما يعني زيادة شدة تركز الإيرادات الحكومية وعدم وجود أي تغير نحو تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

4.2. التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يبرز تنويع إجمالي تكوين رأس المال الثابت توجيهات وتطور الاستثمار، وما إذا كان الاستثمار مركزا في القطاع العام أو الخاص أم هو منوع بينهما. وبذلك فهو يبرز مدى أهمية القطاع الخاص في تكوين الادخار. ويوضح الجدول رقم (14.3) التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال بين القطاعين العام والخاص.

الجدول رقم (14.3): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
1995	45.1	54.9
1996	22.8	77.2
1997	31.6	68.4
1998	29.09	70.91
1999	23.66	76.34
2000	37.8	62.2
2001	37	63
2002	41.6	58.4
2003	45.1	54.9
2004	42.93	57.07
2005	48.44	51.56
2006	52.23	47.77
2007	63.48	36.52
2008	58.98	41.02
2009	37.99	62.01
2010	54.7	45.3
2011	52.85	47.15
2012	46.63	53.37
2013	33.22	66.78
2014	34.8	65.20

Source: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

يتضح من خلال الجدول رقم (14.3) أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت كانت أكبر من مساهمة القطاع العام خلال فترة 1995 -2005. يمكن تحديد سببين رئيسيين لذلك:

السبب الأول: يتمثل في التوجه الجديد منذ سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة. كما أعطت آليات دعم القطاع الخاص دفعا مهما لارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت.

السبب الثاني: يتمثل في مشكلة المديونية الخارجية التي عانت منها الجزائر والتي تفسر ضعف مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت.

منذ سنة 2006 أصبحت مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص ويرجع ذلك للتسديد المسبق للمديونية الخارجية منذ 2006، بالإضافة إلى انتهاج الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي، المعتمدة على زيادة الإنفاق العام من خلال تنفيذ استثمارات ضخمة في إطار البرامج التنموية الحكومية.

ولكن انخفض إسهام القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2014 على اثر أزمة انخفاض أسعار النفط، وانخفاض قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات العمومية. كما هو موضح في الشكل رقم (11.3).

الشكل رقم (11.3): تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بين 1995 و2014

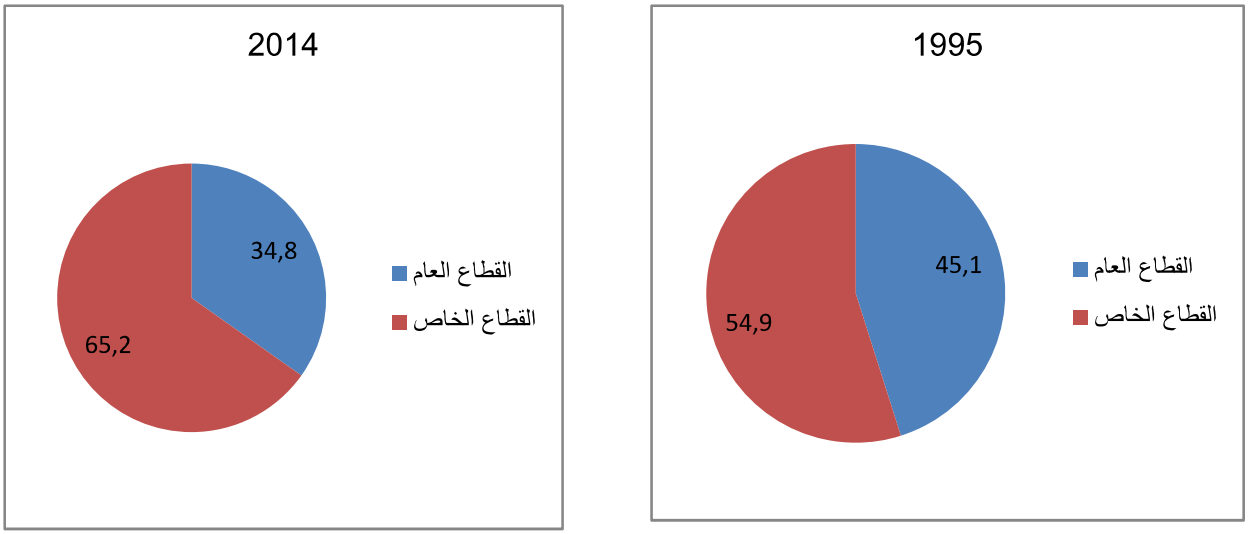

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14.3).

عموما، يمكن القول أن هناك تنويعا في مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكده معامل هيرفاندال هيرشمان لتنويع تكوين رأس المال الثابت. والنتائج مبينة في الجدول رقم (15.3).

الجدول رقم (15.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تكوين رأس المال الثابت

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.011565351
1996	0.334107477
1997	0.158282509
1998	0.202610461
1999	0.314508109
2000	0.070827355
2001	0.080266102
2002	0.033832322
2003	0.011565351
2004	0.024015398
2005	0.00117476
2006	0.002399936
2007	0.086198695
2008	0.038627607
2009	0.068668692
2010	0.010642538
2011	0.00391871
2012	0.005477383
2013	0.132326735
2014	0.109091224

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14.3).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (15.3) أن قيمة المعامل كانت قريبة جدا من الصفر طيلة فترة الدراسة، مما يعني التنوع الكبير في تكون إجمالي رأس المال الثابت.

5.3. التنويع في العمالة

يوضح الجدول رقم (16.3) تركز العمالة في قطاع الخدمات.

الجدول رقم (16.3): توزيع العمالة على مختلف القطاعات (1000 عامل)

السنوات	الزراعة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات		الإجمالي	
	إجمالي	النسبة	إجمالي	النسبة	إجمالي	النسبة	إجمالي	النسبة	إجمالي	النسبة
1995	1084	24.06	519	11.52	678	15.04	2224	49.36	4505	100
1996	1154	24.86	502	10.81	705	15.19	2280	49.12	4641	100
1997	1144	24.24	487	10.31	723	15.32	2365	50.11	4719	100
1998	1180	24.28	493	10.14	740	15.23	2445	50.32	4858	100
1999	1185	24.19	493	10.06	743	15.16	2477	50.57	4898	100
2000	1185	23.80	497	9.98	781	15.69	2514	50.51	4977	100
2001	1312	21.06	861	13.82	650	10.44	3405	54.67	6228	100
2002	1 412	21.13	804	12.03	799	11.97	3 667	54.87	6 684	100
2003	1 617	20.74	1 06	13.60	967	12.41	4 152	53.25	7 798	100
2004	1 380	17.2	1 05	13.2	1 212	15.1	4 392	54.6	8 044	100
2005	1 609	18.1	1 263	14.2	1 257	14.2	4 737	53.4	8 804	100
2006	1 170	13.6	1 027	12.0	1 523	17.7	4 871	56.7	8 594	100
2007	1 252	13.7	1 141	12.5	1 575	17.2	5 178	56.6	9146	100
2008	1 242	13.1	1 194	12.6	1 718	18.1	5 318	56.1	9 472	100
2009	1136	11.7	1337	13.7	1886	19.4	5377	55.2	9735	100
2010	1034	10.8	1367	14.2	1595	16.6	5603	58.4	9599	100
2011	912	9.0	1 335	13.1	663	16.4	6 260	61.6	10 170	100
2012	1141	10.6	1407	13.0	1791	16.6	6449	59.8	10788	100
2013	1007	9.5	1329	12.6	1743	16.5	6486	61.4	10566	100
2014	899	8.8	1290	12.6	1826	17.8	6224	60.8	10239	100

Source: Imf, Algeria - Staff Report for the 2003, Article IV Consultation , p.29.

Office National des Statistique

مثل قطاع الخدمات نسبة 49.36% من إجمالي العمالة سنة 1995، وارتفعت النسبة إلى 60.8% سنة 2014 مما يعني زيادة تركز العمالة في قطاع التجارة والخدمات. والملفت للانتباه الانخفاض الكبير في نسبة العمالة في القطاع الزراعي بين 1995 و2014، وهو ما يعني انخفاض العمالة في القطاعات الإنتاجية وانتقالها إلى القطاعات غير الإنتاجية. كما هو موضح الشكل رقم (12.3).

الشكل رقم (12.3) توزيع العمالة على مختلف القطاعات في الجزائر بين 1995 و2014

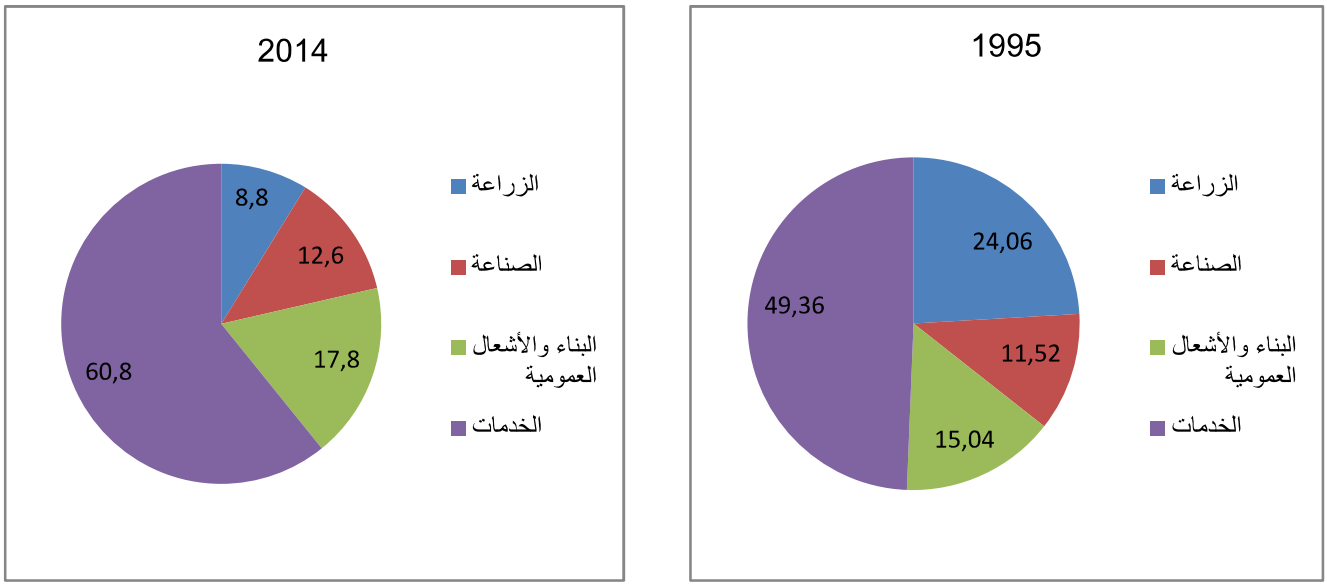

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16.3).

يؤكد معامل هيرفندال– هيرشمان هذا التركز، حيث ارتفعت قيمة المعامل من 0.42 سنة 1995 إلى 0.59 سنة 2014.

قيم المؤشر موضحة في الجدول رقم (17.3).

الجدول رقم (17.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.428337235
1996	0.451118437
1997	0.476715234
1998	0.484507473
1999	0.48929944
2000	0.491819397
2001	0.504354668
2002	0.454485127
2003	0.428900031
2004	0.414494966
2005	0.376540812
2006	0.466047391
2007	0.449766531
2008	0.443267759
2009	0.465480301
2010	0.516002412
2011	0.596387528
2012	0.531137256
2013	0.577706002
2014	0.599396064

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (16.3).

3.1. واقع الاستدامة الاقتصادية في الجزائر

سجلت الجزائر في عام 2014 معدل نمو اقتصادي قدر بـ 4%، مقابل 2.8% في عام 2013 و3.3% في عام 2012. وكان هذا الانتعاش أساسا بسبب انتعاش قطاع النفط والغاز. غير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تباطأ بمعدل 5.5% في عام 2014، مقابل 7.1% في عام 2013. بلغ معدل البطالة 10.6% في عام 2014 مقابل 9.8% في عام 2013. بلغ معدل التضخم في الجزائر نسبة 3% في عام 2014.[1]

إن هذه المؤشرات لا تعكس مفهوم الاستدامة، لذا تم تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس الاستدامة الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تستند أساسا على مؤشرات التنمية الاقتصادية وأهمها الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وتم إجراء تعديلات على هذه المؤشرات بحيث تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة. ومن هذه المؤشرات:

- الادخار الصافي المعدل (Adjusted net saving)؛

- مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة (The sustainable economic development assessment)؛

- معدل النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Growth).

لقد تطرقنا بالتفصيل إلى طريقة حساب هذه المؤشرات في الفصل الأول. وفيما يلي سنحاول تقييم الاستدامة الاقتصادية في الجزائر وفق هذه المؤشرات.

[1] تقرير بنك الجزائر 2014، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2015، الديوان الوطني للإحصاء.

أولا): الادخار الصافي المعدل (Adjusted net saving)

يوفر البنك الدولي بيانات حول هذا المؤشر بالنسبة للجزائر ابتداءا من 2005. يوضح الجدول رقم (18.3) تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2005-2006.

الجدول رقم (18.3) تطور مؤشر الادخار الصافي المعدل في الجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر	20.3	22.9	26.8	24.5	24.3	27.5	26.3	27.3	25.9	26.9

Source: The world bank data, http://data.worldbank.org/indicator/NY.ADJ.SVNG.GN.ZSt

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الادخار الصافي المعدل عرف تطورا ايجابيا خلال الفترة 2005-2007 ليعرف انخفاضا سنتي 2008، 2009، بسبب انخفاض إيرادات النفط وبالتالي انخفاض المدخرات القومية فضلا عن ارتفاع الطاقة الإنتاجية للنفط مما يعني ارتفاع معدل استنزاف الموارد الذي يؤثر سلبا على قيمة المؤشر. سنة 2010 ارتفعت الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانخفضت الطاقة الإنتاجية للنفط فانعكس ذلك إيجابا على قيمة المؤشر وارتفعت إلى 27.5 وبقيت قيمة المؤشر متذبذبة خلال الفترة 2011-2014.

ثانيا): مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة (The sustainable economic development assessment)

قدرت قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر سنة 2014 بـ 39.3 من 100 وهي نتيجة ضعيفة، خاصة إذا ما قرناها مع دول لا تتمتع بنفس الإمكانيات النفطية، مثل تونس التي تحصلت على 46.5 نقطة، والمغرب الذي تحصل على 38.8 نقطة.[1]

يضم هذا المؤشر 10 مؤشرات جزئية هي الدخل، الاستقرار الاقتصادي، التشغيل، الصحة، التعليم، البنى التحتية، التفاوت في توزيع الدخل، مؤسسات المجتمع المدني، الحكم الراشد، البيئة. نوضح قيمة هذه المؤشرات في الشكل رقم (13.3).

الشكل رقم (13.3): مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر سنة 2015

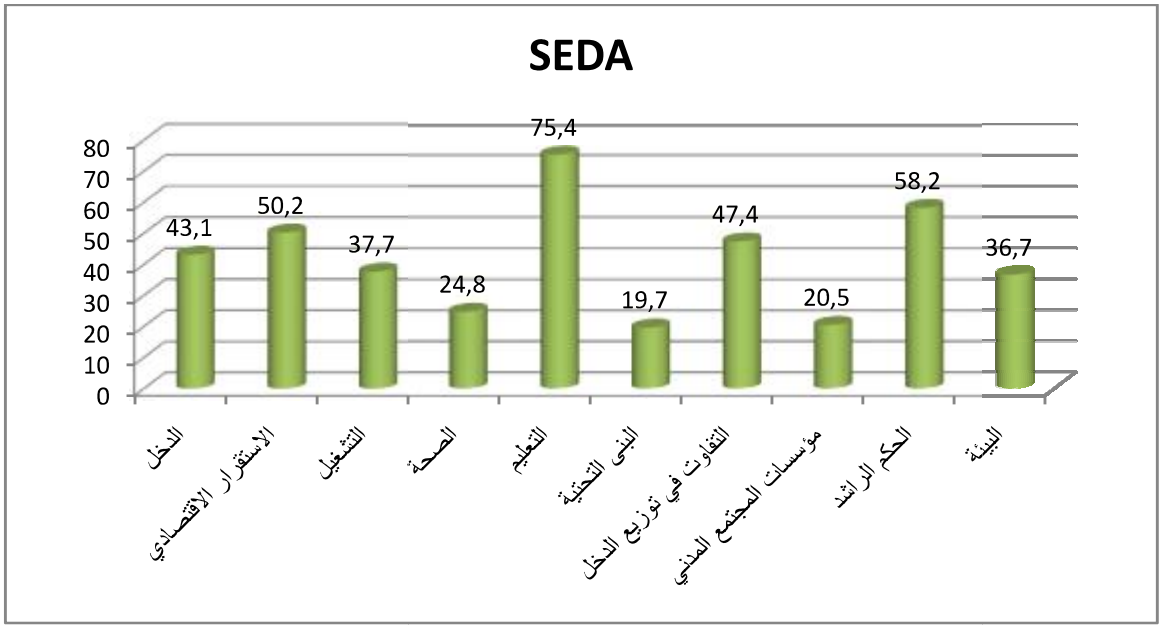

Source: The Boston Consulting Group
https://mediapublications.bcg.com/HTML5Interactives/SEDA2015/index.html

[1] The Boston Consulting Group, The 2015 sustainable economic development assessment.
https://www.bcgperspectives.com/Images/BCG-Why-Well-Being-Should-Drive-Growth-Strategies-May-2015.pdf

ثالثا): معدل النمو الاقتصادي المستدام

يقاس النمو الاقتصادي المستدام بقياس معدل التذبذب في معدل النمو الاقتصادي، باستخدام مختلف مقاييس التشتت ومن أهمها الانحراف المعياري. وقد استخدم هذا المؤشر في قياس الاستدامة الاقتصادية في العديد من الدراسات التابعة لصندوق النقد الدولي، وذلك لسهولة حسابه وتوفر البيانات لسلسلة طويلة من الزمن. يوضح الجدول رقم (19.3) معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في الجزائر خلال الفترة 1997-2014.

الجدول رقم (19.3): معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في الجزائر خلال الفترة 1995–2014

السنة	النمو الاقتصادي*	تذبذب النمو الاقتصادي**
1994	0.9	-
1995	3.8	1.45
1996	4.1	0.15
1997	1.1	1.5
1998	5.1	2
1999	3.2	0.95
2000	2.2	0.15
2001	4.6	1.2
2002	5.6	0.15
2003	7.2	0.8
2004	4.3	1.45
2005	5.9	0.8
2006	1.7	2.1
2007	3.4	0.85
2008	2.0	0.7
2009	1.6	0.2
2010	3.6	1
2011	2.8	0.4
2012	3.3	0.25
2013	2.8	0.25
2014	3.8	0.25

Source: (*)World Bank data.

(**) حساب الباحثة.

يوضح الجدول رقم (19.3) التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2014، قدر معدل التذبذب بين سنتي 1997 و1998 بـ 2%، و 2.1% بين سنتي 2006 و 2007، و 0.7% بين 2007 و2008. إن التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي يعني عدم قدرة الجزائر على تحقيق معدلات نمو مستقرة خلال فترة زمنية طويلة وهو ما يعني عدم قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام. سوف نحاول من خلال الشكل رقم (14.3) تبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر النفط في الجزائر.

الشكل رقم (14.3) النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسعر النفط خلال الفترة 1995-2014

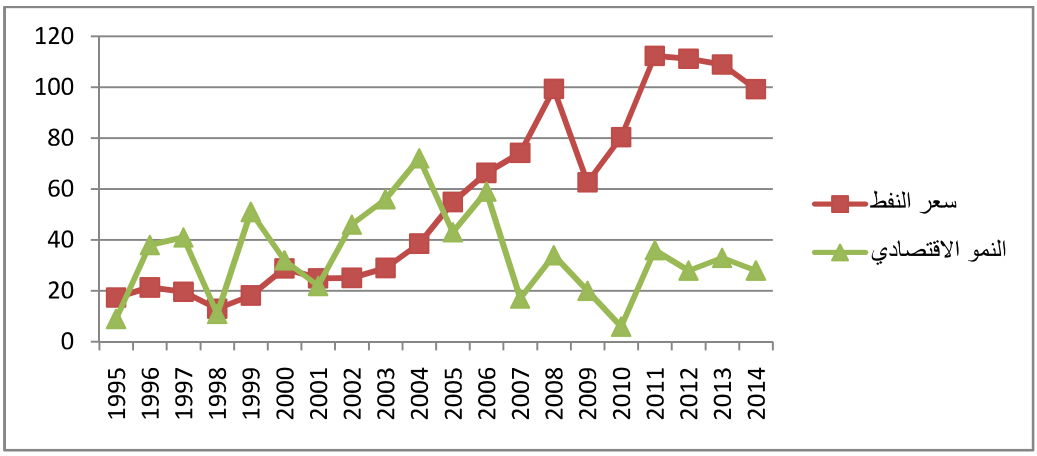

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3.3) والجدول رقم (19.3).

يتضح أيضا من خلال الشكل رقم (14.3) وجود علاقة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط. فعندما انخفض سعر النفط من 21.32 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 19.57 دولار للبرميل سنة 1997، انخفض معدل النمو الاقتصادي من 4.1% إلى 1.1%، وعندما انخفض سعر النفط من 99.3 دولار للبرميل إلى 62.83 دولار للبرميل بين سنتي 2008 و2009 انخفض معدل النمو الاقتصادي من 2% إلى 1.6% ولما ارتفع سعر النفط سنة 2010 إلى 80.34 ارتفع معدل النمو إلى 3.6%. وفي السنوات 2012، 2013، 2014 عرفت أسعار النفط اتجاها تنازليا، سجلت فيه معدلات النمو الاقتصادي نفس الاتجاه التنازلي. إن هذه المؤشرات تدل على مدى اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي

يسجله قطاع المحروقات، وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل.

من خلال المؤشرات السابقة الذكر، نستنتج عدم قدرة السلطات الجزائرية على استغلال عائدات النفط الضخمة التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وما يؤكد ذلك أزمة تراجع أسعار النفط التي يشهدها العالم حاليا، حيث تراجعت مداخيل الجباية النفطية ، وأعلنت الحكومة عن سياسة التقشف، وعمدت إلى اتخاذ تدابير ضريبية سريعة كما لجأت إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.[1]

رغم قدرة الجزائر على مواجهة الأزمة على المدى القصير من خلال احتياطاتها من صندوق ضبط الإيرادات، التي تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي أنه إذا استمرت السلطات في استغلال احتياطاتها بهذا الشكل الموسع فان هذه الاحتياطات ستنضب خلال 7 سنوات.[2] ورغم أن الحكومة استخدمت فائض الإيرادات التي تراكمت لديها في العقد الأول من هذا القرن لدعم مركزها المالي العالمي. وهكذا فإن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر معقولة (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الدين الخارجي و9% من حيث الدين الداخلي)[3]، وعليه لجأت الحكومة إلى الاقتراض الداخلي، كما أنها وفق مؤشر المديونية الخارجية قادرة على الاقتراض من الخارج. غير أن هذا الحل لا يتعدى كونه نفس الحل للخروج من أزمة 1986، ولم يكن ذلك الحل مناسبا فقد فرض علينا تدخل صندوق النقد الدولي كما كلف الخزينة مبالغ باهظة. وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها الأسواق العالمية والتي انعكست على ارتفاع أسعار الفائدة يجعل حل الاستدانة الخارجية أخطر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات.

بالنظر إلى هذه الإجراءات التي لجأت إليها الدولة نجدها لا تتعدى كونها ردود فعل ولا ترقى لكونها حلولا، وكل هذا ناتج عن ضعف التنويع الاقتصادي الذي يجعل الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بالصدمات النفطية.

---

[1] صندوق النقد الدولي [2015]، آفاق الاقتصاد الإقليمي.

[2] صندوق النقد الدولي[2015]، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.

[3] Tarik Benbahmed, Hervé Lohoues [2015] « Algerie », BAfD, OCDE, PNUD.
http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/north-africa/algeria/

4.1. الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995–2014)

لقد أثباتنا نظريا العلاقة بين الاعتماد على النفط والاستدامة الاقتصادية في الجزائر. سوف نحاول إثبات ذلك من خلال دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1995-2014.

– صياغة النموذج القياسي

لصياغة النموذج القياسي لابد من تحديد المتغيرات التي يشمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. ونوضح هذه المتغيرات فيما يلي :

المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي المستدام معبرا عنه بالتذبذب في معدل النمو الاقتصادي. وقد تم حساب التذبذب في معدل النمو الاقتصادي من خلال حساب الانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

المتغيرات المفسرة : وتتمثل في:

- مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز Hpib.
- مؤشر تنويع الصادرات ويرمز له بالرمز Hexp.
- مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية ويرمز له بالرمزHrev.
- مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت ويرمز له بالرمز Hcf.
- مؤشر تنويع العمالة ويرمز له بالرمز Hlab.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات المبينة، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكون الشكل العام للدالة على النحو التالي:

$$SGDP = f(Hpib, Hexp, Hrev, Hcf, Hlab)$$

يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي المستدام، وصيغته كما يلي:

$$SGDP = B_0 + B_1\,\mathrm{H}pib + B_2\,\mathrm{Hexp} + +B_3\,\mathrm{Hrev} + B_4\,\mathrm{Hcf} + B_5\,Hlab + \mathrm{u}_i$$

حيث أن

u_i يمثل حد الخطأ.

$\boldsymbol{SGDP}$: يمثل النمو الاقتصادي المستدام.

$\mathbf{H}\boldsymbol{pib}$: يمثل مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي.

Hexp : يمثل مؤشر تنويع الصادرات.

Hrev : يمثل مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية.

Hcf : يمثل مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت.

Hlab : يمثل مؤشر تنويع العمالة.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ μ_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي المستدام والتي يصعب قياسها.

بعد إجراء اختبار الارتباط الذاتي ، توضح وجود ارتباط ذاتي تبين وجود ارتباط بين Hpib وHexp . وقد تم اختيار معادلة الانحدار التي تعطي أفضل النتائج بإزالة Hpib.

– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر (DF) (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فوللر الموسع (ADF)، (Augmented Dickey-Fuller test). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم(20.3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
sgdp	P=1	-2.344	-3.298	غير مستقرة	P=0	-7.288	-7.169	مستقرة
hrev	P=2	-1.390	-1.690	غير مستقرة	P=1	-6.243	-6.005	مستقرة
hlab	P=1	-1.138	-1.261	غير مستقرة	P=0	-3.481	-3.592	مستقرة
hexp	P=1	-2.640	-3.292	غير مستقرة	P=0	-8.111	-7.852	مستقرة
hcf	P=3	-0.702	-1.756	غير مستقرة	P=2	-5.924	-5.492	مستقرة

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (E-views.9). (الملاحق من 2- 11)

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت هي على التولي: -3.86، -3.04، -2.66.

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%،5%،10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التولي: -4.57، -3.69، -3.29.

من الجدول رقم (20.3) يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية**1%** و**5%** و**10%**، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى **CI~(1)**. وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نجري اختبار التكامل المشترك.

$i \;/\; H_0 : r = 0 \;/\; H_1 : r > 0$

$ii \;/\; H_0 : r = 1 \;/\; H_1 : r > 1$

$iii \;/\; H_0 : r = 2 \;/\; H_0 : r > 2$

$iiii \;/\; H_0 : r = 3 \;/\; H_0 : r > 3$

$iiiii \;/\; H_0 : r = 4 \;/\; H_0 : r > 4$

$iiiiii \;/\; H_0 : r = 5 \;/\; H_0 : r > 5$

الجدول رقم (21.3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

Date: 25/04/16 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: SGDP HREV HLAB HEXP HCF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.959253	118.5938	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.822455	60.98686	47.85613	0.0018
At most 2 *	0.752800	29.87334	29.79707	0.0490
At most 3	0.191226	4.717290	15.49471	0.8381
At most 4	0.048614	0.897046	3.841466	0.3436

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.959253	57.60690	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.822455	31.11352	27.58434	0.0168
At most 2 *	0.752800	25.15605	21.13162	0.0128
At most 3	0.191226	3.820244	14.26460	0.8778
At most 4	0.048614	0.897046	3.841466	0.3436

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (21.3) تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد علاقات التكامل هو 3 علاقات).

نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر، ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وأن عدد علاقات التكامل هو 3 علاقات). وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

– تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الاعتيادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع.[1]

كذلك تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews-9)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها. فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،[2005]: " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، ص.251.

الجدول رقم (22.3) نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر

Dependent Variable: SGDP
Method: Least Squares
Date: 25/04/16 Time: 13:19
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	3.648348	0.968837	3.765700	0.0019
HLAB	0.837959	2.296699	0.364854	0.7203
HEXP	10.42873	4.586373	2.273851	0.0381
HCF	0.816185	1.648832	0.495008	0.6278
C	-10.48578	4.018590	-2.609318	0.0197

R-squared	0.823313	Mean dependent var	0.830000
Adjusted R-squared	0.776196	S.D. dependent var	0.623108
S.E. of regression	0.294779	Akaike info criterion	0.607138
Sum squared resid	1.303422	Schwarz criterion	0.856071
Log likelihood	-1.071379	Hannan-Quinn criter.	0.655732
F-statistic	17.47394	Durbin-Watson stat	2.385758
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

وفقا للجدول رقم (22.3) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي المستدام على النحو التالي:

$$SGDP = 10.48578 + 10.42873\ \text{Hexp} + +3.648348\ \text{Hrev} + 0.816185\ \text{Hcf} + 0.837959\ \text{HLab} + u_i$$

– اختبار معالم النموذج

يستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن تذبذب النمو الاقتصادي يكون عند حدود –10.48، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن ($P < 0.05$).
- معالم المتغيرات Hexp, Hrev لها معنوية إحصائية، حسب اختبار t عند مستوى معنوية ($p \leq 0.05$).

– الدراسة الاقتصادية

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة لمعامل تنويع الصادرات (B_1)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (تذبذب النمو الاقتصادي)، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان

لتنويع الصادرات بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز الصادرات)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (10.42873%)، وكلما ارتفع معدل التذبذب قلت احتمالات تحقيق نمو اقتصادي مستدام وهذا يتفق مع التوقعات، حيث أن أكبر مشكل يعاني منه الاقتصاد الجزائري هو تركز الصادرات في قطاع النفط، وقد بينا سابقا أن معامل تنويع الصادرات هو الأكبر مقارنة مع باقي المعاملات، فمن المنطقي أن يكون تأثيره الأكبر.

– بالنسبة لمعامل تنويع الإيرادات الحكومية (B_2)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (تذبذب النمو الاقتصادي)، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الإيرادات الحكومية، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان الإيرادات الحكومية بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز الإيرادات الحكومية)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (3.648348%)، وهذا يتفق مع التوقعات. نلاحظ أن تأثير معامل تنويع الإيرادات يأتي في المرتبة الثانية بعد تأثير تنويع الصادرات، وهذا يتفق مع النتائج المتوصل إليها سابقا، حيث أن الإيرادات الحكومية أكثر تنوعا من الصادرات، ولكنها تؤثر على تذبذب النمو الاقتصادي ذلك أن الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات.

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 =0.823، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 82.3% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 17.7% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).

– يلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة و ($P > 0.05$) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (23.3):دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals

Date: 04/25/16 Time: 13:25
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.196	-0.196	0.8877	0.346
		2	-0.084	-0.127	1.0601	0.589
		3	-0.275	-0.337	3.0243	0.388
		4	0.050	-0.126	3.0935	0.542
		5	-0.046	-0.180	3.1550	0.676
		6	0.110	-0.067	3.5380	0.739
		7	0.079	0.050	3.7510	0.808
		8	-0.098	-0.120	4.1031	0.848
		9	-0.124	-0.162	4.7194	0.858
		10	-0.156	-0.298	5.7861	0.833
		11	0.308	0.090	10.431	0.492
		12	-0.115	-0.219	11.159	0.515

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) .

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (15.3): القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج في الجزائر

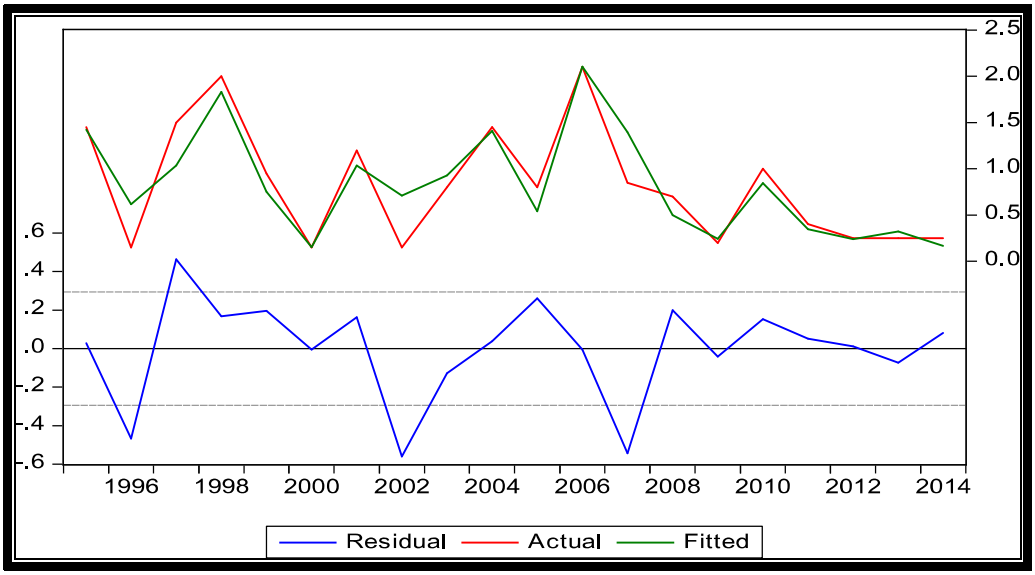

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

يلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

– تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J- B=2.74 أقل من $X^2_{0.95}$=5.99 والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (16.3) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بالنسبة للجزائر

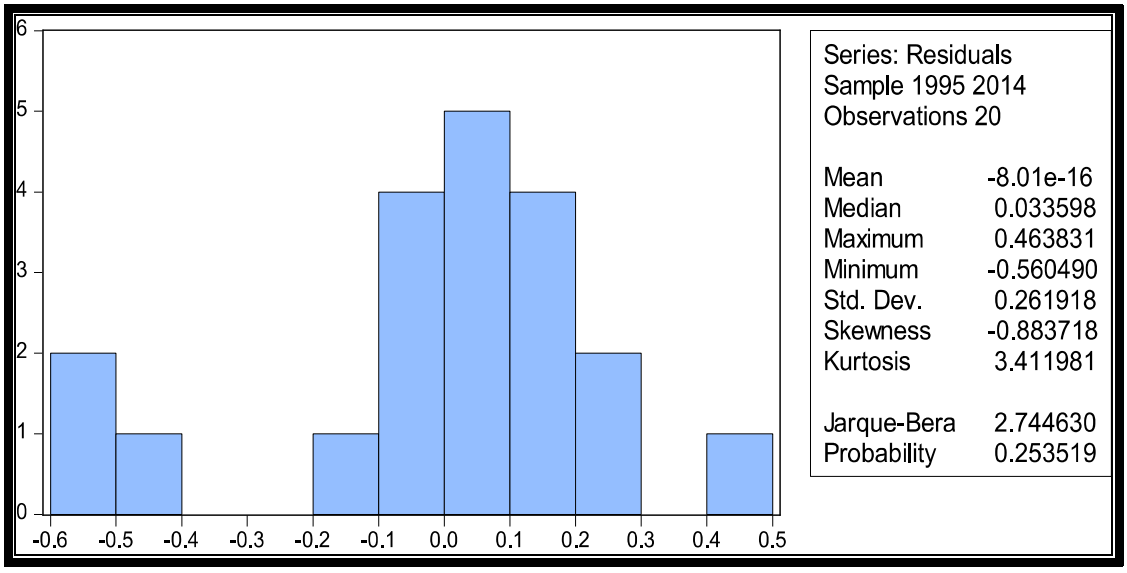

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي سوف يتم استخدام اختبار BG-LM Test، واختبار ARCH- LM Test.

الجدول رقم (24.3): اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test

	Obs*R-squared	Probability
Breussch- Godfrey Serial Correlation LM Test	**1.441**	**0.486**
Heteroskedasticity ARCH Test	**0.037**	**0.846**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات(Eviews-8) . (الملحقين 12، 13).

– لاختبار مشكلة الارتباط التسلسلي، يستخدم اختبار BG-LMTest، أي أن: LM nxR^2= 20X0.072=1.441، حيث أن n: عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=2 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 5.99 ومنه لدينا :

5.99 > 1.441، وبالتالي تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

– اختبار ARCH-LM Test الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج LM= nxR^2=19X0.0019=0.7625، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: 3.84 > 0.7625، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي(البواقي).

المبحث الثاني: النفط والتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي إتحاد فيدرالي يضم سبع إمارات تشمل دبي، وأبوظبي، والشارقة، وعجمان، والفجيرة، أم القيوين، ورأس الخيمة، ويحكمها المجلس الفيدرالي الأعلى للحكام، حيث تعتبر أمارتي أبو ظبي ودبي من أكبر وأغنى الإمارات التي تهيمن على اقتصادها، كما تعتبر دولة الإمارات من الدول الغنية ذات الاقتصاد المفتوح. على غرار باقي دول الخليج، تعتبر الإمارات العربية المتحدة دولة نفطية وتحتل مكانة بارزة ضمن السوق النفطي العالمي، غير أنها توجهت مؤخرا إلى فك ارتباط اقتصادها بقطاع النفط من خلال التنويع الاقتصادي. سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي وأثر ذلك على استدامة التنمية الاقتصادية فيها.

1.2. نظرة حول القطاع النفطي في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في منطقة الخليج وعلى المستوى العالمي، وتلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية من خلال دورها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

1.1.2. إمكانيات الإمارات العربية المتحدة النفطية

تمتلك الدولة إمكانيات نفطية هامة سنحاول التعرف عليها فيما يلي.

أولا: تطور الاحتياطي من النفط

تمتلك الإمارات العربية المتحدة سادس وسابع أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالميا على الترتيب.

يوضح الجدول رقم (25.3) الاحتياطي من النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (25.3): تطور الاحتياطي من النفط في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة:مليون برميل/السنة

السنوات	الاحتياطي
1995	97800
1996	97800
1997	97800
1998	97800
1999	97800
2000	97800
2001	97800
2002	97800
2003	97800
2004	97800
2005	97800
2006	97800
2007	97800
2008	97800
2009	97800
2010	97800
2011	97800
2012	97800
2013	97800
2014	97800

Source

0PEC[2006]: «Annual statistical Bulletin», P.17.

0PEC[2010]:«Annual statistical Bulletin», P.22.

0PEC[2015]:«Annual statistical Bulletin», P.22.

يقدر احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة بـ 97800 مليون برميل. أما احتياطي الغاز الطبيعي الإماراتي فيقدر بـ 83.8 مليار متر مكعب في السنة، وهو يقارب 5% من احتياطي الغاز في العالم. وتتركز أغلب احتياطات الإمارات العربية المتحدة (95% من احتياطي النفط و94% من احتياطي الغاز) في أبو ضبي برا وبحرا. يوضح الشكل رقم (17.3) تطور الاحتياطي من النفط في الإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (17.3): تطور الاحتياطي من النفط في الإمارات العربية المتحدة

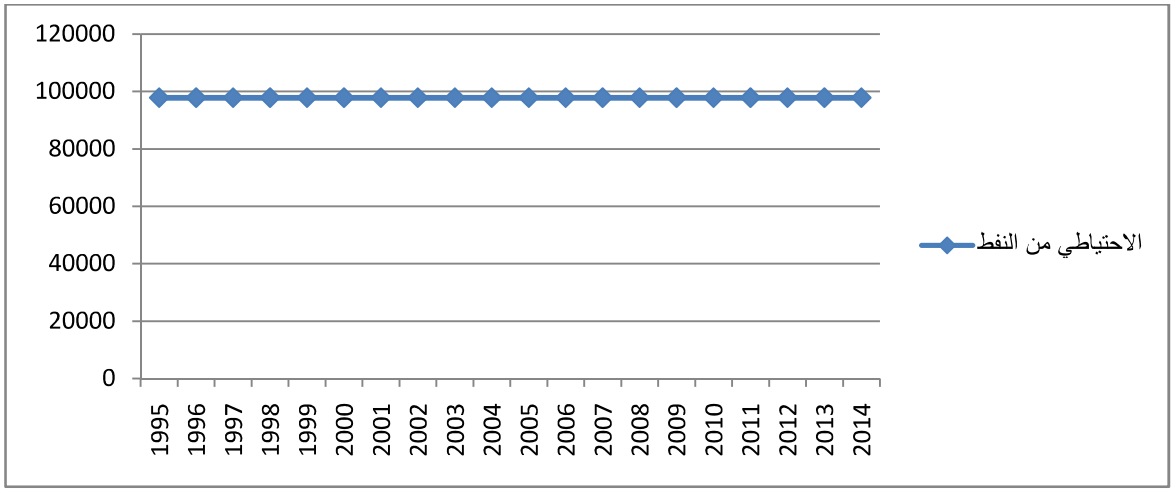

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25.3).

يوضح الشكل أن الاحتياطات المؤكدة من النفط بقيت ثابتة خلال الفترة 1995-2014، وليس لهذه الفترة فقط بل يؤكد تقرير إدارة الطاقة الأمريكية (EIA) لسنة 2015 أن احتياطات الإمارات العربية المتحدة من النفط بقيت ثابتة لأكثر من 27 سنة. وفقا لنفس التقرير، عمليات التنقيب عن البترول في الإمارات لم تنجح في العثور على اكتشافات جديدة مما دفع الشركات العاملة في الإمارات إلى اللجوء إلى استخدام الطرق المحفزة لزيادة معدلات الإنتاج، وكذلك من أجل إطالة عمر حقول بترول الإمارات الحالية الهرمة للتعويض عن عدم العثور على اكتشافات جديدة تمكنها من زيادة إنتاجها. إن اللافت للنظر أيضا أن احتياطي بترول الإمارات كان عام 1987 يبلغ 33 مليار برميل فقط لكن قفز فجأة في العام الذي يليه إلى 98 مليار برميل، وبقي ثابتا لا يزيد ولا ينقص برميلا واحدا طوال 27 عاما (منذ عام 1988 إلى عام 2015).[1]

[1] EIA [2015] United Arab Emirates plans to increase crude oil and natural gas production , https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=23472

ثانيا: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثامنة في العالم في إنتاج النفط، والمرتبة الرابعة من حيث الصادرات، فقد بلغت صادرات النفط الخام 2.9 مليون برميل يوميا في نهاية عام 2014، وهو ما يعادل 8% من إجمالي مخرجات النفط لدول الأوبك.[1] يوضح الجدول رقم (26.3) الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (26.3): الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: 1000 برميل يومي

السنوات	الإنتاج	الصادرات
1995	2,148.0	1,925.0
1996	2,161.3	1,943.2
1997	2,160.7	1,949.0
1998	2,244.1	2,039.0
1999	2,048.8	1,919.0
2000	2,174.7	1,814.9
2001	2,115.2	1,786.7
2002	1,900.3	1,614.0
2003	2,248.0	2,048.0
2004	2,343.6	2,172.0
2005	2,378.0	2,195.0
2006	2,568.0	2,420
2007	2,529.0	2,343
2008	2,572.2	2,334
2009	2,241.6	1,953
2010	2,323.8	2,104
2011	2,564.2	2,457
2012	2,653.0	2,445
2013	2,796.5	2,701
2014	2,794.0	2,497

Source :

0PEC[2006]: «Annual statistical Bulletin», P.P. 21,31.

0PEC[2010]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.30,49.

0PEC[2015]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.28,52.

[1] **EIA [2015]**, Op.cit.

قدرت الطاقة الإنتاجية من النفط سنة 1995 بـ 2148.0 ألف برميل يومي، لترتفع سنة 2014 إلى 2794.0 ألف برميل يومي. أما الطاقة التصديرية من النفط فقد ارتفعت من 1925.0 ألف برميل يومي سنة 1995 إلى 2497 ألف برميل يومي سنة 2014.

إن الطاقة الإنتاجية اليومية للنفط لم تشهد تغيرات كبيرة تقريبا طيلة فترة الدراسة، وذلك نتيجة ثبات الاحتياطات المؤكدة، كما يبين الشكل رقم (18.3).

الشكل رقم (18.3): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الإمارات العربية المتحدة

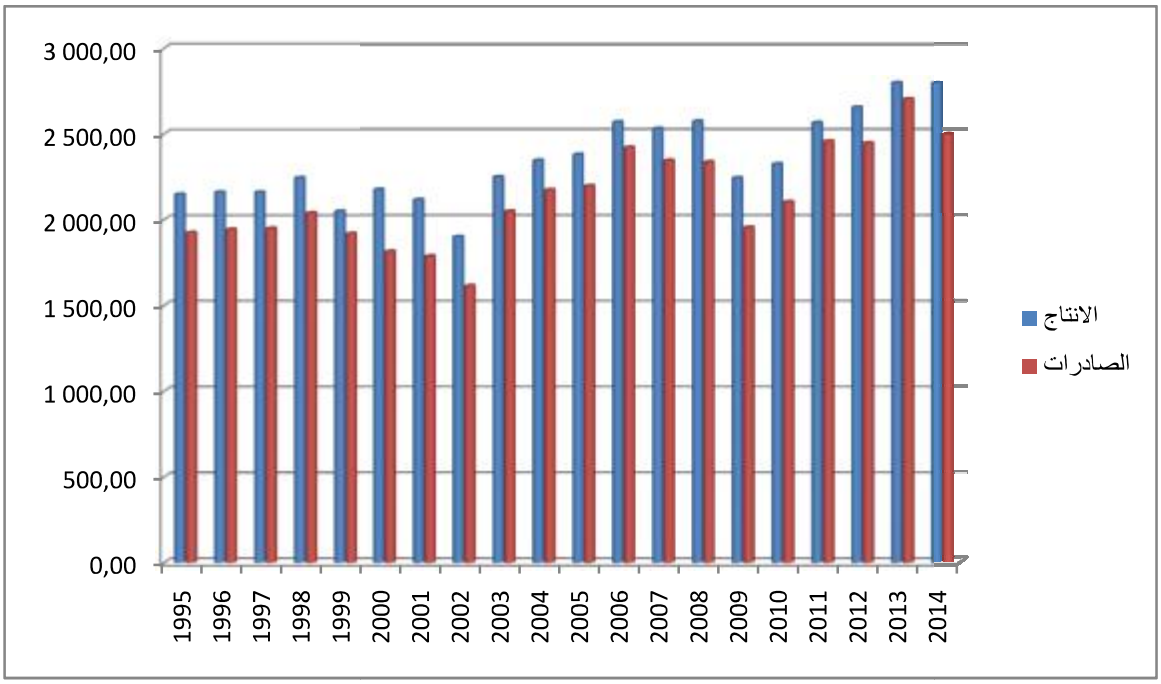

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (26.3).

يتضح من خلال الشكل رقم (18.3) أن أكبر طاقة إنتاجية كانت سنتي 2013 و2014 قدرت بـ 2796.5 ألف و 2794.0 ألف برميل يومي على التوالي. ونفس السنتين شهدتا أكبر قيمة للصادرات قدرت بـ 2701 ألف و 2497 ألف برميل يومي على التوالي. ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وإصرار الدولة على متابعة استثماراتها في مختلف المجالات خاصة في مجال البنى التحتية.

ثالثا: تطور العائدات النفطية في الإمارات العربية المتحدة

حققت الدولة على إثر ارتفاع أسعار النفط عوائد معتبرة كما هي مبينة في الجدول رقم (27.3).

الجدول رقم (27.3): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة (مليار درهم)

السنوات	الإيرادات
1995	32
1996	37
1997	41.1
1998	25.5
1999	28.1
2000	56.2
2001	51.648
2002	40.926
2003	56.738
2004	73.322
2005	111.377
2006	164.775
2007	176.265
2008	269.323
2009	122.380
2010	169.780
2011	262.436
2012	279.276
2013	297.197
2014	273.134

Source: UAE, Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

عرفت عوائد النفط تطورا ايجابيا خلال الفترة 1995-2008، لتسجل سنة 2009 انخفاضا كبيرا نتيجة انخفاض أسعار النفط، كما هو موضح في الشكل رقم (19.3).

الشكل رقم (19.3):تطور إيرادات قطاع المحروقات في في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة (مليار درهم)

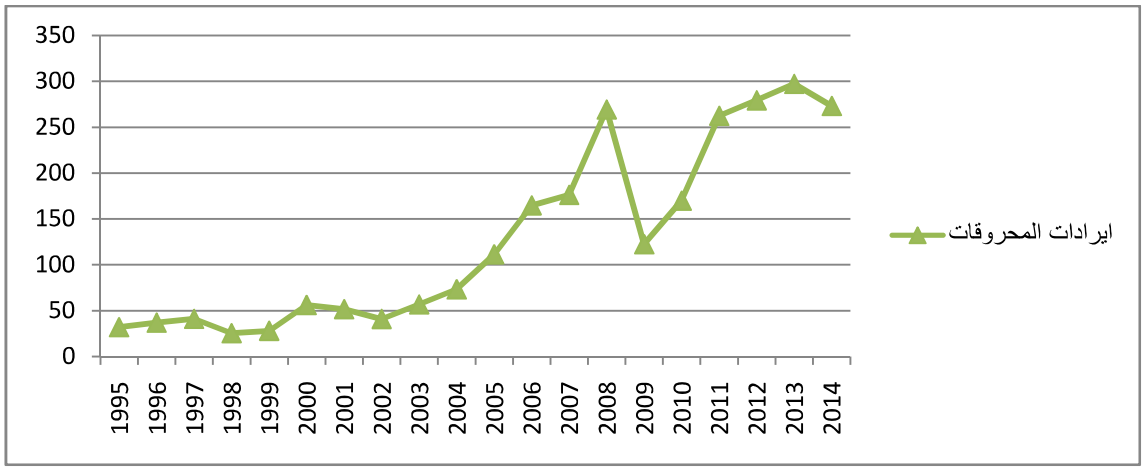

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (27.3).

ارتفعت إيرادات الدولة النفطية من 32 مليار درهم سنة 1995 إلى مليار درهم 269.323 سنة 2008، لتشهد سنة 2009 انخفاضا كبيرا في أسعار النفط من 93.85 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61.83 دولار للبرميل سنة 2009. على اثر هذا الانخفاض انخفضت إيرادات الدولة النفطية إلى 122.380 مليار درهم سنة 2009. لتعرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2009 -2012 على اثر تعافي أسعار النفط الذي لم يدم طويلا وأخذت الأسعار في الانخفاض فانخفضت الإيرادات النفطية من 279.276 مليار درهم سنة 2012 إلى 273.134 مليار درهم سنة 2014.

رغم هذا التذبذب في الإيرادات النفطية إلا أن هذه الإيرادات ساعدت الحكومة في تبني سياسة مالية توسعية وتنفيذ مشاريع سياحية ضخمة.

2.1.2. أهمية قطاع النفط في الإمارات العربية المتحدة

– عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

يلعب النفط دورا مهما في دفع النمو الاقتصادي في الدولة، يظهر ذلك من خلال مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام، كما يوضحها الجدول رقم (28.3).

الجدول رقم (28.3): تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليون درهم

السنوات	الناتج الداخلي الخام	حصة قطاع المحروقات	النسبة
1995	156902	47949	30.55
1996	175778	58023	33
1997	187550	55799	30.2
1998	177360	37402	29.75
1999	201797	31840	15.77
2000	257979	88241	34.20
2001	652,734	282,961	43.35
2002	668,618	265,728	39.74
2003	727,460	282,175	38.78
2004	797,052	302,930	38
2005	835,750	309,975	37.08
2006	917,965	344,678	37.54
2007	947,197	320,349	33.82
2008	977,430	312,791	32
2009	977,430	284,893	29.14
2010	941,331	295,793	31.42
2011	990,354	315,446	31.85
2012	1058,625	339,315	32.05
2013	1104,372	349,121	31.61
2014	1154,845	362,998	31.43

Source: UAE, Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

يوضح الشكل رقم (20.3) تطور نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (20.3): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليون درهم

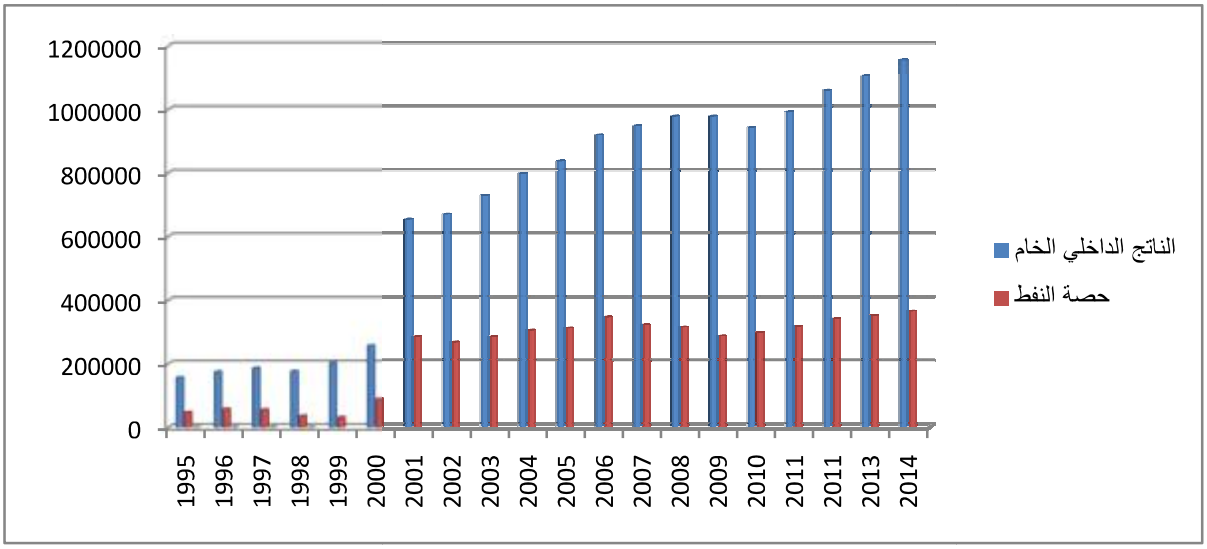

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28.3).

كان الناتج المحلي الإجمالي منخفضا خلال الفترة 1995-2000 ليسجل ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2001-2014، غير أن الملفت للانتباه أنه رغم ارتفاع أسعار النفط خلال منذ سنة 2000 إلا أن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد انتقالات كبيرة. وهو ما يفسر عدم توجه الدولة إلى الاعتماد بشكل أكبر على قطاع النفط رغم ارتفاع أسعاره.

- عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

شكلت عوائد النفط نسبة كبيرة من إيرادات الدولة في السنوات الأولى لفترة الدراسة، غير أن هذه النسبة أخذت في الانخفاض التدريجي، كما توضح ذلك معطيات الجدول رقم (29.3).

الجدول رقم (29.3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات العامة	حصة قطاع المحروقات	النسبة	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية
1995	79	32	40.50	59.5
1996	73,8	37	50.13	49.87
1997	76,4	41,1	53.79	46.21
1998	65,2	25,5	39.11	60.89
1999	64,9	28,1	43.29	56.71
2000	81,3	56,2	69.12	30.88
2001	137,266	51,648	37.62	62.38
2002	114,436	40,926	35.76	64.24
2003	154,024	56,738	36.83	63.17
2004	189,502	73,322	38.39	61.61
2005	287,81	111,377	38.69	61.31
2006	402,332	164,775	40.95	59.05
2007	457,5	176,265	38.52	61.48
2008	767,873	269,323	35.07	64.93
2009	468,95	122,380	26.09	73.91
2010	540,044	169,780	31.43	68.57
2011	759,73	262,436	34.54	65.46
2012	654,44	279,276	42.64	57.36
2013	930,703	297,197	31.93	68.07
2014	855,352	273,134	31.93	68.07

Source: UAE, Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

يتضح من خلال الجدول رقم (29.3) توجه الدولة نحو التقليل من أهمية عوائد النفط في إجمالي إيرادات الدولة. فبفضل الاستراتيجيات الرشيدة قل اعتماد الدولة حاليا على النفط، وأصبح يشكل فقط 31% من إجمالي الإيرادات سنة 2014 بعدما كان يمثل 50.13% سنة 1998، أما النسبة المتبقية فتأتي من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية، وأهمها صناعة الألمنيوم. يوضح الشكل (21.3) تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة.

الشكل رقم (21.3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار درهم

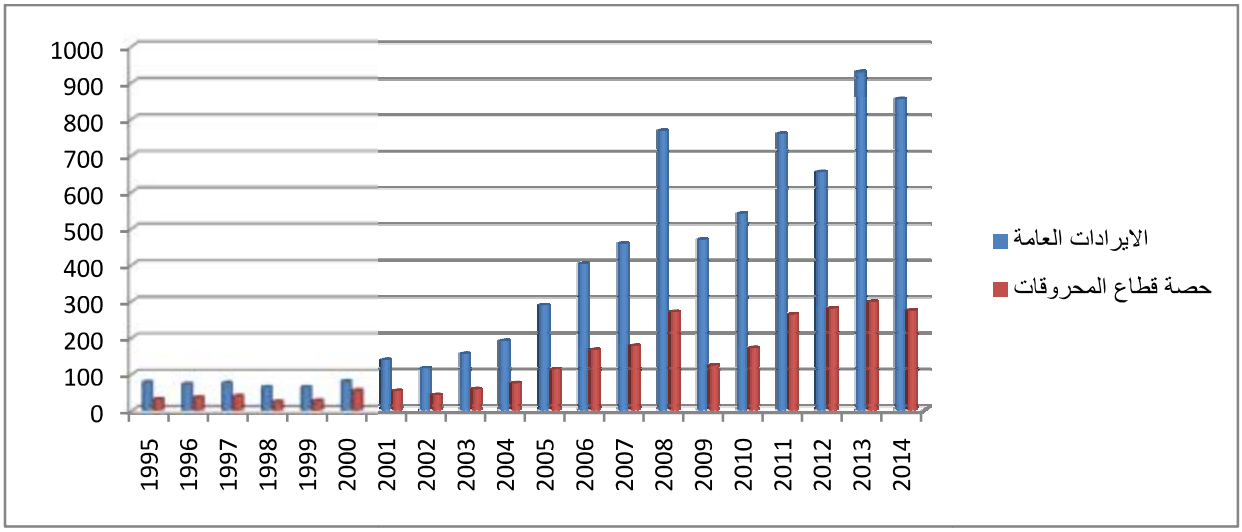

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (29.3).

كانت عوائد النفط تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة خلال الفترة 1995-2000، حيث قدرت سنة 2000 بـ 69.12%. غير أنه منذ سنة 2001 بدأت الدولة في تقليل اعتمادها على عوائد النفط فانخفضت نسبة مساهمتها إلى 37.62% خلال هذه السنة لتنخفض سنة 2014 إلى 31.93%.

2.2. تقييم التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار. لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية في مسار تنويع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة.

1.2.2. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

تتضح جهود الدولة في مسار التنويع الاقتصادي من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفضت مساهمة قطاع النفط وارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة منذ سنة 2000، حيث ارتفعت من 56.64% سنة 2001 إلى 68.56% سنة 2014، مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع قاعدة النشاطات الاقتصادية. يوضح الشكل رقم (22.3) تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (22.3): مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات

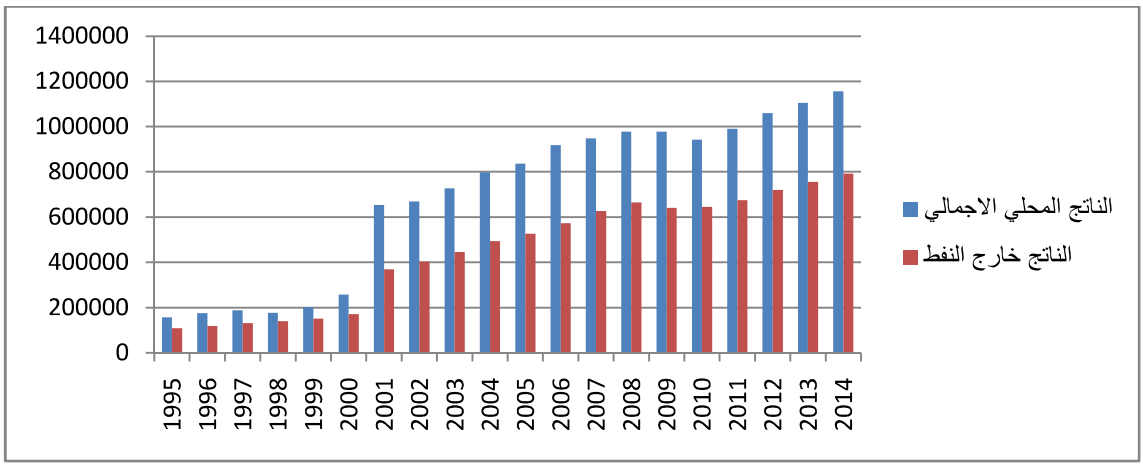

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28.3).

إن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل نموه الحقيقي من 2005 إلى 2010 حوالي 2.1% سنويا، وقطاع التشييد والبناء الذي حقق نموا قدره 11.4% خلال نفس الفترة، حيث النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نموا قدره 7.3% (خلال نفس الفترة).[1]

يؤكد مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي التوجه نحو تنويع مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (30.3) أن قيمة المعامل قريبة جدا من الصفر، كما انخفضت قيمته من 0.33 سنة 1995 إلى 0.25 سنة 2014، وهو ما يدل على نجاح جهود تنويع الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (30.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.337095768
1996	0.32201963
1997	0.328864958
1998	0.284209915
1999	0.29707086
2000	0.291556764
2001	0.248624723
2002	0.243252558
2003	0.247409341
2004	0.264784831
2005	0.27865994
2006	0.27449278
2007	0.27322558
2008	0.271104977
2009	0.270742128
2010	0.26893744
2011	0.264732787
2012	0.260282642
2013	0.251713776
2014	0.250179887

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (14).

[1] وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2011، ص 27.

2.2.2. تنويع الصادرات

سجلت الإمارات العربية المتحدة تطورا ايجابيا في تنويع الصادرات خارج النفط، حيث يبين الجدول رقم (31.3) انخفاض قيمة صادرات المحروقات مقابل زيادة في الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (31.3): التركيب السلعي لصادرات الإمارات العربية المتحدة (الوحدة: مليون درهم)

البيان	النفط الخام	المشتقات النفطية	الغاز	سلع أخرى	صادرات المناطق الحرة	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات وإعادة التصدير
1995	45184	5125	6020	5652	8724	33419	104124
1996	53550	5770	7641	14533	11639	38420	137052
1997	50351	6600	8418	8742	14606	39680	148397
1998	34486	6050	7200	18207	15771	42553	124267
1999	45186	7082	8200	13401	16618	43463	133950
2000	79462	7130	13971	14116	20189	48150	183018
2001	65203	9471	13132	15187	24948	51183	179124
2002	61251	11912	12032	30380	86030	67361	191576
2003	71223	12034	14361	31345	9721	82054	24178
2004	14250	10879	16243	52887	14680	124419	334186
2005	202165	15976	21179	63928	18414	139506	424004
2006	213372	17995	26075	75286	21700	168920	523347
2007	224647	17981	28500	42068	83700	259124	656020
2008	313735	22100	39080	60359	97455	345779	878508
2009	198773	20000	30500	65279	96200	293642	704394
2010	220677	24532	28900	89015	98320	322778	784222
2011	332879	32797	44200	114036	146216	439101	1109229
2012	378620	35337	50100	169711	197443	489887	1321098
2013	392436	35000	47800	148198	234163	516721	1374318
2014	331032	32200	46500	132219	280554	538828	1361333

المصدر : مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يوضح الجدول رقم (31.3) أن صادرات المحروقات انخفضت من 45184 مليون درهم سنة 1995 إلى 32200 مليون درهم سنة 2014. في المقابل شهدت الصادرات غير النفطية نموا ملموسا خلال فترة الدراسة باستثناء

العام 2009 الذي شهد تراجعا في إجمالي التبادل التجاري بنسبة بلغت (16.3%) مقارنة بعام 2008 بسبب الأزمة العالمية. لتعاود الاتجاه الصعودي عام 2010 محققة بذلك نسبة نمو بلغت 14.2% مقارنة بـ 2009.

كما يتضح تصاعد حجم الصادرات غير النفطية للدولة إلى 951.6 مليار درهم سنة 2014 مقابل 398.8 مليار درهم سنة 1995، وبمعدل نمو سنوي قدر بـ 15.9%. وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو 132.2 مليار درهم سنة 2014 مقابل 56.5 مليار درهم في عام 1995، وبمعدل نمو سنوي بلغ 38.2% في المتوسط. وارتفاع حجم السلع المعاد تصديرها إلى نحو 538.8 مليار درهم سنة 2014 مقابل 33.4 مليار درهم سنة 1995 بمعدل نمو سنوي بلغ13.9%. وتجدر الإشارة إلى أن السلع المعاد تصديرها تشمل بصورة أساسية الماس والمجوهرات والحلي. وقد جاء نمو الصادرات الوطنية وإعادة التصدير نتيجة لما يملكه اقتصاد الإمارات من قدرات مادية وبشرية ومهارات تسويقية وهياكل تمويلية وتشريعات اقتصادية تساعد على إيجاد مناخ مناسب لنشوء وتطور صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وبشكل قابل للاستمرار. يوضح الشكل رقم (23.3) هيكل صادرات الدولة بين 1995 و2014.

الشكل رقم (23.3): هيكل صادرات الإمارات بين 1995 و2014

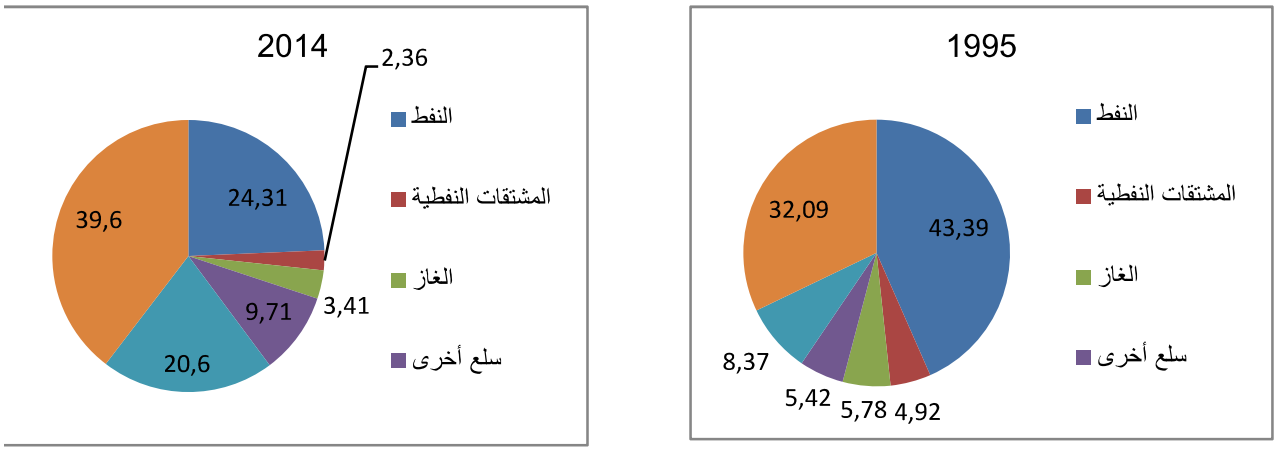

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (31.3).

يؤكد انخفاض معامل هيرفندال– هيرشمان الموضح في الجدول رقم (32.3)، من 0.66 سنة 1995 إلى 0.40 سنة 2014 توجه الدولة نحو تنويع الصادرات.

الجدول رقم (32.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في الإمارات

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.663746893
1996	0.594548769
1997	0.555230145
1998	0.505612496
1999	0.482056931
2000	0.535583912
2001	0.489152094
2002	0.420857044
2003	0.442232601
2004	0.423225187
2005	0.437784882
2006	0.488007511
2007	0.463331816
2008	0.501221454
2009	0.332867735
2010	0.377296105
2011	0.407113771
2012	0.423200248
2013	0.419529126
2014	0.405006073

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (31.3).

3.2.2. تنويع الإيرادات الحكومية

تطرقنا سابقا كيف تراجعت نسبة إسهام عوائد النفط في إجمالي الإيرادات من 69.21% سنة 2000 إلى 31.93% سنة 2014، في مقابل ذلك ارتفع إسهام القطاعات الأخرى في الدخل الوطني للدولة. كما هو موضح في الجدول رقم (33.3). السبب هو أن الدولة في السنوات الأخيرة قامت بإعادة ضخ جزء من عوائد النفط في استثمارات محلية في قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة، وأبرزها قطاع الخدمات، لتنجح بذلك الدولة في تنويع إيراداتها التي أصبحت موزعة على مجموعة كبيرة من الأنشطة كما هو موضح في الملحق رقم (15).

الجدول رقم (33.3) : هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1995 –2014 مليار درهم

السنوات	الإيرادات غير النفطية	النسبة	الإيرادات النفطية	النسبة
1995	8,5	59.5	32	40.50
1996	13,1	49.87	37	50.13
1997	12,7	46.21	41,1	53.79
1998	13,6	60.89	25,5	39.11
1999	15,2	56.71	28,1	43.29
2000	12,9	30.88	56,2	69.12
2001	16,985	62.38	51,648	37.62
2002	16,292	64.24	40,926	35.76
2003	20,274	63.17	56,738	36.83
2004	21,429	61.61	73,322	38.39
2005	32,528	61.31	111,377	38.69
2006	36,391	59.05	164,775	40.95
2007	52,485	61.48	176,265	38.52
2008	114,613	64.93	269,323	35.07
2009	112,095	73.91	122,380	26.09
2010	112,242	68.57	169,780	31.43
2011	117,429	65.46	262,436	34.54
2012	133,446	57.36	279,276	42.64
2013	168,156	68.07	297,197	31.93
2014	154,542	68.07	273,134	31.93

Source: UAE, Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

ما يمكن تسجيله كملاحظات من خلال الجدول رقم (33.3) هو ارتفاع الإيرادات غير النفطية من 8.5 مليار درهم سنة 1995 إلى 154.542 مليار درهم سنة 2014 (تضاعفت أكثر من 17 مرة خلال فترة الدراسة)، وهو ما يعتبر قفزة هامة في زيادة الإيرادات غير النفطية. هذه القفزة التي بدأت من سنة 2001، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية من 30.88% سنة 2001 إلى 68.07% سنة 2014. حيث زادت الإيرادات غير الضريبية بـ 307.609 مليار درهم خلال الفترة 2001-2014 وارتفعت أرباح الشركات بـ 17.6999 مليار درهم خلال نفس الفترة. يوضح الشكل رقم (24.3) هيكل الإيرادات العامة للدولة بين 1995 و2014. (أنظر الملحق رقم (15)).

الشكل رقم (24.3): هيكل الإيرادات العامة في الإمارات بين 1995 و2014

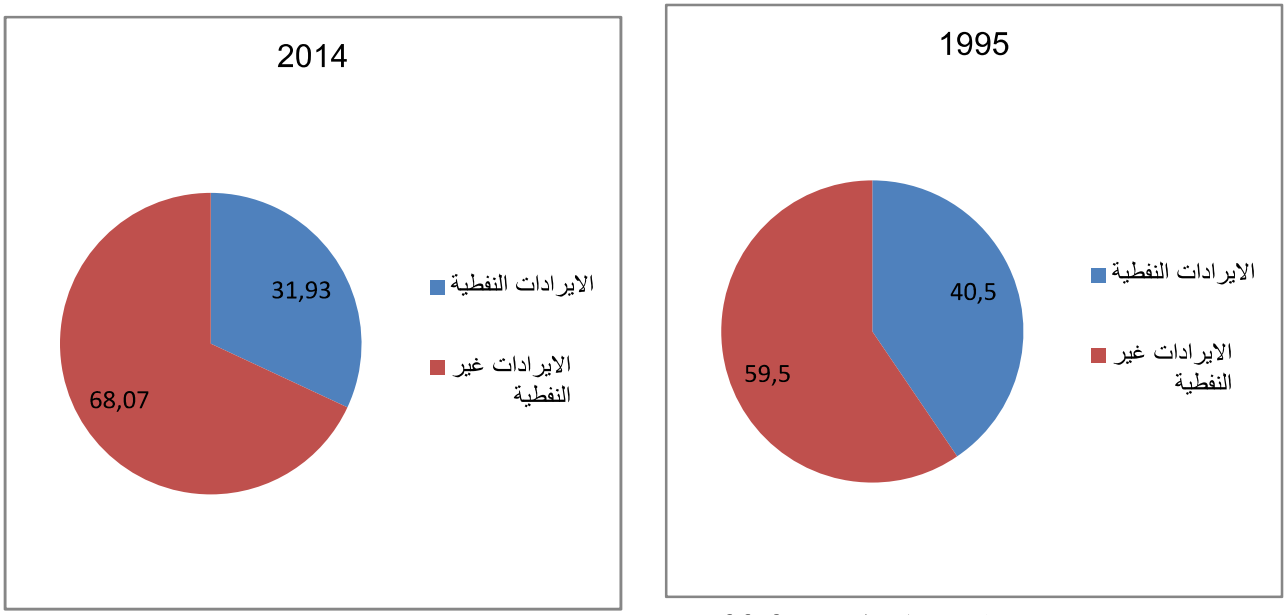

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (33.3).

يؤكد معامل هيرفندال –هيرشمان لتنويع الإيرادات هذه القفزة، حيث انخفضت قيمته من 0.43 سنة 2000 إلى 0.29 سنة 2001، وهو انخفاض مهم يدل على التوجه نحو تنويع الإيرادات منذ سنة 2001. واصل المعامل انخفاضه رغم التذبذب إلى أن وصل إلى 0.09 سنة 2014 ، وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على تنويع الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (34.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الإيرادات في دولة الإمارات

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.376983267
1996	0.434501072
1997	0.315725496
1998	0.109335592
1999	0.104862069
2000	0.434827209
2001	0.290432036
2002	0.214237652
2003	0.256945154
2004	0.338361271
2005	0.338647043
2006	0.449758477
2007	0.330785666
2008	0.188633712
2009	0.002321507
2010	0.049732344
2011	0.169919936
2012	0.14627261
2013	0.091100008
2014	0.091098077

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (33.3).

2.2.4. تنويع تراكم رأس المال الثابت

شهدت دولة الإمارات منذ العام 2005 وحتى الآن مرحلة ازدهار اقتصادي غير مسبوقة، رسمت ملامحها توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال ضخ استثمارات ضخمة بكافة القطاعات غير النفطية لتعزيز سياسة تنويع مصادر الدخل والارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا وجاء في مقدمتها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والإنشاءات والطاقة، وأيضا القطاع النفطي للمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها تحسبا للزيادة المستقبلية في الطلب على النفط، إضافة إلى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى وصيانة وتنمية مرافق البنية التحتية، وتشير بيانات الجدول رقم (37.3) إلى تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 44693 مليون درهم عام 2001 إلى

347953 مليون درهم عام 2014 بمعدل نمو سنوي بلغ 19.4% سنويا. كما عرفت مساهمة القطاع الخاص في تراكم رأس المال الثابت تطورا مهما كما يتضح من خلال الجدول رقم (35.3).

الملحق رقم (35.3): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في دولة الإمارات

الوحدة: مليون درهم

السنوات	تراكم رأس المال الثابت	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة
1995	44693	27620.274	61.8	17072.726	38.20
1996	47432	29384.124	61.95	18047.876	38.05
1997	50951	30407.5568	59.68	20543.4432	40.32
1998	52195	30742.855	58.9	21452.145	41.10
1999	53916	31729.566	58.85	22186.434	41.15
2000	57398	33158.8246	57.77	24239.1754	42.23
2001	79593	45089.4345	56.65	34503.5655	43.35
2002	84981	46331.6412	54.52	38649.3588	45.84
2003	94946	50074.5204	52.74	44871.4796	47.26
2004	101433	51669.9702	50.94	49763.0298	49.06
2005	121912	54177.6928	44.44	67734.3072	55.56
2006	143389	63091.16	44	80297.84	56
2007	223282	64193.575	28.75	159088.425	71.25
2008	259219	57805.837	22.3	201413.163	77.70
2009	269224	50748.724	18.85	218475.276	81.15
2010	262570	62780.487	23.91	199789.513	76.09
2011	277656	56752.8864	20.44	220903.1136	79.56
2012	309244	69177.8828	22.37	240066.1172	77.63
2013	321562	70036.2036	21.78	251525.7964	78.22
2014	347953	79437.6699	22.83	268515.3301	77.17

Source: UAE, Department of Economic Statistics - National Accounts Division

اتساقا مع توجهات سياسة الدولة الاقتصادية نحو المزيد من التحرر الاقتصادي بما يتفق والمتغيرات العالمية تم إفساح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة مساهمته في عملية التنمية، حيث تم توسيع نطاق الخصخصة بمجالات التعليم والصحة والكهرباء والنقل والخدمات والمرافق العامة، وتم تطوير أسواق الأوراق المالية لجذب المدخرات الوطنية وخاصة

صغار المستثمرين وضخها بمشروعات إنتاجية، فتطورت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. يوضح الشكل (25.3) تكوين رأس المال الثابت في الدولة.

الشكل رقم (25.3): تكوين رأس المال الثابت في الإمارات بين 1995 و2014

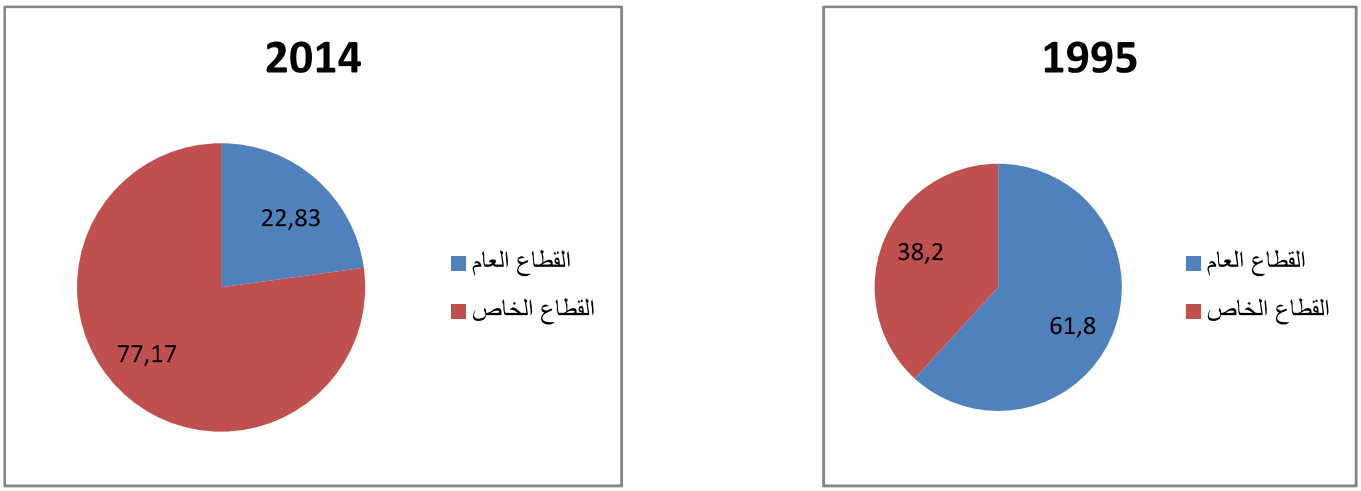

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (35.3).

أدت السياسة المنتهجة من قبل الدولة إلى تحقيق تنويع في تراكم رأس المال الثابت، حيث أن قيمته كانت قريبة من الصفر طيلة فترة الدراسة، كما هي موضحة في الجدول رقم (36.3).

الجدول رقم (36.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تراكم رأس المال الثابت في الإمارات

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.186497532
1996	0.179542696
1997	0.165889084
1998	0.146678665
1999	0.261455667
2000	0.294876678
2001	0.297789776
2002	0.186265567
2003	0.273455676
2004	0.242987876
2005	0.268766788
2006	0.268866888
2007	0.294077655
2008	0.180366533
2009	0.271176579
2010	0.26352033
2011	0.24513605
2012	0.249950764
2013	0.256677377
2014	0.242097532

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (35.3).

5.2.2. تنويع العمالة

رغم قدرة الدولة على تشجيع استثمارات القطاع الخاص، إلا أن توجيه العاملين إلى هذا القطاع الذي يتم من خلاله توفير عدد كبير من فرص العمل يشكل أهم التحديات التي تواجهها الدولة، حيث أن نسبة العاملين في القطاع الخاص لم تتعد 12% سنة 2013.[1]

من جهة أخرى ترتكز العمالة في دولة الإمارات في قطاع الخدمات الذي مثل 43.7% من إجمالي القوى العاملة سنة 2014 في حين لم تتعد نسبة مساهمة الزراعة 0.1% من إجمالي القوى العاملة، وساهمت الصناعات التحويلية

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم187/ 14، الإمارات العربية المتحدة، مشاورات المادة الرابعة لعام 2014، تقرير خبراء الصندوق، ص.12.

بـ 9%، أما قطاع البناء فساهم بـ 24.8%. يوضح الملحق رقم (16) والشكل رقم (26.3) توزيع العمالة على مختلف الأنشطة.

الشكل رقم (26.3): توزيع العمالة على مختلف القطاعات بين 1995 و2014

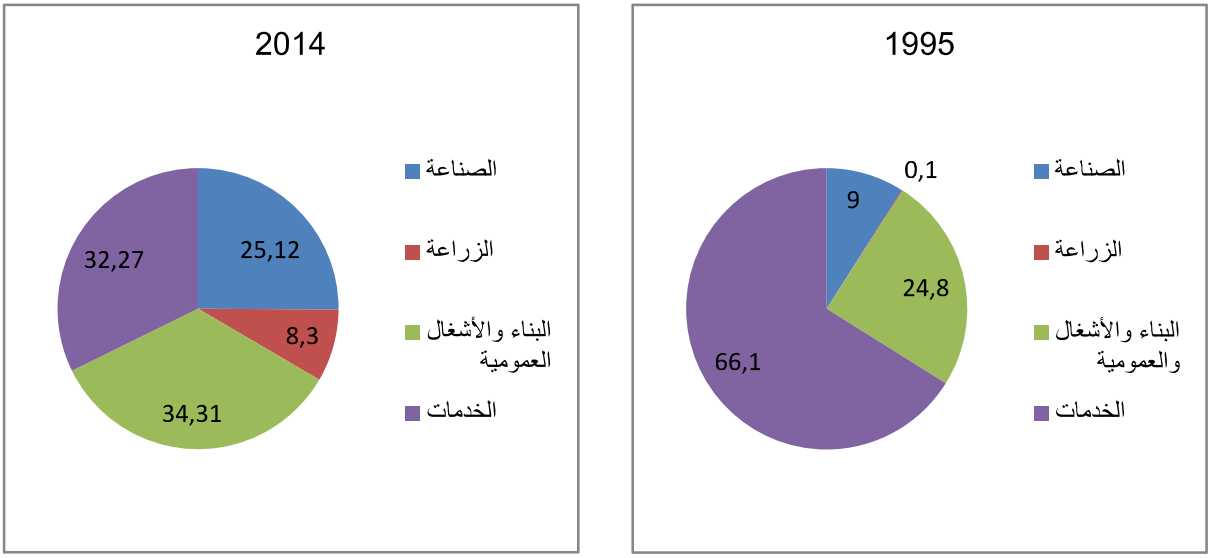

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (16).

يؤكد معامل هيرفندال –هيرشمان لتنويع العمالة هذه المعلومات. حيث أن قيمة المؤشر كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (37.3).

الجدول رقم (37.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الإمارات

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.582583445
1996	0.564038195
1997	0.544118392
1998	0.694196663
1999	0.656154366
2000	0.696298136
2001	0.699336725
2002	0.674886824
2003	0.640563728
2004	0.698038374
2005	0.670518541
2006	0.690442674
2007	0.645196725
2008	0.674051426
2009	0.604562891
2010	0.559223214
2011	0.558143633
2012	0.583663254
2013	0.551657332
2014	0.569604216

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (16).

لزيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص وفي القطاعات الإنتاجية، قامت الدولة بإعداد برامج للتدريب والتشغيل ومبادرات شراكة مع القطاع الخاص، كما أنها تقدم حوافز مالية للشركات التي توظف مواطنين ذوي مهارات مرتفعة، كما تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1] لكن رغم هذه الجهود لم يعرف مؤشر تنويع العمالة تغيرا ملحوظا خلال فترة الدراسة.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم187/ 14، مرجع سابق، ص.15.

واقع استدامة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة

أصبح من الواضح أن الدولة استطاعت بالفعل أن تقطع شوط طويلا في مسيرة تنويع قاعدة مواردها. وقد تمكن اقتصاد الإمارات خلال الفترة 2000-2014 من تحقيق معدلات نمو مقبولة. حسب تقري المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2014، بلغ معدل النمو الاقتصادي 4% في سنة 2014، وهي نسبة أقل عن نسبة 4.7% المسجلة سنة 2013 رغم انخفاض أسعار النفط. وظل النمو قويا في الأنشطة غير النفطية، الذي قدر بـ 5.5%، والذي يعزى بصورة رئيسية إلى أن انخفاض أسعار النفط لم يدفع الحكومة إلى الإعلان عن تعديل في الإنفاق العام ومشاريع البنية التحتية، خصوصا وأن دولة الإمارات هي في وضع يتيح لها الصمود أمام انخفاض أسعار النفط، وذلك بفضل الأصول المالية الضخمة المتراكمة لدى صناديق الثروة السيادية المختلفة. ولقد أقر صندوق النقد الدولي مؤخرا بقدرة دولة الإمارات على الصمود أمام تداعيات انخفاض أسعار النفط : " لدى دولة الإمارات احتياطيات ضخمة من الأصول الأجنبية، مما يشير ضمنا إلى أن تمويل أي عجز مالي محتمل سوف لن يشكل مشكلة."[1] وهى نقطة كان قد أكدها البنك الدولي، حيث أشار إلى أن دولة الإمارات تملك "مبالغ احتياطية ضخمة يمكن أن تساعدها على تحمل الضغوط الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراء تعديلات كبيرة في الإنفاق على البنية التحتية أو مستويات الدين".[2]

على الرغم من ارتفاع معدل التضخم في الإمارات عام 2014، حيث وصل إلى 2.3% مقارنة بـ 1.1% في 2013 إلا أنه يعد نموذجيا ويساعد في جذب الاستثمارات طويلة الأجل التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي لسنة 2014.
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2014_ar_new.pdf
[2] المرجع نفسه.

كما يشير تقرير المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة إلى وجود فائض في الميزانية قدر بـ 73.1 مليار درهم سنة 2014، رغم انخفاضه عن سنة 2013، حيث قدر فائض الميزانية بـ 148.3 مليار درهم.[1]

أما عن معدل البطالة فقد قدر بـ 3.6% سنة 2014 وهو أقل من معدل البطالة العالمي الذي بلغ 5.9% سنة 2014 حسب إحصائيات البنك الدولي.[2]

إن من النتائج الاقتصادية المهمة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر حسب إحصائيات البنك الدولي بـ 43962.7 دولار أمريكي سنة 2014 وهو أعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميا والذي قدر بـ 10738.8دولار أمريكي في نفس السنة.[3] إن هذه المؤشرات تؤكد قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء اقتصاد قوي. ولعل حصول الدولة على 80 نقطة وفق مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة أكبر دليل على ذلك. يوضح الشكل رقم (27.3) تقييم المؤشرات الجزئية لهذا المؤشر.

الشكل رقم (27.3) مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الإمارات سنة 2015

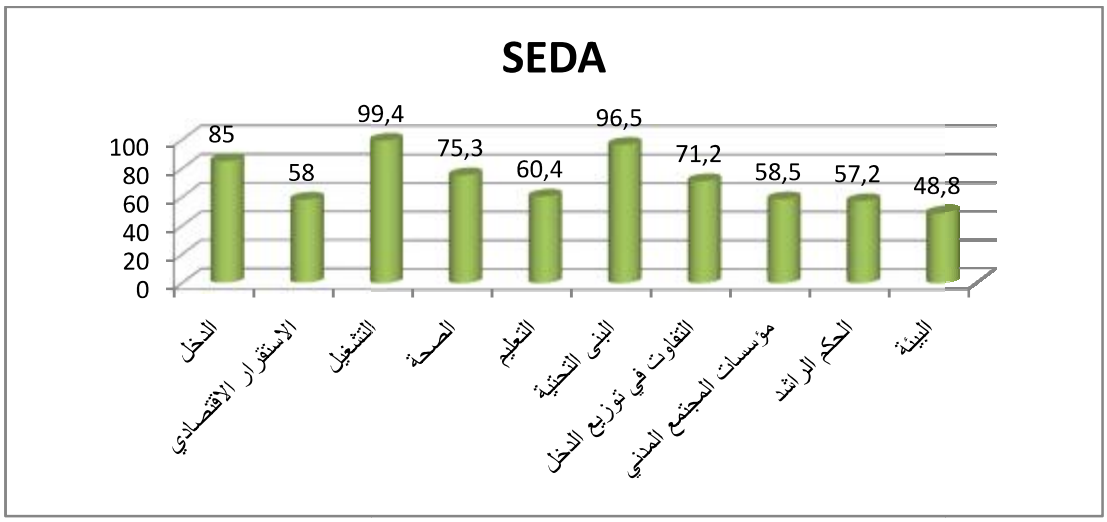

Source: The Boston Consulting Group

https://mediapublications.bcg.com/HTML5Interactives/SEDA2015/index.html

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مرجع سابق.

[2] Worldbank data, http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS/countries/AE-DZ-1W?display=graph

[3] Worldbank data, http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD/countries/ae-DZ-1W?display=graph

يتضح من خلال الشكل أن المؤشرات الرئيسية التي رفعت من مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة هي مؤشر الدخل والتشغيل والبنية التحتية. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جودة البنية التحتية حسب تقرير التنافسية العالمية 2015.[1] كما نلاحظ أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي منخفض نسبيا، وهو ناتج عن التذبذب في معدل النمو الاقتصادي، كما يوضحه الجدول رقم (38.3).

الجدول رقم (38.3): تطور معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في الإمارات خلال الفترة 1995–2014

السنة	النمو الاقتصادي*	تذبذب النمو الاقتصادي**
1994	6.9	-
1995	6.7	0.1
1996	5.8	3.8
1997	8.2	2.4
1998	0.3	7.9
1999	2.9	2.6
2000	10.9	8
2001	1.4	9.5
2002	8.4	6.4
2003	8.8	0.024
2004	9.6	0.8
2005	4.9	4.7
2006	9.8	4.9
2007	3.2	6.6
2008	3.2	0
2009	5.2	5.2
2010	1.6	3.6
2011	5.2	1.4
2012	6.9	1.7
2013	4.3	2.6
2014	4.6	0.2

Source: (*)World Bank data.

(**) حساب الباحثة.

[1] The 2015 IMD World Competitiveness Scoreboard, http://www.imd.org/uupload/imd.website/wcc/scoreboard.pdf

عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة، قد يكون ذلك نتيجة ارتباطه بأسعار النفط. للتأكد سوف نحاول التعرف على العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط من خلال الشكل رقم (28.3).

الشكل رقم (28.3): النمو الاقتصادي في الإمارات وعلاقته بسعر النفط

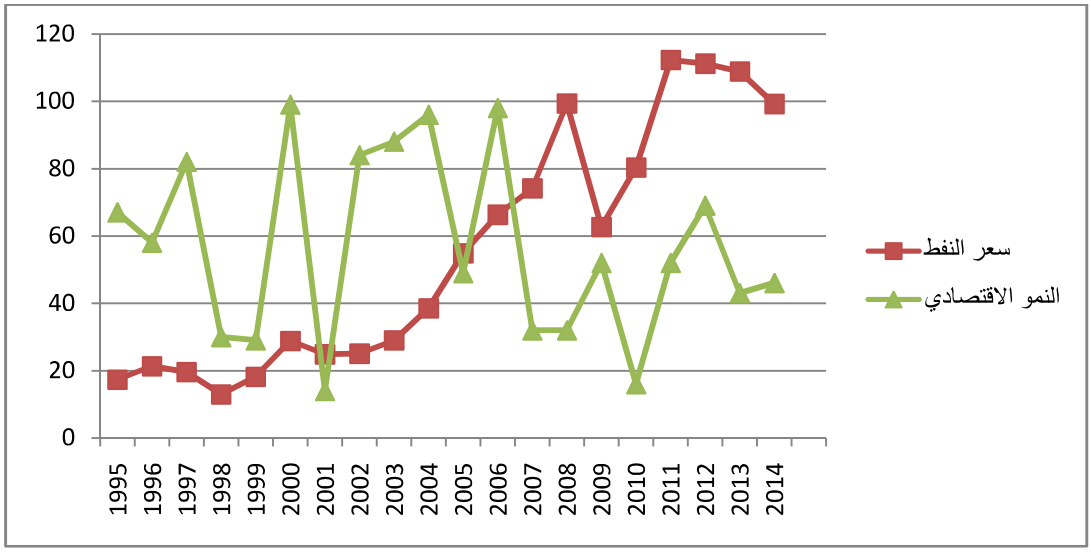

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3.3) والجدول رقم (38.3).

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 8.2% سنة 1997 إلى 0.3%سنة 1998، وقد عرفت هذه الفترة انخفاضا في سعر النفط من 18.10 دولار للبرميل إلى 12.15 دولار للبرميل، وقدر معدل التذبذب بـ 7.9%، ثم ارتفع معدل النمو إلى 10.9% سنة 2000 بعد ارتفاع السعر إلى 26.25 دولار للبرميل، ليسجل في السنة الموالية انخفاضا إلى 1.4% ليقدر معدل التذبذب بـ 9.5%، وقد انخفض سعر النفط في هذه السنة إلى 22.83 دولار للبرميل.

ارتفع معدل النمو الاقتصادي سنة 2002 إلى 8.4% وقدر معدل التذبذب بـ 6.4%، رغم أن هذه السنة لم تسجل ارتفاعا كبيرا في سعر النفط بل ارتفع بدولار واحد للبرميل.

انخفض معد النمو الاقتصادي سنة 2007 إلى 3.2% مقابل 9.8% سنة 2006، رغم أن سعر النفط سجل ارتفاعا من 2006 إلى 2007. سنة 2009 التي سجل فيها سعر النفط انخفاضا كبيرا، حيث قدر بـ 61.83 دولار للبرميل مقابل 93.85 دولار للبرميل سنة 2008، عرف فيها معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا من 3.2% سنة 2008 إلى 5.2% سنة 2009. وحتى في ظل الأزمة الأخيرة لانخفاض أسعار النفط عرفت معدلات النمو الاقتصادي تطورا ايجابيا.

من خلال هذا التحليل، أصبح من الواضح أن النمو الاقتصادي في الإمارات رغم تذبذبه الكبير إلا أنه لم يكن مرتبطا بسعر النفط وذلك ابتداءا من سنة 2002. وهو ما أكد نتائجنا السابقة فيما يتعلق بتوجه الإمارات نحو التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط ابتداءا من سنة 2001.

4.2. الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1995–2014)

تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكون شكل الدالة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{SGDP = f(Hpib, Hexp, Hrev, Hcf, Hlab)}$$

يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي المستدام، وصيغته كما يلي:

$$\boldsymbol{SGDP = B_0 + B_1\,Hpib + B_2\,Hexp + +B_3\,Hrev + B_4\,Hcf + B_5\,Hlab} + u_i$$

حيث أن

u_i يمثل حد الخطأ.

$\boldsymbol{SGDP}$: يمثل النمو الاقتصادي المستدام.

$\boldsymbol{Hpib}$: يمثل مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي.

Hexp : يمثل مؤشر تنويع الصادرات.

Hrev : يمثل مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية.

Hcf : يمثل مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت.

Hlab : يمثل مؤشر تنويع العمالة.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ μ_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي المستدام والتي يصعب قياسها.

– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

لاختبار استقراري (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر (DF) (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فوللر الموسع (ADF) ،(Augmented Dickey-Fuller test). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (**ADF**) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (39.3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
sgdp	P=1	-2.375	-3.358	غير مستقرة	P=0	-9.294	-9.262	مستقرة
hrev	P=3	-2.825	-2.504	غير مستقرة	P=2	-5.303	-5.725	مستقرة
hlab	P=1	-2.480	-3.412	غير مستقرة	P=0	-9.320	-9.282	مستقرة
hexp	P=1	-2.362	-3.187	غير مستقرة	P=0	-10.734	-10.569	مستقرة
hcf	P=2	-2.913	-3.629	غير مستقرة	P=1	-5.008	-4.866	مستقرة

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (E-views.9). (الملاحق من 17 إلى 26).

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت هي على التولي: -3.86، -3.04، -2.66.

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%،5%،10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التولي: -4.57، -3.69، -3.29.

من الجدول رقم (39.3) يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى **CI~(1)**. وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

– اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نجري اختبار التكامل المشترك.

$$
\begin{array}{l}
i \;/\; H_0 : r = 0 \;/\; H_1 : r > 0 \\
ii \;/\; H_0 : r = 1 \;/\; H_1 : r > 1 \\
iii \;/\; H_0 : r = 2 \;/\; H_0 : r > 2 \\
iiii \;/\; H_0 : r = 3 \;/\; H_0 : r > 3 \\
iiiii \;/\; H_0 : r = 4 \;/\; H_0 : r > 4 \\
iiiiii \;/\; H_0 : r = 5 \;/\; H_0 : r > 5
\end{array}
$$

الجدول رقم (40.3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

Date: 29/04/16 Time: 08:30
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: SGDP HREV HLAB HEXP HCF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.972095	118.7110	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.774368	54.29015	47.85613	0.0110
At most 2	0.627996	27.49083	29.79707	0.0902
At most 3	0.305579	9.691513	15.49471	0.3052
At most 4	0.159486	3.127341	3.841466	0.0770

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.972095	64.42080	33.87687	0.0000
At most 1	0.774368	26.79932	27.58434	0.0628
At most 2	0.627996	17.79932	21.13162	0.1375
At most 3	0.305579	6.564172	14.26460	0.5419
At most 4	0.159486	3.127341	3.841466	0.0770

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (40.3) تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد علاقات التكامل المشترك هو 2 علاقات).

نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمىMax-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر، ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد متجهات التكامل

المشترك هو 1 متجهات). وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

– تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي(Eviews-9)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها. فكانت النتائج كما هو موضحة في الجدول رقم (41.3).

الجدول رقم (41.3) نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الإمارات

Dependent Variable: SGDP
Method: Least Squares
Date: 29/04/16 Time: 08:33
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	1.961891	1.354354	1.448581	0.1680
HLAB	24.77990	5.571747	4.447420	0.0005
HEXP	13.66360	4.437727	3.078963	0.0076
HCF	0.264772	8.007701	0.033065	0.9741
C	-13.63335	1.509482	-9.031804	0.0000

R-squared	0.979057	Mean dependent var	3.621200
Adjusted R-squared	0.973472	S.D. dependent var	2.940451
S.E. of regression	0.478920	Akaike info criterion	1.577752
Sum squared resid	3.440467	Schwarz criterion	1.826685
Log likelihood	-10.77752	Hannan-Quinn criter.	1.626346
F-statistic	175.3087	Durbin-Watson stat	2.663723
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

وفقا للجدول كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي المستدام على النحو التالي:

$$SGDP = 13.63335 + 13.66360\ \text{Hexp} + +1.961891\text{Hrev} + 0.264772\text{Hcf} + 24.77990\ \text{HLab} + u_i$$

– اختبار معالم النموذج

يستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن تذبذب النمو الاقتصادي يكون عند حدود (13.63335-)، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن ($P < 0.05$).
- معالم المتغيرات Hlab, Hexp لها معنوية إحصائية، حسب اختبار t عند مستوى معنوية ($p \leq 0.05$).

– الدراسة الاقتصادية

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة لمعامل تنويع الصادرات (B_1)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (تذبذب النمو الاقتصادي)، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز الصادرات)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (13.66360%)، وكلما ارتفع معدل التذبذب قلت احتمالات تحقيق نمو اقتصادي مستدام وهذا يتفق مع التوقعات. حيث أن الصادرات النفطية شكلت نسبة كبيرة ضمن صادرات الدولة خلا الفترة الأولى من الدراسة، ورغم أن الدولة توجهت نحو تنويع الصادرات إلا أنه من الضروري تحقيق المزيد من النتائج فيما يتعلق بتنويع الصادرات.

– بالنسبة لمعامل تنويع العمالة (B_4)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (تذبذب النمو الاقتصادي)، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز العمالة)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (24.77990%)، وهذا يتفق مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، إذا معامل (B_5) لها معنوية اقتصادية. أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلنا إليه سابقا، حيث أن من التحديات الرئيسة التي يعاني منها الاقتصاد الإماراتي تركز العمالة في قطاع الخدمات وضعفها في

القطاعات الإنتاجية، مما يؤثر سلبا على الإنتاج. وقد ذكرنا سابقا أن الدولة تقدم حوافز لانتقال العمالة إلى القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص، لكن رغم ذلك يبقى هذه التحدي مطروح بشدة.

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.979$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 97.9% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 2.1% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).

– يلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة و ($P > 0.05$) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (42.3):دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج الإمارات

Date: 04/29/16 Time: 08:36
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.363	-0.363	3.0557	0.080
		2	-0.046	-0.205	3.1077	0.211
		3	0.135	0.049	3.5811	0.310
		4	0.163	0.277	4.3120	0.365
		5	-0.055	0.187	4.4012	0.493
		6	-0.216	-0.214	5.8707	0.438
		7	0.120	-0.197	6.3564	0.499
		8	0.037	-0.084	6.4079	0.602
		9	0.017	0.181	6.4201	0.697
		10	-0.318	-0.171	10.881	0.367
		11	0.249	0.011	13.901	0.239
		12	-0.062	-0.117	14.113	0.294

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) .

لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (29.3): القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج بالنسبة للإمارات

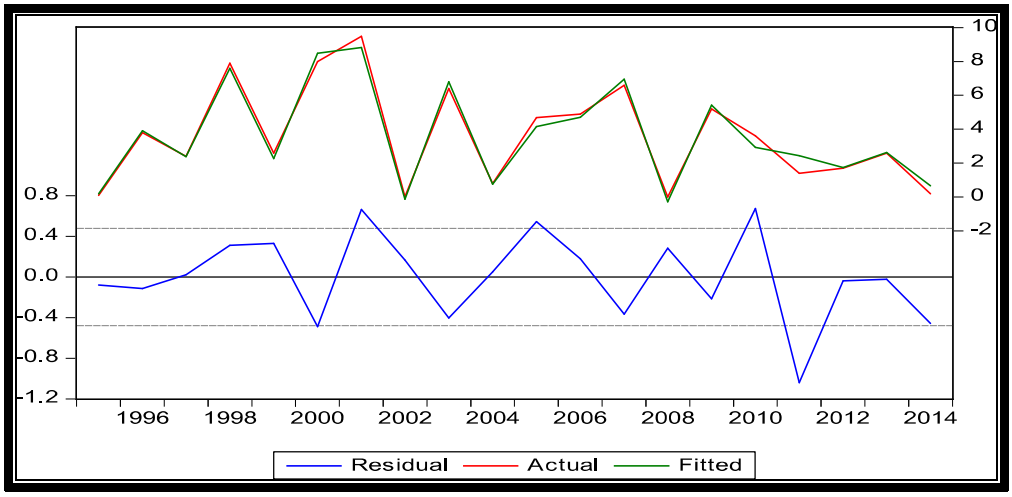

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) .

يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

– تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J- B=0.604 أقل من $X^2_{0.95}$=5.99 .

والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (30.3) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج في الإمارات

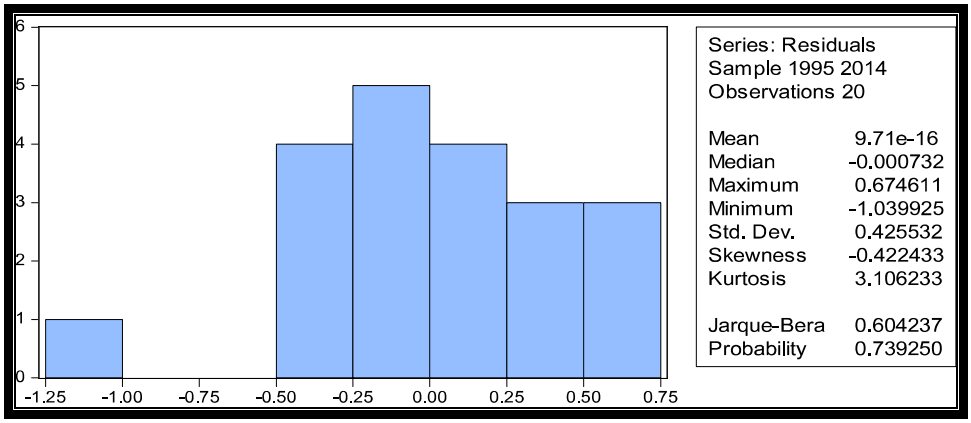

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي سوف يتم استخدام اختبار BG-LM Test، واختبار ARCH- LM Test.

الجدول رقم (43.3): اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test للنموذج في الإمارات

	Obs*R-squared	Probability
Breussch- Godfrey Serial Correlation LM Test	**3.104**	**0.781**
Heteroskedasticity ARCH Test	**0.180**	**0.846**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات(Eviews-8) . (الملحقين 27،28)

- لاختبار مشكلة الارتباط التسلسلي، يستخدم اختبار BG-LMTest، أي أن: $LM= nxR^2=$ 20X0.155=3.104، حيث أن **n:** عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا :

3.84 > 3.104، وبالتالي تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- اختبار ARCH-LM Test الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج $LM= nxR^2$=19X0.009=0.180، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: 3.84 > 0.180، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي(البواقي).

المبحث الثالث: النفط والتنويع الاقتصادي في النرويج

يعتبر الاقتصاد النرويجي مثالا على الاقتصاد المتنوع، حيث يضم مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، وهذا كان نتيجة لجهود النرويجيين في الحفاظ على تنوع الاقتصاد بعد دخول عصر النفط بنفس المستوى الذي كان عليه قبل اكتشاف النفط.

1.3. نظرة حول القطاع النفطي في النرويج

بدء اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط، وتم اكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 وبدء الإنتاج في 1971. ومنذ اكتشاف النفط أصبح يلعب دورا هاما في اقتصاد النرويج.

1.1.3. إمكانيات النرويج النفطية

تمتلك النرويج إمكانيات نفطية هامة، حيث يعتبر أكبر مالك لاحتياطي النفط في أوربا، وحسب إحصائيات 2015 احتلت النرويج المرتبة 11 من حيث إنتاج النفط والمرتبة 5 من حيث الصادرات عالميا. سنحاول فيما يلي التعرف على إمكانيات النرويج النفطية.

أولا: تطور الاحتياطي من النفط

يوضح الجدول رقم (44.3) احتياطات النرويج من النفط.

الجدول رقم (44.3): تطور الاحتياطي من في النرويج النفط خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	الاحتياطي
1995	13,612.0
1996	11,280.0
1997	10,913.0
1998	10,366.0
1999	13,485.0
2000	11,343.0
2001	11,553.0
2002	10,401.0
2003	10,099.0
2004	9,637.0
2005	9,691.0
2006	8,548
2007	8,168
2008	7,491
2009	7,078
2010	7,078
2011	5,320
2012	5,366
2013	5,825
2014	5,497

Source

0PEC [1999]: «Annual statistical Bulletin», P.34 .

0PEC [2004]: «Annual statistical Bulletin», P.42 .

0PEC [2005]: «Annual statistical Bulletin», P.45 .

0PEC[2010]:«Annual statistical Bulletin», P.22.

0PEC[2015]:«Annual statistical Bulletin», P.22.

تحققت معظم الاكتشافات النفطية في النرويج خلال فترة الثمانينات، ورغم الاستغلال الحذر لهذه الثروة الناضبة واستغلال ارتفاع الأسعار لتكثيف الاكتشافات إلا أن احتياطات النرويج النفطية بدأت تنخفض منذ سنة 1998، كما يوضح الشكل رقم (31.3).

الشكل رقم (31.3): تطور الاحتياطي من النفط في النرويج خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: مليون برميل/السنة

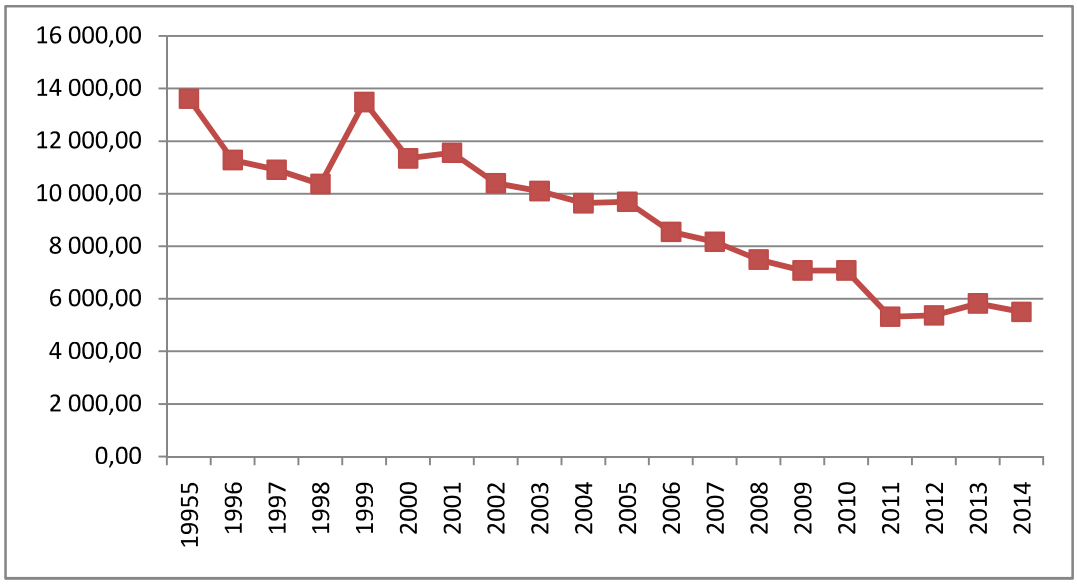

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (44.3).

قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة سنة 1995 بـ 13612 مليون برميل، لتسجل بعدها انخفاضا وصل إلى10366 مليون برميل سنة 1998. نتيجة اكتشافات جديدة ارتفعت الاحتياطات مجددا إلى 13485 مليون برميل سنة 1999، ولكن مباشرة في السنة الموالية عرفت الاحتياطات انخفاضا مستمرا لتصل إلى 5497 مليون برميل سنة 2014. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، إلى تراجع الاستمارات في مشاريع نفطية جديدة، التي أصبحت دون جدوى مع عدم وجود اكتشافات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية.

ثانيا: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية

ترتب على انخفاض حجم الاحتياطات النفطية انخفاض الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج، وهو ما يوضحه الجدول رقم (45.3).

الجدول رقم (45.3): الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: 1000 برميل يومي

السنوات	الإنتاج	الصادرات
1995	2,697.6	2,482.7
1996	3,030.8	2,849.5
1997	3,062.9	2,879.5
1998	2,908.0	2,758.0
1999	2,921.9	2,750.0
2000	3,182.8	2,887.0
2001	3,118.0	2,962.6
2002	2,992.4	2,833.0
2003	2,851.5	2,694.2
2004	2,797.4	2,653.0
2005	2,552.8	2,746.7
2006	2,353.6	2,210
2007	2,210.5	2,012
2008	2,107.5	1,702
2009	1,989.2	1,773
2010	1,798.6	1,602
2011	1,680.1	1,455
2012	1,532.8	1,318
2013	1,463.6	1,199
2014	1,517.8	1,203

Source :

0PEC [1999]: «Annual statistical Bulletin», P.54,86 .

0PEC [2004]: «Annual statistical Bulletin», P.39, 94 .

0PEC[2005]: «Annual statistical Bulletin», P.P.63, 90 .

0PEC[2010]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.30,49.

0PEC[2015]: «Annual statistical Bulletin»,P.P.28,52.

يوضح الشكل رقم (32.3) تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج.

الشكل رقم (32.3): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج خلال الفترة(1995–2014)

الوحدة: 1000 برميل يومي

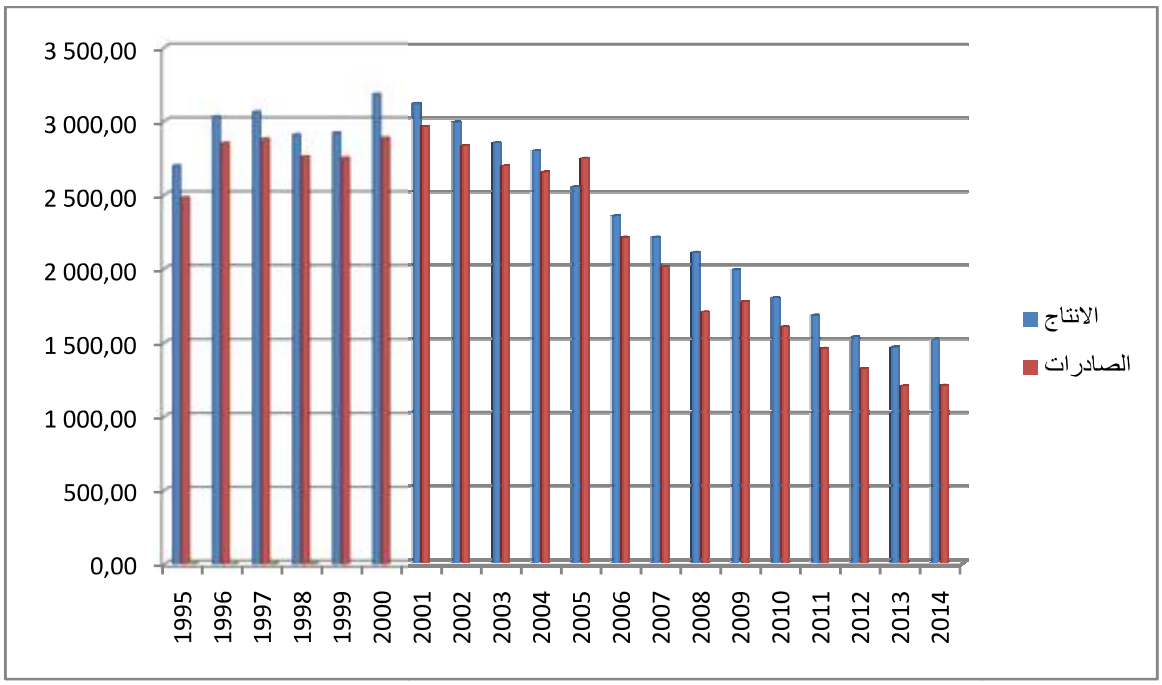

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (45.3).

يبين الشكل وجود مرحلتين فيما يخص الطاقة الإنتاجية للنفط في النرويج. المرحلة الأولى امتدت من سنة 1995 إلى سنة 2000، حيث ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 2697.6 ألف برميل يوميا سنة 1995 إلى 3182.8 ألف برميل يوميا سنة 2000. المرحلة الثانية ابتدأت من سنة 2000 إلى سنة 2014 وهي مرحلة الانخفاض في الإنتاج، حيث عرف الإنتاج انخفاضا مستمرا إلى أن وصل إلى 1517.8 ألف برميل يوميا سنة 2014. يرى المحللون أن نفط النرويج بلغ ذروته سنة 2000.[1]

اتبعت الصادرات نفس الاتجاه، حيث ارتفعت من 2482.7 ألف برميل يوميا سنة 1995 إلى 2962.6 ألف برميل يوميا سنة 2001، ثم انخفضت إلى 1203 ألف برميل يوميا سنة 2014.

[1] Crude oil peak [2015]: «Norway peak oil ». http://crudeoilpeak.info/global-peak/norway-peak-oil

ثالثا: تطور العائدات النفطية في النرويج

إن إيرادات الحكومة النرويجية من النفط والغاز توجه في مجملها إلى صندوق النفط، ويمكن للحكومة أن تستغل فقط 4% من قيمة العائد على استثمارات الصندوق كل عام دون الاعتماد على رأس مال الصندوق لتمويل العجز في الميزانية. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط، وكذا استثمار أموال الصندوق إلى تطور أصوله.

كما أن النرويج تنتهج إستراتيجية جيدة وشفافة لإدارة أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي، وتتحمل وزارة المالية المسؤولية الكلية لإدارة أصول هذا الصندوق، ولكنها فوضت بنك النرويج المركزي (Norges Bank) في الإدارة التشغيلية للأصول بمقتضى اتفاقية للإدارة.[1]

تحدد وزارة المالية إستراتيجية الاستثمار من خلال تحديد حافظة معيارية يسعى البنك المركزي على ضوئهما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل مخاطر غير أن وزارة المالية تتحكم أيضا في مدى التعرض للمخاطر حتى يظل العائد الفعلي في حدود عائدات الحافظة المعيارية. تتكون الحافظة المعيارية من أسهم وأدوات دخل ثابتة وهي موزعة على النحو التالي:[2]

تمثل الأسهم 40% من الحافظة المعيارية:

– 50% أسهم مدرجة في بورصات أوربا؛

– 35% أسهم مدرجة في الأمريكيتين وإفريقيا؛

– 15% من الأسهم في آسيا.

النسبة المتبقية تتألف من أدوات دخل ثابتة مصدرة بالعملات الأوربية (55%) والأمريكية (35%) والآسيوية (10%). وفي 2007 قررت السلطات رفع نسبة الاستثمار في الأسهم إلى 60% و40% للاستثمار في أدوات الدخل الثابت.[3]

[1]NBIM[2011]: «Government Pension Fund Global », p.6.

[2]يمكن الاطلاع على استثمارات الصندوق بالتفصيل على موقع وزارة المالية النرويجية من خلال الوثيقة التالية:
«Government Pension Fund Global'sinvestments by country and region». Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 10/03/2016).

[3]NBIM[2010]: «Government Pension FundGloba, annual report 2010», p.25.

في2010 تم تخصيص 5% من أصول الصندوق للاستثمار في العقار.[1] يوضح الجدول رقم (48.3) حجم أصول صندوق النفط النرويجي.

الجدول رقم (46.3): تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال الفترة (1995–2015)

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

السنوات	الإيرادات
1996	47
1997	113
1998	172
1999	222
2000	386
2001	614
2002	609
2003	845
2004	1016
2005	1399
2006	1784
2007	2019
2008	2275
2009	2640
2010	3018
2011	3312
2012	3723
2013	5038
2014	6431
2015	7019

Source : statistics Norway, NBIM.

سمحت إستراتيجية استثمار أصول الصندوق بتحقيق معدل عائد سنوي قدر بـ 4.5% منذ إنشاء الصندوق. أدت هذه العوائد إلى ارتفاع كبير في حجم أصول الصندوق. كما يوضح الشكل رقم (33.3).

[1]NBIM[2010],Op.cit, p.24.

الشكل رقم (33.3): تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال الفترة (1995–2015)

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

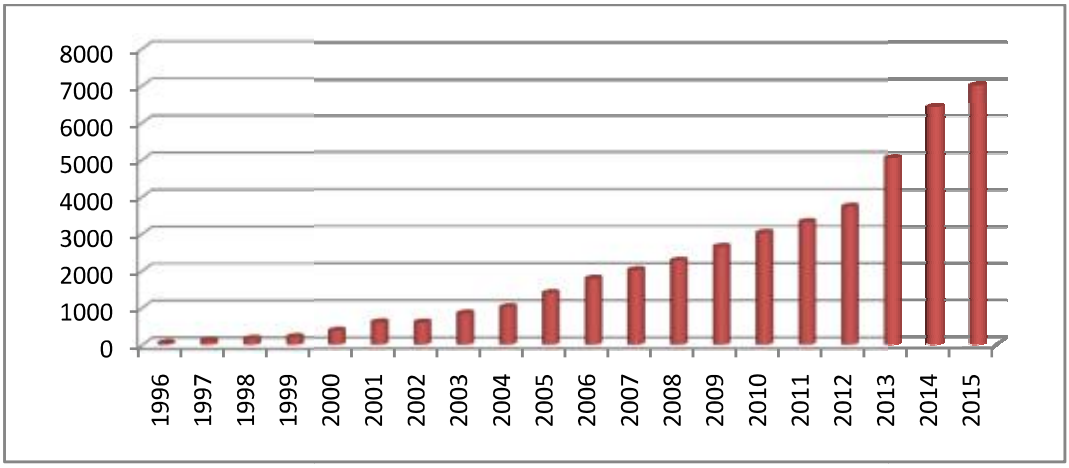

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (46.3).

يوضح الشكل التطور الكبير الذي عرفه حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي حيث ارتفع حجم أصوله من 47 بليون كرونة نرويجية سنة 1999 إلى 7012 بليون كرونة نرويجية سنة 2014. أي تضاعف بحوالي 150 مرة. رغم أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الأسواق المالية العالمية، إلا أن إستراتيجية التنويع في استثمارات الصندوق التي تهدف إلى التقليل من المخاطر مكنت الصندوق من تعويض الخسائر في وقت قصير ليعرف حجم أصول الصندوق ارتفاعا حتى في ظل الأزمة. وهذا دليل على الإستراتيجية الجيدة التي تتميز بالدرجة العالية من الكفاءة في إدارة عوائد النفط من خلال التسيير الفعال والكفء لموارد الصندوق الذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام في أصوله من اجل حماية حقوق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة الناضبة. وكما ذكرنا سابقا يسمح للحكومة بتمويل عجز الميزانية في حدود 4% من العائد السنوي على استثمار أصول الصندوق. يوضح الجدول رقم (47.3) حجم الأموال الموجهة لميزانية الدولة.

الجدول رقم (47.3): إيرادات النفط الموجهة للميزانية في النرويج خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

السنوات	الإيرادات
1995	59.8
1996	105.4
1997	128.3
1998	65.5
1999	63.5
2000	221.9
2001	268.9
2002	185.3
2003	223.9
2004	255.1
2005	334
2006	376.6
2007	361.3
2008	328.1
2009	308.7
2010	299.6
2011	369.1
2012	407.7
2013	350.7
2014	311.7

Source: Ministry of Finance, Norway: «National Budget, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016». Document internet disponible .sur le site : http://www.statsbudsjettet.no (consulté le 20/02/2016)

* Norwegian Petroleum : «The government's revenues» ». Document internet disponible sur le site : www.norskpetroleum.no (consulté le 20/02/2016).

إن الأموال الموجهة للميزانية ليست مرتبطة بأسعار النفط مباشرة بل مرتبطة بالعائد على استثمارات الصندوق، هذه العوائد التي تمكنت من تمويل العجز في الميزانية وتنمية فوائض الصندوق منذ إنشائه رغم الانخفاضات المتعددة التي عرفتها أسعار النفط، وبذلك تمكنت الحكومة من حماية ميزانيتها من التقلبات الشديدة لأسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى

أنه في 2015 ولأول مرة تضطر الحكومة لتمويل العجز من أصول الصندوق نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض العائد على الاستثمار.[1] يوضح الشكل رقم (34.3) تطور الأموال الموجهة للميزانية.

الشكل رقم (34.3): تطور إيرادات النفط الموجهة للميزانية في النرويج خلال الفترة (1995–2014)

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

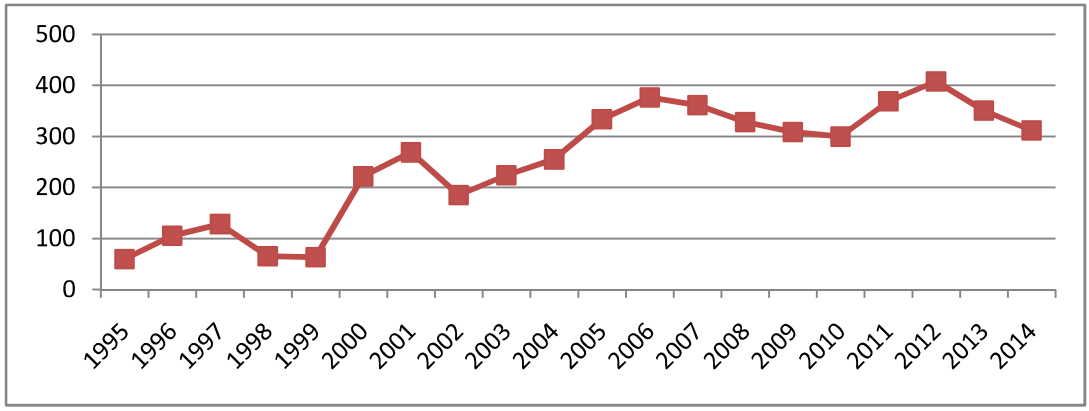

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (47.3).

2.1.3.أهمية قطاع النفط في النرويج

– عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

رغم الطاقة الإنتاجية والتصديرية لقطاع النفط النرويجي إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تعتبر كبيرة، كما هي موضحة في الجدول رقم (48.3).

[1] Norges Bank , ECONOMIC PERSPECTIVES, Address by Governor Øystein Olsen to the Supervisory Council of Norges Bank and invited guests, 18 February 2016.

الجدول رقم (48.3): حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في النرويج

الوحدة: مليون كرونة نرويجية

السنوات	الناتج الداخلي الخام (PIB)	حصة قطاع المحروقات	النسبة
1995	963124	115574.88	12
1996	1054657	158198.55	15
1997	1141324	171198.6	15
1998	1163192	127951.12	11
1999	1265701	179198.14	14
2000	1507886	331734.92	22
2001	1564585	328562.85	21
2002	1560181	280832.58	18
2003	1619613	291530.34	18
2004	1781981	356396.2	20
2005	1988942	457456.66	23
2006	2215312	531674.88	24
2007	2349861	493470.81	21
2008	2605380	651345	25
2009	2429698	437345.64	18
2010	2590089	492116.91	19
2011	2791973	614234.06	22
2012	2965208	652345.76	22
2013	3071134	614226.8	20
2014	3154104	599279.76	19

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

www.ssb.no/en/nasjonalregnskap-og-konjunkturer/tables/nr-tables

*Norwegian Petroleum : «The government's revenues» ». Document internet disponible sur le site : www.norskpetroleum.no (consulté le 20/02/2016)

لم تتعد مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام 25% والتي تعد أكبر مساهمة للقطاع في خلال فترة 1995 – 2014. يوضح الشكل رقم (35.3) تطور حصة النفط في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (35.3): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في النرويج

الوحدة: مليون كرونة نرويجية

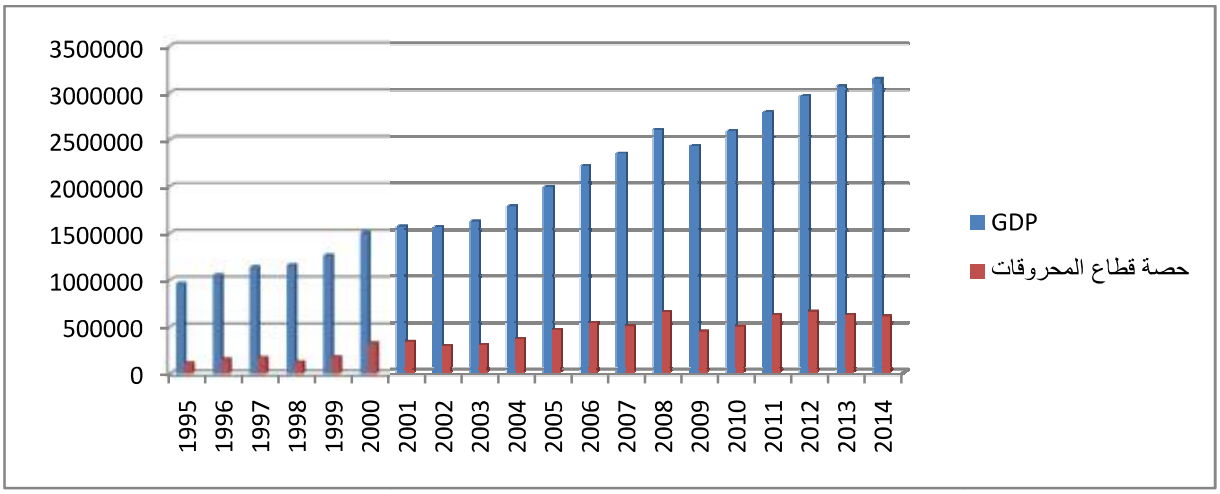

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (48.3).

– عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

رغم أن النرويج تلعب دورا هاما في سوق النفط العالمي إلا أن الإيرادات العامة في النرويج لا تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط. وهو ما يوضحه الجدول رقم (49.3).

الجدول رقم (49.3): مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في النرويج

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

السنوات	الإيرادات العامة	حصة قطاع المحروقات	النسبة
1995	598	59.8	10
1996	658.75	105.4	16
1997	712.7	128.3	18
1998	655.0	65.5	10
1999	705.5	63.5	09
2000	643.6	221.9	34.47
2001	758.4	268.9	35.45
2002	691.1	185.3	26.81
2003	700.2	223.9	31.9
2004	746.4	255.1	34.17
2005	860.8	334.0	38.8
2006	994.9	376.6	37.85
2007	1930.1	361.3	35.7
2008	1182.6	328.1	27.74
2009	1051.9	308.7	29.3
2010	1064.8	299.6	28.1
2011	1223.5	369.1	30.16
2012	1290.7	407.7	31.5
2013	1286.0	350.7	27.27
2014	1295.0	311.7	24.06

Source: Ministry of Finance, Norway: «National Budget, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016». Document internet disponible .sur le site : http://www.statsbudsjettet.no (consulté le 20/02/2016)

* Norwegian Petroleum : «The government's revenues» ». Document internet disponible sur le site : www.norskpetroleum.no (consulté le 20/02/2016).

تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من 18% إلى 20.8% خلال فترة 1995-2014، ذلك نتيجة استقلال ميزانية الحكومة عن إيرادات النفط. حيث توجه إيرادات الحكومة من النفط والغاز في مجملها إلى صندوق النفط (صندوق التقاعد النرويجي العالمي)، ويمكن للحكومة أن تستغل ما يصل إلى 4% من العائد على استثمارات الصندوق كل عام، دون الاعتماد على رأس مال الصندوق، فالنرويج حولت اعتمادها على أسواق النفط إلى الاعتماد على

الأسواق المالية. هذه السياسة المعتمدة من الحكومة النرويجية جعلت إيراداتها العامة لا تتأثر كثيرا بأسعار النفط. يوضح الشكل رقم (36.3) تطور مساهمة النفط في الإيرادات العامة في النرويج.

الشكل رقم (36.3): مساهمة إيرادات النفط في إجمالي الإيرادات العامة في النرويج

الوحدة: بليون كرونة نرويجية

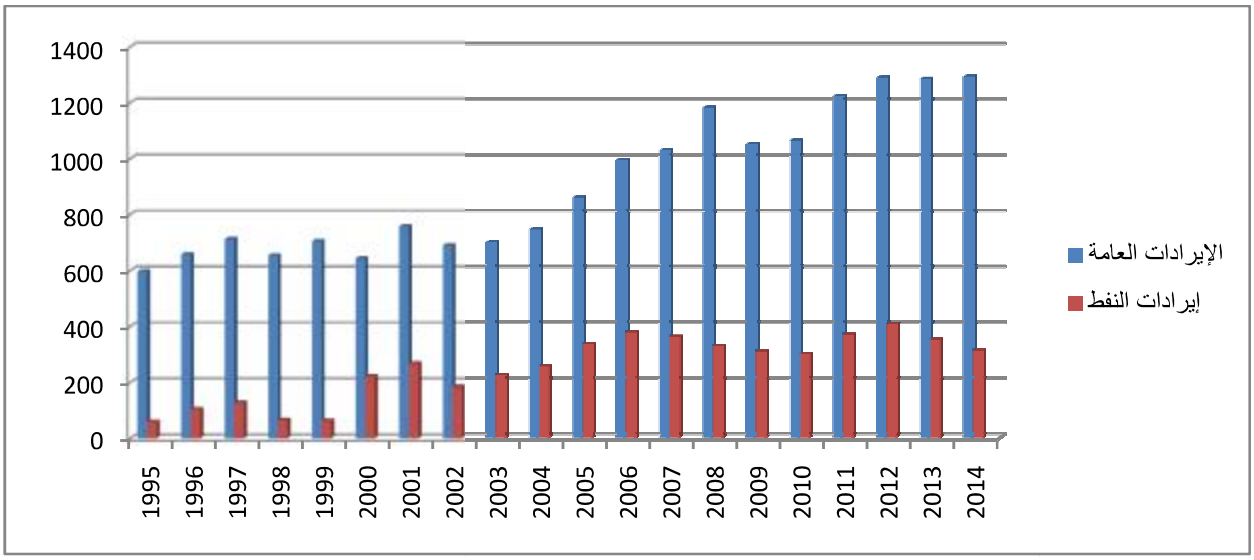

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (49.3).

نسجل من خلال الشكل ملاحظتين أساسيتين:

- ضعف مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للنرويج.
- الثبات النسبي لمساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في السنوات الأخيرة، مما يدل على استقرار المالية العامة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتقلبات الشديدة لأسعار النفط.

2.3. تقييم التنويع الاقتصادي في النرويج

تتضمن الدراسة تقديرا لمعامل هيرفندال هيرشمان للتنويع الاقتصادي للمتغيرات التالية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، العمالة.

1.2.3. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

منذ اكتشاف النفط في النرويج خلال السبعينات ظهر تخوف لدى السلطات من تأثير صناعة النفط على الأنشطة الاقتصادية الأخرى. حمل هذا التخوف الحكومة على صياغة وثيقة في 15 فبراير 1974 سميت بـ "صناعة النفط والمجتمع النرويجي". من النقاط المهمة التي ركزت عليها الوثيقة، اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبالفعل حققت الحكومة هذا الهدف، والدليل على ذلك تنوع الناتج المحلي الإجمالي في النرويج إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة كما هي موضحة في الجدول رقم (50.3).

الجدول رقم (50.3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي في النرويج (نسبة مئوية)

السنوات	النفط	الصناعة	الفلاحة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج النفط	خدمات نفطية
1995	12	21.2	03	3.51	46.33	13.96
1996	15	20.7	2.6	3.49	41.31	16.90
1997	15	21.3	2,4	3.73	44.24	17.06
1998	11	20.9	2.6	4.12	48.98	12.30
1999	14	34,1	2.4	3.80	45.7	14.10
2000	22	12.1	2.1	3.45	29.08	24.07
2001	21	18.9	1.8	3.62	32.14	22.54
2002	18	19.7	1,7	3.96	37.32	19.32
2003	18	19,7	1,5	4.04	37.53	19.23
2004	20	19.4	1,6	4.19	33.82	20.99
2005	23	19.6	1,6	4.23	27.71	23.86
2006	24	20.5	1.6	4.45	24.46	24.99
2007	21	20.9	1.4	4.94	29.63	22.13
2008	25	19.8	1,3	4.75	23.74	25.41
2009	18	20.4	1.5	4.99	35.97	19.14
2010	19	20.1	1.6	4.75	34.53	19.92
2011	22	19.4	1,5	4.84	29.55	22.71
2012	22	19.1	1.3	5.15	29.87	22.58
2013	20	19.8	1.6	5.16	32.3	21.24
2014	19	19.2	1.7	5.13	35.03	19.94

Source: The World bank: World Development indicators

كانت نسبة مساهمة الصناعة خارج النفط 21.2% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 وهي أكبر من مساهمة النفط (12%) خلال نفس السنة. انخفضت مساهمة الصناعات خارج النفط إلى 19.2%، وارتفعت مساهمة النفط إلى 19% سنة 2014. تمثل الزراعة نسبة منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت من 3% سنة 1995، إلى 1.7% سنة 2014، في حين يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة، غير أن قطاع الخدمات مقسم إلى خدمات نفطية تمثل نسبة مهمة، ارتفعت من 13.96% سنة 1995 إلى 19.74% سنة 2014، في حين انخفضت نسبة الخدمات غير النفطية من 49.03% سنة 1995 إلى 35.03% سنة 2014. يوضح الشكل رقم (37.3) هيكل الناتج المحلي للدولة.

الشكل رقم (37.3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي في النرويج بين 1995 و2014

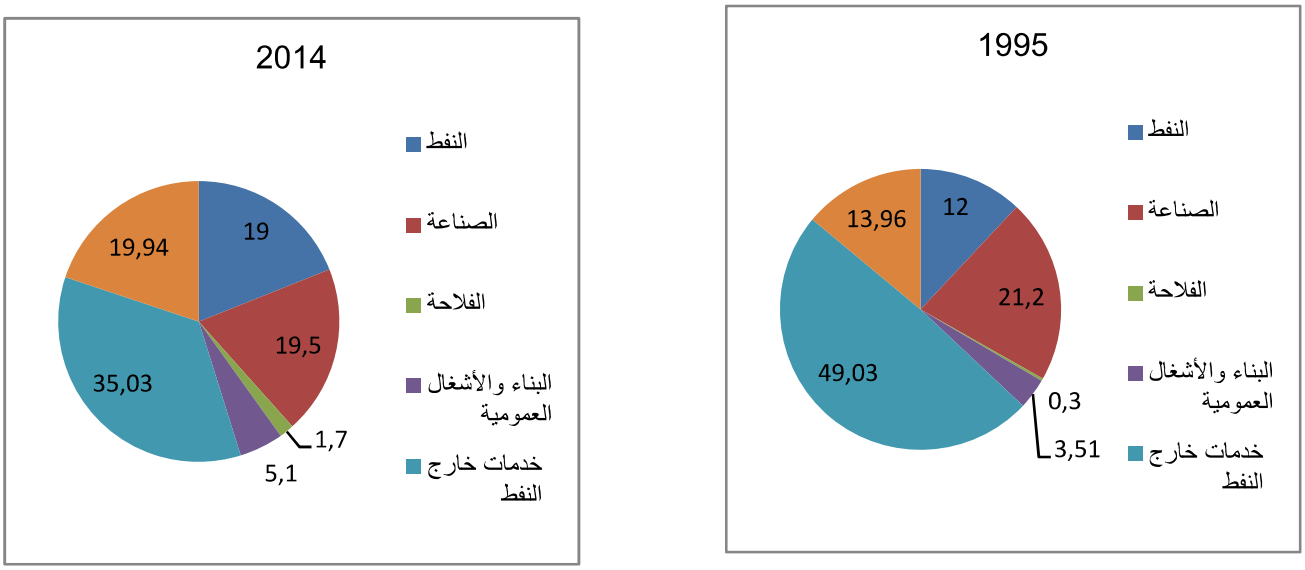

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (50.3).

عموما يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي في النرويج يتميز بالتنوع، هذه النتيجة تؤكدها قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان التي تراوحت بين 0.08 و0.26 خلال فترة الدراسة وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على تنوع الناتج المحلي الإجمالي، والنتائج موضحة في الجدول رقم (51.3).

الجدول رقم (51.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في النرويج

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.225104176
1996	0.17401356
1997	0.170640655
1998	0.26769794
1999	0.151047942
2000	0.146968952
2001	0.111322815
2002	0.146904422
2003	0.150307645
2004	0.124733759
2005	0.096428667
2006	0.088061783
2007	0.107101755
2008	0.091153607
2009	0.145909463
2010	0.132945086
2011	0.106464685
2012	0.111052108
2013	0.121359443
2014	0.138424324

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (50.3).

2.2.3. تنويع الصادرات

تلعب صناعة النفط دورا حيويا في اقتصاد النرويج منذ اكتشافه عام 1971. النرويج لم تستغل إلا 45% فقط من احتياطاتها من النفط والغاز نتيجة إستراتيجيتها بعيدة المدى للمحافظة على هذه الثروة الناضبة للأجيال المقبلة، حيث تحتفظ بباقي الاحتياطي إلى ما بعد 2035.

تصدر النرويج كميات هامة من النفط الخام كما تصدر كميات كبيرة من السلع والخدمات التي يتم استخدامها في صناعة النفط والغاز. وقد بلغت قيمة الصادرات الإجمالية للنفط والغاز عام 2014 حوالي 550 مليون كرونة نرويجية، كما هي موضحة في الجدول رقم (52.3).

الجدول رقم (52.3): الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية في النرويج

الوحدة: مليون كرونة نرويجية

السنوات	إجمالي الصادرات	السلع	النسبة	منها النفط	النسبة	نسبة السلع خارج النفط	الخدمات	النسبة
1995	358120	266115	74.30	119671	42.8	31.5	92005	25.70
1996	421261	320359	76.04	164806	39.12	36.92	100902	23.96
1997	462896	345349	74.60	175025	37.81	36.79	117547	25.4
1998	429307	304843	71.00	124896	29.09	41.91	124464	29
1999	488615	357585	73.18	168693	34.5	38.68	131030	26.82
2000	689316	529472	76.81	321216	46.59	30.22	159844	23.19
2001	703348	531174	75.52	315139	44.80	30.72	172174	24.48
2002	630235	468735	74.37	275041	43.64	30.73	161500	25.63
2003	642153	481779	75.02	281054	43.76	31.26	160374	24.98
2004	732659	555141	75.77	337468	46.06	29.71	177518	24.23
2005	863705	666751	77.19	428265	49.58	27.61	196954	22.81
2006	989465	780308	71.05	498585	50.38	20.67	209157	28.95
2007	1017589	792648	77.89	480210	47.17	30.72	224941	22.11
2008	1197090	955641	79.83	622230	51.97	27.86	241449	20.17
2009	952831	729867	76.59	440808	46.26	30.33	222964	23.41
2010	1031368	779203	75.55	471179	48.59	26.96	252165	24.45
2011	1154118	898294	77.83	568428	49.25	28.58	255824	22.17
2012	1204351	929002	77.13	610796	50.71	26.42	275349	22.87
2013	1203742	912144	75.77	581265	48.28	27.49	291598	24.23
2014	1219222	903878	74.13	550985	45.19	28.94	315344	25.87

Source : statistics Norway, Ministry of Finance.

ارتفعت الصادرات النفطية من 42.8% من إجمالي الصادرات سنة 1995 إلى 45.19% سنة 2014، في حين انخفضت نسبة صادرات السلع خارج النفط من 31.5% إلى 28.94% خلال نفس الفترة، أما صادرات الخدمات فبقيت تقريبا مستقرة حيث انتقلت من 25.7% سنة 1995 إلى 25.87% سنة 2014. يوضح الشكل رقم (38.3) هيكل صادرات النرويج بين 1995 و2014.

الشكل رقم (38.3): هيكل صادرات النرويج بين 1995 و2014

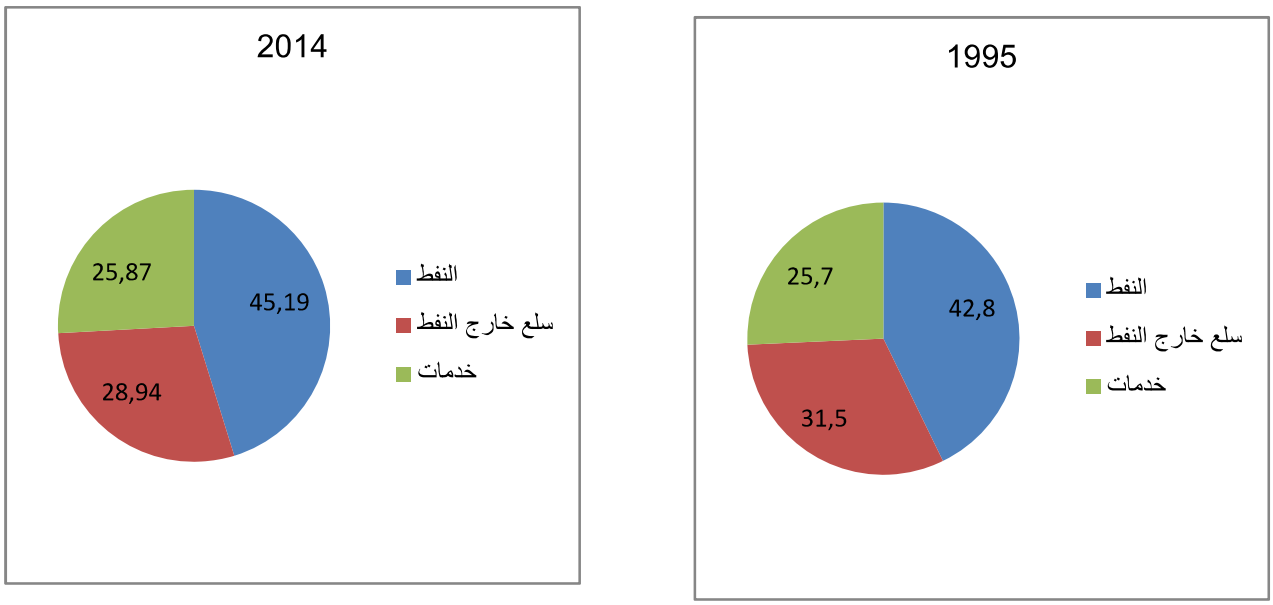

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (52.3).

للتعرف على مدى تنوع الصادرات في النرويج قمنا بحساب معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات، وكانت النتائج وفق ما يبين الجدول رقم (53.3).

الجدول رقم (53.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في النرويج

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.244793145
1996	0.221809789
1997	0.341757263
1998	0.012624424
1999	0.423060316
2000	0.210311924
2001	0.110924062
2002	0.249262558
2003	0.237155746
2004	0.190481215
2005	0.112913837
2006	0.070256183
2007	0.125047953
2008	0.080266102
2009	0.205225953
2010	0.227267071
2011	0.348068786
2012	0.142008839
2013	0.202983194
2014	0.240617219

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52.3).

3.2.3. تنويع الإيرادات الحكومية

تتميز الإيرادات الحكومية في النرويج بالتنويع وعدم الاعتماد على إيرادات النفط كما تناولنا سابقا.

من الضروري التنبيه إلى أن جزء من إيرادات النفط الناتجة عن عمليات الاستخراج تندرج ضمن ميزانية الدولة أما إيرادات النفط الناتجة عن التصدير فتحول مباشرة إلى صندوق النفط ثم يتم استخدام جزء منها في حدود 4% من عوائد الصندوق في شكل تحويلات إلى ميزانية الدولة، ونلاحظ أنها تشكل النسبة الأكبر من إيرادات الحكومة كما يوضح الملحق رقم (29) والشكل رقم (39.3). أكثر من 55% من إيرادات النفط الناتجة عن الاستخراج تتأتى من الضريبة

على دخل الشركات الاستخراجية (79%)، الباقي يتأتى من الاستثمار المباشر في هذا القطاع، حيث تحصل الحكومة على حصة من الدخل من تراخيص الإنتاج. أما الإيرادات خارج قطاع النفط فمصدرها الأساسي الضرائب، بيع السلع غير النفطية والتحويلات من الحكومة المركزية.

الشكل رقم (39.3): هيكل الإيرادات العامة في النرويج بين 1995 و2014

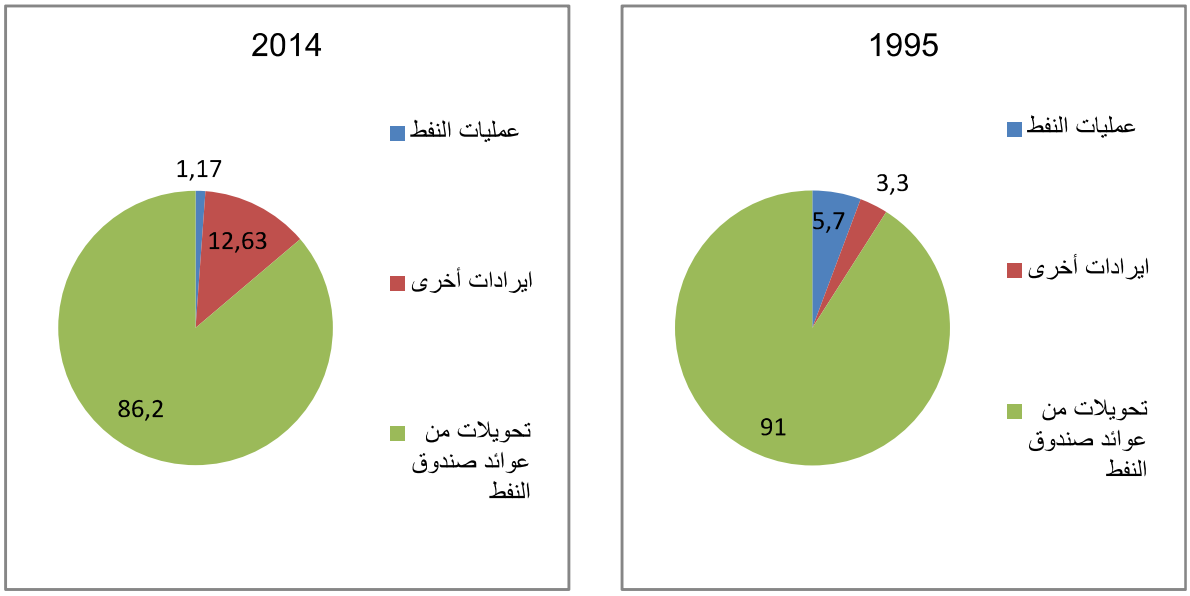

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (29).

يعكس معامل هيرفندال هيرشمان تنوع الإيرادات الحكومية من خلال قيمته القريبة جدا من الصفر، وهو ما يعني التنويع الكبير للإيرادات الحكومية في النرويج.

الجدول رقم (54.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الإيرادات في النرويج

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.244793145
1996	0.221809789
1997	0.341757263
1998	0.012624424
1999	0.423060316
2000	0.210311924
2001	0.110924062
2002	0.249262558
2003	0.237155746
2004	0.190481215
2005	0.112913837
2006	0.070256183
2007	0.125047953
2008	0.080266102
2009	0.205225953
2010	0.227267071
2011	0.348068786
2012	0.142008839
2013	0.202983194
2014	0.240617219

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (29).

4.2.3. تنويع تراكم رأس المال الثابت

الاقتصاد النرويجي هو اقتصاد مختلط بين قطاع حكومي كبير وقطاع خاص حيوي، تسيطر الحكومة في النرويج على القطاعات الإستراتيجية، واستندت النرويج على فكرة "الدولة المساهمة"، ورغم مساهمتها في في رأس مال كبريات الشركات المحلية إلا أنها أفسحت المجال لمساهمة القطاع الخاص في معظم مجالات النشاط الاقتصادي حتى النفط. وكان من أهم أولوياتها عدم تأثير صناعة النفط على القطاع الخاص والصناعات المحلية، واشترطت على الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع النفط إشراك القطاع الخاص في العمليات النفطية. وقد أولت خطة العمل النرويجية للتنمية المستدامة عام 2003 اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص، باعتباره أساسا للتنمية المستدامة من خلال قدرته على الابتكار وتوفير مناصب عمل مستدامة.

كما ساعد المناخ الاستثماري الجيد على نمو وتطور استمارات القطاع الخاص، فقد تم تصنيف النرويج في مراتب أولى في عدة مؤشرات دولية عام 2014، مثل مؤشر البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال، حصلت فيه على المرتبة 6 من أصل 185 بلدا، ومؤشر النزاهة احتلت المرتبة 7 من أصل 176 بلدا، واحتلت المرتبة 8 من أصل 125 بلدا وفق مؤشر الانفتاح التجاري، وحازت على المرتبة 11 من أصل 148 دولة وفق مؤشر التنافسية.[1]

كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تراكم رأس المال الثابت التي بأكثر من 70% طيلة فترة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (55.3).

الملحق رقم (55.3): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في النرويج (نسبة مئوية)

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
1995	28.5	71.5
1996	26.5	73.5
1997	24.4	75.6
1998	22.4	77.6
1999	23.4	76.6
2000	23.5	76.5
2001	23.1	76.9
2002	25	75
2003	25.4	74.6
2004	25.2	74.8
2005	24.1	75.9
2006	23.1	76.9
2007	22.7	77.3
2008	23.3	76.7
2009	25.3	74.7
2010	25.2	74.8
2011	24.6	75.4
2012	23 .5	76.5
2013	25	75
2014	29.6	70.4

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015
Ministry of Finance, Norway**:** «National Budget, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016»

[1] World bank, Doing Business, doingbusiness.org/data/exploreeconomies/norway/ (consulté le 20/01/2016).

من جهة أخرى يتوزع تكوين رأس المال الثابت في النرويج على عدد كبير جدا من الأنشطة يوضحها الملحق رقم (30).

قمنا بحساب معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تراكم رأس المال الثابت، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (56.3).

الجدول رقم (56.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تراكم رأس المال الثابت في النرويج

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.093976890
1996	0.092778300
1997	0.027767388
1998	0.039820988
1999	0.193748384
2000	0.037475938
2001	0.037473367
2002	0.037474839
2003	0.064738823
2004	0.036373222
2005	0.036473921
2006	0.072930393
2007	0.109383747
2008	0.082948473
2009	0.093648194
2010	0.076382921
2011	0.091047292
2012	0.063654735
2013	0.084920856
2014	0.093654839

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (30).

5.2.3. تنويع العمالة في النرويج

ترتكز العمالة في النرويج بشكل كبير في قطاع الخدمات الذي استحوذ سنة 2014 على حوالي 64.65%، أما الزراعة ومصايد الأسماك فقد مثلت فقط 2.52% من إجمالي العمالة، في حين كانت نسبة العمالة في الصناعة بما فيها

استخراج النفط 11.54%، والبناء 7.8% أما التجارة فمثلت 13.49%. يوضح الشكل رقم (40.3) توزيع العمالة على مختلف القطاعات بين سنتي 1995 و2014.

قد يكون من المنطقي التركز النسبي للعمالة في قطاع الخدمات الذي مثل سنة 2014 حوالي 59.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يتميز بالتنوع الشديد بما في ذلك الخدمات النفطية التي تمثل نسبة هامة في قطاع الخدمات النرويجي.

الشكل رقم (40.3): توزيع العمالة على مختلف القطاعات بين 1995 و2014

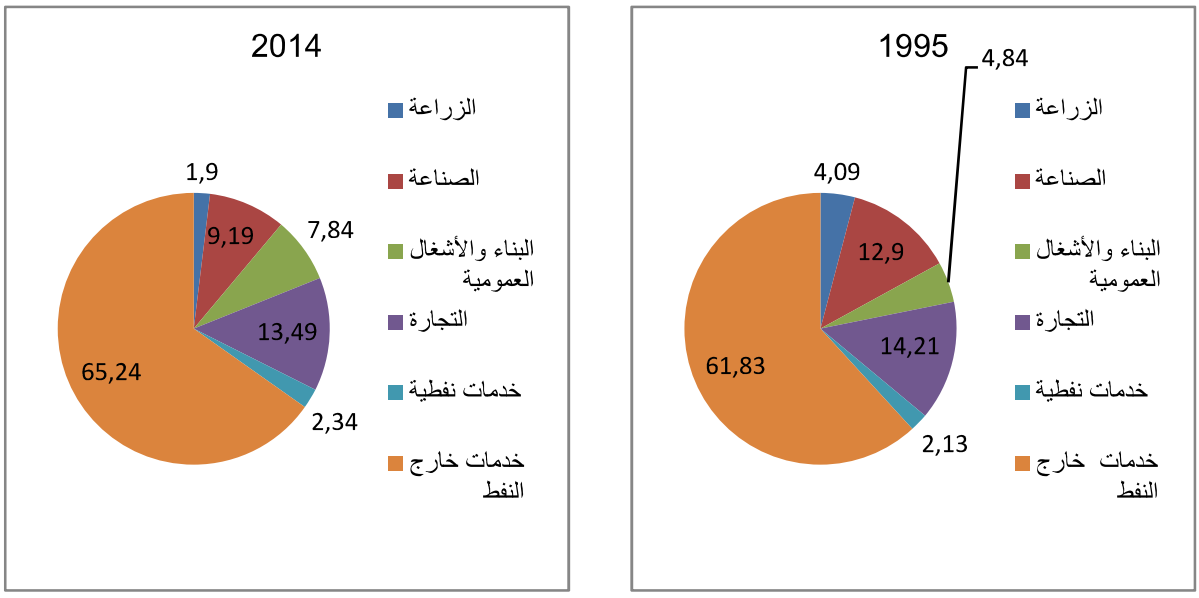

المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم (31).

قمنا بحساب معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة وجاءت النتائج موضحة في الجدول رقم (57.3).

الجدول رقم (57.3): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في النرويج

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1995	0.410032642
1996	0.39211426
1997	0.386390684
1998	0.378381614
1999	0.376533729
2000	0.357051661
2001	0.380242652
2002	0.49229892
2003	0.493907714
2004	0.409850374
2005	0.425598128
2006	0.417795074
2007	0.397341544
2008	0.415869654
2009	0.417077775
2010	0.408261353
2011	0.473127167
2012	0.41125409
2013	0.425942113
2014	0.42126418

المصدر: بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (31).

3.3. واقع الاستدامة الاقتصادية في النرويج

أدت الإدارة الجيدة للثروة النفطية فضلا عن انخفاض عدد السكان إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية واجتماعية هي الأعلى على مستوى العالم. وقبل التطرق إلى مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، نحاول إلقاء نظرة حول بعض المؤشرات الاقتصادية للدولة.

حققت النرويج معدل نمو اقتصادي قدر بـ 2.2% سنة 2014 مقابل 0.7% سنة 2013. واحتلت المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 972999.6 دولار أمريكي للفرد. أما معدل التضخم فقدر بـ 2.2%، وقدر معدل البطالة بـ 3.4% وهو أقل من معدل البطالة العالمي الذي بلغ 5.9% سنة 2014 حسب إحصائيات البنك الدولي.[1]

إن هذه المؤشرات تعبر عن قوة الاقتصاد النرويجي غير أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة. لذا سنتطرق إلى بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا): الادخار الصافي المعدل (Adjusted net saving)

يبين الجدول رقم (58.3) تطور مؤشر الادخار الصافي المعدل، وسنحاول تحليل مدى تأثر قيمة المؤشر بأسعار النفط خلا فترة الدراسة.

[1] Worldbank data, http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS/countries/AE-DZ-1W?display=graph

الجدول رقم (58.3) تطور مؤشر الادخار الصافي المعدل في النرويج خلال الفترة 2005–2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر	14.4	16.7	17.7	16.4	16.1	15.1	17.4	20.4	20.3	21

Source: The world bank data, http://data.worldbank.org/indicator/NY.ADJ.SVNG.GN.ZSt

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الادخار الصافي المعدل عرف تطورا ايجابيا خلال الفترة 2005-2007 ليعرف انخفاضا سنة 2008 رغم أن هذه السنة عرفت ارتفاعا في سعر النفط من 73.20 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 99.40 دولار للبرميل سنة 2008. ورغم انهيار سعر النفط من 109.88 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 17.17 دولار للبرميل سنة 2014، إلا أن المؤشر سجل ارتفاعا. مؤشر الادخار الصافي المعدل الذي طور خصيصا ليأخذ بعين الاعتبار الاستدامة الاقتصادية عرف تطورا ايجابيا في ظل الأزمة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط. وهو ما يعني أن هذه الدولة النفطية تمكنت من تحقيق استدامة اقتصادية بعيدا عن النفط.

ثانيا): مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة (The sustainable economic development assessment)

قدرت قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في النرويج سنة 2014 بـ 100 من 100 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا وفق مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة.[1] يوضح الشكل رقم (41.3) نتائج المؤشرات الجزئية.

[1] The Boston Consulting Group, The 2015 sustainable economic development assessment. https://www.bcgperspectives.com/Images/BCG-Why-Well-Being-Should-Drive-Growth-Strategies-May-2015.pdf

الشكل رقم (41.3) مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في النرويج سنة 2015

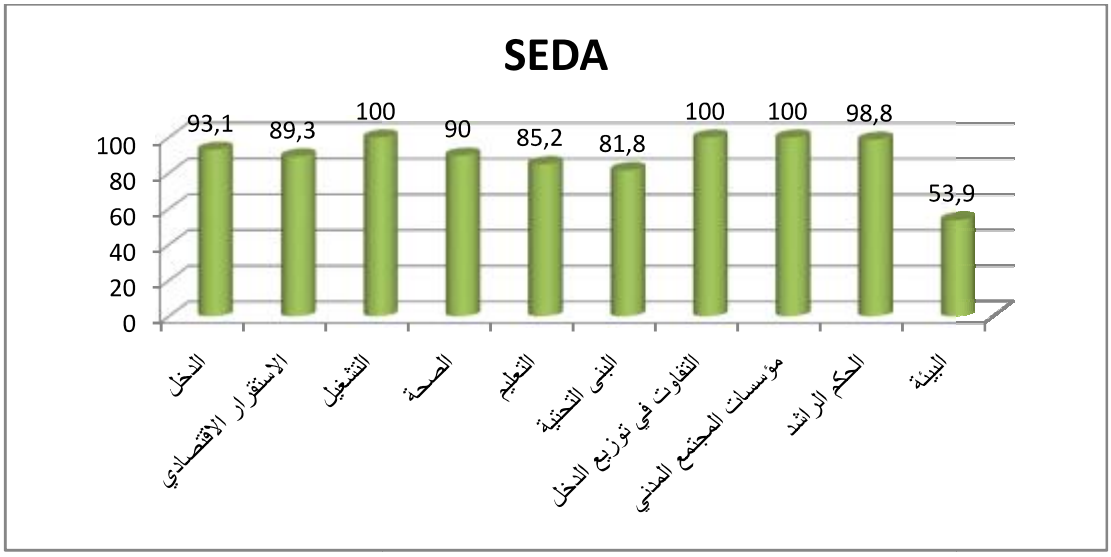

Source: The Boston Consulting Group

https://mediapublications.bcg.com/HTML5Interactives/SEDA2015/index.html

يتضح من خلال الشكل قدرة النرويج على تحقيق معدل مرتفع وفق مؤشر الاستقرار الاقتصادي. يمثل استقرار معدل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات على تحقيق استقرار اقتصادي. يوضح الجدول رقم (61.3) معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (59.3): النمو الاقتصادي وتذبذبه في النرويج خلال الفترة 1995 –2014

السنة	النمو الاقتصادي*	التذبذب*
1994	9.1	-
1995	4.2	2.45
1996	5.0	0.4
1997	5.3	0.15
1998	2.6	1.35
1999	1	0.8
2000	3.2	1.1
2001	2.1	0.55
2002	1.4	0.35
2003	0.9	0.25
2004	4.0	1.55
2005	2.6	0.7
2006	2.4	0.1
2007	2.9	0.25
2008	0.4	0.8
2009	1.6	1
2010	0.6	1.1
2011	1	0.2
2012	2.7	0.85
2013	0.7	1
2014	2.2	0.75

Source: (*)World Bank data.

(**) حساب الباحثة.

يتضح من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي في النرويج لم يشهد تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة ماعدا بين سنتي 1994 و1995، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي من 9.1% إلى 4.2% وقدر معدل التذبذب بـ 2.45% وهو أكبر معدل سجل خلال فترة الدراسة. سنحاولنا من خلال الشكل رقم (42.3) معرفة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط في النرويج.

الشكل رقم (42.3) النمو الاقتصادي في النرويج وعلاقته بسعر النفط خلال الفترة 1995–2014.

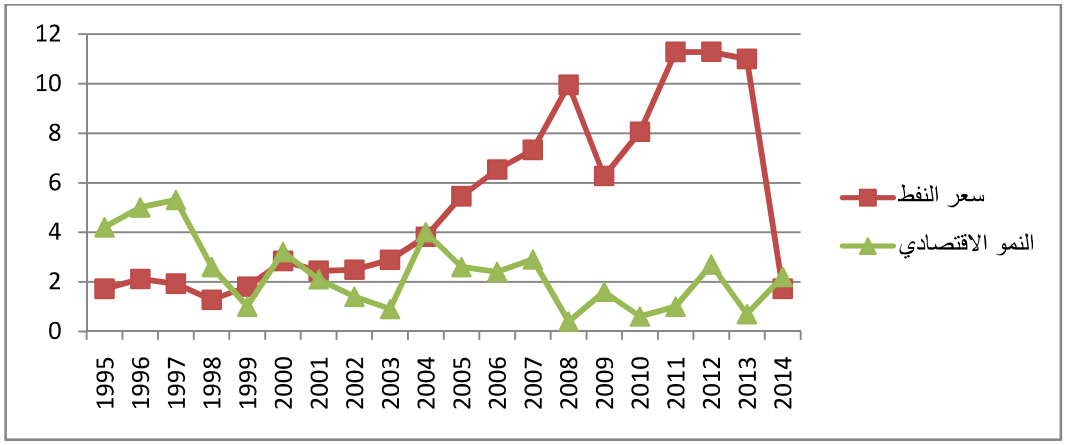

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3.3) والجدول رقم (59.3).

يتضح من خلال الشكل عدم وجود علاقة كبيرة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط، إلا في بعض الحالات في الفترة 1995–2000. حيث عندما ارتفعت أسعار النفط خلال السنوات 1995،1996،1997 ارتفع معدل النمو الاقتصادي، وعندما انخفض سعر النفط سنة 1998 انخفض معدل النمو الاقتصادي، وعندما ارتفع السعر سنة 2000 ارتفع معدل النمو الاقتصادي. لكن بعد سنة 2000 لم نسجل أي علاقة، بل على العكس عندما انخفضت الأسعار سنة 2009 ارتفع معدل النمو الاقتصادي، وعندما سجل سعر النفط انخفاضا كبيرا بين 2013 و2014 عرف معدل النمو ارتفاعا.

إن هذه النتائج تؤكد أن النمو الاقتصادي في النرويج غير مرتبط بسعر النفط. وهو ما جعل معدل النمو الاقتصادي لا يسجل تذبذبات كبيرة خلا فترة الدراسة حيث قدر أكبر تذبذب لمعدل النمو الاقتصادي بـ 1.55% سنة 2004، وفي هذه السنة لم تسجل أسعار النفط تغيرا كبيرا، مما يعني أن تذبذب النمو الاقتصادي في النرويج ليس سببه عدم استقرار الأسعار، وإنما راجع للأداء الاقتصادي. وبذلك استطاعت النرويج أن تحمي اقتصادها من التقلبات في سعر النفط (وهو ما يعكسه مؤشر الاستقرار الاقتصادي 89.3 من 100) وهذا نتيجة فك ارتبط الاقتصاد بقطاع النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي.

4.3. الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في النرويج خلال الفترة (1995–2014)

تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكون شكل الدالة على النحو التالي:

$$SGDP = f(Hpib, Hexp, Hrev, Hcf, Hlab)$$

يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي المستدام، وقد اعتمدنا النموذج الخطي وصيغته كما يلي:

$$SGDP = B_0 + B_1\,\mathrm{H}pib + B_2\,\mathrm{Hexp} + +B_3\,\mathrm{Hrev} + B_4\,\mathrm{Hcf} + B_5\,Hlab + \mathrm{u}_i$$

حيث أن

u_i يمثل حد الخطأ.

$SGDP$: يمثل النمو الاقتصادي المستدام.

$\mathrm{H}pib$: يمثل مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي.

Hexp : يمثل مؤشر تنويع الصادرات.

Hrev : يمثل مؤشر تنويع الإيرادات الحكومية.

Hcf : يمثل مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت.

Hlab : يمثل مؤشر تنويع العمالة.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ μ_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي المستدام والتي يصعب قياسها.

– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

لاختبار استقراري (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر (DF) (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فوللر الموسع (ADF) ،(Augmented Dickey-Fuller test). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (**ADF**) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (60.3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
sgdp	P=4	-1.924	-1.686	غير مستقرة	P=3	-4.889	-4.760	مستقرة
hrev	P=2	-2.686	-2.753	غير مستقرة	P=1	-5.580	-5.439	مستقرة
hlab	P=2	-2.505	-2.902	غير مستقرة	P=1	-8.967	-4.001	مستقرة
hexp	P=3	-0.727	-1.461	غير مستقرة	P=2	-6.071	-5.620	مستقرة
hcf	P=1	-2.173	-2.109	غير مستقرة	P=0	-8.967	-8.721	مستقرة

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (E-views.9). (الملاحق من 32 إلى 41).

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت هي على التولي: -3.95، -3.08، -2.68.

t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%،5%،10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التولي -4.72، -3.75، -3.32.

من الجدول رقم (60.3) يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى **CI~(1)**. وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

– اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نجري اختبار التكامل المشترك.

$$
\begin{array}{l}
i \;/\; H_0 : r = 0 \;/\; H_1 : r > 0 \\
ii \;/\; H_0 : r = 1 \;/\; H_1 : r > 1 \\
iii \;/\; H_0 : r = 2 \;/\; H_0 : r > 2 \\
iiii \;/\; H_0 : r = 3 \;/\; H_0 : r > 3 \\
iiiii \;/\; H_0 : r = 4 \;/\; H_0 : r > 4 \\
iiiiii \;/\; H_0 : r = 5 \;/\; H_0 : r > 5
\end{array}
$$

الجدول رقم (61.3): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن–جسلس

Date: 29/04/16 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: SGDP HREV HLAB HEXP HCF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.982336	108.1989	60.06141	0.0000
At most 1 *	0.796362	47.65533	40.17493	0.0075
At most 2	0.716390	23.78416	24.27596	0.0576
At most 3	0.241100	4.881834	12.32090	0.5841
At most 4	0.048362	0.743558	4.129906	0.4465

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.982336	60.54357	30.43961	0.0000
At most 1	0.796362	23.87117	24.15921	0.0547
At most 2 *	0.716390	18.90233	17.79730	0.0340
At most 3	0.241100	4.138276	11.22480	0.6065
At most 4	0.048362	0.743558	4.129906	0.4465

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (63.3) تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد علاقات التكامل المشترك هو 2 علاقات).

نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمىMax-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر، ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد متجهات التكامل المشترك

هو 1 متجهات). وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

– تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي(Eviews-9)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها. فكانت النتائج كما هو موضحة في الجدول رقم (62.3).

الجدول رقم (62.3) نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في النرويج

Dependent Variable : SGDP
Method : Least Squares
Date : 04/29/16 Time : 09 :25
Sample : 1995 2014
Included observations : 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	1.966889	1.279105	1.537708	0.1464
HLAB	5.772426	2.985246	1.933652	0.0736
HEXP	3.953101	1.639704	2.410862	0.0302
HCF	2.725899	2.582790	1.055409	0.3091
C	-3.403068	1.598522	-2.128884	0.0515

R-squared	0.848543	Mean dependent var	0.821053
Adjusted R-squared	0.805269	S.D. dependent var	0.561079
S.E. of regression	0.247595	Akaike info criterion	0.266888
Sum squared resid	0.858245	Schwarz criterion	0.515425
Log likelihood	2.464561	Hannan-Quinn criter.	0.308951
F-statistic	19.60881	Durbin-Watson stat	1.808375
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

وفقا للجدول كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي المستدام على النحو التالي:

$$SGDP = 3.403068 + 3.953101\text{Hexp} + +1.966889\text{Hrev} + 2.725899\text{Hcf} + 5.772426\ \text{Hlab} + u_i$$

– اختبار معالم النموذج

يستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن تذبذب النمو الاقتصادي يكون عند حدود 3.403068 ، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن ($P < 0.05$).
- معالم المتغيرات Hlab, Hexp لها معنوية إحصائية، حسب اختبار t عند مستوى معنوية ($p \leq 0.05$).

– الدراسة الاقتصادية

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بالنسبة لمعامل تنويع الصادرات (B_1)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز الصادرات)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (3.953101%)، وكلما ارتفع معدل التذبذب قلت احتمالات تحقيق نمو اقتصادي مستدام . تدل هذه النتيجة أن حاجة النرويج لتنويع صادراتها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة ضعيفة جدا خاصة مقارنة بالجزائر والإمارات العربية المتحدة، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات.

– بالنسبة لمعامل تنويع العمالة (B_3)، نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (تذبذب النمو الاقتصادي)، والمتغير المفسر معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة بـ (1%) (بمعنى زيادة تركز العمالة)، فإن معدل تذبذب النمو الاقتصادي سيرتفع بـ (5.772426%)، وهذا يتفق مع التوقعات. حيث توصلنا سابقا إلى تركز العمالة في قطاع الخدمات وضعفها في القطاعات الإنتاجية، غير أن تأثيرها على تذبذب النمو الاقتصادي أقل بكثير من الإمارات العربية المتحدة.

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.848$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 84.8% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 15.2% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).

– يلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة و ($P > 0.05$) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (63.3):دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج النرويج

Date: 04/29/16 Time: 09:27
Sample: 1995 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.032	-0.032	0.0223	0.881
		2	-0.351	-0.352	2.9108	0.233
		3	-0.108	-0.154	3.2028	0.361
		4	0.106	-0.041	3.5043	0.477
		5	-0.084	-0.199	3.7054	0.593
		6	0.273	0.310	5.9959	0.424
		7	-0.079	-0.164	6.2031	0.516
		8	-0.347	-0.242	10.561	0.228
		9	0.065	0.103	10.730	0.295
		10	0.112	-0.265	11.289	0.335
		11	-0.098	-0.047	11.770	0.381
		12	-0.116	-0.265	12.538	0.404

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) .

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (43.3): القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج في النرويج

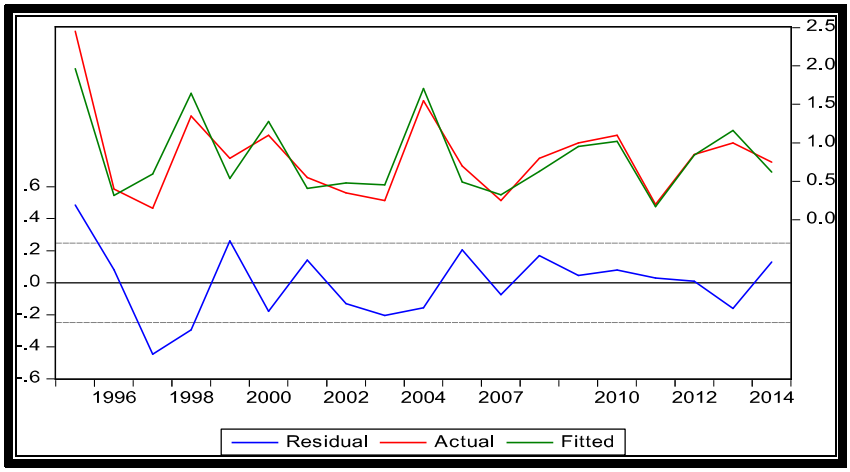

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) .

يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

– تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J- B=0.604 أقل من $X^2_{0.95}=5.99$ والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (44.3) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بالنسبة للنرويج

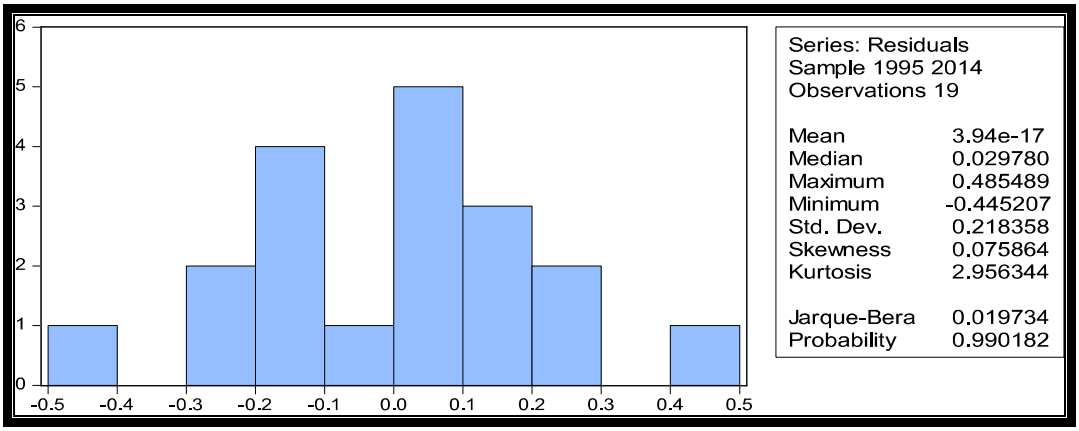

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9).

للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي سوف يتم استخدام اختبار BG-LM Test، واختبار ARCH- LM Test.

الجدول رقم (64.3): اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test للنموذج في النرويج

	Obs*R-squared	Probability
Breussch- Godfrey Serial Correlation LM Test	**3.053**	**0.217**
Heteroskedasticity ARCH Test	**0.072**	**0.7875**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات (Eviews-9) . (الملحقين رقم 43،42).

- لاختبار مشكلة الارتباط التسلسلي، يستخدم اختبار BG-LMTest، أي أن: LM= nxR^2= 20X0.160 = 3.053، حيث أن n: عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=2 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 5.99 ومنه لدينا :

3.104 < 5.99، وبالتالي تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- اختبار ARCH-LM Test الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج LM= nxR^2=17X0.0042= 0.072، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: 3.84 > 0.072، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي(البواقي).

المبحث الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء واقع الدولة وتجارب الدول محل الدراسة

1.4. مقارنة بين الدول محل الدراسة من حيث التنويع الاقتصادي وأثرة على الاستدامة الاقتصادية

توصلنا من خلال تقييمنا لمدى تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة إلى:

– **بالنسبة لتنويع الناتج المحلي الإجمالي:** حققت النرويج أحسن معدل لتنويع الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت أعلى قيمة للمؤشر بـ 0.22 وهي قيمة قريبة من الصفر مما يدل على التنويع الجيد. تليها الإمارات العربية المتحدة التي عرفت توجها نحو تنويع الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث انخفض المعامل من 0.33 سنة 1995 إلى 0.25 سنة 2014، لتقترب من النرويج من حيث تنويع الناتج المحلي الإجمالي. جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة بالنسبة للدول محل الدراسة بمعدل وصل إلى 0.61 وهو أقرب إلى الواحد منه إلى الصفر مما يدل على ضعف تنويع الناتج المحلي الإجمالي. والملفت للانتباه أن قيمة المؤشر سنة 1995 كانت 0.22 لترتفع إلى 0.61 سنة 2014، وهو ما يعني توجه الجزائر نحو تركز الناتج المحلي الإجمالي بدلا من التوجه نحو تنويعه.

– **بالنسبة لتنويع الصادرات:** تتصدر النرويج الدول محل الدراسة من حيث تنويع الصادرات، حيث قدرت قيمة المعامل بـ 0.240 سنة 2014 وهي نفس القيمة تقريبا سنة 1995 (0.244) مما يدل على قدرة النرويج على تنويع صادراتها طيلة فترة الدراسة. تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، التي سجلت تركزا في الصادرات في السنوات الأولى من الدراسة، حيث قدرت قيمة المعامل بـ 0.66 سنة 1995، مما يدل على ضعف تنويع الصادرات، غير أن المعامل عرف انخفاضا وصل إلى 0.33 سنة 2009 و0.40 سنة 2014، مما يدل على تحقيق نتائج هامة في مسار تنويع الصادرات. بالنسبة للجزائر بقي معامل تنويع الصادرات طيلة فترة الدراسة قريب جدا من الواحد، حيث قدر بـ 0.99 لكل السنوات، وهو ما يدل على التركز الكبير والشبه تام للصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات وعدم تحقيق أي نتيجة فيما يتعلق بتنويع الصادرات خارج المحروقات.

– بالنسبة لتنويع الإيرادات: تحتل النرويج الصدارة دائما بالنسبة لمعدل تنويع الإيرادات، بقيمة تعكس التنويع الجيد للإيرادات العامة، حيث وصلت قيمة المعامل إلى 0.01 سنة 1998 ،وهي تعكس التنويع شبه التام للإيرادات. ورغم ارتفاع قيمة المعامل في بعض السنوات، حيث وصلت سنة 2014 إلى 0.24 إلا أنها تعكس التنويع الجيد للإيرادات الحكومية. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فإن انخفاض قيمة المعامل من 0.43 سنة 1996 إلى 0.09 سنة 2014 يكس تحقيق أهداف إستراتيجية الدولة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل خارج النفط. بالنسبة للجزائر التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط قدرت قيمة المعامل بـ 0.93 سنة 2014 وهي تقريبا نفس القيمة أو أكثر بقليل طيلة فترة الدراسة مما، يدل على تركز الإيرادات الحكومية في قطاع النفط.

– **بالنسبة لتنويع تراكم رأس المال الثابت:**. كل الدول محل الدراسة سجلت معدلات جيدة من حيث التنويع في تكوين رأس المال الثابت، وإذا كانت الإمارات العربية المتحدة والجزائر سجلتا نسب متقاربة ومتناوبة من حيث مساهمة القطاع العام والخاص في تراكم رأس المال الثابت، نجد أن النرويج يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة جدا ومن خلال نشاطات جد متنوعة في تكوين رأس المال الثابت

– **بالنسبة لتنويع العمالة:** سجلت الإمارات العربية المتحدة تركزا في العمالة في قطاع الخدمات، حيث قدرت قيمة المعامل بـ 0.69 سنة 2000 لتنخفض إلى 0.56 سنة 2014، وهو ما يدل على ضعف تنويع العمالة بين مختلف القطاعات. أيضا بالنسبة للنرويج يعتبر معامل تنويع العمالة الأكبر بالنسبة لمتغيرات التنويع الاقتصادي الأخرى، حيث وصلت قيمة المعامل إلى 0.49 سنة 2014، وتراوحت قيمة المعامل عند هذه القيمة تقريبا خلال فترة الدراسة، والسبب في ذلك تركز العمالة في قطاع الخدمات. بالنسبة للجزائر تراوح مؤشر تنويع العمالة بين 0.37 و0.59، نتيجة تركز العمالة في قطاع الخدمات. لعل هذه النتيجة منطقية بالنسبة للدول النفطية التي لا يزال يلعب القطاع الحكومي فيها دورا هاما في عملية التوظيف.

اتضح من خلال التحليل السابق أن النرويج نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي، بينما الإمارات العربية المتحدة كانت تعاني من ضعف التنويع في السنوات الأولى من الدراسة غير أنها حققت نتائج هامة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة رغم أن تنويع الصادرات وتنويع العمالة لا يزال يتطلب جهودا أكثر. بالنسبة للجزائر فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتنويع الصادرات والإيرادات خارج النفط.

بالنسبة لأثر التنويع الاقتصادي على للاستدامة الاقتصادية، توصلنا إلى أن النرويج حققت مؤشرات تنمية اقتصادية مستدامة جد مرتفعة، ومن خلال النموذج القياسي توصلنا إلى أن المتغيرات المفسرة لم يكن لها تأثير كبير على تذبذب النمو الاقتصادي نتيجة درجة التنويع الكبيرة والتي ساهمت في تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة.

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، حققت مؤشر تنمية اقتصادية مستدامة مهم، غير أنها سجلت مؤشر استقرار اقتصادي ضعيف، ذلك أنها شهدت معدلات تذبذب في النمو الاقتصادي جد كبيرة. من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن تركز الصادرات وتركز العمالة يعتبران المتغيران الرئيسيان اللذان تسببا في تذبذب النمو الاقتصادي، ومنه عدم القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر سلبا على الاستدامة الاقتصادية.

بالنسبة للجزائر تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة فيها الأضعف بالنسبة للدول محل الدراسة، بل حتى بالنسبة لدول لا تتمتع بنفس الموارد الهامة. السبب الرئيسي في ذلك هو تركز الصادرات والإيرادات الحكومية في قطاع المحروقات اللذان يتحكمان بنسبة كبيرة في معدل تذبذب النمو الاقتصادي. ومادامت الجزائر غير قادرة على تنويع الصادرات والإيرادات فإنها ستبقى غير قادرة على تحقيق نمو وتنمية اقتصادية مستدامة والأزمة الأخيرة أكبر دليل على ذلك.

2.4. إستراتيجية النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي

على عكس الجزائر والكثير من الدول التي سارعت إلى استغلال النفط بشكل كبير بعد اكتشافه، كانت نظرة الحكومة النرويجية إلى النفط مملوءة بالشك والحذر من الاندفاع في تصعيد عمليات الاستغلال خوفا من أن تطغى صناعة النفط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

بعد حفر أول بئر في الساحل القاري النرويجي في 1966، والذي كان بمثابة الحدث التاريخي للنرويج، حيث دخلت عصر النفط بعد أن كان اقتصادها يعتمد على صناعتي صيد الأسماك والتجارة البحرية، وبعد الاكتشافات الكثيرة خلال السبعينات، ظهر تخوف كبير ومناقشات حادة حول جوانب حساسة متعلقة بكيفية إدارة عمليات النفط. وقد حمل هذا التخوف الحكومة على صياغة وثيقة بعد 4 سنوات فقط من ازدهار الاكتشافات، فبتاريخ 15 فيفري 19974 صدر تقرير للبرلمان رقم 25 بحث فيه "صناعة النفط والمجتمع النرويجي"، وأوضح التقرير أن اكتشاف النفط قد يؤثر على الاقتصاد الوطني بطريقتين:

- بطريقة مباشرة بالتأثير على الصناعة الوطنية، فعمليات النفط تتطلب كميات كبيرة من الموارد المالية والبشرية، وقد يؤدي هذا بدوره إلى إهمال قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني، التي قد لا تتحمل المنافسة، مما يؤدي في الأمد البعيد إلى اندثارها وزيادة الاعتماد على صناعة النفط.
- بطريقة غير مباشرة عن طريق استعمال الإيراد الإضافي لأجل الاستهلاك المحلي.

أكد التقرير ضرورة التخطيط الاستراتيجي لتحاشي المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدث كنتيجة حتمية لتزايد عوائد النفط.

خلص التقرير إلى ضرورة التأني في منح الامتيازات وضرورة تحديد معدل من الإنتاج سنويا، وأن تجاوز هذا المعدل سيؤدي إلى الاعتماد على عوائد النفط وإهمال الصناعات الأخرى.

كما قررت الحكومة إحداث توازن بين مساندتها للشركات الوطنية من جهة وتشجيعها للشركات الدولية من جهة أخرى. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم تشجيع الصناعات المحلية على المشاركة بصورة فعالة في عمليات النفط. وقد كانت مشاركة المؤسسات المحلية إما مباشرة كمستثمر، لتستفيد من الصناعة النفطية على غرار مؤسسات صناعة السفن التي كانت تواجه تحديات كبيرة، وبفضل الشراكة مع الشركات النفطية العالمية تمكنت من مواجهة هذه التحديات والنهوض من جديد. أو المشاركة بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم الخدمات والتجهيزات اللازمة لعمليات النفط، كمقاول أو كمجهز لعمليات النفط. ومن خلال هذه الشراكة أصبحت هذه الشركات المحلية من كبريات الشركات المصدرة للتجهيزات النفطية، وأصبحت صادرات الخدمات والتجهيزات النفطية تشكل نسبة هامة من صادرات النرويج، مما يؤكد أن القطاعات غير النفطية لا تزال مزدهرة بل أصبحت أكثر ازدهارا بعد استفادتها من الصناعة النفطية.

من جهة أخرى استفادت الصناعة النفطية من مشاركة المؤسسات المحلية، ومن حسن حظ النرويج أنها كانت بلدا صناعيا قبل دخول عصر النفط. لذلك كان من السهل نسبيا أن تسهم مختلف المؤسسات في تسهيل وتعزيز المشاركة الوطنية في عمليات النفط. على سبيل المثال ساعدت صناعة السفن النرويجية وتقدم الهندسة بصورة عامة في تطوير صناعة النفط. كذلك وجود ثقافة واسعة وعالية في أغلب المواضيع في البلد على توظيف وتدريب الكوادر بسرعة وبكفاءة, فضلا عن هذا ساعدت مراكز البحوث في النرويج في توفير احتياجات الصناعات النفطية. وهكذا تمكنت الحكومة النرويجية من تحقيق التكامل بين الصناعة النفطية والصناعات المحلية.

وصفت بداية الثمانينات بالعهد الذهبي في تاريخ الصناعة النفطية النرويجية. ليس فقط لتدفق الاكتشافات، بل أيضا لتزايد إيرادات النفط. فقد تضاعفت هذه الإيرادات خلال العامين 1980 – 1981، الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في الاستيراد الاستهلاكي، واستمر ارتفاع الرواتب والتضخم. هنا برز موضوع الفصل بين الاستهلاك المحلي وإيرادات النفط، واعترفت السلطات أن البلد أصبح يعتمد على عوائد النفط، لذلك فقد أصبح مكشوفا

لأخطار التذبذب في أسعار النفط وأي عامل آخر قد يؤثر في مستوى عوائد النفط. نتيجة لذلك تم تشكيل لجنة طارئة للنظر في الإجراءات التي تحمي البلد من التذبذب الغير متوقع في عوائد النفط.

في تقرير للحكومة اقترحت اللجنة إنشاء صندوق لإيداع عوائد النفط، بحيث تستثمر هذه العوائد بما يضمن نموها لمصلحة الأجيال القادمة. ويقوم الاقتراح على فصل ميزانية الدولة عن هذا الصندوق، بحيث ينقطع أي اتصال مباشر لتأثير أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

بهذه الوسيلة أسهم الاقتراح في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنتج بسبب الاعتماد على عوائد النفط، خصوصا التذبذبات التي تتعرض لها هذه العوائد.

عموما يمكن تلخيص أهم بنود إستراتيجية الحكومة النرويجية في حماية اقتصادها من نقمة النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:[1]

- التأني في منح الامتيازات وتقليل عمليات الاكتشاف للتقليل من الاعتماد على عوائد النفط وحماية الصناعات الأخرى؛
- تشجيع المؤسسات الوطنية من خلال ضمان مشاركتها في العمليات النفطية مع الشركات الأجنبية؛
- الإجماع السياسي على ضرورة استعمال عوائد النفط لتنمية صناعات جديدة مستديمة غير معتمدة على صناعة النفط.

–الاعتماد على التجمعات الصناعية، ويعتبر تجمع نود (Node) للصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز أهم هذه التجمعات. (تطرقنا له في الفصل الثاني)

- التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع البحث والابتكار.

[1] فاروق القاسم [2010]: "النموذج النرويجي– إدارة المصادر البترولية"، عالم المعرفة. ص ص. 241–363..

- إنشاء صندوق التقاعد النرويجي العالمي الذي تحول إليه كل عوائد النفط، وبذلك فقد تم فصل عوائد النفط عن الاستهلاك المحلي بفصل عوائد النفط عن ميزانية الدولة، وحتى تمويل عجز الموازنة يكون في حدود 4% من العائد على استثمار أموال الصندوق وليس من رأس ماله، ليتم بذلك الفصل التام بين ميزانية الدولة وعوائد النفط، وبالتالي حماية الميزانية من الصدمات الناتجة عن التذبذبات في عوائد النفط؛
- الإدارة الرشيدة لموارد الصندوق واستثمارها بكفاءة مما أدى إلى ارتفاعها بشكل كبير، مما يضمن للحكومة النرويجية إيرادات إضافية خصصتها للأجيال القادمة.

3.4. إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة للانتقال إلى مرحلة التنويع الاقتصادي

تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة مبكرة وسباقة مع الآثار السلبية المحتملة لتقلبات عوائد النفط، سواء بتراجع أسعاره العالمية، كما حدث مؤخرا، أو احتمالات نضوبه في المستقبل البعيد، وذلك من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي، حيث عملت الدولة على تطوير الاقتصاد والنظم التعليمية المؤهلة للمنضمين لسوق العمل بالدولة لتحقيق التقدم الاقتصادي القائم على التنويع والحداثة والتطور التقني.

في هذا الإطار، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة عددا من استراتيجيات التنويع الاقتصادي (متوفر على البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة)[1]، التي استهدفت تقليص

دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية، مثل السفر والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة الخارجية، وتقنية المعلومات، وصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، سواء بتيسير وتحديث الإجراءات، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية، سواء للطرق أو الاتصالات، أو المطارات والموانئ، أو المناطق الحرة.

[1] http://government.ae/economy

كما عملت الدولة على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والإنشاءات والتجارة، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دورا أساسيا وفعالا وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور، وقد وضعت القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك. وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي واتسعت في التسعينات. وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالشركات الأجنبية.

إن السياسة الاقتصادية التي تطبقها دولة الإمارات، تكفل مناخا استثماريا مناسبا للقطاع الخاص، بسبب التسهيلات التي تقدمها له من تشريعات تنظيمية وبنية هيكلية تسهل القيام بكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي تمنحها الدولة والمتمثلة فيما يلي:

- عدم فرض أي نوع من الضرائب على الأرباح أو الدخل.
- عدم وجود قيود على التحويلات.
- عدم وجود ضرائب على الصادرات وإعادة التصدير.
- وجود نظام مصرفي متكامل وحديث.

كما ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار الأجنبي وأعدت مشروع قانون الاستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت بإصدار وتحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية، وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، واتجهت سياسة الدولة من خلال

الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة 2021 إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاريين، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتقليل تكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الاقتصادية.

أيضا قامت الدولة باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم. أقامت الدولة أيضا (26) منطقة حرة إضافة إلى (4) مناطق أخرى قيد الإنشاء، فضلا عن (10) مناطق صناعية متخصصة بمختلف إمارات الدولة، ووفرت بيئة استثمارية مثالية على المستوى الاتحادي، يدعم كل هذا الأمن والأمان والاستقرار السياسي.

كذلك، عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع هذه العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية، التي تعتبر الأكبر عالميا، والتي تسمح بتنويع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط، وتحافظ على الثروة وتنميها للأجيال المستقبلية.

في الحقيقة، ومن خلال تقييمنا للتنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لا يمكن القول أن الدولة وصلت إلى مرحلة متقدمة في مسار التنويع الاقتصادي. غير أن صادراتها لا تزال تعتمد على النفط، كما أن النمو الاقتصادي في الدولة عرف تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة وكان هذا التذبذب مرتبط بشكل كبير بأسعار النفط باستثناء السنوات الأخيرة (الأزمة الأخيرة)، وهو ما يعني أن الدولة حققت نتائج هامة في مسار التنويع الاقتصادي في هذه السنوات.

4.4. فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والإستراتيجية المقترحة

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي المستدام. وتعد الأزمة النفطية الأخيرة أكبر دليل على ذلك، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا قدر بـ 60% منذ جوان 2014 إلي نهاية أكتوبر 2015 حسب تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي 2015 الصادر عن صندوق النقد الدولي. أدى ذلك إلى تراجع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر خلال الربع الأول من 2015 بنسبة 28.2% مقارنة بنفس الفترة 2014، وقد أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2015، وانخفض إجمالي الناتج المحلي بـ 15.1% .[1]

حسب تقرير صندوق النقد الدولي فان سعر برميل النفط المطلوب لإحداث التعادل في ميزانية الدولة هو 131 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك لجأت السلطات لاستغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل واسع من أجل تغطية عجز الموازنة، في الوقت الذي يشير فيه تقرير صندوق النقد الدولي أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه فان الاحتياطات المالية للجزائر ستنضب خلال 7 سنوات.[2]

ورغم اتخاذ السلطات لتدابير لاحتواء الأزمة تمثلت أساسا في:

- اللجوء إلى فوائض صندوق ضبط الإيرادات؛
- السماح بانخفاض سعر الصرف ليصبح 106.0524 دج لكل دولار في سبتمبر 2015 بدلا من 87.92 دج لكل دولار في ديسمبر 2014 ؛[3]

[1] صندوق النقد الدولي [2015]، آفاق الاقتصاد الإقليمي.

[2] صندوق النقد الدولي[2015]، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.

[3] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.

- اتخاذ تدابير تقشفية ضمن قانون المالية 2016، حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 3.31% ونفقات التجهيز بنسبة 15.98% سنة 2016 مقارنة بـ 2015؛[1]
- اتخاذ إجراءات للحد من الواردات؛
- اتخاذ تدابير ضريبية جديدة تمثلت أساسا في توحيد الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 23% ، حيث كانت في السابق 19% بالنسبة لشركات الإنتاج و 25% بالنسبة لشركات الاستيراد وشركات الخدمات، رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة؛[2]
- طرح القرض السندي للاكتتاب العام (وهو ما يعبر عن استدانة داخلية).
- اتخاذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال.

كما تطرح الاستدانة الخارجية كأحد الحلول أمام السلطات للخروج من الأزمة، حيث تعتبر نسبة الديون إلى الناتج المحلي معقولة في 2014 (1.9% من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الدين الخارجي و9% من حيث الدين الداخلي).[3] وعليه ستكون السلطات قادرة على الاقتراض لتلبية الاحتياجات الفورية للميزانية في السنوات القليلة المقبلة.

لكن إذا تمعنا في هذه الحلول نجدها لا تتعدى كونها حلولا على المدى القصير فضلا على أن بعض هذه الحلول ينطوي على آثار قد تكون خطيرة على الاقتصاد الجزائري. فمثلا الدينار الضعيف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار غير المدعمة كما سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي وهو ما يشكل عبئا جديدا على الميزانية، كما سيؤدي إلى تزايد نسبة التضخم. أما بالنسبة للاستدانة من الخارج فنجده نفس الحل للخروج من أزمة 1986، ولم يكن ذلك الحل مناسبا فقد فرض علينا تدخل صندوق النقد الدولي كما كلف الخزينة مبالغ باهظة. وفي ظل الأوضاع الراهنة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40 –2015، والعدد 72 –2015.

[2] قانون رقم 15–18 مؤرخ في 18 ربيع الأول هام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[3] BAfD, OCDE, PNUD [2015] : «Perspectives économiques en Afrique , Algérie», p.2.

التي تشهدها الأسواق العالمية والتي انعكست على ارتفاع أسعار الفائدة يجعل حل الاستدانة الخارجية أخطر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات.

حسب رأينا، بدلا من الاعتماد على الحلول قصيرة المدى يجب العمل على استغلال الفوائض المتاحة حاليا بكفاءة ووفق إستراتيجية بعيدة المدى تضمن التحول من النموذج التنموي المعتمد كليا على عوائد النفط إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على تنويع الاقتصاد، يمكن من خلاله تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع الخاص، وإقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نضوب النفط.

لتحقيق هذا الهدف لابد من وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، ففي أغلب النماذج الناجحة استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال، بدأت ماليزيا إستراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة.[1] مع ضرورة التأكيد على أن تكون بنود هذه الإستراتيجية واضحة ومحددة حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذه الإستراتيجية. وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

– **تحسين جودة المؤسسات ومؤشرات الحكم الراشد:** تعاني الجزائر من انتشار الفساد على نطاق واسع، فقد تحصلت على 3.6 وفق مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في 2014، في الوقت الذي تعتبر فيه المنظمة حصول أية دولة على 3 نقاط، مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة.[2] لعل أهم نقطة يجب التركيز عليها هنا هي تحسين الشفافية وتعزيز آليات الرقابة من خلا توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام، مع ضرورة أن يكون لأعضاء البرلمان إلمام واسع بالمسائل الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، انخفاض أسعار النفط يبرز الحاجة للتنويع الاقتصادي، 23 ديسمبر 2014.

[2] Transparency international[2011]:« Corruption perception index ». Document internet disponible sur le site:www.transparency.org (Consulté le 02/03/2016).

السياسية. كما نؤكد على ضرورة توسيع المشاركة في وضع إستراتيجية التنويع الاقتصادي، خاصة بالنسبة للأساتذة الباحثين المتخصصين في هذا المجال.

– **إصلاح إطار الإنفاق العام:** لم يثبت الإنفاق الحكومي ذا الطابع الاجتماعي كفاءته، فمشكل البطالة لا يزال مطروحا بشدة، وسيزداد إلحاحا في السنوات المقبلة بزيادة القوى العاملة، القطاع النفطي لا يوفر فرص عمل كثيرة، والإنفاق الحكومي لم يعد قادرا على مواصلة مساره في هذا الإطار. أصبح من الضروري توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الإنتاجية، التي تعد الدعامة الأساسية للاقتصاد، كما توفر مناصب شغل مستدامة. وحتى الإنفاق الاستثماري لم يثبت كفاءته، وفي هذا الإطار يجب أن يلعب الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية Caisse Nationale d´Equipement pour le Développement (CNED) دوره في التأكد من احترام الأولويات القطاعية والمعايير الفنية للمشاريع، والعمل على تحسين كفاءة الاستثمار.

– **تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي:** يساهم رأس المال الأجنبي بشكل فعال في تنويع الصادرات خارج المحروقات ونقل التكنولوجيا، غير أنه ما يلاحظ في الجزائر هو تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، لذا يتعين على السلطات اتخاذ تدابير تحفيزية لجذب الاستثمار إلى القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على القطاعات التصديرية، فضلا عن ضرورة تنمية الروابط مع الشركات الأجنبية وإنشاء شراكات بين الشركات المحلية والأجنبية للاستفادة من نقل التكنولوجيا ورفع تنافسية المؤسسات المحلية. غير أنه ما يلاحظ في الجزائر الاهتمام الكبير بجذب الشركات الأجنبية وعدم الاهتمام بتنمية الروابط بينها وبين الشركات المحلية. كما نريد الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة إعادة النظر في قاعدة 59/41 في القطاعات غير الإستراتيجية.

– **تنمية الروابط الرأسية والأفقية:** الجزائر لديها إمكانية هامة للتنويع الرأسي في قطاع النفط. صادرات المحروقات معظمها نفط خام وغاز مع صادرات محدودة من المنتجات المكررة أو مشتقات الهيدروكربونات, هذا يدل على وجود

إمكانية للتنويع الراسي. من جهة أخرى هناك إمكانية لربط الصناعات الأخرى خارج النفط مع القطاع النفطي، الذي يعد قطاعا منعزلا عن بقية القطاعات في الجزائر.

– دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وهيئات تشجيع الصادرات. ولكن الأمر يتطلب المتابعة والرقابة المستمرة على أداء هذه المؤسسات، فقد أدى غياب آليات الرقابة والمتابعة المستمرة إلى إغلاق الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن أغلبها يعاني عسرا في التسديد للبنوك. من جهة أخرى حتى تخدم هذه المؤسسات إستراتيجية التنويع لا بد من توجيهها إلى القطاعات التي تخدم هذه الإستراتيجية، ومساعدتها على الوصول إلى مرحلة التصدير سواءا من خلال إشراكها مع مؤسسات أجنبية أو من خلال تمويل عملية التعليم والتدريب وتشجيع الابتكار. مع ضرورة التأكيد على اشتراط مستوى تعليمي معين لتمويل إنشاء هذه المؤسسات، وإلا ستكون نتائجها سلبية من خلال إهدار المال العام.

- **تشجيع دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في إستراتيجية التنويع، كما يساهم في تخفيض معدلات البطالة. إن من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر محدودية دور القطاع الخاص، لذا يتعين تقديم حوافز لجذب العمالة للقطاع الخاص.
- **سياسات من أجل التنويع الاقتصادي**

أ. **السياسة المالية:** تعتبر السياسة المالية الأداة الرئيسية التي تتيح تحقيق أهداف إستراتيجية التنويع الاقتصادي، فالاستثمارات العامة هي آلية لتدوير مكاسب النفط وتحويلها إلى ثروة مستدامة، وقد ركزت الجزائر على السكن والصحة والتعليم دون أن تحقق النتائج المطلوبة، ومقابل ذلك أهملت القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة

الجديدة المضافة للاقتصاد. وعليه من الضروري إحداث التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد مهما وتطوير القطاعات الإنتاجية التي لا تقل أهمية.

ب. **السياسة الصناعية:** يجب أن تركز السياسة الصناعية على القطاعات التصديرية، مع ضرورة تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية، والتي يمكن أن تظم شركات كبيرة هدفها التصدير ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تشكل شبكات من الموردين المحليين لصناعات التصدير.

ت. **السياسة التجارية:** إن الانفتاح التجاري مهم في إستراتيجية التنويع، ولكن هذه النقطة تتطلب التعامل معها بحذر، فقد تطرقنا إلى الأثر السلبي للانفتاح التجاري على الصناعات المحلية في بعض الدول، لذا ينبغي أن يكون الانفتاح التجاري تدريجيا، وان تسبقه سياسة صناعية قوية تضمن جودة المنتجات المحلية وقدرتها على المنافسة. كما يمكن أن تسهل السياسة التجارية نفاذ المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية وتساهم في الترويج لها.

ث. **سياسة سعر الصرف:** عمدت السلطات إلى تخفيضات متعددة لسعر الصرف لدعم الصادرات خارج المحروقات دون تحقيق نتائج ايجابية, والمشكلة الأساسية هنا أن سياسة تخفيض سعر الصرف لن تكون فعالة إذا لم تسبق بسياسة صناعية إنتاجية قوية. لذا قبل اللجوء إلى تخفيض سعر الصرف لا بد من وجود منتجات ذات جودة قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية والدخول في منافسة ضمن هذه الأسواق.

ج. – **الاستثمار في رأس المال البشري:** يتطلب التنويع الاقتصادي وجود رأس مال بشري ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاعات الإنتاجية. ولعل المشكل المطروح في الجزائر غياب التكامل والتنسيق بين الجامعة وقطاع الأعمال، لذا من الضروري إيجاد هذا النوع من التنسيق، حتى يستجيب سوق العمل لمتطلبات قطاع الأعمال من جهة، وحتى يساهم قطاع الأعمال في عملية التدريب ومن ثم عملية التوظيف من جهة أخرى.

- **إيجاد مصادر تمويل جديدة:** إن تمويل المشاريع بالشراكة بين القطاع العام والخاص يمكن أن يلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم. رغم أن هذا النوع من التمويل مطبق في الجزائر خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إلا أنه يعاني الكثير من المشاكل، أساسها الفساد والرشوة والبيروقراطية التي كانت السبب في توقف العديد من المشاريع واللجوء إلى القضاء الذي يستغرق فترات طويلة لتبقى أغلب المشاريع مجمدة، رغم نجاح هذا النوع من التمويل في العديد من الدول وكان الأساس في دفع عملية التنمية فيها.

كما يمكن الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الضخمة، كمشاريع البنية التحتية ويمكن الاستفادة في ذلك من التجربة البريطانية التي مولت حوالي 60% من مشاريع البنية التحتية سنة 2012 من خلال الصكوك الإسلامية.[1]

– استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات

كان الهدف الأساسي من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، حماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط. ولكن كانت السلطات في كل مرة تلجأ إلى موارد الصندوق لتمويل العجز، وبذلك لم يتحقق الهدف الأول من إنشاء الصندوق. من جهة أخرى لم تستثمر أموال الصندوق لتدر عوائد كان من الممكن أن تلجأ إليها الدولة لتمويل العجز بدلا من اللجوء إلى أصوله، التي كما ذكرنا سابقا حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ستنضب خلال 7 سنوات إذا استمر استغلالها بهذه الوتيرة.

إن استثمار أموال الصندوق أمر ضروري، حتى ولو لم ننتهج نفس الأساليب الاستثمارية لصندوق النفط النرويجي، نظرا لضعف الخبرة في مجال الأسواق المالية مما يرفع من نسبة المخاطرة. غير أنه توجد عدة خيارات أخرى كأن تستثمر في مؤسسات إنتاجية وقد تكون هذه المؤسسات في إطار شراكة مع مؤسسات أجنبية، على أن يتم إيداع العوائد في الصندوق. كما يمكن استثمار أموال الصندوق من خلال الصيغ الاستثمارية الإسلامية. غير أن كل الخيارات

[1] HM Treasury, National Infrastructure Plan 2013, London, December 2013.

المطروحة لن تنجح في ظل الأساليب الحالية لإدارة أموال الصندوق. ابتداءا من كون الصندوق ينتمي إلى حساب التخصيص الخاص، الأمر الذي يضعف الرقابة على أمواله، فضلا عن غياب الشفافية حول أصول الصندوق، والمساءلة، الأمر الذي أدى إلى ضعف كفاءة إدارة الصندوق. وفي هذا الإطار احتل صندوق ضبط الإيرادات المرتبة 40 عالميا من أصل 53 صندوقا سياديا حسب المؤشر المركب لمعايير الأداء والكفاءة. تحصل الصندوق على 4.5 نقطة من أصل 25 نقطة وهو ما يدل على ضعف أداء الصندوق وضعف كفاءته. وقد تحصل الصندوق على 3 من 8 وفق مؤشر الشفافية، و1 من 4 وفق مؤشر الحوكمة، و 0.5 نقطة من أصل 12 فيما يخص المساءلة.[1]

إن إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق يجب أن تسبق عملية استثمار أمواله.

في الأخير نقول أنه ليس من الضروري اعتماد كل هذه المقترحات بل يمكن اختيار الأنسب منها أو المزج بينها بما يناسب البلد، ولكن من الضروري إرساء مبادئ الحكم الراشد (الشفافية، الرقابة المساءلة، سيادة القانون)، لأنها المفتاح الأساسي لنجاح كل إستراتيجية.

[1]Edwin Truman, Peterson Institute for International Economics [2014]: « A Scoreboard for Sovereign wealth funds», p.12 .

خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، كما قمنا ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل دولة. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي:

- فشلت الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتبط اقتصادها بقطاع النفط؛
- توجهت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة إلى تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على النفط؛
- يتميز الاقتصاد النرويجي بالتنوع الكبير، حيث تمكنت السلطات في النرويج من استغلال عوائد النفط بشكل جيد لتنويع الاقتصاد.

أما فيما يتعلق بأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثر ضعف التنويع الاقتصادي سلبا على الاستدامة الاقتصادية في الجزائر. يظهر ذلك من خلال ضعف مؤشرات الاستدامة الاقتصادية من جهة، وتذبذب النمو الاقتصادي وارتباطه بتركز الصادرات والإيرادات في قطاع النفط من جهة أخرى؛
- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أثر التوجه في السنوات الأخيرة إلى تحسين مؤشرات التنويع الاقتصادي إيجابا مؤشرات الاستدامة الاقتصادية وحماية النمو الاقتصادي من التذبذب الناجم عن عدم استقرار أسعار النفط؛
- بالنسبة للنرويج، أدى التنويع الاقتصادي الكبير إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية تعتبر الأولى عالميا، كما تميز النمو الاقتصادي في الدولة بالاستقرار رغم تذبذب أسعار النفط.

أما عن الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي:

- ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على جذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات خارج المحروقات، خاصة قطاع السياحة والبناء والخدمات المالية وصناعة مكونات الطائرات، كما شجعت دخول القطاع الخاص في شراكة مع الشركات الأجنبية. ركزت أيضا الدولة على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتشجيع الابتكار؛
- إستراتيجية النرويج كانت واضحة منذ اكتشاف النفط، وهي حماية الصناعات المحلية وتجنب الآثار السلبية المتوقعة لقطاع النفط على القطاعات الأخرى. فلجأت إلى فصل إيرادات النفط عن ميزانية الدولة لحماية مصادر الدخل الأخرى قبل اكتشاف النفط وتحويل هذه الإيرادات مباشرة إلى صندوق النفط مع استثمارها لتدر عائدا يستخدم في تمويل عجز الميزانية في حدود 4% من العائد. كما نجحت السلطات النرويجية في دمج القطاعات الأخرى مع قطاع النفط من خلال تنمية الروابط الأمامية والخلفية.
- بالنسبة للجزائر، إستراتيجية التنويع الاقتصادي لا تزال غير واضحة المعالم، رغم تطبيق الدولة لبعض السياسات التنويعية التي لم تحقق نتائج ايجابية، وقد قدمنا بعض الاقتراحات التي يمكن أن تشكل بنود إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر. اعتمدنا في هذه الاقتراحات على نقاط الضعف المسجلة في سياسة الدولة وتجارب الدول محل الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حظي موضوع التنويع الاقتصادي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة للدول النفطية التي تعاني اقتصادياتها من الاعتماد الكبير على النفط. انطلاقا من فكرة نضوب النفط والتقلبات الحادة في أسعاره على مستوى الأسواق العالمية، التي تجعل الاقتصاديات التي تعتمد عليه عرضة للصدمات المتكررة وعدم الاستقرار، برز التنويع الاقتصادي كإستراتيجية تحقق استقرار اقتصاد هذه الدول وتضمن استدامتها.

بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي "الحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية". أما أهدافه فتتمثل أساسا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تجنب لعنة الموارد، فضلا عن تحقيق التوظيف المستدام.

ظهرت العديد من الإسهامات النظرية التي حاولت وضع نظريات مختلفة تسعى إلى تفسير دوافع التنويع الاقتصادي وآلياته منها: نظرية التنظيم الصناعي، نظرية دورة الأعمال ونظرية التجارة الخارجية ونظرية المحفظة ونظرية التجمعات الصناعية، هذا فضلا عن نظرية النمو غير المتوازن لـHirschman التي نبهت إلى أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما وضحت النظرية الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق التنويع.

إن التعرف على محددات التنويع يلعب دورا هاما في وضع إستراتيجية التنويع الاقتصادي. تتمثل هذه المحددات في: محددات مادية تتمثل أساسا في الاستثمار الأجنبي والمحلي خاصة في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة التركيز على تنمية الروابط سواءا بين الشركات الأجنبية والمحلية أو بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى في الاقتصاد. من ضمن المحددات أيضا، السياسات العامة، والمتمثلة أساسا في السياسة المالية والسياسة الصناعية والسياسة التجارية، فضلا عن سياسة سعر الصرف. وتعتبر المتغيرات المؤسسية والحكم الراشد أهم هذه المحددات.

كما أن تطوير مؤشرات لقياس التنويع لا يقل أهمية، وذلك لتقييم التقدم المحرز في مسار التنويع الاقتصادي وتحديد نقاط الضعف. في هذا الإطار يعد معامل هيرفندال- هيرشمان أكثر مؤشرات التنويع الاقتصادي استخداما.

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نوردها فيما يلي:

- مؤشرات التنويع الاقتصادي ضعيفة في الجزائر، وذلك نتيجة: ضعف تنويع الصادرات وضعف تنويع الإيرادات الحكومية (كما أثبتته مؤشرات التنويع الاقتصادي). أثر هذا الفشل سلبا على تحقيق الاستدامة الاقتصادية (يظهر هذا من خلال مؤشرات الاستدامة الاقتصادية والدراسة القياسية).

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج هامة في مسار التنويع الاقتصادي، يتعلق الأمر بزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج النفط في الناتج المحلي الإجمالي. أدت هذه النتائج إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

-بالنسبة للنرويج، ساهم التفطن المبكر لمخاطر الاعتماد على النفط في تجنب آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعل الاقتصاد النرويجي يتميز بالتنوع الكبير الذي أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية الأولى عالميا، وجعلها تعد من النماذج العالمية الناجحة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

على ضوء هذه النتائج يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة، حيث تأكد:

- الأثر السلبي لضعف التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في الجزائر؛
- الأثر الايجابي لتوجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية من خلا تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة فيها؛
- الأثر الايجابي للتنويع الاقتصادي الكبير على الاستدامة الاقتصادية في النرويج.

- الاقتراحات

على ضوء النتائج توصلنا إلى وضع بعض الاقتراحات لتحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستدامة الاقتصادية في الجزائر، تتمثل في:

- وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي؛
- تحسين جودة المؤسسات ومؤشرات الحكم الراشد؛
- تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي وتنمية الروابط الرأسية والأفقية؛
- مواصلة دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة المراقبة والتوجيه الجيد؛

- – الاستثمار في رأس المال البشري؛
- استثمار أصول صندوق ضبط الإيرادات.

أخيرا نقول، لا يمكن لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر أن تنجح في ظل غياب: إرادة سياسية، جودة المؤسسات وحكم راشد.

– آفاق البحث

بعد التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح موضوعين نرى أنهما يمكن أن يشكلا إشكاليات بحث وهي:

- الحكم الراشد والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- دراسة قياسية لأسباب ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	المحروقات	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1995*	10260	9730	530	111	39	284	4	18	74
1996*	13476	12595	881	136	44	496	3	46	156
1997*	13721	13210	511	37	40	387	1	23	23
1998*	10052	9664	388	28	50	268	1	22	19
1999*	12326	11910	416	22	44	272	24	36	18
2000**	21651	11910	590	30	42	447	12	44	1
2001**	19091	21061	560	30	39	413	22	42	14
2002**	18700	18531	591	350	56	403	20	50	27
2003	24456	23988	477	47	49	316	1	29	35
2004	32208	31548	660	66	97	432	-	50	15
2005	46495	45588	907	67	134	656	-	36	14
2006	54791	53608	1183	73	195	828	-	44	43
2007	60919	59605	1311	92	153	988	-	44	34
2008	79146	77192	1954	121	340	1390	-	69	34
2009	45477	44411	1066	113	170	692	-	25	49
2010	57762	56143	1619	3805	165	1089	-	27	33
2011	73802	71662	2140	357	162	1495	-	36	16
2012	72620	70571	2048	314	167	1519	-	30	18
2013	65823	63662	2161	402	108	1608	-	25	18
2014	61172	58362	2810	323	110	2350	2	15	10

**Source : (***)Imf, Algeria - Staff Report for the 2000 Article IV Consultation , p.91

(**)Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002, ANNEXE , TABLEAUX STATISTIQUES, TABLEAU 17.

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية: سبتمبر 2007، ص.22، مارس 2012، ص.28، مارس 2015، ص.28.

الملحق رقم (02) نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: SGDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.344183	0.1700
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SGDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.298333	0.0981
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (03): نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.288150	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.169289	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (04): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.640591	0.1036
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.292305	0.0991
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (05): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.111804	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.852916	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (06) نتائج استقرار سلسلة تنويع الإيرادات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HREV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.390558	0.5620
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.690436	0.7106
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (07): نتائج استقرار سلسلة تنويع الإيرادات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.243238	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.005495	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (08): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال الثابت في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.702041	0.8190
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.756022	0.6776		
Test critical values:	1% level		-4.667883	
	5% level		-3.733200	
	10% level		-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (09): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال الثابت في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.924195	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.492156	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (10) نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.138037	0.6766
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.261798	0.8643
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (11): نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.481002	0.0213
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.592121	0.0595
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (12): نتائج اختبار B-GLM لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.504883	Prob. F(2,13)	0.6149
Obs*R-squared	1.441518	Prob. Chi-Square(2)	0.4864

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/25/16 Time: 07:46
Sample: 1995 2014
Included observations: 20
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	-0.234032	1.059681	-0.220851	0.8286
HLAB	-1.036242	2.599698	-0.398601	0.6967
HEXP	1.792609	5.224613	0.343108	0.7370
HCF	0.412126	1.811184	0.227545	0.8235
C	-1.485747	4.576715	-0.324632	0.7506
RESID(-1)	-0.308586	0.326266	-0.945812	0.3615
RESID(-2)	-0.138826	0.291730	-0.475873	0.6421

R-squared	0.072076	Mean dependent var	-8.01E-16
Adjusted R-squared	-0.356197	S.D. dependent var	0.261918
S.E. of regression	0.305019	Akaike info criterion	0.732333
Sum squared resid	1.209477	Schwarz criterion	1.080839
Log likelihood	-0.323325	Hannan-Quinn criter.	0.800365
F-statistic	0.168294	Durbin-Watson stat	2.050078
Prob(F-statistic)	0.980899		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (13) نتائج اختبار ARCH لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.033541	Prob. F(1,17)	0.8569
Obs*R-squared	0.037413	Prob. Chi-Square(1)	0.8466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/25/16 Time: 07:47
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.071581	0.029866	2.396730	0.0283
RESID^2(-1)	-0.044290	0.241833	-0.183143	0.8569

R-squared	0.001969	Mean dependent var	0.068558
Adjusted R-squared	-0.056739	S.D. dependent var	0.105548
S.E. of regression	0.108501	Akaike info criterion	-1.504813
Sum squared resid	0.200132	Schwarz criterion	-1.405398
Log likelihood	16.29572	Hannan-Quinn criter.	-1.487988
F-statistic	0.033541	Durbin-Watson stat	1.791064
Prob(F-statistic)	0.856852		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (14): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الإمارات العربية المتحدة (مليون درهم)

القطاعات	2000	1999	1998	1997	1996	1995
قطاع المشروعات غير المالية	216262	165463	360768	152064	147785	133279
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9047	7551	6325	6052	5052	4501
- الصناعات الإستخراجية :	87372	50450	38021	56393	57700	48512
* النفط الخام والغاز الطبيعي	88241	3184	37402	55799	58023	47949
* المحاجر	682	656	619	594	577	563
- الصناعات التحويلية	34762	26539	23987	22851	17926	16345
- الكهرباء والغازوالماء	4615	4416	4127	3969	3466	3231
- التشييد والبناء	16857	16621	16392	15612	14491	13614
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	22268	21535	20955	19994	18203	16088
- المطاعم والفنادق	5026	4720	4050	3569	2899	2208
- النقل والتخزين والإتصالات	17247	15247	13347	11972	11184	10537
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى						
* الإتصالات						
- العقارات وخدمات الأعمال	19068	18384	17664	17102	16864	15712
- الخدمات الإجتماعية والشخصية						2531
قطاع المشروعات المالية	14862	13663	13023	11042	9883	8836
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة						
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة						
قطاع الخدمات الحكومية	25561	22458	20010	18465	17644	16708
- الخدمات المنزلية	1641	1556	1452	1364	1283	1223
(ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة)						3144
المجموع	257979	201797	177360	187550	175778	156902
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	171289	152003	139958	131751	118655	108953

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية – قسم الحسابات القومية.

تابع للملحق رقم (14)

القطاعات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
قطاع المشروعات غير المالية	**882,736**	**859,834**	**781,777**	**750,142**	**683,630**	**627,646**	**612,933**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9,251	9,425	10,316	10,748	10,964	11,316	10,964
- الصناعات الإستخراجية :	321,845	346,211	311,039	303,925	282,996	266,527	283,746
* النفط الخام والغاز الطبيعي	320,349	344,678	309,975	302,930	282,175	265,728	282,961
* المحاجر	1,496	1,533	1,064	995	822	798	786
- الصناعات التحويلية	85,490	83,918	78,238	73,413	68,027	65,230	63,394
- الكهرباء والغازوالماء	17,396	17,172	16,469	15,131	13,478	11,052	10,064
- التشييد والبناء	94,714	86,136	63,271	59,102	48,491	42,985	43,062
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	132,166	124,803	116,096	110,568	102,950	85,792	71,374
- المطاعم والفنادق	17,939	16,887	16,572	16,771	15,543	15,039	14,561
- النقل والتخزين والإتصالات	76,088	64,561	59,538	54,595	47,075	43,866	38,141
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى	56,887						
* الإتصالات	19,201						
- العقارات وخدمات الأعمال	111,180	95,774	96,499	92,318	82,052	75,022	67,921
- الخدمات الإجتماعية والشخصية	16,666	14,947	13,739	13,572	12,053	10,818	9,705
قطاع المشروعات المالية	**67,872**	**54,377**	**46,929**	**35,046**	**30,389**	**27,402**	**25,187**
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة							
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة							
قطاع الخدمات الحكومية	**27,575**	**26,626**	**28,092**	**27,072**	**26,982**	**25,718**	**24,888**
- الخدمات المنزلية	3,582	3,331	3,542	3,128	2,858	2,683	2,585
(ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة)	34,567	26,203	24,590	18,335	16,399	14,831	12,859
المجموع	**947,197**	**917,965**	**835,750**	**797,052**	**727,460**	**668,618**	**652,734**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	**626,849**	**573,287**	**525,775**	**494,123**	**445,285**	**402,889**	**369,773**

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية – قسم الحسابات القومية.

تابع للملحق رقم (14)

القطاعات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
قطاع المشروعات غير المالية	**1,045,164**	**1,006,772**	**974,508**	**916,198**	**866,700**	**851,500**	**914,038**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	6,952	6,934	6,952	7,358	7,346	8,210	8,243
- الصناعات الإستخراجية :	366,190	352,136	341,508	318,433	298,845	287,798	314,420
* النفط الخام والغاز الطبيعي	362,998	349,121	339,315	315,446	295,793	284,893	312,791
* المحاجر	3,192	3,015	2,193	2,987	3,052	2,904	1,629
- الصناعات التحويلية	100,548	97,464	96,321	91,218	83,154	81,021	94,268
- الكهرباء والغازوالماء	32,630	31,134	30,488	26,458	23,663	22,966	20,202
- التشييد والبناء	121,201	112,936	109,198	103,513	105,426	106,213	104,443
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	137,213	129,944	123,896	123,539	122,747	120,570	135,703
- المطاعم والفنادق	22,894	21,687	19,913	18,895	17,487	17,516	18,300
- النقل والتخزين والإتصالات	104,180	99,479	96,984	92,354	88,256	87,605	85,033
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى	72,842	69,221	67,666	64,190	61,672	61,285	62,027
* الإتصالات	31,338	30,258	29,318	28,164	26,584	26,320	23,006
- العقارات وخدمات الأعمال	125,794	127,540	122,955	109,713	98,790	99,033	114,042
- الخدمات الإجتماعية والشخصية	27,563	27,516	26,294	24,717	20,984	20,569	19,384
قطاع المشروعات المالية	**91,965**	**81,757**	**68,404**	**66,438**	**64,700**	**69,148**	**68,686**
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة	68,726	60,358	49,737				
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة	23,239	21,399	18,667				
قطاع الخدمات الحكومية	**72,346**	**65,214**	**58,587**	**51,628**	**49,697**	**44,080**	**33,217**
- الخدمات المنزلية	6,190	5,639	4,699	4,038	4,106	3,868	3,983
(ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة)	60,820	55,010	47,574	47,947	43,871	42,412	42,494
المجموع	**1,154,845**	**1,104,372**	**1,058,625**	**990,354**	**941,331**	**977,430**	**977,430**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام	**791,847**	**755,251**	**719,310**	**674,908**	**645,539**	**641,291**	**664,639**
المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية – قسم الحسابات القومية.							

الملحق رقم (15): تطور ايرادات الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001–20014 (مليون درهم)

البيـــان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014*
إيرادات ضريبية	6,274	6,881	7,044	9,566	6,810	8,027	13,833	28,621	24,363	26,367	19,723	33,541	62,792	57,708
جمارك	1,846	1,663	2,449	3,040	3,852	4,461	8,020	8,686	8,208	8,279	9,490	10,817	12,330	11,332
أخرى	4,428	5,218	4,595	6,526	2,958	3,566	5,813	19,935	16,155	18,088	10,233	22,724	50,462	46,376
إيرادات غير ضريبية	62,359	50,337	69,968	85,185	137,095	193,139	214,917	355,315	210,112	255,655	360,142	379,181	402,561	369,968
بترول وغاز	51,648	40,926	56,738	73,322	111,377	164,775	176,265	269,323	122,380	169,780	262,436	279,276	297,197	273,134
أرباح شركات مساهمة	3,385	3,357	2,935	3,322	4,624	9,478	6,613	32,746	22,804	21,479	22,654	21,254	22,941	21,084
أخرى	7,326	6,054	10,295	8,541	21,094	18,886	32,039	53,247	64,928	64,396	75,052	78,651	82,423	75,750

المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

Source: Department of Economic Statistics - National Accounts Division.

الملحق (16): توزيع العمالة على مختلف القطاعات في الإمارات العربية المتحدة

القطاعات	1995	1996	1997	1998	2000
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	102,192	102,428	110,574	1,256,011	1,424,320
- الصناعات الاستخراجية :	31,702	32,911	35,575	115,916	127,216
* النفط الخام والغاز الطبيعي	27,197	28,073	30,015	26,332	30,248
* المحاجر	4,505	4,838	5,560	3,992	4,303
- الصناعات التحويلية	276,476	299,064	319,384	209,750	240,671
- الكهرباء والغاز والماء	26,591	28,359	28,848	27,370	31,370
- التشييد والبناء	420,896	473,577	497,974	270,760	301,470
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	315,974	450,208	478,716		
- المطاعم والفنادق	94,930	98,509	109,931	321,527	370,673
- النقل والتخزين والاتصالات	130,923	142,548	147,807	70,305	76,797
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى				104,517	109,30
* الإتصالات					
- العقارات وخدمات الأعمال	63,664	67,107	73,817		
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	91,035	99,328	106,700	37,263	48,248
قطاع المشروعات المالية	**25,724**	**26,368**	**27,011**	81,265	78,302
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة				22,878	23,313
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة					
قطاع الخدمات الحكومية	**227,368**	**240,174**	**264,568**	182,435	214,226
- الخدمات المنزلية	197,825	199,731	200,240	170,440	190,936
المجموع	**1,226,451**	**1,324,643**	**1,421,352**	**1,631,764**	**1,852,795**

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية – قسم الحسابات القومية.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	154,043	163,192	166,428	168,574	157,044	166,022	175,023	222,642	229,691	229,933
- الصناعات الاستخراجية :	30,248	31,702	32,911	35,575	38,194	41,332	48,814	62,374	64,350	64,417
* النفط الخام والغاز الطبيعي	25,945	27,197	28,073	30,015	31,700	34,149	40,568	51,828	53,470	53,525
* المحاجر	4,303	4,505	4,838	5,560	6,494	7,183	8,246	10,546	10,880	10,892
- الصناعات التحويلية	246,910	276,476	299,064	319,384	372,553	404,565	422,674	533,849	551,616	553,052
- الكهرباء والغاز والماء	31,370	26,591	28,359	28,848	34,807	37,751	43,563	55,729	57,494	57,554
- التشييد والبناء	305,477	420,896	473,577	497,974	549,798	627,212	941,364	1,223,609	1,139,696	1,140,041
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	370,827	415,974	450,208	478,716	586,226	640,280	724,010	923,960	953,217	954,220
- المطاعم والفنادق	84,001	94,930	98,509	109,931	121,216	131,707	159,032	203,718	210,168	210,389
- النقل والتخزين والاتصالات	127,243	130,923	142,548	147,807	184,766	202,615	258,664	333,912	307,947	308,271
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى							247,980	322,798	295,969	293,231
* الإتصالات							10,684	11,114	11,978	15,040
- العقارات وخدمات الأعمال	56,495	63,664	67,107	73,817	87,694	97,226	148,241	192,582	198,335	198,202
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	90,511	91,035	99,328	106,700	123,137	134,888	145,538	183,804	189,969	190,511
قطاع المشروعات المالية	**24,825**	**25,724**	**26,368**	**27,011**	**35,791**	**41,673**	**54,595**	**69,940**	**72,154**	**72,232**
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة										
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة										
قطاع الخدمات الحكومية	**214,226**	**237,368**	**250,174**	**264,568**	**286,435**	**329,567**	**400,438**	**512,145**	**528,362**	**528,918**
- الخدمات المنزلية	192,846	197,825	199,731	200,240	222,506	250,817	300,898	383,663	395,812	396,228
المجموع	**1,929,022**	**2,176,300**	**2,334,312**	**2,459,145**	**2,800,167**	**3,105,655**	**3,822,854**	**4,901,927**	**4,898,810**	**4,903,968**

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	154,043	163,192	166,428	168,574	157,044	166,022	175,023	222,642	229,691	229,933
- الصناعات الاستخراجية :	30,248	31,702	32,911	35,575	38,194	41,332	48,814	62,374	64,350	64,417
* النفط الخام والغاز الطبيعي	25,945	27,197	28,073	30,015	31,700	34,149	40,568	51,828	53,470	53,525
* المحاجر	4,303	4,505	4,838	5,560	6,494	7,183	8,246	10,546	10,880	10,892
- الصناعات التحويلية	246,910	276,476	299,064	319,384	372,553	404,565	422,674	533,849	551,616	553,052
- الكهرباء والغاز والماء	31,370	26,591	28,359	28,848	34,807	37,751	43,563	55,729	57,494	57,554
- التشييد والبناء	305,477	420,896	473,577	497,974	549,798	627,212	941,364	1,223,609	1,139,696	1,140,041
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	370,827	415,974	450,208	478,716	586,226	640,280	724,010	923,960	953,217	954,220
- المطاعم والفنادق	84,001	94,930	98,509	109,931	121,216	131,707	159,032	203,718	210,168	210,389
- النقل والتخزين والاتصالات	127,243	130,923	142,548	147,807	184,766	202,615	258,664	333,912	307,947	308,271
* النقل والتخزين والإتصالات الأخرى							247,980	322,798	295,969	293,231
* الإتصالات							10,684	11,114	11,978	15,040
- العقارات وخدمات الأعمال	56,495	63,664	67,107	73,817	87,694	97,226	148,241	192,582	198,335	198,202
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	90,511	91,035	99,328	106,700	123,137	134,888	145,538	183,804	189,969	190,511
قطاع المشروعات المالية	**24,825**	**25,724**	**26,368**	**27,011**	**35,791**	**41,673**	**54,595**	**69,940**	**72,154**	**72,232**
أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة										
تمويل التأمين والأنشطة المساعدة										
قطاع الخدمات الحكومية	**214,226**	**237,368**	**250,174**	**264,568**	**286,435**	**329,567**	**400,438**	**512,145**	**528,362**	**528,918**
- الخدمات المنزلية	192,846	197,825	199,731	200,240	222,506	250,817	300,898	383,663	395,812	396,228
المجموع	**1,929,022**	**2,176,300**	**2,334,312**	**2,459,145**	**2,800,167**	**3,105,655**	**3,822,854**	**4,901,927**	**4,898,810**	**4,903,968**

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات القومية

الملحق رقم (17): نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: SGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.375422	0.1617
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.358154	0.0888
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (18): نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في الفرق الأول بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.294998	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.262350	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (19): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.362478	0.1651
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.73482	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (20): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.187906	0.1178
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.56914	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (21): نتائج استقرار سلسلة تنويع الايرادات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HREV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.825792	0.0768
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.303210	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (22): نتائج استقرار سلسلة تنويع الايرادات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HREV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.504625	0.3215
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.725567	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (23): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.913405	0.0645
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.008449	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (24): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.629809	0.0575
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.866660	0.0064
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (25): نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.480472	0.1361
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.320199	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (26): نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.412161	0.0811
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.282132	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (27): نتائج اختبار B-GLM لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.572428	Prob. F(1,14)	0.1311
Obs*R-squared	3.104467	Prob. Chi-Square(1)	0.0781

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/29/16 Time: 14:32
Sample: 1995 2014
Included observations: 20
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	0.293887	1.301464	0.225813	0.8246
HLAB	2.264545	5.485646	0.412813	0.6860
HEXP	-0.928131	4.261424	-0.217798	0.8307
HCF	-3.423037	7.911639	-0.432658	0.6719
C	0.448040	1.463003	0.306247	0.7639
RESID(-1)	-0.427320	0.266429	-1.603879	0.1311

R-squared	0.155223	Mean dependent var	9.71E-16
Adjusted R-squared	-0.146483	S.D. dependent var	0.425532
S.E. of regression	0.455633	Akaike info criterion	1.509069
Sum squared resid	2.906426	Schwarz criterion	1.807789
Log likelihood	-9.090690	Hannan-Quinn criter.	1.567382
F-statistic	0.514486	Durbin-Watson stat	2.129989
Prob(F-statistic)	0.761140		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (28): نتائج اختبار ARCH لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.162662	Prob. F(1,17)	0.6917
Obs*R-squared	0.180075	Prob. Chi-Square(1)	0.6713

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/29/16 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.164370	0.073361	2.240556	0.0387
RESID^2(-1)	0.096276	0.238713	0.403313	0.6917

R-squared	0.009478	Mean dependent var	0.180741
Adjusted R-squared	-0.048788	S.D. dependent var	0.260093
S.E. of regression	0.266362	Akaike info criterion	0.291383
Sum squared resid	1.206132	Schwarz criterion	0.390797
Log likelihood	-0.768135	Hannan-Quinn criter.	0.308208
F-statistic	0.162662	Durbin-Watson stat	1.977320
Prob(F-statistic)	0.691745		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

المحق رقم (29): هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1995 –2014

الوحدة: بليون كرونة نرويجي

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
A. TOTAL REVENUE	382931	432922	478210	471330	499571	382931	758442	691071	700195	746408
Sales revenue	9224	11436	10856	11910	11756	643651	13971	14245	14933	15009
Operating surplus extraction of petroleum	10576	26775	38019	18995	32453	14368	84906	60224	62697	76804
Depreciation etc. extraction of petroleum	11039	16247	14093	14443	15344	95396	56872	23093	14092	14609
Depreciation etc. other central government enterprises	2866	3094	2464	2597	4407	17006	1686	1811	1179	1287
Other revenue from fixed capital formation	977	774	1034	1188	918	2004	1414	640	489	1022
Total transfers	348249	374596	411744	422197	434693	514517	599593	591058	606805	637677

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
A. TOTAL REVENUE	860836	994900	1030124	1182630	1051890	1064764	1223524	1290735	1290735	1291819
Sales revenue	15298	15214	16237	14974	19821	17816	21513	22481	22481	23663
Operating surplus extraction of petroleum	99329	124861	108817	152576	98285	100257	125820	148446	148446	131604
Depreciation etc. extraction of petroleum	12914	14538	15404	15740	15268	15719	16862	19502	19502	20261
Depreciation etc. other central government enterprises	1227	1474	1538	1399	1598	1922	2222	1992	1992	1943
Other revenue from fixed capital formation	910	671	794	648	527	567	374	524	524	582
Total transfers	731158	838142	887334	997293	916391	928483	1056733	1097790	1097790	1113766

Source : statistics Norway, Ministry of Finance

الملحق رقم (30): إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات (مليون كرونة نرويجية)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Gross fixed capital formation.	206565	230239	268887	308513	297112	298907	305603	303395	305729	349366
Building and construction.....	82182	90317	100453	108893	113234	117245	125461	128688	138605	161372
Oil exploration, drilling, pipelines for oil and gas.....	17815	20226	27939	32761	28192	26458	33102	26701	28355	31704
Oil platforms etc.....	26029	28513	32282	45118	35710	30490	25625	29152	23608	26164
Ships and boats.....	5603	7576	16062	18257	15176	22111	16717	8876	11271	11394
Other transport equipment.....	11675	13844	14302	15123	13281	10164	11520	10918	7062	6950
Machinery and equipment.....	46335	50814	58043	67642	69178	68222	67572	70848	64666	76517
Intellectual property products, except oil exploration...	16767	18801	19760	20585	22230	24069	25576	28094	31996	35144
Agriculture and forestry.....	6156	7024	6758	5865	5933	5678	5387	4636	5173	5322
Fishing and aquaculture.....	1336	1057	2258	1966	1719	2806	4168	2735	1570	1330
Mining and quarrying.....	404	402	290	377	571	716	751	382	644	772
Oil and gas extraction including services.....	42698	46381	55075	72767	64862	60720	60098	60627	62708	69908
Manufacturing.....	19122	21695	22356	26190	23889	22579	23737	27544	22702	25242
Food products, beverages and tobacco.....	2955	3842	3595	4312	4549	4571	4822	5067	4641	4197
Textiles, wearing apparel, leather.....	271	274	264	246	205	134	225	205	300	198
Manufacture of wood and wood products, except furniture	799	779	842	747	533	579	687	845	1075	1110
Manufacture of paper and paper products.....	1530	1395	1602	2244	1574	1099	883	892	455	1130
Printing and reproduction of recorded media.....	746	619	681	1374	1003	827	442	389	486	561
Refined petroleum, chemical and pharmaceutical products	4719	5262	4225	5032	4631	3564	3604	4021	3478	4268
Manufacture of basic chemicals etc.....	2983	2853	2152	2641	2387	1585	1467	1396	1536	2023
Rubber, plastic and mineral products.....	870	1052	1244	1477	1753	1466	897	1075	1027	1446
Basic metals.....	1366	2359	2609	1998	1958	2213	3229	6099	3740	3379
Machinery and other equipment n.e.c.....	3904	3986	4502	5597	5196	5742	6294	5749	4790	6026
Building of ships, oil platforms and moduls.....	1126	1266	1685	1924	1433	1265	1580	1903	1198	1569
Furniture and other manufacturing n.e.c.....	535	654	685	772	641	786	714	748	807	814
Repair and installation of machinery and equipment.....	301	207	422	467	413	333	360	551	705	544
Electricity, gas and steam.....	5102	4573	4309	4845	4967	4298	4113	6069	7162	7812
Water supply, sewerage, waste.....	2942	2905	3396	3756	3889	3662	3818	3965	4265	5761
Wholesale and retail trade, repair of motor vehicles.....	5875	7119	8237	10189	11087	11485	12092	11844	14732	16280
Transport via pipelines.....	6094	6001	8174	8393	4701	699	2182	1078	2900	6157
Ocean transport.....	3781	6032	13512	15783	13174	19082	12400	4775	9440	8486
Transport activities excl. ocean transport.....	10901	14227	14197	13292	9654	10968	10427	8766	5466	7139
Accomadation and food service activities.....	1786	1991	2544	2988	1734	2000	2371	2336	1811	2076
Information and communication.....	9380	9348	10685	11871	11179	13843	15171	12947	10333	11196
Financial and insurance activities.....	4861	6114	4052	5302	7656	6344	8031	5410	2666	7080
Real estate activities.....	4776	6241	9298	10879	14078	14680	14875	16063	13895	13283
Dwelling services.....	29929	31883	37008	40701	43107	47728	54221	55332	57625	72610
Professional, scientific and technical activities.....	3668	4729	5149	5704	5743	5018	5740	6204	5742	5577
Administrative and support service activities.....	1867	2387	3047	4812	4080	3608	2537	2947	631	3557
Public administration and defence.....	22439	22839	24124	27323	26507	24093	24000	26200	29636	32205
Education.....	9107	10078	14934	13449	13152	13199	13169	14514	16851	16703
Health and care services.....	7169	8127	8678	11081	13156	12899	14280	14593	14938	15767
Arts, entertainment and other service activities.....	4072	4279	4690	5016	5526	5689	5421	5994	6614	6213

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Gross fixed capital formation.	404595	463742	551224	584937	561752	533429	595529	659824	717439	733988
Building and construction.....	185971	218604	259622	264811	241339	238095	267557	291848	312282	322926
Oil exploration, drilling, pipelines for oil and gas.....	46303	45426	53912	60800	67605	68791	74150	81311	104333	103361
Oil platforms etc.....	29752	32705	52732	63776	68141	51058	63431	92320	103654	105590
Ships and boats.....	15168	25415	22081	21404	29934	18762	28335	15699	8816	6851
Other transport equipment.....	13866	14923	25197	23582	17421	19281	19864	22860	22515	23904
Machinery and equipment.....	81711	90525	91435	95750	79953	76107	79840	91638	91763	92947
Intellectual property products, except oil exploration...	31709	36017	45945	54553	57028	60975	62012	63788	73868	78200
Agriculture and forestry.....	6652	6959	7633	8371	7160	8601	7682	8146	8400	7905
Fishing and aquaculture.....	1462	2077	1601	3137	2711	2332	4003	1715	3419	2563
Mining and quarrying.....	899	744	769	1005	2638	1097	1687	1550	1388	1183
Oil and gas extraction including services.....	82858	95887	115961	133458	146701	128766	147148	184870	215550	212457
Manufacturing.....	26020	28646	36517	45306	30409	26269	28882	31200	30292	33341
Food products, beverages and tobacco.....	3960	4826	4627	7517	5897	7449	8137	7567	6388	7691
Textiles, wearing apparel, leather.....	197	290	342	379	136	281	283	279	399	356
Manufacture of wood and wood products, except furniture	1062	1011	1084	1403	931	924	973	866	926	830
Manufacture of paper and paper products.....	1021	895	1206	853	521	409	559	662	582	553
Printing and reproduction of recorded media.....	857	816	577	325	349	198	323	319	435	428
Refined petroleum, chemical and pharmaceutical products	6034	5274	6341	15052	8942	5214	4697	5825	4756	5179
Manufacture of basic chemicals etc.....	3917	2652	3238	8601	5310	2457	2266	2915	2674	2797
Rubber, plastic and mineral products.....	1969	3186	4550	2389	1909	1528	1596	1671	1653	1689
Basic metals.....	2727	2213	2645	3331	2155	1947	1996	2155	2127	2273
Machinery and other equipment n.e.c.....	5185	6030	7093	8354	6557	5636	6968	7338	8254	8520
Building of ships, oil platforms and moduls.....	1591	2084	5866	3094	1362	1082	1314	2311	2247	1972
Furniture and other manufacturing n.e.c.....	855	914	807	787	425	523	570	582	724	711
Repair and installation of machinery and equipment.....	562	1107	1379	1822	1225	1078	1466	1625	1801	3139
Electricity, gas and steam.....	8618	9328	12211	14702	12468	14842	16638	18461	19779	20883
Water supply, sewerage, waste.....	5980	6017	5823	9913	9819	9256	8653	9633	8846	10706
Wholesale and retail trade, repair of motor vehicles.....	13997	14441	15115	14020	10211	10973	12947	12680	14854	14397
Transport via pipelines.....	10027	5323	3638	1817	593	613	597	375	3297	4591
Ocean transport.....	6256	12434	10621	6813	9970	10686	15842	6876	1050	695
Transport activities excl. ocean transport.....	14239	13294	17206	19748	28002	20967	19540	23435	20184	20184
Postal and courier activities.....	807	482	370	250	1435	1770	1610	415	526	500
Accomadation and food service activities.....	2098	1972	2807	2107	2049	1856	1731	2211	2220	1959
Information and communication.....	13013	13985	14933	19079	16661	17511	17093	18952	20709	22147
Financial and insurance activities.....	5040	9908	9449	11190	7086	5637	9609	6204	7595	7977
Real estate activities.....	18912	30883	57290	54915	36103	34229	32463	36242	35033	35876
Dwelling services.....	86541	95827	107448	101310	95311	97973	121474	140290	152301	151400
Professional, scientific and technical activities.....	7938	9233	13016	11964	10913	10496	9845	13071	14779	15959
Administrative and support service activities.....	8718	8383	9078	7722	4249	5870	6913	7205	6668	6978
Public administration and defence.....	32371	37728	44267	53660	60940	60098	65647	65242	74119	79897
Education.....	17754	20107	22713	24319	27803	27885	27026	27199	30538	32740
Health and care services.....	16161	17657	20043	19376	18297	16819	17566	19457	23776	26306
Arts, entertainment and other service activities.....	6211	7801	6317	6834	7408	7022	7456	7265	7522	7531

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

الملحق رقم (31): توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Total.....	2119.7	2162.5	2225.9	2285.4	2306.5	2319.7	2327.8
Agriculture and forestry.....	86.7	85.4	83.8	82.2	79.9	77.2	73.5
Fishing and aquaculture.....	20.7	20.3	19.7	19.3	18.5	18.4	17.5
Oil and gas extraction including services.....	24	24.5	26.7	27.5	27.3	25.7	29.4
Manufacturing.....	273.5	277.2	289	295	283.9	275	266.5
Electricity, gas and steam.....	19.8	19.3	19.3	18.3	17.3	17.3	16.1
Water supply, sewerage, waste.....	6.9	6.8	7.3	7.9	8.2	9.2	8.9
Construction.....	102.6	109.8	121.1	130.7	134.7	134.7	137.9
Wholesale and retail trade, repair of motor vehicles...	301.3	307	312.9	322.8	320.7	327.1	329.7
Transport via pipelines.....	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.8	0.6
Ocean transport.....	39.5	39.5	40.1	41.9	43.4	44.6	43.5
Transport activities excl. ocean transport.....	99.9	102.2	104.9	109.6	110.2	107.5	105.6
Postal and courier activities.....	36.6	35.8	35.3	34.6	34.2	32.2	30
Accommodation and food service activities.....	69.3	71.5	72.9	74.6	75.2	74.8	73.6
Information and communication.....	66.9	69.4	73.5	76.4	77.8	84.6	91.5
Financial and insurance activities.....	53.8	52.8	50.9	48.5	49.9	49.9	49.7
Real estate activities.....	8.7	9.6	11.3	12.5	14.9	16.5	16.4
Dwelling services.....	0	0	0	0	0	0	0
Professional, scientific and technical activities.....	67.4	69	75.7	80.5	82.7	83.7	83.8
Administrative and support service activities.....	47.5	53.4	61.7	69	78.8	85.5	85.9
Public administration and defence.....	193.8	194	191.9	189.2	187.7	182	179.1
Education.....	158.4	161.4	164.3	170.4	174.6	177.2	180.6
Health and care services.....	363.2	374.2	384.1	394.2	404.6	412.4	427.1
Arts, entertainment and other service activities.....	74.2	74.9	74.9	75.8	77.9	79.4	76.7

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

تابع للملحق رقم (31)

	2002	2003	2004	2005	2006
ɪtal.....	2336.8	2309.4	2323.7	2354.2	2434.1
ıgriculture and forestry.....	70.9	68.2	65.6	62.9	60.8
ishing and aquaculture.....	17.1	15.8	15.2	14.5	14.8
)il and gas extraction including services.....	32.4	32.2	32.7	34.8	36.9
Manufacturing.....	262	251.3	241.1	244.6	259.4
lectricity, gas and steam.....	14.6	13.7	12.9	12.5	12.9
Vater supply, sewerage, waste.....	9.2	9.5	11.3	12.2	12.8
:onstruction.....	141.7	151.6	155.3	162.8	176.9
Wholesale and retail trade, repair of motor vehicles...	335	334.2	343.2	349.1	353
ransport via pipelines.....	0.6	0.6	0.5	0.5	0.3
)cean transport.....	43.3	41.3	39.8	39.6	37.5
ransport activities excl. ocean transport.....	107.2	103.3	106.3	107.9	109.1
'ostal and courier activities.....	26.7	24.9	23.7	23.5	22
ıccommodation and food service activities.....	72.9	72.4	71.4	72.5	74.9
ıformation and communication.....	91	83.4	82.5	83.3	83.6
inancial and insurance activities.....	49.7	48.9	49.2	47.1	47.7
:eal estate activities.....	17.4	16.6	17.7	18.2	19.4
)welling services.....	0	0	0	0	0
'rofessional, scientific and technical activities.....	86.4	84.5	85.6	89.3	98.6
ıdministrative and support service activities.....	86.3	86.4	85.8	92.2	105.4
'ublic administration and defence.....	169.6	169.8	170	166.5	169.8
ducation.....	181.5	180.9	179	179.6	182.1
lealth and care services.....	439.1	441.6	454.6	459.5	475.5
ırts, entertainment and other service activities.....	78	74.3	76.1	77.1	76.4

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

تابع للملحق رقم (31)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
Total.....	2534.7	2617	2605	2591.5	2630	2684.5	2712.9	2743.5
Agriculture and forestry.....	58.4	56.6	55	54.3	54.4	53.8	52.7	52.4
Fishing and aquaculture.....	15.1	15.8	15	16.1	16.4	16.4	16.4	17.1
Oil and gas extraction including services.....	44.3	47.5	50.5	52.8	55.7	60.5	64.3	64.4
Manufacturing.....	265	269.6	257.7	246.7	245.6	248.4	250.7	252.2
Electricity, gas and steam.....	12.9	13.3	12.5	12.4	12.5	12.8	12.8	12.9
Water supply, sewerage, waste.....	14	14.9	14.2	14.3	14.3	14.2	14.4	14.9
Construction.....	193.3	198.6	190.3	187.5	194.4	205.2	211.2	215.3
Wholesale and retail trade, repair of motor vehicles...	368.3	382.2	375.5	368.7	366	370.9	370.1	370.2
Transport via pipelines.....	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6
Ocean transport.....	37	35.5	34.9	32.5	33	35.1	35.2	35
Transport activities excl. ocean transport.....	111.9	116.2	117.1	117.8	117.2	117.6	118.8	119.6
Postal and courier activities.....	22.4	22.4	21.9	21	20.2	20.3	19.7	19.1
Accommodation and food service activities.....	79.5	82.7	79.9	80	82.4	83.7	85.7	88.7
Information and communication.....	83.8	84.7	85.7	85.7	86.8	88.3	89.1	89.8
Financial and insurance activities.....	48.8	50.1	52.8	51.5	50.3	50.3	49.6	49.7
Real estate activities.....	22	24.4	23.2	23	23.5	24.7	24.3	25
Dwelling services.....	0	0	0	0	0	0	0	0
Professional, scientific and technical activities.....	109.2	115.7	116.9	115.9	117.4	121.1	124	126
Administrative and support service activities.....	114.4	124	115.7	113.3	120.1	126.3	126.9	127.6
Public administration and defence.....	173.4	177.4	183.5	185.7	190.1	192.1	192.8	196.9
Education.....	185.5	188.1	191.8	193.4	195.6	197.9	200.2	202.1
Health and care services.....	486.8	501.2	512.3	520.4	534.8	544.8	554.2	561.7
Arts, entertainment and other service activities.....	83.9	90.7	93.6	93.5	94	94.3	94	97.4

Source: Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

الملحق رقم (32): نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: SGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.924312	0.3133
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.686231	0.7064
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (33): نتائج استقرار سلسلة النمو الاقتصادي المستدام في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.889453	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(SGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.760947	0.0095
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (34): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.727671	0.7993
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.461346	0.7787
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (35): نتائج استقرار سلسلة تنويع الصادرات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.071666	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.620780	0.0054
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (36): نتائج استقرار سلسلة تنويع الايرادات في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HREV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.686931	0.0965
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HREV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.753977	0.2302
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (37): نتائج استقرار سلسلة تنويع الايرادات في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.580411	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HREV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.439144	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (38): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال في المستوى

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.173192	0.2215
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.109721	0.5066
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (39): نتائج استقرار سلسلة تنويع تراكم رأس المال في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.967711	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HCF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.721318	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (40): نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في المستوى

بوجود ثابت

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.505194	0.1315
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: HLAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.902398	0.1856
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (41): نتائج استقرار سلسلة تنويع العمالة في الفرق الأول

بوجود ثابت

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.082567	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

بوجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(HLAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.001491	0.0301
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (42): نتائج اختبار B-GLM لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.149010	Prob. F(2,12)	0.3495
Obs*R-squared	3.053736	Prob. Chi-Square(2)	0.2172

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/03/16 Time: 22:39
Sample: 1995 2014
Included observations: 19
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HREV	0.829850	1.370296	0.605599	0.5561
HLAB	-1.329588	3.080404	-0.431628	0.6737
HEXP	-1.423396	1.854757	-0.767430	0.4577
HCF	-0.229388	2.623650	-0.087431	0.9318
C	0.739326	1.675455	0.441269	0.6669
RESID(-1)	-0.044176	0.288657	-0.153040	0.8809
RESID(-2)	-0.503313	0.316589	-1.589802	0.1379

R-squared	0.160723	Mean dependent var	3.94E-17
Adjusted R-squared	-0.258916	S.D. dependent var	0.218358
S.E. of regression	0.245001	Akaike info criterion	0.302200
Sum squared resid	0.720305	Schwarz criterion	0.650151
Log likelihood	4.129098	Hannan-Quinn criter.	0.361087
F-statistic	0.383003	Durbin-Watson stat	1.866290
Prob(F-statistic)	0.876099		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

الملحق رقم (43) نتائج اختبار ARCH لنموذج النمو الاقتصادي المستدام

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.064387	Prob. F(1,15)	0.8031
Obs*R-squared	0.072660	Prob. Chi-Square(1)	0.7875

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/03/16 Time: 22:39
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.034147	0.014651	2.330704	0.0341
RESID^2(-1)	0.045696	0.180084	0.253746	0.8031

R-squared	0.004274	Mean dependent var	0.036295
Adjusted R-squared	-0.062108	S.D. dependent var	0.047848
S.E. of regression	0.049312	Akaike info criterion	-3.071180
Sum squared resid	0.036475	Schwarz criterion	-2.973155
Log likelihood	28.10503	Hannan-Quinn criter.	-3.061436
F-statistic	0.064387	Durbin-Watson stat	1.741446
Prob(F-statistic)	0.803137		

المصدر: مخرجات (Eviews-9) .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

– الكتب

1. إبراهيم الأخرس [2005]: "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

2. آدم سميث [1985] : " ثروة الأمم "، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006.

3. ألبر داغر[2007]: "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"، المجلد الرابع: البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم.

4. إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ".

5. حربي محمد عيسى عريقات [2014]: "التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب"، دار البداية، عمان، ط1.

6. دوناتو رومانو [2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ".

7. رمضان مقلد وآخرون[2004]: "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

8. صلاح الدين نامق [1986]: " قادة الفكر الاقتصادي" ، دار المعارف ، القاهرة.

9. عبد الله الصعيدي [2004]: "مبادئ علم الاقتصاد"، مطابع البيان التجارية، دبي.

10. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط [2010]: "التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها".

11. مالكوم جبلز، مايكل رومر وآخرون[1995]: "اقتصاديات التنمية"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم 12. مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

13. مايكل ابدجمان [1999]: "الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

14. محمد صالح تركي القريشي [2010] : " علم اقتصاد التنمية ".

15. محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة ".

16. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف[2003]: "التنمية الاقتصادية– دراسة نظرية تطبيقية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

17. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون [2007]: " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

18. مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران [1995]: "أبعاد التنمية في الوطن العربي"، دار المستقبل للنشر، عمان،الأردن.

19. مصطفى، إبراهيم محمد[1995]: "مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

20. ميشيل تودارو [2006]: "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

– المجلات

21. رابح أرزقي، غريغوار روتا–غرازيوسي وليما سينبيت [2013]: " مخاطر هروب رأس المال"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، سبتمبر 2013.

22. ساجنيف غوبتا، أليكس سيغورا–أوبييرغو وإنريكي فلوريس [2014]: "تقاسم الثروة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ديسمبر 2014.

23. صندوق النقد الدولي [2013]: "أثمن موارد الأرض"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.

24. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة [2014]: "التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، 2014.

25. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية [2011]: "الطاقة المتجددة ثروة عربة متنامية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 35، 2011.

– الدراسات

26. أحمد البكر [2015]: " تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل 8/ 15، مؤسسة النقد العربي السعودي.

27. إيمانويل نوبيسي نغانكام [2014]: " الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟"، البنك الدولي.

28. البنك الدولي [2016]: " خلق 100 مليون فرصة عمل لقوة عاملة تتسارع بالنمو".

29. البنك الدولي [2005]: "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي"، واشنطن.

30. تيري لاين كلار [2008]: "منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط–حوكمة: لعنة الموارد"، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك.

31. ريفينو ووتش [2005]: "مبادرات الحوار حول السياسات"، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك.

32. شانتا ديفارجان[2016]: "كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط"، البنك الدولي.

33. صندوق النقد الدولي [2013]: "أثمن موارد الأرض"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.

34. صندوق النقد الدولي [2014]: " هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج"، نشرة الصندوق الالكترونية، 23 ديسمبر 2014.

35. صندوق النقد الدولي[2015]، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.

36. عبد الخالق فاروق [2008]: " النفط والأموال العربية في الخارج ".

37. غرفة جدة [2015]: "تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015"، بوابة جدة الاقتصادية.

38. غريغوري غوس [2015]: "هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية"، معهد بروكنجز، واشنطن.

39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2001]: "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط – حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة.

40. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2007]: "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا ".

41. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[1996]: "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك.

42. مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان [2008]: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث.

43. محمد رمضان [2012]: "تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية"، سنيار كابيتال.

44. معهد حوكمة الموارد الطبيعية [2014]: "ميثاق الموارد الطبيعية"، الطبعة الثانية.

45. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2016]: "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016.

46. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2014]: "قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الدورة السادسة، البند 4 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، جنيف.

47. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2014]: "معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد 2015"، جنيف.

48. نشرة صندوق النقد الدولي، انخفاض أسعار النفط يبرز الحاجة للتنويع الاقتصادي، 23 ديسمبر 2014.

49. منظمة العمل العربي [2008]: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية"، مصر ، 23 فبراير 2008.

– التقارير

50. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]: " الاستدامة والإنصاف"، تقرير التنمية البشرية.

51. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية ".

52. بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2000، 2006، 2010، 2013.

53. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية: 2000، 2007، 2008، 2009، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

54. صندوق النقد الدولي [2015]، آفاق الاقتصاد الإقليمي.

55. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم187/ 14، الإمارات العربية المتحدة، مشاورات المادة الرابعة لعام 2014، تقرير خبراء الصندوق.

56. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية [1989]: " مستقبلنا المشترك ".

57. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي لسنة 2014.

58. مكتب العمل الدولي [2013]: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف.

59. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [2016]: "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016.

60. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2011.

– القوانين

61. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40 –2015، والعدد 72 –2015.

62. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأزل هام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

- Ouvrages

63. Albert. Hirschman [1958]: «The Strategy of Economic Development», New Haven Yale University Press, USA.

64. Alfred Marshall [1890]: «Principles of Economics», (8th ed.), Macmillan, London.

65. Amartya Sen[1999]: « Development as freedom», », Oxford University Press, New York.

66. Andre Gunder Frank [1967]: «Capitalism and Underdevelopment in Latin America», ISBN, New York.

67. Arthur F. Burns [1951]: «Mitchell on What Happens During Business Cycles», National Bureau of Economic Research (NBER), New York.

68. Arthur Lewis [1954]: «Economic Development with unlimited supplies of labour », University of Manchester press, Royaume-Uni.

69. Behrman. Jere, Paul Taubman [1982]: «Human Capital», Encyclopedia of Economics, New York.

70. Blueman Feld. Hans [1954]: « the Modern Inetropolis, Its Origins Growth Characteristics and Planning», University of Nairobi Library, Kenya.

71. Collier. P [2007]: «The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It», Oxford University Press, New York.

72. Daniel Lederman, William F. Maloney [2007]: «Natural Resources Neither Curse nor Destiny», Stanford University Press, USA.

73. Dos SANTO [1970]: «The Structure of Dependence », American Economic Association.

74. Gerald M. Meier, Joseph Stiglits [2002]: « Frontiers of Development Economics», Oxford University press, New York.

75. Gérard Marie Henry [2009]: « Histoire de la pensée économique», Armand Colin, Paris.

76. Harold Hotelling [1931] : «The Economic of Exhaustible Resources » , The University of Chicago Press, USA.

77. Jagdish Bhagwati [1958]: « Immiserizing Growth : A Geometrical Note», Oxford University Press, Royaume-Uni..

78. Karl Marx [1958]: «Capital. A Critical Analysis of Capitalist Production», Foreign Languages Publishing House, Moscow.

79. M. Friedman [2006]: « The Moral Consequences of Economic Growth », Harvard University, États-Unis.

80. Mc Granahan, D V Et Al [1972]: «Contents and Measurement of Socioeconomic Development », Praeger Publishers, United Kingdom.

81. Michael J. Wasylenko and Rodney A. Erickson [1978]: «On Measuring Economic Diversification», University of Wisconsin Press, États-Unis.

82. Nurkse, R. [1961]: « International Trade Theory and Development Policy », columbia University, New York

83. Nurkse [1953]: «Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries», Oxford University Press, Royaume-Uni.

84. Paule Backer [2005] : «Les indicateurs financiers du développement durable » Editions d'Organisation, Paris.

109. Rahul Jan [2009]: « The story of development», VK India Enterprises.

85. Ricardo [2001]: «On the Principles of Political Economy and Taxation»,1st edn 1817, 3rd ed n1821, Batoche Books, Canada.

86. Schumpeter, J.A [1934]: « The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle», translated by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers.

87. Simon Kuznet [1955]: «Economic Growth And Inequality », Presidential address delivered at the Sixty-seventh Annual Meeting of the American Economic Association, Detroit, Michigan, États-Unis.

88. Simon Kuznets [1941]: «National Income and Its Composition», National Bureau of Economic Research, New York.

89. Singer. H. W [1950]: « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, USA.

90. T.R.Jain, O.P.Khanna, Vir Sen [2009]: «Development and environmental economics and international trade», V.K. PUBLICATIONS, New Delhi.

91. Thomas Malthus [1798]: «An Essay on the Principle of Population», Electronic Scholarly Publishing Project, London.

92. W.W. Rostow [1960]: «The Stages of Economic Growth», Cambridge University Press, Royaume-Uni..

93. Wagner, J. E. and Deller, S.C. [1993]: «A measure of economic diversity: An input-output approach, Center for Community Economic Development, Madison: University of Wisconsin- Extension, États-Unis.

94. Zhang KH and others [1999]: «Vertical multinationals and host-country characteristics», Oxford University Press, Royaume-Uni.

- Articles et études

95. A.S. Saleh [2007]: «Testing the Keynesian Proposition of Twin Deficits in the Presence of Trade Liberalisation: Evidence from Sri Lanka», University of Wollongong, Australia.

96. Acemoglu Daron and Fabrizio Zilibotti [1997]: «Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth», Journal of Political Economy.

97. Ahluwalia, Carter, Chenery [1978]: «Growth and Poverty in Developing Countries», Development Policy Staff, The World Bank, Washington.

98. Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22.

99.Akram Esanov [2009]: «Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications», Revenue Watch institute.

100.Alan Gelb [2010]: «Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles», Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.

101. Andrew Rosser [2007]: «Escaping the resource cruse: the case of Indonesia», journal of Contemporary Asia.

102.Aruna S.Gamage [2003]: «Small and Medium Enterprise Development in Srilanka : A Review », Town Forum, Srilanka.

103.Ben Hammouda H and ohers [2006]: «Diversification: towards a new paradigm for Africa's development», African Trade Policy Centre, Work in Progress, No. 35, Economic Commission for Africa.

104. Bloom, David E, Jeffrey D. Sachs, Paul Collier [1998]: «Geography, Demography, and Economic Growth in Africa», Brookings Papers on Economic Activity.

105. Bova E [2009]: «The implications of mine ownership for the management of the boom: A comparative analysis of Zambia and Chile. Swiss », National Centre of Competence in Research, Working Paper No. 13.

106. Brainard, William and Richard Cooper [1968]: «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development.

107. Brainard, William and Richard Cooper [1968]: «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development», The Annals of Regional Science.

108. Charlie Karlsson [2008]: «Handbook of Research on Cluster Theory», Edward Elgar Publishing Limited, UK.

109. Corden M. [1984]: «Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation», Oxford Economic Papers.

110. D. Rodrik [2006]: «Industrial development: Some stylized facts and policy directions», U.N.-DESA publication.

111. Dani Rodrik [2002]: «Industrial Policy for The Twenty-First Century », UNIDO.

112. Dawe. D [1999]: « «A New Look at The Effect of Export Instability on The Investment and Growth ? , World Development.

113. Dennis Allen [2007]: «Trade Costs, Barriers to Entry, and Export Diversification in Developing Countries», World Bank Policy Research Working Paper 4368.

114. Don P. Clark, Denise L. Stanley [1999]: «Determinants of Intra-Industry Trade Between Developing Countries and the United States», Journal of Economic Development.

115. Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, William W.BehrensIll [1972]: «The Limits to Growth », A Report for The Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, Universe Books, New York.

116. Douglas Beal [2015] : « Why Well-Being Should Drive Growth Strategies, The 2015 Sustainable Economic Development Assessment » , The Boston Consulting Group.

117. Emilie Brun,Clémentine MC Millan [2007] : « Développement durable, de la stratégie a l'opérationnel », Environment and Development Economics.

118. Gauhar Abdygaliyeva and others [2008]: « Economic Diversification in the Republic of Kazakhstan Through Small and Medium Enterprise Development: Introducind new models of funding for SMES», Columbia University School of International and Public Affairs ,Economic and Political Development Concentration and the Center for Marketing And Analytical Research , USA, New York.

119. Gelb. A [2011]: «economic diversification in Resource – rich countries: Beyond the curse», International Monetary Fund, Publication Services.

120. Global Center of Expertise : « A world-leading technology cluster serving the global energy and maritime industries».

121. Gylfason T. [2001]: «Natural Resources ,Education, and Economic Development», European Economic Review 45.

122. Gylfason Thorvaldur and others [1999]: «A Mixed Blessing, Natural Resources, and Economic Growth», Centre for Economic Policy Research.

123. Hamilton James D [2005]: « Oil and the Macroeconomy», Prepared for: Palgrave Dictionary of Economics.

124. Hausmann, R, B. Klinger [2006]: «Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space», Working Paper No. 128, Center for International Development, Harvard University.

125. Hausmann . R, D. Rodrik [2003]: «Economic Development as Self-Discovery», Journal of Development Economics.

126. Heiko Hesse [2008]: «Export Diversification and Economic Growth», The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, Washington DC 20433.

127. Heinz D. Kurz, Neri Salvadori :[2001] « Theories of Economic Growth – Old and New», p.6.

128. Hesse, Heiko [2008]: «Export Diversification and Economic Growth», The World Bank Commission on Growth and Development Working Paper No. 21.

129. Hewlett-Packard Development Company [2011]: «HP Cluster Extension Solution Implementation Service».

130. Hoa Phu Duy Tran [2011]: «Industrial Diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis», Dissertations and Theses from the College of Business Administration, Paper 19.

131.Ian Richard Gordon [1999]: «Industrial Clusters: Complexes, Agglomeration And/Or Social Networks», Urban Studies, Vol. 37, No. 3.

132. Jandhyala B. G. Tilak [2002] : « Building Human Capital in East Asia: What Others Can Learn», World Bank.

133. Jean Imbs [2002]: «Stages of Diversification», The American Journal of Economics.

134. Jo Anne [1996]: « Indicators of sustainable development: Guidelines and Methodologies ».

135. Joël Cariolle [2012] : «Measuring macroeconomic volatility», Fondation pour les études et recherches sur le développement international.

136. John E. Wagner [2000]: «Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion », the journal of regional analysis and policy.

137. Jos´e De Gregorio [2001]: «The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth», Mimeo Ministry of Economics.

138. Kirk Hamilton and Michael Clemens [1999]: «Genuine Savings Rates in Developing Countries», World Bank.

139.Klinger B, and D.Lederman. [2006]: «Diversification, Innovation, and Imitation inside the Global Technological Frontier», Research Policy Working Paper 3872, World Bank, Washington, D.C.

140. Klinger, Bailey, and Daniel Lederman. [2006]: «Diversification, Innovation, and Imitation inside the Global Technological Frontier», Policy Research Working Paper 3872, World Bank, Washington, DC.

141. Koren. M and others [2007]: «Volatility and development», Qartely Jornal of Economic.

142. Koren.M, Tenreyro [2007]: « «Volatility and development», Qartely Jornal of Economic.

143. Kuznets, Simon [1971]: « Modern Economic Growth: Findings and Reflections. Prize Lecture», Lecture to the memory of Alfred Nobel.

144. Lange, G.-M., and M. Wright [2004]: « Sustainable Development in Mineral Economies: the example of Botswana », New York University.

145. Lederman. D, and W. Maloney [2007]: « Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny», World Bank, Washington, DC.

146. Lederman. D, and W. Maloney [2007]: «Trade Structure and Growth in Natural Resources: Neither Curse nor destiny», Published by EH.NET.

147. M.King Hubbert [1956]: « Nuclear Energy and the Fossil fuels», publication N0.95, Shell Development Company, American Petroleum Institute.

148. Maier Jorg and Adrian Wood [1998]: « Africa's Export Structure in a Comparative Perspective», Study Number 4, UNCTAD, Geneva.

149. Manzano, Rigobón [2001]: « Resource curse or debt overhang», NBER working paper series 8390, Cambridge.

150. Mehlum, H and others [2006]: « Institutions and the Resource Curse», Economic Journal, Vol. 116, No. 508.

151. Michael E.Porter [1998]: «Clusters and the new economics of competition», Harvard Review.

152. Morris M, Kaplinsky R and Kaplan D [20012]: « One Thing Leads to Another: Promoting Industrialisation by Making the Most of the Commodity Boom in Sub-Saharan Africa»,. ISBN.

153. Murphy Kevin and others [1993]: « Why Is Rent-Seeking So Costly to Growth?», The American Economic Review.

154. Murphy. K. J. and others [2003]: « The effect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income, the annals of Regional Science.

155. National Bureau of Economic Research [2012]: «US Business Cycle Expansions and Contractions».

156. NBIM[2011]: «Government Pension Fund Global.

157. Nicole Palan [2011]: «Measurement of Specialization – The Choice of Indices», FIW Working Paper N° 62.

158. Norges Bank , Economic Perspectives ,Address by Governor Øystein Olsen to the Supervisory Council of Norges Bank and invited guests, 18 February 2016.

159. Norman Hicks, Paul Streeten [1979]: «Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick», The World Bank, Washington, D. C.

160. OPEC: «Oil in the Middle East».

- Revues

161. Arzelier , Marie-Pierre [1998]: « Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No.

162. Berthélemy Jean-Claude [2005]: « Commerce international et diversification économique », Revue d'économie politique 5/2005 (Vol. 115).

- Rapports

163. 0PEC [1999, 2004, 2005, 2010, 2015]: «Annual statistical Bulletin.

164. BAfD, OCDE, PNUD [2015] : «Perspectives économiques en Afrique , Algérie.

165. Bank of Alegria, Rapports, [2000,2002, 2006, 2007, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaires».

166. Bank of Algeria, «Tendances financière et monétaires au premier trimestre 2015, sous l'effet du choc externe», 2015.

167. Banque mondiale [2007]: «République Algérienne Démocratique et Populaire», A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques.

168. BP Statistical Review of World Energy June 2015

169. David L. Barkley, Mark S. Henry [2001]: «Advantages and disadvantages of targeting industry clusters », EDRL Research Reports.

170. Economic Commission for Africa [2007]: «Accelerating Africa's Development through Diversification», Economic Report on Africa, African Union, Addis Ababa, Ethiopia.

171. Edwin Truman [2014]: « A Scoreboard for Sovereign wealth funds», Peterson Institute for International Economics.

172. EIA [2015]: «United Arab Emirates plans to increase crude oil and natural gas production».

173. HM Treasury, National Infrastructure Plan 2013, London, December 2013.

174. IAE oil Report 2008, «Time is Running Out».

175. Ibrahim Abdel Gelil and others [2013]: «Sustainable Energy: Prospects, Challenges, Opportunities», Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED), Published with Technical Publications and Environment & Development magazine.

176. Imf, Algeria - Staff Report for the 2000 Article IV Consultation.

177. Imf, Algeria - Staff Report for the 2003, Article IV Consultation.

178. La banque africaine de développement [2007] : « rapport sur le développement en Afrique » .

179. Ministry of Finance, Norway: «National Budget, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016»

180. NBIM[2010]: «Government Pension Fund Global, annual report 2010.

190. OPEC Monthly Oil Market Report – January 2016.

191. Rober Pirog [2005]: « World oil demand and its effect on oil prices», CRS Report for congress.

192. Sonatrach, Rapport annuel 2009.

193. Statistics Norway, ANNUAL NATIONAL ACCOUNTS 1970-2015

194. Tarik Benbahmed, Hervé Lohoues [2015] « Algerie », BAfD, OCDE, PNUD

195. The 2015 IMD World Competitiveness Scoreboard.

196. The Boston Consulting Group, The 2015 sustainable economic development assessment.

197. Transparency international[2011]:« Corruption perception index ».

198. United Nations Conference on Trade and Development: UNCTAD, « Handbook of Statistics », Nations Unies, New York et Genève, 2008.

199. United Nations Development Programme [1990,1995, 1997, 1998]: : «Human Development Report», Oxford University Press, New York, p.17.

200. World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	جداول الفصل الأول	
(1.1)	مؤشرات التنمية المستدامة	64
	جداول الفصل الثاني	
(1.2)	العمالة العالمية في القطاعات كثيفة الموارد بالملايين	135
	جداول الفصل الثالث	
(1.3)	تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	147
(2.3)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	149
(3.3)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1995- 2015)	151
(4.3)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	154
(5.3)	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في الجزائر	157
(6.3)	تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	159
(7.3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر	160
(8.3)	إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	162
(9.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	164
(10.3)	الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية	165
(11.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر	167
(12.3)	هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1995 -2014	169
(13.3)	معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الإيرادات الحكومية في الجزائر	170
(14.3)	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر	171
(15.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تكوين رأس المال الثابت	173
(16.3)	توزيع العمالة على مختلف القطاعات	174
(17.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر	176
(18.3)	تطور مؤشر الادخار الصافي المعدل في الجزائر خلال الفترة 2005-2014	178
(19.3)	معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في الجزائر خلال الفترة 1995-2014	180
(20.3)	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	185
(21.3)	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة (Johanson-Juslius).	186
(22.3)	نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر	188
(23.3)	دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals	191

(24.3)	اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test	193
(25.3)	تطور الاحتياطي من النفط في الإمارات العربية المتحدة	195
(26.3)	الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الإمارات العربية المتحدة	197
(27.3)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الإمارات العربية المتحدة	199
(28.3)	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الإمارات	201
(29.3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات	203
(30.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات	206
(31.3)	التركيب السلعي لصادرات الإمارات العربية المتحدة	207
(32.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في الإمارات	209
(33.3)	هيكل الإيرادات الحكومية في الإمارات خلال الفترة 1995 -2014	210
(34.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الإيرادات في دولة الإمارات	211
(35.3)	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في دولة الإمارات	213
(36.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تراكم رأس المال الثابت في الإمارات	214
(37.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في الإمارات	216
(38.3)	تطور معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في الإمارات خلال الفترة 1995-2014	219
(39.3)	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	222
(40.3)	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة (Johanson-Juslius).	224
(41.3)	نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الإمارات	225
(42.3)	دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج الإمارات	228
(43.3)	اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test للنموذج في الإمارات	230
(44.3)	تطور الاحتياطي من في النرويج النفط خلال الفترة (1995-2014)	232
(45.3)	الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج خلال الفترة (1995-2014)	234
(46.3)	تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال الفترة (1995-2015)	237
(47.3)	إيرادات النفط الموجهة للميزانية في النرويج خلال الفترة (1995-2014)	239
(48.3)	حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في النرويج	241
(49.3)	مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في النرويج	243
(50.3)	هيكل الناتج المحلي الإجمالي في النرويج	245
(51.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في النرويج	247
(52.3)	الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية في النرويج	248
(53.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات في النرويج	250
(54.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الإيرادات في النرويج	252

(55.3)	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في النرويج	253
(56.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع تراكم رأس المال الثابت في النرويج	254
(57.3)	معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة في النرويج	256
(58.3)	تطور مؤشر الادخار الصافي المعدل في النرويج خلال الفترة 2005-2014	257
(59.3)	النمو الاقتصادي وتذبذبه في النرويج خلال الفترة 1995 -2014	259
(60.3)	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	262
(61.3)	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة (Johanson-Juslius)	264
(62.3)	نتائج تقدير أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في النرويج	265
(63.3)	دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج النرويج	268
(64.3)	اختبار BG-LM Test، ARCH-LM Test للنموذج في النرويج	270

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
(1.1)	حدود النمو	54
(2.1)	الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	56
(3.1)	حساب الادخار الحقيقي	66
	أشكال الفصل الثاني	
(1.2)	مزيج الطاقة العالمي في 2014	105
(2.2)	مراحل دورة أعمال واحدة	109
(3.2)	منحنى Hubbert	120
(4.2)	معدلات النمو ومعدلات تذبذب النمو خلال الفترة 1961- 2008	132
	أشكال الفصل الثالث	
(1.3)	تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	148
(2.3)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	150
(3.3)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1995- 2015	152
(4.3)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)	155
(5.3)	تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في الجزائر	158
(6.3)	تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر	159
(7.3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر	161
(8.3)	مقارنة هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1995 و2014	163
(9.3)	مقارنة هيكل الصادرات في الجزائر بين 1995 و2014	166
(10.3)	هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر بين 1995 و2014	170
(11.3)	تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بين 1995 و2014	172
(12.3)	توزيع العمالة على مختلف القطاعات في الجزائر بين 1995 و2014	175
(13.3)	مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر سنة 2015	179
(14.3)	النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسعر النفط خلال الفترة 1995-2014	181
(15.3)	القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج في الجزائر	191
(16.3)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بالنسبة للجزائر	192
(17.3)	تطور الاحتياطي من النفط في الإمارات العربية المتحدة	196
(18.3)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الإمارات العربية المتحدة	198

(19.3)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في في الإمارات العربية المتحدة	200
(20.3)	تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في الإمارات العربية المتحدة	202
(21.3)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة	204
(22.3)	مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات	205
(23.3)	هيكل صادرات الإمارات بين 1995 و2014	208
(24.3)	هيكل الإيرادات العامة في الإمارات بين 1995 و2014	211
(25.3)	تكوين رأس المال الثابت في الإمارات بين 1995 و2014	214
(26.3)	توزيع العمالة على مختلف القطاعات بين 1995 و2014	215
(27.3)	مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الإمارات سنة 2015	218
(28.3)	النمو الاقتصادي في الإمارات وعلاقته بسعر النفط	220
(29.3)	القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج بالنسبة للإمارات	229
(30.3)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج في الإمارات	229
(31.3)	تطور الاحتياطي من النفط في النرويج خلال الفترة (1995-2014)	233
(32.3)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في النرويج خلال الفترة(1995-2014)	235
(33.3)	تطور إيرادات صندوق النفط النرويجي خلال الفترة (1995-2015)	238
(34.3)	تطور إيرادات النفط الموجهة للميزانية في النرويج خلال الفترة (1995-2014)	240
(35.3)	تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام في النرويج	242
(36.3)	مساهمة إيرادات النفط في إجمالي الإيرادات العامة في النرويج	244
(37.3)	هيكل الناتج المحلي الإجمالي في النرويج بين 1995 و2014	246
(38.3)	هيكل صادرات النرويج بين 1995 و2014	249
(39.3)	هيكل الإيرادات العامة في النرويج بين 1995 و2014	251
(40.3)	توزيع العمالة على مختلف القطاعات بين 1995 و2014	255
(41.3)	مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في النرويج سنة 2015	258
(42.3)	النمو الاقتصادي في النرويج وعلاقته بسعر النفط خلال الفترة 1995-2014	260
(43.3)	القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج في النرويج	268
(44.3)	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بالنسبة للنرويج	269

فهرس المحتويات

المقدمة العامة..... أ-ر

الفصل الأول: التنمية: من النمو إلى التنمية المستدامة

تمهيد..... 02

المبحث الأول: النمو والتنمية الاقتصادية – الأسس والمفاهيم..... 03

1.1. تعريف النمو الاقتصادي..... 04

2.1. مفهوم التنمية الاقتصادية..... 06

3.1. مقاييس النمو والتنمية الاقتصادية..... 11

4.1. تطور مؤشرات قياس التنمية في ظل التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية..... 17

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 21

1.2. نظرية النمو الكلاسيكية..... 21

2.2. النظرية النيوكلاسيكية..... 26

3.2. نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي..... 27

4.2. نظرية النمو الكينزية..... 28

5.2. نموذج هارود دومار..... 30

6.2. نموذج سولو (Solow) 32

7.2. نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي..... 33

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية..... 35

1.3.نظرية الدفعة القوية..... 35

2.3.نظرية النمو المتوازن..... 37

3.3. نظرية النمو غير المتوازن..... 40

4.3. نظرية أقطاب النمو..... 43

5.3. نظرية التحولات الهيكلية..... 44

6.3. نظرية مراحل النمو..... 46

7.3. نظرية التبعية..... 49

8.3. نظرية النظام العالمي..... 51

المبحث الرابع: المفهوم الحديث للتنمية : التنمية المستدامة..... 52

1.4.فكرة التنمية المستدامة..... 53

2.4. تعريف التنمية المستدامة 55

3.4. الموارد القابلة للنفاذ واستدامة التنمية الاقتصادية 57

4.4. مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 62

خلاصة الفصل الأول..... 68

الفصل الثاني: الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي وعلاقته باستدامة التنمية الاقتصادية –الأسس النظرية–

تمهيد..... 72

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي..... 73

1.1. تعريف التنويع الاقتصادي..... 73
2.1. دوافع التنويع الاقتصادي..... 76
3.1. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي..... 79
4.1. إستراتيجية التنويع الاقتصادي وشروط نجاحها..... 83
المبحث الثاني: محددات التنويع الاقتصادي..... 85
1.2. العوامل المادية..... 87
2.2. السياسات العامة..... 89
3.2. متغيرات الاقتصاد الكلي..... 93
4.2. المتغيرات المؤسسية..... 94
5.2. محددات أخرى..... 96
المبحث الثالث: نظريات التنويع الاقتصادي..... 107
1.3. نظرية التنظيم الصناعي..... 107
2.3.نظرية دورة الأعمال..... 107
3.3. نظرية التجارة الخارجية..... 111
4.3. نظرية المحفظة..... 113
5.3. نظرية التجمعات الصناعية..... 114
6.3. نظرية التنمية الاقتصادية..... 118
المبحث الرابع: العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية..... 119
1.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق استدامة الموارد الطبيعية..... 119
2.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد..... 123
3.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام..... 129
4.4. التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق التوظيف المستدام..... 135
خلاصة الفصل الثاني..... 139

الفصل الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية –دراسة تجربة الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج

تمهيد..... 144
المبحث الأول: النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر..... 146
1.1. نظرة حول القطاع النفطي في الجزائر..... 146
2.1. تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 162
3.1. واقع الاستدامة الاقتصادية في الجزائر..... 176
4.1 الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) 183
المبحث الثاني: النفط والتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة..... 194

1.2. نظرة حول القطاع النفطي في الإمارات العربية المتحدة..... 194
2.2. تقييم التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة..... 204
3.2. واقع استدامة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة..... 217
4.2. الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1995-2014) 221

المبحث الثالث: النفط والتنويع الاقتصادي في النرويج..... 231
1.3. نظرة حول القطاع النفطي في النرويج..... 231
2.3. تقييم التنويع الاقتصادي في النرويج..... 245
3.3. واقع الاستدامة الاقتصادية في النرويج..... 256
4.3. الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في النرويج خلال الفترة (1995-2014) 261

المبحث الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء واقع الدولة وتجارب الدول محل الدراسة 271
1.4. مقارنة بين الدول محل الدراسة من حيث التنويع الاقتصادي وأثرة على الاستدامة الاقتصادية..... 271
2.4. إستراتيجية النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي..... 274
3.4. إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة للانتقال إلى مرحلة التنويع الاقتصادي..... 277
4.4. فشل الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والإستراتيجية المقترحة..... 280
خلاصة الفصل الثالث..... 286
الخاتمة العامة..... 289
الملاحق..... 394
قائمة المراجع..... 345
فهرسالجداول والأشكال..... 364
فهرس المحتويات..... 370

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة والنرويج. لتحقيق هذا الهدف قمنا بتقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، ثم قمنا ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة.

توصلنا من خلال الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، فقد حققت نتائج هامة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويعا أكثر للصادرات. بالنسبة للجزائر، فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع النفط، وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النفط، التنويع الاقتصادي، الاستدامة الاقتصادية.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of economic diversification on the economic development sustainability in Algeria , The United Arab Emirates and Norway. To achieve this goal We have tried to evaluate the success of the countries under study in achieving economic diversification and economic sustainability, then we studied the impact of economic diversification on economic sustainability in each state.

We concluded that Norway has succeeded in achieving economic diversification, which led to achieving good economic sustainability indicators. For the United Arab Emirates, which headed since 2000 to achieve economic diversification, it has achieved significant results, leading to improved economic sustainability indicators, however, the model shows that the improving economic sustainability still requires more diversified exports. Algeria failed to achieve economic diversification, which led to weak economic sustainability indicators.

Key words: oil, economic diversification, economic sustainability.